

سُبُلُ السَّالِكِينَ

مُؤَلَّف

للسيد الإمام محمد بن إسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير
(١٠٥٩ - ١١٨٢ هـ)

شرح بلوغ المرام، من جمع أدلة الأحكام

للمحافظ شهاب الدين أبي الفضل

أحمد بن علي بن محمد بن حجر الكناني المسقلاني القاهري
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

وبلغ

متن نخبة الفكر، في مصطلح أهل الآثار

مع تعليقات مختارة للإمام ابن حجر

الجزء الأول

وَلَوْ

لحياء الترتيب العربي

راجعه وحقق عليه المرحوم الشيخ

محمد عبد العزيز الخولي

الأستاذ بهاء العلوم بالقاهرة

الطبعة الرابعة

١٩٧٩-١٩٩٠ م

التعريف ببلوغ المرام

وشرحه

سبل السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

بلوغ المرام كتاب جمع فيه الحافظ ابن حجر (انظر ترجمته عقب التعريف) كل الاحاديث التي استنبط الفقهاء منها الأحكام الفقهية مبيناً عقب كل منها من أخرجه من أئمة الحديث كالبخارى ومسلم ومالك وأبي داود وغيرهم موضحاً درجة الحديث من صحة أو حسن أو ضعف ، مرتباً له على أبواب الفقه ؛ وضم إلى ذلك في آخر الكتاب فصولاً منها في الأدب والاخلاق والذكر والدعاء .

فجاء محمد بن إسماعيل الأمير البني الصنعاني (انظر ترجمته بعد ترجمة ابن حجر) وشرح ذلك الكتاب فيبين لغته وسبب الضعف فيما ضعفه الحافظ ابن حجر أو أنكره أو وهمه أو أعله الخ . وذكر ما يدل عليه الحديث من الأحكام الفقهية ومن قال بها من كبار المجتهدين صحابة وتابعين وأئمة المذاهب رضوان الله عليهم أجمعين ، ومن خالفها مبيناً نوع المخالفة ودليلاً ، ثم يقضى بينهم بالحق الذي يؤيده الكتاب والسنة غير متحيز إلى مذهب من المذاهب عملاً بقوله تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً) وقوله (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً) فقتضى الإيمان أن نحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل خلاف بين المسلمين وخاصة الفقهاء المشرعين الذين يرمعون لنا أحكام العبادات والمعاملات ، ولا يكفي مجرد التحكيم بل لابد معه من الإذعان التام لتنفيذ الحكم كما أمر العليم الحكيم الذي صرح في الآية الثانية بأن من قدم حكم غيره على حكمه وحكم رسوله فقد عصى الله ورسوله وضلّ ضلالاً مبيناً وكان واجباً على علماء المسلمين وأولو المكانة فيهم في العالم الإسلامي كله وخصوصاً مصر التي هي مركز دائرة البلاد الإسلامية والتي فيها الأزهر كعبة الرواد للعلوم الإسلامية . كان الواجب عليهم أن يعرضوا آراء الفقهاء على كتاب الله وسنة رسوله ، فما كان قريباً منهما أو يوافق صريحهما أخذ وما كان بخلاف ذلك ترك ، وليس في ذلك غمط للمذاهب جزى الله أهلها خير الجزاء ، ولكن في ذلك إحقاق الحق وترك التقدم بين يدي الله ورسوله امتثالاً لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم) إنهم إن فعلوا ذلك وحدوا بين المسلمين في العادات ، فكان مظهرهم فيها واحداً وحدوا بينهم في المعاملات ، فاستطاع المشرعون أن يصنعوا القوانين للمدينة والجناتية من هذه الشريعة الحكيمة الصادرة عن علم الله المهيط بأمراض النفوس

الجماعات وما تداوى به . وعن حكته الى كل حكمة أمامها عدم ، ولا عجب مقول للناس قاصرة تتنازعها الأهواء والشهوات في ميدان الحق ، فكان ما يصدر عنها مظنة النقص . إن العلماء والمفكرين من المسلمين إن سلكوا هذه الخطوة ، ولعلمهم سالكون ، ربطوا بين المسلمين برباط وثيق وقربوا ما بينهم من الخلاف في الآراء والزعات بل قضوا على ذلك ورجعوا إلى كتاب الله الذي كأتى بالرسول صلى الله عليه وسلم يقول فيه الآن لربه (يا رب إن قومي اتخذوا هذا القرآن مهجورا) والرجوع إلى كتاب الله هو أساس كل فلاح وسعادة (إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم) ولا يمكن أن يعود للمسلمين عزهم القديم وملكهم المملوك إلا إذا اعتصموا بالكتاب والسنة (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) الدين الآن ليس له وجود إلا بين المشتغلين به ، فلا هو في النفوس ولا هو في المحاكم ، اللهم إلا بقايا يلتهمها الزمان شيئا فشيئا ، فجدير بالعلماء أن يفكروا طويل التفكير في السبيل الذي يصلون منه إلى إحلال الدين في القلوب والعمل به في محاكم المسلمين . وإن هذا الكتاب (سبل السلام) الذي غنّى صحيح الآراء من سقيمها ووزنها بزان الكتاب والسنة خطوة في هذا السبيل تقدم به إلى كل مسلم غيور على دينه محب أن تكون له الكلمة . والكتاب لم يخل من عثرات لكنها قليلة . ولكل جواد كبوة ، ولكل صارم نبوة ، والعصمة لله وحده ، وكل إنسان يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر ، ذلك قول مالك يعنى به نبينا صلى الله عليه وسلم ، ومع ذلك لم تفتنا هذه العثرات ، بل نبهنا عليها وبيننا صريح الحق فيها ، فجاء الكتاب بحمد الله فما نعتقد من خيرة كتب الأحكام التي ينبغي العكوف على تعلمها وتعرف ما فيها .

الكتب المؤلفة في أحاديث الأحكام وشرحها كثيرة وكتابنا هذا وسط فيها خيار منها ، فانه يقصد المخرّ ويطبق المفصل فيأتى بالسمين دون الغث ويعرض عن ذكر الخلافات التي لا تتركز على دليل ويقتصد في بيان الطعون التي في الأسانيد فجاء من أجل هذا كتابا وسطا في أربع مجلدات : ولقد عانينا في تصحيحه مشقات كبيرة ، فان النسخة التي طبعنا منها فيها خطأ كثير اضطرنّا إلى الرجوع إلى الأصول التي منها استمد الكتاب وأصله ، وكنا نراجع الأصل أيضا على كتاب (فتح العلم) الذي طبع بالمطبعة الأميرية والذي هو نسخة ثانية من سبل السلام سميت باسم جديد ، ولم تخل من التحريف والخطأ كأصلها سبل السلام ، وإن من حسنات مدرسة القضاء الشرعي أن قررت دراسة هذا الكتاب في أحاديث الأحكام لطلبة التخصص فيها ، فكانت تلك حسنة في الدين إلى حسناتها في خدمة القضاء .

وفي الختام ندعو المفكرين من المسلمين إلى أن يقوموا بواجبهم نحو الدين وكتاب الله المبين وسنة رسوله الأمين (قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام) ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم .

القاهرة في صباح الجمعة ٢٦ رمضان سنة ١٣٤٤ هـ
٩ أبريل سنة ١٩٢٩ م محمد عبد العزيز الخولي

المدرس بمدرسة دار علوم

ترجمة الحافظ ابن حجر

مؤلف بلوغ المرام

هو أحمد بن علي بن محمد أبو الفضل الكتاني الشافعي المعروف بابن حجر الصقلاني حامل نواة السنة قاضي القضاة أوجد الحافظ والرواة . ولد بمصر في شعبان سنة ٧٧٣ وبها نشأ ، وحفظ القرآن والحامى ومختصر ابن الحاجب وغيرها ، وسافر محبة أحد أوصيائه إلى مكة المكرمة فسمع بها ، ثم حجب إليه الحديث فاشتغل بطلبه من كبار شيوخه في البلاد الحجازية والشامية والمصرية ، ولا سيما الحافظ العراقي ، وتفقه بالبلقينى وابن الملقن وغيرهما وأذنوا له بالتدريس والإفتاء . وأخذ الأصولين وغيرهما عن العزبن جماعة ، واللغة عن المحمد القيرواني ، والعربية عن العمري ، والأدب والعروض عن البدر البشتكى ، والكتابة عن جماعة . وقرأ بعض القرآن بالسبع على التنوخى ، وجدّ في الفنون حتى بلغ فيها الغاية ، وتصدى لشرح الحديث وعكف عليه مطالعة وقراءة وإقراء وتصنيفا وإفتاء . وباشر القضاء بالديار المصرية استقلالاً مدة تزيد على إحدى وعشرين سنة بأشهر نخلها ولاية جماعة . ودرس التفسير والحديث والفقه والوعظ بعدة أماكن . وخطب بالأزهر وجامع عمرو وغيرهما ، وأملى من حفظه الكثير . ولقد توافد إليه الفضلاء ورؤوس العلماء ليغترفوا من فيضه ويرووا من علمه . وقد بلغت تصنيفه مائة وخمسين ، وقل أن تجد فنا من فنون الحديث إلا له مؤلفات حافلة فيه ، ولقد انتشرت هذه التصنيفات في حياته وتهاداها الملوك والأمراء . ومن تلك المؤلفات الإصابة في أسماء الصحابة . وتهذيب التهذيب . والتقريب ، وتعجيل المنفعة برجال الأربعة . ومثبه النسب . وتلخيص الخبير في تخريج أحاديث الراعى الكبير . وتخريج المصاييح . وابع الحاجب . وتخريج الكشاف ، وإتحاف المهرة . والمقدمة . وبذل الماعون ونخبة الفكر وشرحها . والحاصل المكفرة . والقول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد . وبلوغ المرام . وديوان خطبه . وديوان شعره . وملخص ما يقال في الصباح والمساء . والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة . وغير ذلك من كتبه القيمة . ولو لم يكن له إلا كتابه « فتح البارى » : فى شرح صحيح البخارى ، لكنى فى الإشادة بذكره والوقوف على جلالة قدره ، فإن هذا الكتاب بحق هو لاموس السنة ، وقد بدأ تأليفه فى مفتتح سنة ٨١٧ بعد أن أكمل مقدمته فى سنة ٨١٣ ، وانتهى منه فى غرة رجب سنة ٨٤٢ ، وقد أولم عند ختمه وبيعة حضرها وجوه المسلمين أنفق فيها ٥٠٠ دينار : أى ٢٥٠ جنبها مصرى ، وقد طلبه الملوك ، واشترى بثلاثمائة دينار : أى خمسين ومائة جنيه ، فجزاه الله عن السنة خير الجزاء . هذا إلى تواضعه وخلمه واحتماله وصبره وبهائه وظرفه وقيامه وصومه واحتياطه وورعه وبذله وكرمه وهضمه لنفسه وميله إلى النكت الطليفة والنوادر الظريفة ، وفريد أدبه مع الأئمة المتقدمين والمتأخرين ومع كل من يجالس

من صغير وكبير :

وقد اختاره الله لحواره بعد عشاء ليلة السبت ثامن عشر ذى الحجة سنة ٨٥٢ هـ ، أجزل

الله له الثواب وجزاه خير الجزاء .

ترجمة محمد بن إسماعيل الصنعائي

صاحب سبل السلام

هو السيد محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير الكحلاني ثم الصنعائي ، ولد سنة ١٠٥٩ هـ بكحلان ، ثم انتقل مع والده إلى مدينة صنعاء عاصمة اليمن فأخذ عن علمائها ثم رحل إلى مكة ، وقرأ الحديث على أكابر علمائها وعلماء المدينة ، وبرع في العلوم المختلفة حتى برز أقواله ، وتفرد بالرياسة العلمية في صنعاء ، وأظهر الاجتهاد والوقوف مع الأدلة ونفر من التقليد ، وزيف ما لا دليل عليه من الآراء الفقهية ، وجرت له مع أهل عصره محن وخطوب شأن كل مصلح يدعو إلى الحق ويجاهر به في عصور الظلمات ، وقد حفظه الله من كيدهم وكفاه شرهم ، وقد ولاه الإمام المنصور من أئمة اليمن الخطابة بجامع صنعاء ، واستمر ناشرا للعلم تدريسا وإفتاء وتصنيفا ، وكان لا يخشى في الحق لومة لائم ، ولا يبالي بما يصيبه في سبيله شأن الذين أخلصوا دينهم لله ، وآثروا مرضاته على مرضاة الناس . ولقد اتف حول كثير من من الخاصة والعامة ، وقرأ وأعليه كتب الحديث وعملوا باجتهاداته ، وأعلنوا ذلك في الناس ، فكانت فن أظهرهم الله عليها (وله مصنفات) حافلة . منها « سبل السلام » هذا الذي اختصره من البدر التمام للمغربى ، وأضاف إليه زيادات قيمة أكبرت شأن الكتاب ومنها « منحة الغفار » جعلها حاشية على ضوء النهار للجلال . ومنها « العدة » حشى بها شرح العدة لابن دقيق العيد . ومنها « شرح التنقيح في علوم الحديث » وله مصنفات أخرى وقد أفرد كثيرا من المسائل بالتصنيف مما لو جمع كان مجلدات . وله شعر فصيح منسجم أكثره في المباحث العلمية ، والتوقيع من أبناء عصره والرد عليهم . وبالجملته فهو من الأئمة المجددين لمعالم هذا الدين ، الصادعين فيه بصريح الحق . توفى ثالث شعبان سنة ١١٨٢ هـ عن مائة وثلاث وعشرين سنة رحمه الله رحمة واسعة ، وجزاه عن نصره السنة خير الجزاء .

تَضَرُّعُهُ سِرًّا تَجَمُّعُ مَكَاتِنِي قُرُوعًا فَأَدَّاهَا كَمَا عَمِيَّتْهَا
وَحَبِثَ شَرِيفٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي منَّ علينا ببلوغ المرام من خدمة السنة النبوية ، ومفضل علينا بتيسير الوصول إلى مطالبيها العلية ، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تنزل قائلها الغرف الأخروية ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي باتباعه يرجى الفوز بالمواهب الدنية ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله الذين حُبهم ذخائر العقبى وهم خير البرية .

وبعد : فهذا شرح لطيف على بلوغ المرام ، تأليف الشيخ العلامة شيخ الإسلام « أحمد ابن علي ابن حجر » أحله الله دار السلام ، اختصرته عن شرح القاضي العلامة شرف الدين « الحسين بن محمد المغربي » أعلى الله درجاته في عليين ، مقتصرًا على حل ألفاظه وبيان معانيه قاصداً بذلك وجه الله . ثم التقريب للطالبيين فيه والناظرين ، معرضا عن ذكر الخلافات والأقاويل ، إلا أن يدعو إليه ما يرتبط به الدليل ، متجنبًا للإيجاز المخل والإطناب الممل . وقد ضمنت إليه زيادات جمة على ما في الأصل من الفوائد . وأسأل الله أن يجعله في المعاد من خير العوائد ، فهو حسبي ونعم الوكيل ، وعليه في البداية والنهاية التحويل .

(الحمد لله) افتتح كلامه بالثناء على الله تعالى امتثالاً لما ورد في البداءة به من الآثار ، ورجاء لبركة تأليفه ، لأن كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله منزوع البركة كما وردت بذلك الأخبار ، واقتداء بكتاب الله المبين ، وسلوك مسلك العلماء المؤلفين . قال المناوي في التعريفات في حقيقة الحمد : إن الحمد اللغوي الوصف بفضيلة على فضيلة على جهة التعظيم باللسان . والحمد العرفي فعل يشعر بتعظيم المنعم لكونه منعمًا . والحمد القولي حمد اللسان وثناؤه على الحق بما أثنى به على نفسه على لسان أنبيائه ورسله . والحمد الفعلي الإتيان بالأعمال البدنية ابتغاء وجه الله تعالى . وذكر الشارح التعريف المعروف للحمد بأنه لغة : الوصف بالجميل ، على الجميل الاختياري ، واصطلاحاً : الفعل الدال على تعظيم المنعم من حيث إنه منعم واصله تلك النعمة أو غير واصله . والله هو الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (على نعمه) جمع نعمة . قال الرازي : النعمة المنفعة المفعولة على جهة الإحسان إلى الغير ، وقال الراغب : النعمة ما قصدت به الإحسان في النفع . والإنعام : إيصال الإحسان الظاهر إلى الغير (الظاهرة والباطنة) مأخوذ من قوله تعالى - وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة - وقد

الفرج البيهقي في شعب الإيمان عن عطاء قال : سألت ابن عباس عن قوله تعالى - واسمع عليكم نعمة ظاهرة وباطنة - قال : هذا من كنوز علمي سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أما الظاهرة فما سوى من خلقك ، وأما الباطنة فما ستر من عورتك ، ولو أبداها لفلانك أهلك من سواهم ، وأخرج أيضا عنه والدليلي وابن النجار : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه الآية فقال : أما الظاهرة فالإسلام وما سوى من خلقك وما أصبغ عليك من وزقه ، وأما الباطنة فما ستر من عملك ، وفي رواية عنه موقوفة : النعمة الظاهرة الإسلام ، والباطنة ما ستر عليك من الذنوب والعيوب والحدود ، أخرجه ابن مردويه عنه . وفي رواية عنه موقوفة أيضا : النعمة الظاهرة والباطنة هي لا إله إلا الله ، أخرجه ابن جرير وغيره . وتفسيرهما ما قاله مجاهد : نعمة ظاهرة هي لا إله إلا الله على اللسان ، وباطنة قال في القلب . أخرجه سعيد بن منصور وابن جرير ، وفهرهما الشارح بما هو معروف ، ورأينا التفسير المرفوع وتفسير السلف أولى بالاعتماد (قديما وحديثا) منصوبان على أنهما حالان من نعمة ولم يؤنث لأن الجمع لما أضيف صار للجنس فكأنه قال على جنس نعمة ، ويحتمل النصب على الظرفية ، وأنهما صفة لزمان مخنوف ؛ أي زمانا قديما وزمانا حديثا . والقديم على عبده من حين نفخ الروح فيه ثم في كل آن من آتات زمانه فهي مسبغة عليه في قديم زمانه وحديثه وحال تكلمه ؛ ويحتمل أن يراد بقديم : النعم التي أنعم بها على الآباء فانها نعم على الأبناء ، كما أمر الله بني إسرائيل بذكر نعمته التي أنعم بها على آبائهم فقال - يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم - الآيات في مواضع من القرآن ، أشار إليه الشارح رحمه الله إلا أنه قال - يا بني إسرائيل اذكروا نعمة الله - الآية والتلاوة نعمتي فكأنه سبق قلم ، ويراد بالحديث ما أنعم الله به تعالى على عبده من حين نفخ الروح فيه ، فهي حادثة نظرا إلى النعمة على الآباء (والصلاة) عطف اسمية على اسمية وهل هما خبريتان أو إنشائيتان ؟ فيه خلاف بين المحققين ، والحق أنهما خبريتان لفظا يراد بهما الإنشاء . ولما كانت الكمالات الدنيوية والدنيوية وما فيه صلاح المعاش والمعاد فائضة من الجنب الأقدس على العباد بواسطة هذا الرسول الكريم ناسب لإدراك الحمد لله بالصلاة عليه والتسليم لذلك وامتنالا لآية - يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما - ولحديث : كل كلام لا يذكر الله فيه ولا يصلى فيه على فهو أقطع أقطع ممحوق البركة ، ذكره في الشرح ولم يخرج ، وفي الجامع الكبير أنه أخرجه الدليلي والحافظ عبد القادر بن عبد الله الرهاوي في الأربعين عن أبي هريرة ، قال الرهاوي : غريب فردد بذكر الصلاة فيه إسماعيل بن أبي زياد الشامي وهو ضعيف جدا لا يعتد بروايته ولا بزيادته انتهى . والصلاة منه الله لرسوله تشریفه وزيادة تكريمه ، فالقائل . اللهم صل على محمد طالب له زيادة التشريف والتكرمة ؛ وقيل المراد منها آية الوسيلة وهي التي طلب صلى الله عليه وسلم من العباد أن يسألوها له كما يأتي في الأذان (والسلام) قال الراغب . السلام والسلامة التمرى من الآفات الباطنة والظاهرة . والسلامة الحقيقية لا تكون إلا في الجنة لأن فيها

بقاء بلا فناء ، وهتاء بلا فقر ، وعز بلا ذل ، وصحة بلا سقم (على نبيه) يتنازع فيه المصدران قبله . والنبي من النبوة وهى الرفعة فعيل بمعنى مفعول : أى المنبى عن الله بما تسكن إليه العقول الزاكية . والنبوة سفارة بين الله وبين ذوى العقول من عباده لإزاحة غلظتهم في معاشهم ومعادهم (ورسوله) فى الشرح النبوى فى لسان الشرع عبارة عن إنسان أنزل عليه شريعة من عند الله بطريق الوحي ، فإذا أمر بتبليغها إلى الغير سمي رسولا . وفى أنوار التنزيل : الرسول من بعثه الله بشريعة مجددة يدعو الناس إليها والنبي أعم منه ، والإضافة إلى ضميره تعالى فى رسوله وما قبله عهدية ، إذ المعهود هو محمد صلى الله عليه وسلم وزاده بيانا قوله (محمد) فانه عطف بيان على نبيه وهو علم مشتق من حمد مجهول مشدد العين أى كثير الحاصل التى يحمد عليها أكثر مما يحمد غيره من البشر ، فهو أبلغ من محمود لأن هذا مأخوذ من المزيد وذلك من الثلاثى ، وأبلغ من أحمد لأنه أفعل تفضيل مشتق من الحمد . وفيه قولان : هل هو أكثر حامدية لله تعالى فهو أحمد الحامدين لله ؟ أو هو بمعنى أكثر محمودية فيكون كـ محمد فى معناه ؟ وفى المسألة خلاف وجدال واختار ما ذكرناه أولا وقرره المحققون وأطال فيه ابن القيم فى أوائل زاد المعاد (وآله) والدعاء للآل بعد الدعاء له صلى الله عليه وسلم امتثالا لحديث التعليم وسيأتى فى الصلاة وللوجه الذى سنذكره قريبا (وصحبه) اسم جمع لصاحب . وفى المراد بهم أقوال اختار المصنف فى نخبه الفكر أن الصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم وكان مؤمنا ومات على الإسلام . ووجه الثناء عليهم وعلى الآل بالدعاء لهم هو الوجه فى الثناء عليه صلى الله عليه وسلم بعد الثناء على الرب لأنهم الوسطة فى إيلاغ الشرائع إلى العباد . فاستحقوا الإحسان إليهم بالدعاء لهم (الذين ساروا فى نصرة دينه) هو صفة للفريقين الآل والأصحاب . والسير مراد به هنا الجهد والاجتهاد والنصر . والنصرة العون . والذين وضع إلهى يدعو أصحاب العقول إلى القبول لما جاء به الرسول ؛ والمراد أنهم أعانوا صاحب الدين المبلغ وهو الرسول . وفى وصفهم بهذا إشارة إلى أنهم استحقوا الذكر والدعاء بذلك (سيرا) مصدر نوعى لوصفه بقوله (حيثنا) فان المصدر إذا أضيف أو وصف كان للنوع والحديث السريع كما فى القاموس وفى نسخة (فى صحبته) وهو عوض من قوله فى نصرة دينه (وعلى أتباعهم) أتباع : الآل والأصحاب (الذين ورثوا علمهم) وهو علم الكتاب والسنة (والعلماء ورثة الأنبياء) وهو اقتباس من حديث العلماء ورثة الأنبياء ، أخرجه أبو داود وقد ضعف وإليه أشار بعض علماء الآل بقوله :

العلم ميراث النبي كذا أتى فى النص والعلماء هم ورثته
ما خلف المختار غير حديثه فينا فذلك متاعه وأثائه

(أكرم) فعل تعجب (بهم) فاعله والباء زائدة أو مفعول به وفيه ضمير فاعله (ورثا) نصب على التمييز وهو ناظر إلى الأتباع ، ثم قال (وموروثا) ناظر إلى من تقدمهم . وفيه من البديع القف والنشر مشوشا ويحتمل عود المصنفين إلى الكل من الآل والأصحاب والأتباع ، فان الآل والأصحاب ورثوا علم رسول الله صلى الله عليه وسلم وورثوه الأتباع فهم وارثون وموروثون

وكذلك الأتباع ورتوا علوم من تقدمهم وورثوا أيضا أتباع الأتباع ولعل هذا أولى لعمومه (١٠) هي حرف شرط وقوله (بعد) قائم مقام شرطها ، وبعد ظرف له ثلاث حالات إضافة فيعرب كقوله تعالى - قد خلت من قبلكم أمم - وقطعه عن الإضافة مع نية المضاف إليه فيبنى على الضم نحو - فله الأمر من قبل ومن بعد - وقطعه مع عدم نية المضاف إليه فيعرب متونا كقوله :

فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات

(فهذا) الفاء جواب الشرط ، واسم الإشارة لما فى الذهن من الألفاظ والمعانى (مختصر) وفى القاموس : اختصر الكلام أوجزه (يشتمل) يحتوى (على أصول) جمع أصل وهو أسفل الشيء كما فى القاموس ، وفسره فى الشرح بما هو معروف : بما يبنى عليه غيره (الأدلة) جمع دليل وهو فى اللغة المرشد إلى المطلوب ، وعند الأصوليين ما يمكن التوصل بالنظر الصحيح فيه إلى مطلوب خبرى ، وعند أهل الميزان : ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر . وإضافة الأصول إلى الأدلة بيانية : أى أصول هى الأدلة وهى أربعة : الكتاب والسنة والإجماع والقياس (الحديثية) صفة للأصول مخصصة عن غير الحديثية وهى نسبة إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (للأحكام) جمع حكم . وهو عند أهل الأصول خطاب الله المتعلق بأفعال المكلف من حيث إنه مكلف وهى خمسة : الوجوب والتحريم والنذب والكره والإباحة (الشرعية) وصف للأحكام يخصصها أيضا عن العقلية ، والشرع مآشرعه الله لعباده كما فى القاموس . وفى غيره نهج الطريق الواضح ، واستعير للطريقة الإلهية من الدين (حرته) بالمهمات والضمير للمختصر ؛ وفى القاموس تحرير الكلام وغيره تقويمه ، وهو يناسب قول الشارح تهذيب الكلام وتنقيحه (تحريرا) مصدر نوعى لوصفه بقوله (بالغا) بالغين المعجمة . وفى القاموس : البالغ الجيد (ليصير) علة لحرته (من يحفظه من بين أقرانه) جمع قرن بكسر القاف وسكون الراء وهو الكفء والمثل (نابغا) بالنون وموحدة ومعجمة من نبغ . قال فى القاموس : التابعة الرجل العظيم الشأن (ويستعين) عطف على ليصير (به الطالب) لأدلة الأحكام للشرعية الحديثية (المبتدى) فإنه قد قرب له الأدلة وهذبا (ولا يستغنى عنه الراغب) فى العلوم (المنهى) البالغ نهاية مطلوبه لأن رغبته تبعته على أن لا يستغنى عن شيء فيه سيما ما قد هذب وقرب (وقد بينت عقب) من عقبه إذا خلفه كما فى القاموس أى فى آخر (كل حديث من أخرجه من الأئمة) من ذكر لإسناده وسباق طرده (لإرادة نصح الأمة) علة لذكره من خروج الحديث . وذلك أن فى ذكر من أخرجه عدة نصائح للأمة منها : بيان أن الحديث ثابت فى دواوين الإسلام ؛ ومنها أنه قد تداولته الأئمة الأعلام ؛ ومنها أنه قد تنبع طرده وبين ما فيها من مقال من تصحيح وتحسين وإعلال ؛ ومنها إرشاد المنهى أن يراجع أصولها التى منها انتقى هذا المختصر . وكان يحسن أن يقول المصنف بعد قوله من أخرجه من الأئمة وما قبل فى الحديث من تصحيح وتحسين وتضعيف فإنه يذكر ذلك بعد ذكر من خرج الحديث فى غالب الأحاديث كما ستعرفه (فالمراد) أى مرادى (بالسبعة) لأنه ليس مرادا لكل مصنف

ولا هو جنس المراد بل اللام عوض عن الإضافة والفاء جواب شرط مخوف : أى إذا عرفت ما ذكرته فالمراد بالسبعة حيث يقول عقيب الحديث : أخرجه السبعة هم الذين بينهم بالإبدال من لفظ العدد (أحمد) هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، وقد وسع الشارح وسع الله عليه في تراجم السبعة فنقتصر على قدر يعرف به شريف صفاتهم ، وأزمنة ولادتهم ووفاتهم ، فنقول : ولد أحمد بن محمد بن حنبل في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة . وطلب هذا الشأن صغيرا ورحل لطلبه إلى الشام والحجاز واليمن وغيرها حتى أجمع على إمامته وتقواه وورعه وزهادته . قال أبو زرعة : كانت كتبه اثني عشر جملا وكان يحفظها عن ظهر قلبه ، وكان يحفظ ألف ألف حديث . وقال الشافعي : خرجت من بغداد وما خلفت بها أتقى ولا أزهد ولا أروع ولا أعلم منه ، وألف المسند الكبير أعظم المسانيد وأحسنها وضعا وانتقادا فانه لم يدخل فيه إلا ما يحتج به مع كونه انتقاء من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخسين ألف حديث . وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين ومائتين على الصحيح ببغداد مدينة السلام وقبره بها معروف مزور . وقد ألف في ترجمته كتب مستقلة بسيطة (والبخارى) هو الإمام القدوة في هذا الشأن أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ، مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة طلب هذا الشأن صغيرا ، ورد على بعض مشايخه غلطا وهو في إحدى عشرة سنة فأصلح كتابه من حفظه . سمع الحديث ببلدة بخارى ثم رحل إلى عدة أماكن وسمع الكثير وألف للصحيح منه من زهاء ستمائة ألف حديث ، ألفه بمكة وقال : ما أدخلت فيه إلا صحيحا وأحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح ، وقد ذكر تأويل هذه العدة في الشرح ، وقد أفردت ترجمته بالتأليف وذكر المصنف منها شطرا صالحا في مقدمة فتح البارى . وكانت وفاته بقرية سمرقند وقت العشاء ليلة السبت ليلة عيد الفطر سنة ست وخسين ومائتين عن اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوما ، ولم يخلف ولدا (ومسلم) هو الإمام الشهير مسلم بن الحجاج القشيري أحد أئمة هذا الشأن . ولد سنة أربع ومائتين ، وطلب علم الحديث صغيرا ، وسمع من مشايخ البخارى وغيرهم ، وروى عنه أئمة من كبار عصره وحفاظه ، وألف المؤلفات النافعة ، وأنفعها صحيحه ، الذى فاق بحسن ترتيبه وحسن سياقه وبديع طريقته ، وحاز نفائس التحقيق ، وللعلماء في المفاضلة بينه وبين صحيح البخارى ، خلافا ، وأنصف بعض العلماء في قوله

تشاجر قوم في البخارى ومسلم لدى وقالوا : أى ذين تقدم
فقلت : لقد فاق البخارى صحبة كما فاق في حسن الصناعة مسلم

وكانت وفاته عشية الأحد لأربع بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين ومائتين ، ودفن يوم الاثنين بنيسابور وقبره بها مشهور مزور (وأبوداود) هو سليمان بن الأشعث السجستاني مولده سنة اثنين ومائتين ، سمع الحديث من أحمد والقعنبي وسليمان بن حرب وغيرهم ، وعنه علائق كالترمذى والنسائي . وقال : كتبت عن النبي صلى الله عليه ولهم خمسمائة ألف

حديث انتخب منها ما تضمنه كتاب السنن وأحاديثه أربعة آلاف حديث وتماثاته ليس فيها حديث ، أجمع الناس على تركه روى سننه ببغداد وأخذها أهلها عنه ، وعرضها على أحمد فاستجادها واستحسنها . قال الخطابي : هي أحسن وضعاً وأكثر فقها من الصحيحين . وقال ابن الأعرابي : من عنده كتاب الله وسنن أبي داود لم يحتج إلى شيء - معهما من العلم ، ومن ثم صرح الغزالي بأنها تكنى المجتهد في أحاديث الأحكام وتبعه أئمة على ذلك . وكانت وفاة أبي داود سنة خمس وسبعين ومائتين بالبصرة (والترمذي) هو أبو عيسى محمد بن عيسى ابن سورة الترمذي مثلث الفرقية والميم مضمومة ومكسورة نسبة إلى مدينة قديمة على طرف جيحون نهر بلخ ، لم يذكر الشارح ولادته ولا الذهبي ولا ابن الأثير ، وسمع الحديث عن البخاري وغيره من مشايخ البخاري ، وكان إماماً ثباتاً حجة ، وألف كتاب السنن وكتاب العلل وكان ضريراً . قال : عرضت كتابي هذا : أي كتاب السنن المسمى بالجامع على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرفضوا به . ومن كان في بيته فكأنما في بيته نبي يتكلم . قال الحاكم : سمعت عمر بن علك يقول : مات البخاري ولم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد ، وكانت وفاته بترمذ أواخر رجب سنة سبع وستين ومائتين (والنسائي) هو أحمد بن شعيب الخراساني ، ذكر الذهبي أن مولده سنة خمس عشرة ومائتين ، وسمع من سعيد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة هذا الشأن بخراسان والحجاز والعراق ومصر والشام والحزيرة ، وبرع في هذا الشأن وتفرد بالمعرفة والإنقاذ وعلو الإسناد واستوطن مصر . قال أئمة الحديث : لأنه كان أحفظ من مسلم صاحب الصحيح . وسننه أقل السنن بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً . واختار من سننه كتاب المجتبى لما طلب منه أن يفرد الصحيح من السنن . وكانت وفاته يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من شهر صفر سنة ثلاث وثلاثمائة بالرملة ودفن ببيت المقدس ، ونسبته إلى نساء بفتح النون وفتح السين المهملة وبعدها همزة وهي مدينة بخراسان خرج منها جماعة من الأعيان (وابن ماجه) هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله ابن ماجه القزويني . مولده سنة سبع ومائتين ، وطلب هذا الشأن ورحل في طلبه وطاف البلاد حتى سمع أصحاب مالك والليث ، وروى عنه خلائق ، وكان أحد الأعلام وألف السنن وليس لها رتبة ما ألف من قبله ، لأن فيها أحاديث ضعيفة بل منكورة ، ونقل عن الحافظ المزني أن غالب ما انفرد به الضعيف ، ولذا جرى كثير من القدماء على إضافة لفظاً إلى الخمسة . قال المصنف : وأول من أضاف ابن ماجه إلى الخمسة أبو الفضل ابن طاهر في الأطراف ، كذا في شروط أئمة الستة ، ثم الحافظ عبد الغني في كتابه أسماء الرجال . وكانت وفاته يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة ثلاث أو خمس وسبعين ومائتين (وبالسنة) أي والمراد بالسنة إذا قال : أخرجه الستة (من عدا أحمد) وهم المعروفون بأهل الأسماء الست (وبالسنة من عدا البخاري ومسلما . وقد أقول) عوضاً عن قوله الخمسة (الأربعة) وهم أصحاب السنن إذا قيل أصحاب السنن (وأحمد) المراد (بالأربعة) عند

إطلاقه لهم (من هنا الثلاثة الأول) الشيخين وأحمد (و) المراد (بالثلاثة) عند إطلاقه لهم
(من عداهم) أى من عدا الشيخين وأحمد ، والذي عداهم هم الأربعة أصحاب السنن (و هنا
الآخر) وهو ابن ماجه ، فيراد بالثلاثة أبو داود والترمذى والنسائى (و) المراد (بالمتفق) إذا
قال متفق عليه (البخارى ومسلم) فانهما إذا أخرجا الحديث جميعا من طريق صحابي واحد
قيل له متفق عليه : أى بين الشيخين (وقد لا أذكر معهما) أى الشيخين (غيرهما) كأنه
يريد أنه قد يخرج الحديث السبعة أو أقل فيكتفى بنسبته إلى الشيخين (وما عدا ذلك) أى
ما أخرجه غير من ذكر كابن خزيمة والبيهقى والدارقطنى (فهو مبين) بذكره صريحا
(وخيمته) أى المختصر (بلوغ المرام) هو من بلغ المكان بلوغا وصل إليه كما فى القاموس ،
والمرام الطلب . والمعنى الإضافى وصول الطلب بمعنى المطلوب : أى فالمراد وصولى إلى
مطلوبى (من جمع أدلة الأحكام) ثم جعله اسما لمختصره ، ويحتمل أنه إضافة إلى مفعول
المصدر : أى بلوغ الطالب مطلوبه من أدلة الأحكام (واه) بالنصب مفعول (أسأله) قدم
عليه لإفادة المحصر : أى لأسأل غيره (أن لا يجعل ما علمناه علينا وبالا) بفتح الواو : هو
الشدة والثقل كما فى القاموس : أى لا يجعله شدة فى الحساب وثقلا من جملة الأوزار ، إذ
الأعمال الصالحة إذا لم تخلص لوجه الله انقلبت أوزارا وآثاما (وأن يرزقنا للعمل بما يرضيه
سبحانه وتعالى) أنزله عن كل قبيح ، وأثبت له علو على كل عال فى جميع صفاته ، وكثيرا
ما قرن التسبيح بصفة علو كسبحان ربى الأعلى . وسبح اسم ربك الأعلى .

كتاب الطهارة

الكتاب والطهارة في الأصل مصدران أضيفا وجعلتا اسمًا لمسائل من مسائل الفقه تشتمل على مسائل خاصة . وبدأ بالطهارة اتباعًا لسنة المصنفين في ذلك وتقديمًا للأمر الديني على غيرها وأهمها وهي الصلاة . ولما كانت الطهارة شرطًا من شروطها بدأ بها ، وهي هنا اسم مصدر : أى طهر تطهيرًا وطهارة مثل كلم تكليما وكلاما ، وحقيقتها استعمال المطهرين : أى الماء أو التراب أو أحدهما على الصفة المشروعة في إزالة النجس والحدث ، لأن الفقه إنما يبحث عن أحوال المكلفين من الوجوب وغيره ، ثم لما كان الماء هو المأمور بالتطهر به أصالة قدمه فقال :

باب المياه

الباب لغة : ما يدخل ويخرج منه . قال تعالى - ادخلوا عليهم الباب - وأتوا البيوت من أبوابها - وهو هنا مجاز ، شبه الدخول إلى الخوض في مسائل مخصوصة بالدخول في الأماكن المحسوسة ، ثم أثبت لها الباب . والمياه : جمع ماء وأصله موه ولذا ظهرت الماء في جمعه ، وهو جنس يقع على القليل والكثير إلا أنه جمع لاختلاف أنواعه باعتبار حكم الشرع ، فإن فيه ما ينهى عنه وفيه ما يكره ، وباعتبار الخلاف أيضا في بعض المياه كماء البحر فإنه نقل الشارح الخلاف في التطهر به عن ابن عمر ، وابن عمرو . وفي النهاية : أن في كون ماء البحر مطهرا خلافا لبعض أهل الصدر الأول وكأنه تقدم الخلاف فيه بدأ المصنف بمحدث يفيد طهوريته وهو حجة الجماهير .

١ - (عن أبي هريرة رضى الله عنه) الجار والمجرور متعلق بمقدركأنه قال : باب المياه أروى فيه أو أذكر أو نحو ذلك حديثا عن أبي هريرة ، وهو الأول من أحاديث الباب . وأبو هريرة هو الصحابي الجليل الحافظ الكثير ، واختلف في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولاً . قال ابن عبد البر : الذى تسكن النفس إليه من الأقوال أنه عبد الرحمن بن صخر ، وبه قال محمد بن إسحاق . وقال الحاكم أبو أحمد : ذكر لأبي هريرة في مسند بقى بن مخلد خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثا ، وهو أكثر الصحابة حديثا ، فليس لأحد من الصحابة هذا القدر ولا ما يقاربه . قلت : كذا في الشرح والذى رأيته في الاستيعاب لابن حمد البر بلفظ : إلا أن عبد الله أو عبد الرحمن هو الذى يسكن إليه القلب في اسمه في الإسلام ثم قال فيه : أى الاستيعاب . مات في المدينة سنة تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة ، ودفن بالبقيع . وقيل مات بالعقيق وصلى عليه الوليد بن عقبة بن أبي سفيان ، وكان يومئذ أميرا على المدينة كما قاله ابن عبد البر (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في البحر) أي في حكمه والبحر الماء الكثير أو المالح فقط كما في القاموس ، وهذا اللفظ ليس من

مقوله صلى الله عليه وسلم بل مقوله (هو الطهور) بفتح الطاء هو المصدر واسم ما يتطهر به أو الطاهر المطهر كما في القاموس . وفي الشرع : يطلق على المطهر ، وبالضم مصدر . وقال صيبويه : إنه بالفتح لهما ، ولم يذكره في القاموس بالضم (ماؤه) هو فاعل المصدر وضمير ماؤه يقتضى أنه أريد بالضمير في قوله هو الطهور . البحر يعنى مكانه : إذ لو أريد به الماء لما احتيج إلى قوله ماؤه إذ يصير في معنى طهور ماؤه في الماء و (الخيل) هو مصدر حل الشيء ضد حرم ، ولفظ الدارقطني الحلال (مَيَّتَتُهُ) هو فاعله أيضا (أخرجه الأربعة وابن أبي شيبة) هو أبو بكر . قال الذهبي في حقه : الحافظ العديم النظير الثبت التحرير عبد الله ابن محمد بن أبي شيبة صاحب المسند والمصنف وغير ذلك ، وهو من شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود وابن ماجه (واللفظ له) أى لفظ الحديث السابق سرده لابن أبي شيبة وغيره ممن ذكر أخرجه بمعناه (و) صححه (ابن خزيمة) بضم الخاء المعجمة فزأى بعدها مثناة تحتية فتاء تأنيث . قال الذهبي الحافظ الكبير إمام الأئمة شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن إسماعيل بن خزيمة انتهت إليه الإمامة والحفظ في عصره بخراسان (و) صححه (الترمذى) أيضا فقال عقب سرده هذا حديث حسن صحيح . وسألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال : حديث صحيح . هذا لفظ الترمذى كما في مختصر السنن للحافظ المنذرى وحقيقة الصحيح عند المحدثين مانقوله : عدل تام الضبط عن مثله متصل السند غير معل ولا شاذ . هذا وقد أخرج المصنف هذا الحديث في التلخيص من تسع طرق عن تسعة من الصحابة ، ولم نخل طريق منها عن مقال ، إلا أنه قد جزم بصحته من سمعت وصححه ابن عبد البر ، وصححه ابن منده وابن المنذر وأبو محمد البغوى ، قال المصنف : وقد حكم بصحة جملة من الأحاديث لا تبلغ درجة هذا ولا تقاربه . قال الزرقانى في شرح الموطأ : وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام تلقته الأمة بالقبول وتداوله فقهاء الأمصار في سائر الأعصار في جميع الأقطار ورواه الأئمة الكبار . ثم عد من رواه ومن صححه . والحديث وقع جوابا عن سؤال كما في الموطأ أن أبا هريرة رضى الله عنه قال « جاء رجل » وفي مسند أحمد « من بنى مدلج » وعند الطبرانى « اسمه عبد الله » إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضعنا به عطشنا أفنتوضأ به ؟ . وفى لفظ أبى داود « بماء البحر » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هو الطهور ماؤه الخليل مَيَّتَتُهُ » فأفاد صلى الله عليه وسلم أن ماء البحر طاهر مطهر لا يخرج عن الطهورية بحال إلا ما سياتى من تخصيصه بما إذا تغير أحد أوصافه ولم يجب صلى الله عليه وسلم بقوله نعم مع إفادتها الغرض بل أجاب بهذا اللفظ ليقرن الحكم بعلته وهى الطهورية المتناهية في بابها وكان السائل لما رأى ماء البحر خالف المياه بملوحة طعمه وثن ريمه توهم أنه غير مراد من قوله تعالى - فاغسلوا - أى بالماء المعلوم إرادته من قوله فاغسلوا ، أو أنه لما عرف من قوله تعالى - وأنزلنا من السماء ماء طهورا - ظن اختصاصه فسأل عنه فأفاده صلى الله عليه وسلم

الحكم وزاده حكما لم يسأل عنه وهو حل ميتته . قال الرافعي : لما عرف صلى الله عليه وسلم اشتباه الأمر على السائل في ماء البحر أشفق أن يشته عليه حكم ميتته . وقد يتلى بها ركب البحر ، فعجب الجواب عن سؤاله ببيان حكم الميتة . قال ابن العربي . وذلك من محاسن الفتوى أن يجاء في الجواب بأكثر مما سئل عنه تنصيا للفائدة وإفادة لعلم غير المسئول عنه . ويتأكد ذلك عند ظهور الحاجة إلى الحكم كما هنا ، لأن من توقف في طهورية ماء البحر فهو عن العلم بحل ميتته مع تقدم تحريم الميتة أشد توقفا ، ثم المراد بميتته ما مات فيه من دوابه مما لا يعيش إلا فيه ، لا ما مات فيه مطلقا ، فانه وإن صدق عليه لغة أنه ميتة بحر فعلم أنه لا يراد إلا ما ذكرنا . وظاهره حل كل ما مات فيه وأوكان كالكلب والخنزير . ويأتي الكلام في ذلك في باب إن شاء الله تعالى

٢ - (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه) اسمه سعد بن مالك بن سنان الخزرجي الأنصاري الخدري : بضم الخاء المعجمة ودال مهملة ساكنة نسبة إلى خدرة حى من الأنصار كما في القاموس . قال الذهبي : كان من علماء الصحابة ومن شهد بيعة الشجرة ، وروى حديثا كثيرا وأفتى مدة . عاش أبو سعيد ستا وثمانين سنة ، ومات في أول سنة أربع وسبعين وحديثه كثير وحدث عنه جماعة من الصحابة ، وله في الصحيحين أربعة وثمانون حديثا (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الماء طهور لا ينجسه شيء . أخرجه الثلاثة) هم أصحاب السنن ما عدا ابن ماجه كما عرفت (وصححه أحمد) قال الحافظ المنذرى في مختصر السنن إنه تكلم فيه بعضهم لكن قال حكى عن الإمام أحمد أنه قال : حديث بئر بضاعة صحيح . وقال الترمذى : هذا حديث حسن . وقد جود أبو أسامة هذا الحديث ، ولم يرو حديث أبي سعيد في بئر بضاعة بأحسن مما روى أبو أسامة . وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد . والحديث له سبب وهو أنه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنتوضأ من بئر بضاعة وهى بئر يطرح فيه الخيض والحلم الكلاب والبن فقال : الماء طهور ، الحديث هكذا في سنن أبي داود ، وفي لفظ فيه « إن الماء » كما ساقه المصنف . وأعلم أنه قد أطل هنا في الشرح المقال ، واستوفى ما قيل في حكم المياه من الأقوال ولتقتصر في الخوض في المياه على قدر يجتمع به شمل الأحاديث ، ويعرف به مأخذ الأقوال . ووجوه الاستدلال فنقول : قد وردت أحاديث يؤخذ منها أحكام المياه ، فمنها حديث « الماء طهور لا ينجسه شيء » وحديث « إذا باتغ الماء قلن لم يحمل الخبث » وحديث « الأمر بصب ذنوب من ماء على بئر الأعرابي في المسجد » وحديث « إذا استيقظ أحدكم فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا » وحديث « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتغسل فيه » وحديث « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم » الحديث ، وفيه الأمر باراقة الماء الذى ولغ فيه . وهى أحاديث ثابتة ستأتى جميعها في كلام

(١) قال الشوكاني : هو بكسر الخاء مثل سدر وسدره ، والمراد بها خرقة الخيض التى تمسحها المرأة بها . وأما التثنية فقد ضبطه بفتح النون وسكون التاء ونقل كسرهما عن ابن رسلان اهـ .

المصنف : إذا عرفت هذا فإنه اختلفت آراء العلماء رحمهم الله تعالى في الماء إذا خالطته نجاسة ولم تغير أحد أوصافه ، فذهب القاسم ويحيى بن حمزة وجماعة من الآل ومالك والظاهرية وأحمد في أحد قوليه وجماعة من أصحابه إلى أنه طهور قليلًا كان أو كثيرًا عملاً بحديث « الماء طهور » وإنما حكموا بعدم طهورية ما غيرت النجاسة أحد أوصافه للإجماع على ذلك كما يأتي الكلام عليه قريباً . وذهب المهادوية والخنفية والشافعية إلى قسمة الماء إلى قليل تنضرة النجاسة مطلقاً ، وكثير لا تنضره إلا إذا غيرت بعض أوصافه ، ثم اختلفوا بعد ذلك في تحديد القليل والكثير ، فذهب المهادوية إلى تحديد القليل بأنه ما ظن المستعمل للماء الواقعة فيه النجاسة استعمالها باستعماله ، وما عدا ذلك فهو الكثير . وذهب الخنفية إلى تحديد الكثير من الماء بما إذا حرك أحد طرفيه أدى لم تسر الحركة إلى الطرف الآخر ، وهذا رأى الإمام ، وأما رأى صاحبيه : فعشرة في عشرة ، وما عداها فهو القليل . وذهب الشافعية إلى تحديد الكثير من الماء بما بلغ قلتين من قلال هجر وذلك نحو خمسمائة رطل عملاً بحديث القلتين : وما عداها فهو القليل . ووجه هذا الاختلاف تعارض الأحاديث التي أسلفناها ، فإن حديث الاستيقاظ وحديث الماء الدائم يقضيان أن قليل النجاسة ينجس قليل الماء ، وكذلك حديث الولوغ والأمر باراقة ما ولغ الكلب فيه ، وعارضها حديث بول الأعرابي ، والأمر بصب ذنوب ماء عليه ، فإنه يقتضى أن قليل النجاسة لا ينجس قليل الماء . ومن المعلوم أنه قد طهر ذلك للموضع الذي وقع عليه بول الأعرابي بذلك الذنوب ، وكذلك قوله « الماء طهور لا ينجسه شيء » فقال الأولون وهم القائلون لا ينجسه شيء إلا ما غير أحد أوصافه : يجمع بين الأحاديث بالقول بأنه لا ينجسه شيء كما دل له هذا اللفظ ودل عليه حديث بول الأعرابي وأحاديث الاستيقاظ والماء الدائم ، والولوغ ليست واردة لبيان حكم نجاسة الماء بل الأمر باجتنابها تعبدى للأجل النجاسة وإنما هو لمعنى لانعرفه كعدم معرفتنا لحكمة أعداد الصلوات ونحوها وقيل : بل النهي في هذه الأحاديث للكرامة فقط ، وهى طاهرة مطهرة . وجمع الشافعية بين الأحاديث بأن حديث « لا ينجسه شيء » محمول على ما بلغ القلتين فما فوقهما وهو كثير ، وحديث الاستيقاظ وحديث الماء الدائم محمول على القليل . وعند المهادوية أن حديث الاستيقاظ محمول على الندب فلا يجب غسلهما له . وقالت الخنفية : المراد بلا ينجسه شيء : الكثير الذى سبق تحديده . وقد أعلوا حديث القلتين بالاضطراب وكذلك أعله الإمام المهدي في البحر . وبعضهم تأوله : وبقيّة الأحاديث في القليل ولكنه ورد عليهم حديث بول الأعرابي فإنه كما عرفت دل على أنه لا يضر قليل النجاسة قليل الماء ، فدفعته الشافعية بالفرق بين ورود الماء على النجاسة وورودها عليه فقالوا : إذا وردت على الماء نجسته كما في حديث الاستيقاظ ، وإذا ورد عليها الماء لم تنضره كما في خبر بول الأعرابي . وفيه بحث حققناه في حواشى شرح العمدة وحواشى ضوء النهار . وحاصله أنهم حكموا أنه إذا وردت النجاسة على الماء القليل نجسته ، وإذا ورد على الماء القليل لم ينجس ، فجعلوا علة عدم تنجس الماء للورود على النجاسة وليس كذلك بل التحقيق أنه حين يرد الماء على النجاسة يرد عليها

حيثاً فشيبة حتى ينفى عنها ويذهب قبل فثائه ، فلا يأتى آخر جزء من الماء الوارد على النجاسة إلا وقد طهر المحل الذى اتصلت به أو بقى فيه جزء منها ينفى ويتلاشى عند ملاقاته آخر جزء منها يرد عليه الماء كما تنفى النجاسة وتتلاشى إذا وردت على الماء الكثير بالإجماع فلا فرق بين هذا وبين الكثير فى إفاء الكل للنجاسة ، فان الجزء الأخير الوارد على النجاسة يحيل عنها لكثرة بالنسبة إلى ما بقى من النجاسة ، فالعلة فى عدم تنجسه بوروده عليها هى كثرته بالنسبة إليها لا الورود فانه لا يعقل التفرقة بين الوردتين بأن أحدهما ينجسه دون الآخر ، وإذا عرفت ما أسلفناه وأن تحديد الكثير والقليل لم ينهض على أحدهما دليل ، فأقرب الأقاويل بالنظر إلى الدليل قول القاسم بن إبراهيم ومن معه وهو قول جماعة من الصحابة كما فى البحر وعليه عدة من أئمة الآل المتأخرين ، واختاره منهم الإمام شرف الدين . وقال ابن دقيق العيد : إنه قول لأحمد ونصره بعض المتأخرين من أتباعه ، ورجحه أيضاً من أتباع الشافعى القاضى أبو الحسن الرويانى صاحب بحر المذهب قاله فى الإمام . وقال ابن حزم فى المحلى : إنه روى عن عائشة أم المؤمنين وعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وابن عباس والحسن بن علي بن أبى طالب وميمونة أم المؤمنين وأبى هريرة وحذيفة بن اليمان والأسود بن يزيد وعبد الرحمن أخيه وابن أبى ليلى وسعيد بن جبيرة وابن المسيب ومجاهد وعكرمة والقاسم بن محمد والحسن البصرى وغير هؤلاء .

٣ - (وعن أبى أمامة) بضم الهمزة واسمه صدى بمهملتين الأولى مضمومة والثانية مفتوحة ومثناة تحتية مشددة (الباهلى) بموحدة نسبة إلى باهلة . فى القاموس : باهلة قوم . واسم أبيه عجلان . قال ابن عبد البر : لم يختلفوا فى ذلك يعنى فى اسمه واسم أبيه . سكن أبو أمامة مصر ثم انتقل عنها وسكن حمص ، ومات بها سنة إحدى ، وقيل سنة ست وثمانين ، وقيل هو آخر من مات من الصحابة بالشام . كان من المكثرين فى الرواية عنه صلى الله عليه وسلم (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الماء لا ينجس شئ إلا ما حلت على ريحه وطعمه ولونه) المراد أحدها كما يفسره حديث البيهقى (أخرجه ابن ماجه وصحفه أبو حاتم) قال الذهبي فى حقه : أبو حاتم هو الرازى الإمام الحافظ الكبير محمد ابن إدريس بن المنذر الحنظلى أحد الأعلام ، ولد سنة خمس وتسعين ومائة ، وأثنى عليه إلى أن قال : قال النسائى ثقة . توفى أبو حاتم فى شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين وله اثنتان وثمانون سنة . وإنما ضعف الحديث لأنه من رواية رشدين بن سعد بكسر الراء وسكون المعجمة قال أبو يوسف : كان رشدين رجلاً صالحاً فى دينه فأدركته غفلة الصالحين فخلط فى الحديث وهو متروك . وحقيقة الحديث الضعيف : هو ما اختل فيه أحد شروط الصحيح والحسن . وله ستة أسباب معروفة سردها فى الشرح (وللبهقي) هو الحافظ العلامة شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين له التصانيف التى لم يسبق إلى مثلها ، كان زاهدا ورعا تقياً ، ارتحل إلى الحجاز والعراق . قال الذهبي : تأليفه تقارب ألف جزء . وبيهقى بموحدة مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة وهاء مفتوحة ففاف بلد قرب نيسابور : أى رواه بلفظ (الماء طهور إلا إن تغير ريحه أو طعمه أو لونه) عطف عليه (بنجاسة) الباء سببية : أى بسبب نجاسة (تحدث

فيه) قال المصنف : قال الدارقطني : ولا يثبت هذا الحديث : وقال الشافعي : ما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء أو ريحه أو لونه كان نجسا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله . وقال النووي : اتفق المحدثون على تضعيفه : والمراد تضعيف رواية الاستثناء لأجل الحديث ، فانه قد ثبت في حديث بئر بضاعة ولكن هذه الزيادة قد أجمع العلماء على القول بحكمها : قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طعما أو لونا أو ريحا فهو نجس ، فالإجماع هو الدليل على نجاسة ما تغير أحد أوصافه لاهذه الزيادة .

٤ - (وعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما) هو ابن عمر بن الخطاب . أسلم عبدالله صغيرا بمكة ، وأول مشاهدته الخندق وعمر ، وروى عنه خلائق ، كان من أوعية العلم ، كانت وفاته بمكة سنة ثلاث وسبعين ودفن بها بذي طوى في مقبرة المهاجرين (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كان الماء قُلْتَيْنِ لم يحمل الخبث) بفتح المعجمة والموحدة (وفي لفظ : لم ينجس) هو بفتح الجيم وضمها كافي القاموس (أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة) تقدم ذكره في أول حديث . (والحاكم) هو الإمام الكبير لإمام المحققين أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري المعروف بابن البيع صاحب التصانيف . ولد سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة ، وطلب هذا الشأن ورحل إلى العراق وهو ابن عشرين ، وحج ثم جال في خراسان وما وراء النهر ، وسمع من أئمة شيخ أو نحو ذلك ، حدث عنه الدارقطني وأبو يعلى الخليل والبيهقي وخلائق . وله التصانيف الفاتحة مع التقوى والديانة . ألف المستدرک وتاريخ نيسابور وغير ذلك . توفي في شهر صفر سنة خمس وأربع مئة . (وابن حبان) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة . قال الذهبي : هو الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد ابن حبان البستي صاحب التصانيف . سمع أنما لا يحصون من مصر إلى خراسان . حدث عنه الحاكم وغيره . كان ابن حبان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار ، عالما بالطب والنجوم وفنون العلم . صنف المسند الصحيح ، والتاريخ ، وكتاب الضعفاء ، وفقه الناس بسمروند . قال الحاكم كان ابن حبان من أوعية العلم والفقه واللغة والوعظ من عقلاء الرجال . توفي في شوال سنة أربع وخمسين وثلاث مئة وهو في عشر الثمانين . وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الحديث هو دليل الشافعية في جعلهم الكثير : ما بلغ قلتين ، وسبق اعتذار الهاذوية والحنفية عن العمل به بالاضطراب في منته ، إذ في رواية « إذا بلغ ثلاث قلال » وفي رواية « قلة » وبجهاة قلة قوله ويأتمن معناه ، فان قوله « لم يحمل الخبث » يحتمل أنه لا يقدر على حمله بل يضره الخبث ، ويحتمل أنه يتلشى فيه الخبث ، وقد أجاب الشافعية عن هذا كله ، وقد بسطه في الشرح إلا الأخير فلم يذكره كأنه تركه لضعفه لأن رواية « لم ينجس » صريحة في عدم احتمال المعنى الأول .

٥ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم) وهو الراكد الساكن ، ويأتى وصفه بأنه الذي لا يجري (وهو جُب) أخرجه بهذا اللفظ (مسلم . والبخاري) رواية بلفظ (لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل) روى برفع اللام على أنه خير

لجسد عذوف : أي تم هو يغتسل ؛ وقد جوز جزمه على عطفه على موضع يبولن ونصبه
بمقتضى أن على إلحاق ثم بالواو في ذلك ، وإن أفاد أن النهى إنما هو عن الجمع بين البول
والاغتسال دون أفراد أحدهما ، مع أنه ينهى عن البول فيه مطلقا ، فانه لا يخل بجواز
النصب ؛ لأنه يستفاد من هذا النهى عن الجمع ، ومن غيره النهى عن أفراد البول وإفراد
الاعتسال . هذا بناء على أن ثم قد صارت بمعنى الواو تفيد الجمع ، وهذا قاله النووي معترضاً
به على ابن مالك حيث جوز النصب وأقره ابن دقيق العيد في غير شرح العمدة ، إلا أنه أجاب
على النووي بما أفاده قولنا ، فانه لا يخل بجواز النصب إلى آخره . قلت : والذي يقتضيه قواعد
العربية أن النهى في الحديث إنما هو عن الجمع بين البول ثم الاعتسال منه سواء رفعت اللام
أو نصبت وذلك لأن ثم تفيد ما تفيد الواو العاطفة في أنها للجمع ، وإنما اختصت ثم بالترتيب
فالجمع واهمون فيما قرروه ، ولا يستفاد النهى عن كل واحد على انفراده من رواية البخارى
لأنها إنما تفيد النهى عن الجمع . ورواية مسلم تفيد النهى عن الاعتسال فقط إذا لم تفيد
برواية البخارى . ثم رواية أبى داود بلفظ « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه »
تفيد النهى عن كل واحد على انفراده (فيه . ولمسلم) وفي روايته (منه) بدلا عن قوله فيه
والأولى تفيد أنه لا يغتسل فيه بالانغماس مثلاً ، والثانية تفيد أنه لا يتناول منه ويغتسل خارجه
(ولأبى داود) بلفظ (ولا يغتسل فيه) عوضاً عن ثم يغتسل (من الجنابة) عوضاً عن قوله
وهو جنب . وقوله هنا ولا يغتسل دال على أن النهى عن كل واحد من الأمرين على انفراده
كما هو أحد الاحتمالين الأولين في رواية « ثم يغتسل منه » . قال في الشرح : وهذا النهى في الماء
الكثير للكرهية ، وفي الماء القليل للتحريم ، قيل عليه : إنه يؤدي إلى استعمال لفظ النهى
في حقيقته ومجازه . فالأحسن أن يكون من عموم المجاز ، والنهى مستعمل في عدم الفعل الشامل
للتحريم وكراهة التنزيه . فأما حكم الماء الراكد وتنجيسه بالبول أو منعه من التطهير بالاعتسال
فيه للجنابة ، فعند القائلين بأنه لا ينجس إلا ما تغير أحد أوصافه : النهى عنه للتعبد وهو طاهر
في نفسه ، وهذا عند المالكية فانه يجوز التطهر به لأن النهى عندهم للكرهية وعند الظاهرية
أنه للتحريم ، وإن كان النهى تعبداً لأجل التنجيس لكن الأصل في النهى التحريم . وأما
هند من فرق بين القليل والكثير فقالوا : إن كان الماء كثيراً وكل على أصله في حده ولم
يتغير أحد أوصافه فهو الطاهر . والدليل على طهوريته تخصيص هذا العموم إلا أنه قد يقال :
إذا قلتم النهى للكرهية في الكثير فلا تخصيص لعموم حديث الباب ، وإن كان الماء قليلاً
وكل في حده على أصله ، فالنهي عنه للتحريم إذ هو غير طاهر ولا مطهر وهذا على أصلهم
في كون النهى للنجاسة . وذكر في الشرح الأقوال في البول في الماء وأنه لا يحرم في الكثير
الجارى كما يقتضيه مفهوم هذا الحديث ، والأولى اجتنابه . أما القليل الجارى فقليل يكره ،
وقيل يحرم وهو الأولى (قلت) بل الأولى خلافه ، إذ الحديث في النهى من البول فيما
لا يجرى فلا يشمل الجارى قليلاً كان أم كثيراً (نعم) لو قيل بالكراهة لكان قريباً . وإن كان
كثيراً واكداً فقليل يكره مطلقاً ، وقيل إن كان قاصداً إلا إذا عرض وهو فيه فلا كراهة . قال في
الشرح : ولو قيل بالتحريم لكان أظهر وأوفق لظاهر النهى لأن فيه إفساده على غيره ومصادفة

المسلمين . وإن كان واكدا قليلا فالصحيح التحريم للحديث ، ثم هل يلحق غير البول كالغائط به في تحريم ذلك في هذا الماء القليل ؟ فالجمهور على أنه يلحق به بالأولى . وعن أحمد بن حنبل لا يلحق به غيره بل يختص الحكم بالبول وقوله : « في الماء » صريح في النهي عن البول فيه ، وأنه يجنب إذا كان كذلك ، فإذا بال في إناء وصبه في الماء الدائم فالحكم واحد . وعن داود لا ينجسه ولا يكون منهيا عنه إلا في الصورة الأولى لا غير . وحكم الوضوء في الماء الدائم الذي بال فيه من يريد الوضوء حكم الغسل إذ الحكم واحد . وقد ورد في رواية « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه » ذكرها في الشرح ولم ينسبها إلى أحد ، وقد أخرجهما عبد الرزاق وأحمد وابن أبي شيبة والترمذي ، وقال حديث حسن صحيح ، وابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعا ، وأخرجه الطحاوي وابن حبان والبيهقي بزيادة « أو يشرب » .

٦ - (وعن رجل صحب النبي صلى الله عليه وسلم قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل المرأة بفضل الرجل) أى بالماء الذى يفضل عن غسل الرجل (أو الرجل بفضل المرأة) مثله (وليغترفا) من الماء عند اغتسلهما منه (جميعا . أخرجه أبو داود والنسائي وإسناده صحيح) إشارة إلى رد قول البيهقي حيث قال : إنه في معنى المرسل ، أو إلى قول ابن حزم حيث قال : إن أحد رواياته ضعيف . أما الأول وهو كونه في معنى المرسل ، فلأن إيهام الصحابي لا يضر لأن الصحابة كلهم عدول عند المحدثين . وأما الثاني فلأنه أراد ابن حزم بالضعيف داود بن عبد الله الأودي وهو ثقة وكأنه في البحر اغتر بقول ابن حزم ، فقال بعد ذكر الحديث : إن راويه ضعيف وأسندته إلى مجهول . وقال المصنف في فتح الباري : إن رجاله ثقات ولم نقف له على حلة ، فلهذا قال هنا : وهو صحيح ، نعم هو معارض بما يأتي من قوله في الحديث الآتي :

٧ - (وعن ابن عباس رضي الله عنهما) هو حيث أطلق بجر الأمة وحبرها عبد الله بن العباس ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، وشهرة إمامته في العلم ببركات الدعوة النبوية بالحكمة والفقه في الدين والتأويل تغني عن التعريف به . كانت وفاته بالطائف سنة ثمان وستين في آخر أيام ابن الزبير بعد أن كُف بصره (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة . أخرجه مسلم) من رواية عمرو بن دينار بلفظ قال : وعلمي . والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني : الحديث . وأعله قوم بهذا التردد ، ولكنه قد ثبت عند الشيخين بلفظ « إن النبي صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد » ولا يخفى أنه لا تعارض لأنه يحتمل أنهما كانا يغترقان معا فلا تعارض نعم المعارض ، قوله (ولأصحاب السنن) أى من حديث ابن عباس كما أخرجه البيهقي في السنن ونسبه إلى أبي داود (اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء) أى النبي صلى الله عليه وسلم (ليغتسل منها فقالت) له (إني كنت جنباً) أى وقد اغتسلت منها (فقال إن الماء لا ينجس) في القاموس جنب أى كفرج ومنه أى ككرم ، فيجوز فتح اللون وضمها هنا ، هذا إن جعلته من الثلاثي ويصح منه أجنب يجنب ، وأما اجتنب فلم يأت بهذا المعنى وهو إصابة الجنابة (وصححه

الترمذى وابن خزيمة) ومعنى الحديث قد ورد من طرق سردها في الشرح . وقد أفادت معارضة الحديث الماضي ، وأنه يجوز غسل الرجل بفضل المرأة ، ويقاس عليه العكس لمساواته له ، وفي الأمرين خلاف ، والأظهر جواز الأمرين وأن النهى محمول على التنزيه .

٨ - (وعن أنى هزيمة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (طهور) قال في الشرح الأظهر فيه ضم الطاء ويقال بفتحها لغتان (إناء أحدكم إذا وكسغ فيه الكسب) في القاموس ولغ الكلب في الإناء وفي الشرب بلغ كيب وبالع وولغ كورث ووجل : شرب ما فيه بأطراف لسانه أو أدخل لسانه فيه فحركه (أن يغسله) أى الإناء (سبع مرآت أولاهن بالتراب . أخرجه مسلم . وفي لفظه فليرقه) أى الماء الذى ولغ فيه (وللترمذى أخرهن) أى السبع (أو أولاهن بالتراب) دل الحديث على أحكام : أولها نجاسة فم الكلب من حيث الأمر بالغسل لما ولغ فيه ، والإراقة للماء ، وقوله : طهور إناء أحدكم فإنه لا يغسل إلا من حدث أو نجس وليس هنا حدث فتعين التجنس . والإراقة إضاعة مال ، فلو كان الماء طاهرا لما أمر بإضاعته إذ قد نهي عن إضاعة المال ، وهو ظاهر في نجاسة فيه وألحق به سائر بدنه قياسا عليه ، وذلك لأنه إذا ثبتت نجاسة لعابه ولعابه جزء من فم إذ هو عرق فم فممه نجس ، إذ العرق جزء متحلب من البدن فكذلك بقية بدنه ، إلا أن من قال : إن الأمر بالغسل ليس لنجاسة الكلب قال : يحتمل أن النجاسة في فم ولعابه إذ هو محل استعماله للنجاسة بحسب الأغلب وعلق الحكم بالنظر إلى غالب أحواله من أكله النجاسات بضمه ومباشرته لها فلا يدل على نجاسة عينه قول الجماهير . والخلاف لمالك وداود والزهري ، وأدلة الأولين ما سمعت ، وأدلة غيرهم وهم القائلون : إن الأمر بالغسل للتعبد بالنجاسة ، لأنه لو كان للنجاسة لاكتفى بما دون السبع ، إذ نجاسته لا تزيد على العذرة . وأجيب عنه بأن أصل الحكم الذى هو الأمر بالغسل معقول المعنى ممكن التعليل : أى بأنه للنجاسة . والأصل في الأحكام التعليل فيحمل على الأغلب ، والتعبد إنما هو في العدد فقط كذا في الشرح وهو مأخوذ من شرح العمدة . وقد حققنا في حواشيه خلاف ما قرره من أغلبية تعليل الأحكام وطولنا هنالك الكلام . الحكم الثانى أنه دل الحديث على وجوب سبع غسلات للإناء وهو واضح . ومن قال لا تجب السبع بل ولوغ الكلب كغيره من النجاسات والتسبيح ندب ، استدلل على ذلك بأن راوى الحديث وهو أبو هريرة قال : يغسل من ولوغه ثلاث مرآت كما أخرجه الطحاوى والدارقطنى . وأجيب عن هذا بأن العمل بما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بما رآه وأفتى به ، وبأنه معارض بما روى عنه ، وأيضا أنه أفتى بالغسل سبعاً وهو أرجح سنداً ، وترجح أيضاً بأنها توافق الرواية المرفوعة وبما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في الكلب يبلغ في الإناء « يغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً » قالوا : فالحديث دل على عدم تعيين السبع وأنه غير ولا تخيير في معين . وأجيب عنه بأنه حديث ضعيف لا تقوم به حجة . الحكم الثالث وجوب الترتيب للإناء لثبوته في الحديث ، ثم الحديث يدل على تعيين التراب ، وأنه في الغسلة الأولى . ومن أوجبه . قال لافرق بين أن يخلط الماء بالتراب حتى

يتكسر ، أو يطرح الماء على التراب ، أو يطرح التراب على الماء . وبعض من قال بإيجاب التسبيح قال : لا يجب غسلة التراب لعدم ثبوتها عنده . ورد بأنها قد ثبتت في الرواية الصحيحة بلا ريب والزيادة من الثقة مقبولة ، وأورد على رواية التراب بأنها قد اضطربت فيها الرواية فروى أولاهن ، أو أخراهن ، أو إحداهن ، أو السابعة أو الثامنة والاضطراب قادح فيجب الاطراح لها . وأجيب عنه بأنه لا يكون الاضطراب قادحا إلا مع استواء الروايات وليس ذلك هنا كذلك ، فإن رواية أولاهن أرجح لكثرة روايتها ، وبإخراج الشيخين لها ، وذلك من وجوه الترجيح عند التعارض . وألفاظ الروايات التي عارضت بها أولاهن لاتقاومها . وبيان ذلك أن رواية أخراهن متفردة لا توجد في شيء من كتب الحديث مسندة . ورواية السابعة بالتراب تختلف فيها فلا تقاوم رواية أولاهن بالتراب ، ورواية إحداهن بالحاء والدال المهملتين ليست في الأمهات بل رواها البزار ، فعلى صحتها فهي مطلقة يجب حملها على المقيدة ، ورواية أولاهن أو أخراهن بالتخير إن كان ذلك من الراوى فهو شك منه فيرجع إلى الترجيح ، ورواية أولاهن أرجح ، وإن كان من كلامه صلى الله عليه وسلم فهو تخيير منه صلى الله عليه وسلم ، ويرجع إلى ترجيح أولاهن لثبوتها فقط عند الشيخين كما عرفت ، وقوله « إنا » أحدكم ، الإضافة ملغاة هنا لأن حكم الطهارة والنجاسة لا يتوقف على ملكه الإناء ، وكذا قوله (فليغسله) لا يتوقف على أن يكون مالك الإناء هو الغاسل ، وقوله : وفي لفظ « فليبرقه » هي من ألفاظ رواية مسلم ، وهي أمر بارقة الماء الذى ولغ فيه الكلب أو الطعام ، وهي من أقوى الأدلة على النجاسة ، إذ المراق أعم من أن يكون ماء أو طعاما ، فلو كان طاهرا لم يأمر ببارقته كما عرفت إلا أنه نقل المصنف في فتح البارى عدم صحة هذه اللفظة عن الحفاظ . وقال ابن عبد البر : لم ينقلها أحد من الحفاظ من أصحاب الأعمش . وقال ابن منده : لاتعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه . نعم أهمل المصنف ذكر الغسلة الثامنة وقد ثبت عند مسلم « وعفروه الثامنة بالتراب » قال ابن دقيق العيد : إنه قال بها الحسن البصرى ولم يقل بها غيره ولعل المراد بذلك من المتقدمين . والحديث قوى فيها ، ومن لم يقل به احتاج إلى تأويله بوجه فيه استكراه . قلت والوجه أى المستكره فى تأويله ذكره النووى فقال : المراد اغسلوه سبعا واحدة منهم بالتراب مع الماء فكأن التراب قائم مقام غسلة فسميت ثامنة ، ومثله قال الدميرى فى شرح المنهاج ، وزاد أنه أطلق الغسل على التعفير مجازا . قلت لايجب أن إهمال المصنف لذكرها وتأويل من قال بإخراجها من الحقيقة إلى المجاز كل ذلك محاماة على المذهب ، والحق مع الحسن البصرى . هذا ، وإن الأمر يقتل الكلاب ثم النهى عنه وذكر ما يباح اتخاذه منها يأتى الكلام عليه فى باب الصيد إن شاء الله تعالى .

٩ - (وعن أبى قتادة رضى الله عنه) بفتح القاف فثناة فوقية بعد الألف دال مهملة اسمه فى أكثر الأقوال الحارث بن ربيع بكسر الراء فوحدة ساكنة فهملة مكسورة ومثناة تحتية مشددة الأنصارى فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد أحدا وما بعدها ، وكانت وفاته سنة أربع وخمسين بالمدينة ، وقيل مات بالكوفة فى خلافة أمير المؤمنين على عليه السلام

وشهد معه حروبه كلها (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المرة) والحديث له سبب وهو أن أبا قتادة سكب له وضوءا فجاءت هرة تشرب منه فأصغى لها الإناء، حتى شربت ، فقيل له في ذلك فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إنها ليست بِنَجَسٍ) أى فلا ينجس ما لامسته (إنما هي مِن الطَوَّافِينَ) جمع طواف (عليكم) قال ابن الأثير : الطائف الخادم الذى يخدمك برفق وعناية ، والطواف فعال منه ، شبهها بالخادم الذى يطوف على مولاه ويلود حوله أخذا من قوله تعالى - طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ - وفي رواية مالك وأحمد وابن حبان والحاكم وغيرهم زيادة لفظ « والطوافات » جمع الأول مذكرا سالما نظرا إلى ذكور الهر . والثاني مؤنثا سالما نظرا إلى إناثها . فان قلت : قد فات في جمع المذكر السالم شرط كونه يعقل وهو شرط لجمعه علما وصفة . قلت لما نزل منزلة من يعقل بوصفه بصفته وهو الخادم أجراه مجراه في جمعه صفة . وفي التعليل إشارة إلى أنه تعالى لما جعلها بمنزلة الخادم في كثرة اتصالها بأهل المنزل وملابسها لهم ولما في منزلهم خفف الله تعالى على عباده يجعلها غير نجس رفعا للحرَج (أخرجه الأربعة وصححه الترمذى وابن خزيمة) وصححه أيضا البخارى والعقيلي والدارقطنى . والحديث دليل على طهارة الهرة وسورها وإن باشرت نجسا وأنه لا تنقيد لطهارة فيها بزمان ؛ وقيل لا يظهر فيها إلا بمضى زمان من ليلة أو يوم أو ساعة أو شربها الماء أو غيبتها حتى يحصل ظن بذلك لو بر وال عين النجاسة من فيها ، وهذا الأخير أوضح الأقوال لأنه مع بقاء عين النجاسة في فيها فالحكم بالنجاسة لتلك العين لاقمها فان زالت العين فقد حكم الشارع بأنها ليست بنجس ١٠ - (وعن أنس بن مالك رضى الله عنه) هو أبو حمزة بالهاء المهملة والزاي الأنصارى التجارى الخرجى خدم رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ قدم المدينة إلى وفاته صلى الله عليه وسلم ، وقدم صلى الله عليه وسلم المدينة وهو ابن عشر سنين أو ثمان أو تسع . أقوال : سكن البصرة من خلافة عمر ليفقه الناس وطال عمره إلى مائة وثلاث وستين ، وقيل أقل من ذلك . قال ابن عبد البر : أصبح ما قيل تسع وتسعون سنة . وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وتسعين (قال جاء أعرابي) بفتح الهمزة نسبة إلى الأعراب وهم سكان البادية سواه كانوا عربا أو عجماء ، وقد ورد تسميته أنه ذو الخويصرة اليماني وكان رجلا جافيا (فبال في طائفة المسجد) أى في ناحيته ، والطائفة القطعة من الشيء (فزجره الناس) بالزاي فجيم فراء أى نهروه ، وفي لفظ « فقام إليه الناس ليقعوا به » وفي أخرى « فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مه ، مه » (فهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم) بقوله لهم « دَعَوْهُ » وفي لفظ « لا تَرْزُمُوهُ » ١ (فلما قضى بوله أمر النبي صلى الله عليه وسلم بِلَتَوْبٍ) بفتح الذال المعجمة فنون آخره موحدة وهى الدلو المملآن ماء ، وقيل العظيمة (من ماء) تأكيد وإلا فقد أفاده لفظ الذنوب فهو من باب كتبت يدي ، وفي رواية : سبلا ، بفتح السين المهملة وسكون الجيم وهو بمعنى الذنوب (فأهريق عليه) أصله فأريق عليه ثم أبدلت الهاء من الهمزة فصار فهريق عليه وهو رواية ثم زيدت همزة أخرى بعد إبدال الأول

(١) أى لا تقطعوا عليه بوله . قال في النهاية : يقال زرم الدمع والبول إذا انقطعوا

قليل فأهريق (منفق عليه) عند الشيخين كما عرفت . والحديث فيه دلالة على نجاسة بول
الآدمي وهو إجماع ، وعلى أن الأرض إذا تنجست ظهرت بالماء كسائر المتنجسات ، وهل
يجزئ في طهارتها غير الماء ؟ قيل تطهرها الشمس والريح فان تأثيرهما في إزالة النجاسة أعظم
لإزالة من الماء ، والحديث « زكاة الأرض يُبْسُها » ذكره ابن أبي شيبة . وأجيب بأنه ذكره
موقوفاً وليس في كلامه صلى الله عليه وسلم كما ذكر عبد الرزاق حديث أبي قلابة موقوفاً
عليه بلفظ « جُفُوفُ الأرضِ طَهْرُها » فلا تقوم بهما حجة . والحديث ظاهر في أن
صب الماء يطهر الأرض رخوة كانت أو صلبة . وقيل لا بد من غسل الصلبة كغيرها من
المتنجسات ، وأرض مسجده صلى الله عليه وسلم كانت رخوة فكفى فيها الصب . وكذلك
الحديث ظاهر في أنه لا تتوقف الطهارة على نضوب الماء لأنه صلى الله عليه وسلم لم يشترط
في الصب على بول الأعرابي شيئاً وهو الذي اختاره المهدي في البحر ، وفي أنه لا يشترط حفرها
وإلقاء التراب . وقيل إذا كانت صلبة فلا بد من حفرها وإلقاء التراب لأن الماء لم يعم أعلاها
وأسفها ، ولأنه ورد في بعض طرق الحديث أنه قال صلى الله عليه وسلم « خُذُوا مَا بَالٍ عَلَيْهِ
مِنْ التُّرَابِ وَالْقَوَدُ وَأَهْرِيقُوا عَلَى مَكَانِهِ مَاءً » قال المصنف في التلخيص له إسنادان
موصولان : أحدهما عن ابن مسعود والآخرون واثلة بن الأسقع وفيهما مقال ، ولو ثبتت هذه
الزيادة لبطل قول من قال : إن أرض مسجده صلى الله عليه وسلم رخوة فانه يقول لا يحفر
ويلقى التراب إلا من الأرض الصلبة . وفي الحديث فوائد منها احترام المساجد فانه صلى الله
عليه وسلم لما فرغ الأعرابي من بوله دعاه ثم قال له « إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لَشَيْءٍ
مِنْ هَذَا الْبَوْلِ وَلَا الْقَذَرِ إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ » ولأن الصحابة
لما تبادروا إلى الإنكار أقروهم صلى الله عليه وسلم وإنما أمرهم بالرفق كما في رواية الجماعة
للحديث إلا مسلماً أنه قال : « إِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُبَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ » ولو كان
الإنكار غير جائز لقال لهم : إنه لم يأت الأعرابي ما يوجب نهيككم له . ومنها الرفق بالجاهل
وعدم التعنيف . ومنها حسن خلقه صلى الله عليه وسلم ولطفه بالمتعلم . ومنها أن الإبعاد عنه
قضاء الحاجة إنما هو لمن يريد الغائط لا البول ، فانه كان عرفه العرب عدم ذلك وأقره الشارع ،
وقد بال صلى الله عليه وسلم وجعل رجلاً عند عقبه يسره . ومنها دفع أعظم المضرتين بأخفهما
لأنه لو قطع عليه بوله لأضر به وكان يحصل من تقويمه من محله مع ما قد حصل من تنجيس
المسجد تنجيس بدنه وثيابه ومواضع من المسجد غير الذي قد وقع فيه البول أولاً .

١١ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَهْلَتْ
لَنَا مَسِيَّتَانِ) أي بعد تحريمهما الذي دلت عليه الآيات (وَدَّامَانِ) كذلك (فَأَمَّا الْمَسِيَّتَانِ :
فَالْجَرَادُ) أي ميتته (وَالْحَوْتُ) أي ميتته (وَأَمَّا الدَّامَانِ : فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ) بزنة كتاب
(أخرجه أحمد وابن ماجه وفيه ضعف) لأنه رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن
ابن عمر . قال أحمد : حديثه منكرو وصح أنه موقوف كما قال أبو زرعة وأبو حاتم ، وإذا ثبت
أنه موقوف فله حكم المرفوع لأن قول السحاني أحل لنا كذا وحرم علينا كذا مثل قوله أسروا

ونهيّا فيم به الاحتجاج . ويدل على حل مية الجراد على أى حال وجدت ، فلا يعتبر في الجراد شئ سواء مات حتف أنفه أو بسبب . والحديث حجة على من اشترط موتها بسبب عادي أو بقطع رأسها وإلا حرمت . وكذلك يدل على حل مية الحوت على أى صفة وجد طافيا كان أو غيره لهذا الحديث . وحديث « الحِلُّ مَيْتَتُهُ » وقيل لا يحل منه إلا ما كان موته بسبب آدمي أو جزر الماء أو قذفه أو نضوبه ، ولا يحل الطافي لحديث « ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوا ، وما مات فيه فطفا فلا تأكلوه » أخرجه أحمد وأبو داود من حديث جابر وهو خاص فيخص به عموم الحديثين . وأجيب عنه بأنه حديث ضعيف باتفاق أئمة الحديث . قال النووي : حديث جابر لا يجوز الاحتجاج به لو لم يعارضه شئ كيف وهو معارضه . فلا يخص به العام ، ولأنه صلى الله عليه وسلم أكل من العنبرة التي قذفها البحر لأصحاب السرية ولم يسأل بأى سبب كان موتها كما هو معروف في كتب الحديث والسير ، والكبد حلال بالإجماع وكذلك مثلها الطحال فانه حلال إلا أنه في البحر قال : يكره لحديث على رضي الله عنه « إنه لقمة الشيطان » أى إنه يسهو بأكله إلا أنه حديث لا يعرف من أخرجه .

١٢ - (وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا وقع الذباب في شراب أحدكم » وهو كما أسلفناه من أن الإضافة ملغاة كما في قوله « إذا وليغ الكلب في إناء أحدكم » في لفظ « في طعام أحدكم » (فليغمسه) زاد في رواية البخارى « كله » تأكيداً . وفي لفظ أبي داود « فامقلوه » وفي لفظ ابن السكيت « فليمقله » (ثم ليسزعه) فيه أنه يمهل في نزع بعد غمسه (فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء) هذا تعليل للأمر بغمسه . وفي لفظ البخارى « ثم ليطرحه فان في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء » وفي لفظ « سما » (أخرجه البخارى وأبو داود . وزاد وإنه يتقى يحتاجه الذى

(١) ننقل لك في هذا الموضع ما كتبه الطبيب محمد توفيق صدق العالم المتدين في كتابه سنن الكائنات (ص ١٦٢ ج ١) قال رحمه الله رحمة واسعة :

لا يخفى أن من عادة الذباب أن يجتمع على القاذورات والنجاسات ثم ينتقل منها إلى طعام الإنسان أو يسقط في شربه أو يقف فوق عينيه ، وبذلك تنتقل جراثيم الأمراض إلى الإنسان وتنتشر بين أفراد هذا النوع . ومن أمثلة ذلك وقوفه على عين المصابين بالرمم الصيدي ثم انتقاله إلى العين السليمة فمصا به هذا الرمد . ومن أسباب انتشار الحمى التيفودية بشكل وبائي وقوف الذباب على البراز مثلاً إذا لم يدفن في الأرض دفناً جيداً فيتلوث الذباب بميكروب التيفود ، وبعد ذلك يقف على الجز مثلاً . ومثل التيفود الهیضة (الكوليرا) والدوسنتاريا . ومن الذباب ما يلدغ بعض الحيوانات المصابة بالحمرة الخبيثة ثم يأتي إلى الإنسان فيلقحه بها . ومنه ما ينقل بلدغه مرض النوم وغيره من شخص لآخر . ويقال إن البلغوا تنتقل أيضاً يلدغ بعض أنواعه كما سبق . ومن الحق أن حمى ثلاثة الأيام وسبعة الأيام والحمى البسيطة المستمرة في الهند كلها تنتقل بلدغه . وحمى ثلاثة الأيام هذه تسمى أيضاً بابا تنسى ، وسميت بذلك من اسم الذباب الذى يلدغها *phlebotomus pappatassi*

فيه الداء) وعند أحمد وابن ماجه أنه يقدم السم ويؤخر الشفاء ، والحديث دليل ظاهر على وميكروب هذه الحميات وراء المجرى على ما يظهر . من مضار الذباب أيضا أنه قد يضع بيضه في الجروح أو في الآذان أو في تجاويف الأنف فيفقس هذا البيض ويخرج منه النغف (وهو ما يسمى الآن بالبرقات ويشبه الدود) وهذه الديدان تأكل من جسم الإنسان وتحدث فيه التهابا شديدا ، وإذا أصابت جرحه آلمته إيلاما شديدا ويحصل بسببها أيضا التهاب الجرح وحى ، وتعوق بره الجرح مدة مديدة حتى أن الجرح لا يشفى إلا إذا خلص منها . ومن أنواع هذه الديدان ما يأكل جثة الموتى .

وقد قرر أطباء الإنكليز أن من أعظم أسباب انتشار الحمى التيفودية بين الجنود في حرب الترنسفال (من سنة ١٨٩٩ - ١٩٠٢) كان الذباب ، وساعده في ذلك الريح تنقل الأتربة الملوثة بالبراز إلى طعام الجنود ، فلذا يجب إزالة جميع القاذورات من حول الإنسان ودفن المواد البرازية ونحوها دفنا جيدا ، أو إبادتها بأية طريقة بحيث تأمن وقوف الذباب عليها وانتقاله إلينا وأحسن الطرق حرق القاذورات أو وضع القنبرك أو الفورمالين عليها .

وإذا وقف الذباب على العين وجب طرده في الحال ، وإذا وقف على الطعام أو سقط في الشراب فالأسلم تطهيرهما بالنار ، وكلما كثر الذباب وجب السعي في إبادته بقدر الإمكان واعلم أن الذبابة الواحدة تضع نحو ٩٠٠ بيضة وحياتها لا تتجاوز ثلاثة أسابيع .

أما ما رواه البخارى عن أبي هريرة من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه ، فإن في أحد جناحيه شفاء وفي الآخر داء » فهذا الحديث مشكل^١ وإن كان سنده صحيحا ، فكم في الصحيحين من أحاديث اتضح لعلماء الحديث غلط الرواة فيها كحديث « خلق الله التربة يوم السبت » مثلا وغيره مما ذكره المحققون وكم فيهما من أحاديث لم يأخذ بها الأئمة في مذاهيبهم فليس ورود هذا الحديث في البخارى دليلا قاطعا على أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله بلفظه مع منافاته^٢ للعلم وعدم إمكان تأويله على أن مضمونه يناقض حديث أبي هريرة وميمونة وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم مثل عن الفأرة تقع في السمن فقال « إن كان جامدا فاطرحوها وما حولها وكلوا الباقي وإن كان ذائبا فأريقوه أولا تقر به » فالذى يقول ذلك لا يبيح أكل الشيء إذا وقع فيه الذباب ، فإن ضرر كل من الذباب والقيران عظيم . على أن حديث الذباب هذا رواه أبو هريرة وفي حديثه ونحوه مقال بين الصحابة أنفسهم خصوصا فيما انفرد به كما يعلم ذلك من سيرته وغاية =

(١) لا إشكال فيه ، والحديث من أصح المتن سندنا ومتنا اه مصححه .

(٢) لا منافاة فقد قرر الأطباء الحديثون فضلا عن سلف الأمة وخلفها أن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء . وما قيل من أنه يوقعه على المسمم ينقل الداء إلى السليم لا يثبت أن السم مخلوق وموجود في أحد جناحيه وكذلك الشفاء في الآخر ، وتجهيز أبي هريرة غير جائز فقد اتفق البخارى ومسلم في صحيحهما على توثيقه عن فضلا سلف الأمة وخلفها . وبما جملة فقد أجمع القواد على توثيق سند هذا الحديث وصحة معناه اه مصححه .

جواز قتله دفعا لضرره ، وأنه يطرح ولا يؤكل وأن الذباب إذا مات في مائع قاته لا ينجسه لأنه صلى الله عليه وسلم أمر بغمسه ، ومعلوم أنه يموت من ذلك ولا سيما إذا كان الطعام حارا ، فلو كان ينجسه لكان أمرا بافساد الطعام وهو صلى الله عليه وسلم إنما أمر باصلاحه ثم عدى هذا الحكم إلى كل ما لانفس له سائلة كالنحلة والزنبور والعنكبوت وأشباه ذلك إذ الحكم يتم بعموم علته وينتفى بانتهاء سببه ، فلما كان سبب التنجيس هو الدم المحتقن في الحيوان بموته وكان ذلك مفقودا فيما لادم له سائل انتفى الحكم بالتنجس لانتهاء علته . والأمر بغمسه ليخرج الشفاء منه كما خرج الداء منه . وقد علم أن في الذباب قوة سمية كما يدل عليها الورم والحكة الحاصلة من لسعه وهى بمنزلة السلاح ، فاذا وقع فيما يؤذيه انتفاه بصلاحه كما قال صلى الله عليه وسلم « فانه يتقى بجناحه الذى فيه الداء » أمر صلى الله عليه وسلم أن تقابل تلك السمية بما أودعه الله سبحانه وتعالى فيه من الشفاء في جناحه الآخر بغمسه كله فتقابل المادة السمية المادة النافعة فيزول ضررها . وقد ذكر غير واحد من الأطباء أن لسعة العقرب والزنبور إذا ذلك موضعها بالذباب نفع منه نفعا بينا ويسكنها ، وما ذلك إلا للمادة التى فيه من الشفاء .

١٣ - (وعن أبى واقد) بقاف مكسورة ودال مهملة اسم الحارث بن عوف من أقوال : قيل إنه شهد بدرًا ، وقيل إنه من مسلمة الفتح ، والأول أصح . مات سنة ثمان أو خمس وستين بمكة (الليثي) بمثناة تحتية نسبة إلى ليث لأنه من بنى عامر بن ليث (رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما قُطِعَ مِنَ الْبَيْمَةِ) فى القاموس البيمة كل ذات أربع قوائم ولو فى الماء وكل حى لا يميز . والبيمة أولاد الضأن والمعز ، ولعل المراد هنا الأخير أو الأول لما يأتى بيانه إن شاء الله تعالى (وهى حَبَّةٌ فَهَوَ) أى المقطوع (مَيِّتٌ . أخرجه أبو داود والترمذى وحسنه واللفظ له) أى قال إنه حسن ، وقد عرف معنى الحسن فى تعريف الصحيح فيما سلف واللفظ للترمذى . والحديث قد روى من أربع طرق عن أربعة من الصحابة عن أبى سعيد ، وأبى واقد ، وابن عمر ، وتميم الدارى . وحديث أبى واقد هذا رواه أيضا أحمد - ما تقتضيه صحة هذا السند فى أحاديث الآحاد انظرن فلا قطع بأن هذا الحديث من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا يروون الحديث بالمعنى فيجوز أن يكون لفظ الراوى لم يؤد المعنى المراد ، والله أعلم .

وهب أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال ذلك حقيقة ، فمن المعلوم أن المسلم لا يجب عليه الأخذ بكلام الأنبياء فى المسائل الدنيوية المحضة التى ليست من التشريع بل الواجب عليه أن يحصنها ويعرضها على العلم والتجربة ، فان انتزع له صحتها أخذ بها ، وإلا علم أنها مما قاله الأنبياء بحسب رأيهم وهم يجوز عليهم الخطأ فى مثل ذلك ، وقد حقق هذه المسألة القاضى هياض فى كتابه الشفاء فليراجعه من شاء ، وما رواه فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله « إنما أنا بشر فإني أحدثكم عن الله فهو حق وما قلت فيه من قبل نفسي فانما أنا بشر أعطي وأصيب »

والحاكم بلفظ : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وبها ناس يعمدون إلى آليات الغنم وأسمنة الإبل فقال « ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت » والحديث دليل على أن ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت . وسبب الحديث دال على أنه أريد بالبهيمة ذات الأربع وهو المعنى الأول لذكره الإبل فيه لا المعنى الأخير الذى ذكره القاموس لكنه مخصوص بما آيين من السمك ولو كانت ذات أربع ، أو يراد به المعنى الأوسط وهو كل حى لا يميز فيخص منه الجراد والسمك وما آيين بما لادم له . وقد أفاد قوله « فهو ميت » أنه لا بد أن يحل المقطوع الحياة لأن الميت هو ما من شأنه أن يكون حيا .

باب الآنية

الآنية : جمع إناء وهو معروف ، وإنما بوب لها لأن الشارع قد نهى عن بعضها ، فقد تعلقت بها أحكام .

١ - (عن حذيفة) أى أروى أو أذكر كما سلف ، وحذيفة بضم الحاء المهملة فذال معجمة فثناة تحتية ساكنة ففاء ، هو أبو عبد الله حذيفة (ابن العيان) بفتح المثناة التحتية وتخفيف الميم آخره نون ، وحذيفة وأبوه صحابيان جليلان شهدا أحدا ، وحذيفة صاحب نصر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروى عنه جماعة من الصحابة والتابعين . ومات بالمداثر سنة خمس أو ست وثلاثين بعد قتل عثمان بأربعين ليلة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما) جمع صحفة . قال الكشاف والكسائي : الصحفة هي ما تشيع الخمسة (فأنها) أى آنية الذهب والفضة وصحافهما (لهم) أى للمشركين وإن لم يذكروا فهم معلومون (فى الدنيا) إخبار عما هم عليه لا إخبار بمحلها لهم (ولكم فى الآخرة . متفق عليه) بين الشيخين . والحديث دليل على تحريم الأكل والشرب فى آنية الذهب والفضة وصحافهما سواء كان الإناء خالصا ذهبا أو مخلوطا بالفضة ، إذ هو مما يشمل أنه إناء ذهب وفضة . قال النووي : إنه انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب فيها . واختلف فى العلة فقيل للخلاء ، وقيل بل لكونه ذهبا وفضة . واختلفوا فى الإناء المطلى بهما هل يلحق بهما فى التحريم أم لا ؟ فقيل إن كان يمكن فصلهما حرم إجماعا لأنه مستعمل للذهب والفضة ، وإن كان لا يمكن فصلهما لا يحرم . وأما الإناء المصنوع بهما فإنه يجوز الأكل والشرب فيه إجماعا . وهذا فى الأكل والشرب فيما ذكر لا خلاف فيه . فأما غيرها من سائر الاستعمالات ففيه الخلاف ؛ قيل لا يحرم لأن النص لم يرد إلا فى الأكل والشرب ؛ وقيل يحرم سائر الاستعمالات إجماعا . ونازع فى الأخير بعض المتأخرين وقال : النص ورد فى الأكل والشرب لا غير ، وإلحاق سائر الاستعمالات بهما قياسا لأنهم فيه شرائط القياس . والحق ما ذهب إليه القائل بعد تحريم غير الأكل والشرب فيها ، إذ هو الثابت بالنص ودعوى الإجماع غير صحيحة ، وهذا من شوم تبديل اللفظ النبوى بغيره ، فإنه ورد بتحريم الأكل والشرب فقط ، فعدلوا عن عبارته إلى الاستعمال وهجروا العبارة النبوية وجامعوا بلفظ

حام من تلقاء أنفسهم ولها نظائر في عباراتهم . ولهذا ذكر المصنف هذا الحديث هنا لإفادة تحريم الوضوء في آنية الذهب والفضة لأنه استعمال لهما على مذهبه في تحريم ذلك ، وإلا فباب هذا الحديث باب الأطعمة والأشربة ، ثم هل يلحق بالذهب والفضة نفائس الأحجار كالياقوت والخواهر فيه خلاف ، والأظهر عدم إلحاقه وجوازه على أصل الإباحة لعدم الدليل الناقل عنها .

٢ - (وعن أم سلمة) هي أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم اسمها هند بنت أبي أمية كانت تحت أبي سلمة بن عبد الأسد هاجرت إلى أرض الحبشة مع زوجها وتوفى عنها في المدينة بعد عودتهما من الحبشة ، وتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة سنة أربع من الهجرة ، وتوفيت سنة تسع وخمسين ، وقيل اثنتين وستين ، ودفنت بالبقيع وعمرها أربع وثمانون سنة (قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الذي يشرب في إناء الفضة) هكذا عند الشيخين . وانفرد مسلم في رواية أخرى بقوله « في إناء الفضة والذهب » (إنما يُجْرَجِرُ) بضم المثناة التحتية وجيم فراء وجيم مكسورة . والجرجرة صوت وقوع الماء في الجوف ، وصوت البعير عند الجرة ، جعل الشرب والجرع جرجرة (في بطنه نار جهنم متفق عليه) بين الشيخين قال الزحشرى . يروى برفع النار على أنها فاعل مجاز ولا فتار جهنم على الحقيقة لا تجرجر في بطنه ، إنما جعل جرع الإنسان للماء في هذه الأواني المنهى عنها واستحقاق العقاب على استعمالها كجرجرة نار جهنم في جوفه مجازا هكذا على رواية الرفع . وذكر الفعل يعني يجرجر وإن كان فاعله النار وهي مؤنثة للفصل بينها وبين فعلها ولأن تأنيدها غير حقيق والأكثر على نصب نار جهنم ، وفاعل الجرجرة هو الشارب والنار مفعوله ، والمعنى : كأنما يجرجع نار جهنم من باب - إنما يأكلون في بطونهم نارا - قال النووي : والنصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الشارحون وأهل العرف واللغة وجزم به الأزهري ، وجهنم عجمية لاتنصرف للتأنيث والعلمية إذ هي علم لطبقة من طبقات النار أعادنا الله منها ، سميت بذلك لبعدها قرعها ، وقيل لغلظ أمرها في العذاب ، والحديث يدل على ما دل عليه حديث حذيفة الأول .

٣ - (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا دُبِغَ الإهابُ) بزنة كتاب هو الجلد ، أو ما لم يدبغ كما في القاموس ومثله في النهاية (فقد طهر) بفتح الطاء والماء ويجوز ضمها كما يفيد القاموس (أخرجه مسلم) بهذا اللفظ (وعند الأربعة) وهم أهل السنن (إنما إهاب دُبِغَ) تمامه « فقد طهر » . والحديث أخرجه الخمسة إنما اختلف لفظه ، وقد روى بالفاظ . وذكر له سبب وهو أنه صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة لميمونة فقال « ألا استمتعتم بيها يا بنات ؟ » فان دُبِغَ الأديم طهور ، وروى البخاري من حديث سودة قالت « ماتت لنا شاة فذبغنا مسكها » ثم ما زلنا ننتبذ فيه حتى صار شاة ٢ ، والحديث دليل على أن الدبغ مطهر لجلد ميتة كل حيوان كما يفيد عموم كلمة « إنما » ، وأنه يطهر باطنه وظاهره . وفي المسئلة سبعة أقوال : الأول أن الدبغ يطهر جلد الميتة

(١) المسك بفتح فسكون : الجلد . (٢) الشن : بالفتح القربة .

باطنه وظاهره ، ولا يخص منه شيء . عملا بظاهر حديث ابن عباس وما في معناه ، وهذا مروي عن علي عليه السلام وابن مسعود . الثاني من الأقوال أنه لا يظهر الدباغ شيئا وهو مذهب جماهير الهاذوية . ويروى عن جماعة من الصحابة مستدلين بحديث الشافعي الذي أخرجه أحمد والبخاري في تاريخه والأربعة والدارقطني والبيهقي وابن حبان عن عبد الله بن عكيم قال : « أتانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته ألا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » وفي رواية الشافعي وأحمد وأبي داود : قبل موته بشهر ، وفي رواية بشهر أو شهرين . قال الترمذي حسن . وكان أحمد يذهب إليه ويقول هذا آخر الأمرين ثم تركه ، قالوا : أي الهاذوية وهذا الحديث ناسخ لحديث ابن عباس لدلالته على تحريم الانتفاع من الميتة بإهابها وعصياها . وأجيب عنه بأجوبة : الأول أنه حديث مضطرب في سنده فانه روى تارة عن كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وتارة عن مشايخ من جهينة عمن قرأ كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ، ومضطرب أيضا في متنه ، فروى من غير تقييد في رواية الأكثر ، وروى بالتقييد بشهر أو شهرين أو أربعين يوما أو ثلاثة أيام ، ثم إنه معل أيضا بالإرسال فانه لم يسمعه عبد الله بن عكيم منه صلى الله عليه وسلم ، ومعل بالانقطاع لأنه لم يسمعه عبد الرحمن بن أبي ليلى من ابن عكيم ، ولذلك ترك أحمد بن حنبل القول به آخره ، وكان يذهب إليه أولا كما قال عنه الترمذي . وثانيا بأنه لا يقوى على النسخ لأن حديث الدباغ أصح فانه مما اتفق عليه الشيخان . وأخرج مسلم وروى من طرق متعددة في معناه عدة أحاديث عن جماعة من الصحابة فعن ابن عباس حديثان وعن أم سلمة ثلاثة ، وعن أنس حديثان ، وعن سلمة بن الحبث وعائشة والمغيرة وأبي أمامة وابن مسعود ، ولأن الناسخ لا بد من تحقيق تأخره ولادليل على تأخر حديث ابن عكيم ، ورواية التاريخ فيه بشهر أو شهرين معلقة فلا تقوم بها حجة على النسخ على أنها لو كانت رواية التاريخ صحيحة ما دلت على أنه آخر الأمرين جزما ولا يقال فاذا لم يتم النسخ تعارض الحديثان ، حديث عبد الله بن عكيم وحديث ابن عباس ومن معه ، ومع التعارض يرجع إلى الترجيح أو الوقف لأننا نقول لا تعارض إلا مع الاستواء وهو مفقود كما عرفت من صحة حديث ابن عباس وكثرة من معه من الرواة وعدم ذلك في حديث ابن عكيم . وثالثا بأن الإهاب كما عرفت عن القاموس والنهاية اسم لما يدبغ في أحد القولين . وقال النضر ابن شميل : الإهاب لما لم يدبغ وبعد الدبغ يقال له شن وقرية ، وبه جزم الجوهري . قيل فلما احتمل الأمرين وورد الحديثان في صورة المتعارضين جمعنا بينهما بأنه نهي عن الانتفاع بالإهاب مالم يدبغ ، فاذا دبغ لم يسم إهابا فلا يدخل تحت النهي وهو حسن . الثالث يظهر جلد ميتة المأكول لا غيره لكن يرد عموم « أيما إهاب » . الرابع يظهر الجميع إلا الخنزير فإنه لا جلد له وهو مذهب أبي حنيفة الخامس يظهر إلا الخنزير لكن لا لكونه لا جلد له بل لكونه رجسا لقوله تعالى - فانه رجس - والضمير للخنزير فقد حكم برجسيته كله والكلب مقيس عليه بجماع النجاسة وهو قول الشافعي . السادس يظهر الجميع لكن ظاهره دون باطنه فيستعمل في اليابسات دون المائعات ويصلى عليه ولا يصلى فيه . وهو مروي عن مالك جمعا منه بين الأحاديث

لما تعارضت . السابع ينتفع بجلود الميتة وإن لم تدبغ ظاهرا وباطنا لما أخرجه البخارى من رواية ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال « هلا انتفعم بإهابها ؟ قالوا إنها ميتة » قال إنما حرّم أكلها ، وهو رأى الزهرى . وأجيب عنه بأنه مطلق قيدته أحاديث الدباغ التى سلفت .

٤ - (وعن سلمة بن المحبق رضى الله عنه) هو بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة المكسورة والقاف ، وسلمة صحابى يعد فى البصريين ، روى عنه ابنه سنان ، وسنان أيضا صحبة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دباغ جلود الميتة طهورها . صححه ابن حبان) أى أخرجه وصححه . وقد أخرج غير ابن حبان هذا الحديث لكن بألفاظ عند أحمد وأبى داود والنسائى والبيهقى عن سلمة بلفظ « دباغ الأديم ذكاته » وفى لفظ « دباغها ذكاتها » وفى آخر « دباغها طهورها » وفى لفظ « ذكاتها دباغها » وفى لفظ آخر « ذكاة الأديم دباغها » وفى الباب أحاديث بمعناه ، وهو يدل على ما دل عليه حديث ابن عباس . وفى تشبيهه الدباغ بالذكاة لإعلام بأن الدباغ فى التطهير بمنزلة تذكية الشاة فى الإحلال لأن الذبح يطهرها ويحل أكلها .

٥ - (وعن ميمونة رضى الله عنها) هى أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية كان اسمها برة فسماها رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة ، تزوجها صلى الله عليه وسلم فى شهر ذى القعدة سنة سبع فى عمرة القضية ، وكانت وفاتها سنة إحدى وستين وقيل إحدى وسبعين وقيل ست وستين وقيل غير ذلك ، وهى خالة ابن عباس ، ولم يتزوج صلى الله عليه وسلم بعدها (قالت : مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة يجرونها فقال : لو أخذتم إهابها ؟ فقالوا إنها ميتة » فقال يطهرها الماء والقرظ » أخرجه أبو داود والنسائى) وفى لفظ عند الدارقطنى عن ابن عباس « أليس فى الماء والقرظ ما يطهرها » وأما رواية « أليس فى الثبث والقرظ ما يطهرها » فقال النووى : إنه بهذا اللفظ باطل لأصل له . وقال فى شرح مسلم : يجوز الدباغ بكل شئ ينشف فضلات الجلد ويطيبه ويمنع من ورود الفساد عليه كالثبث والقرظ وقشور الرمان وغير ذلك من الأدوية الطاهرة ولا يحصل بالشمس إلا عند الخفية ولا بالتراب والرماد والملح على الأصح .

٦ - (وعن أبى ثعلبة) بفتح المثناة بعدها عين مهملة ساكنة فلام مفتوحة فوحدة (الخشنى رضى الله عنه) بضم الحاء المعجمة فشين معجمة مفتوحة فتون نسبة إلى خشين ابن النمر من قضاعة جذفت ياؤه عند النسبة واسمه حرهم بضم الحيم بعدها راء ساكنة فهاء مصمومة ابن ناشب بالنون وبعد الألف شين معجمة آخره موحدة ، أشهر بلقبه ، بايع النبى

(١) نقل ابن حجر فى تلخيص الحبير عن النووى فى شرح المذهب أنه قال : ليس بثبث ذكر فى الحديث وإنما هو من كلام الشافعى ، وهل هو بالباء الموحدة أو بالمثلثة جزم بالأول الأزهرى ، وقال وهو من الجواهر التى جعلها الله فى الأرض تشبه الزاج ، وجزم غيره أنه بالمثلثة . قال الجوهرى : إنه ثبث طيب الرائحة مر الطعم يدبغ به .

صلى الله عليه وسلم بيعة الرضوان ، وضرب له بسهم يوم خيبر وأرسله إلى قومه فأسلموا ، نزل بالشام ومات بها سنة خمس وسبعين ، وقيل غير ذلك (قال : قلت يا رسول الله إنا بأرض قوم أهل كتاب أفنأكل في آيتهم ؟ قال « لا تأكلوا فيها إلا أن لا يجحدوا غيرها فاغسلوها وكلوا فيها » متفق عليه) بين الشيخين . استدل به على نجاسة آنية أهل الكتاب وهل هو لنجاسة وطوبتهم أو لجواز أكلهم الخنزير وشربهم الخمر أو للكراهة ؟ ذهب إلى الأول القائلون بنجاسة رطوبة الكفار وهم المهادوية والقاسمية ، واستدلوا أيضا بظاهر قوله تعالى - إنما المشركون نجس - والكتاني يسمى مشركا إذ قد قالوا المسيح ابن الله ، وعزير ابن الله . وذهب غيرهم من أهل البيت كالمؤيد بالله وغيره وكذلك الشافعي إلى طهارة رطوبتهم وهو الحق لقوله تعالى - وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم - ولأنه صلى الله عليه وسلم توضأ من مزادة مشركة ، ولحديث جابر عند أحمد وأبي داود « كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحصل من آنية المشركين وأسقيتهم ولا يعيب ذلك علينا » . وأجيب بأن هذا كان بعد الاستيلاء ولا كلام فيه . قلنا في غيره من الأدلة غنية عنه . فنها ما أخرجه أحمد من حديث أنس « أنه صلى الله عليه وسلم دعا يهودى إلى خبز شعير وإهالة سنخة فأكل منها » بفتح السين وفتح النون المعجمة فحاء معجمة مفتوحة أى متغيرة . قال في البحر : لو حرم رطوبتهم لاستفاض بين الصحابة نقل توقيهم لما لقله المسلمين حينئذ مع كثرة استعمالهم التي لا تخلو منها ملابس ومطعوم ، والعادة في مثل ذلك تقضى بالاستفاضة . قال : وحديث أبي ثعلبة إما محمول على كراهة الأكل في آيتهم للاستقذار لا لكونها نجسة إذ لو كانت نجسة لم يجعله مشروطا بعدم وجدان غيرها ، إذ الإناء المتنجس بعد إزالة نجاسته هو وما لم يتنجس على سواء ، أو لسد ذريعة المحرم ، أو لأنها نجسة لما يطبخ فيها لا لرطوبتهم كما تفيد رواية أبي داود وأحمد بلفظ « إنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آيتهم الخمر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن وجدتم غيرها » الحديث . وحديثه الأول مطلق وهذا مقيد بآنية يطبخ فيها ما ذكر ويشرب فيحمل المطلق على المقيد . وأما الآية فالنجس لغة المستقذر فهو أعم من المعنى الشرعى ، وقيل معناه ذو نجس لأن معهم الشرك الذى هو بمنزلة النجس ولأنهم لا يتطهرون ولا يغتسلون ولا يتجنبون النجاسات فهى ملازمة لهم وبهذا يتم الجمع بين هذا وبين آية المائدة والأحاديث الموافقة لحكمها وآية المائدة أصرح في المراد .

٧ - (وعن عمران بن حصين) بالمهملتين تصغير حصن وعمران هو أبو نجيد بالجيم تصغير نجد الخزاعى الكعبى أسلم عام خيبر وسكن البصرة إلى أن مات بها سنة اثنتين أو ثلاث وخمسين ، وكان من فضلاء الصحابة وفقهائهم (رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه توضئوا من مزادة) بفتح الميم بعدها زاي ثم ألف وبعد الألف مهملة وهى الراوية ولا تكون إلا من جلدتين تقام بثالث بينهما لتتسع كما فى القاموس (امرأة مشركة متفق عليه) بين الشيخين (فى حديث طويل) أخرجه البخارى بالفاظ فيها « أنه صلى الله عليه وسلم بعث عليا

وأخبرهم في بعض أسفاره صلى الله عليه وسلم وقد قتلوا الماء فقال اذهبوا فابتغوا الماء فانطلقوا فطلبوا امرأة بين مزادتين أو سطحيحتين من ماء على بعير لها فقالا لها أين الماء ؟ قالت عهدي بالماء أمس هذه الساعة ، قالوا انطلقى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن قال : ودعا النبي صلى الله عليه وسلم باثاء ففرغ فيه من أفواه المزادتين أو السطحيحتين ، ونودى في الناس اسقوا واستقوا فسقى من سقى واستقى من شاء ، الحديث . وفيه زيادة ومعجزات نبوية . والمراد أنه صلى الله عليه وسلم توضأ من مزادة المشركة ، وهو دليل لما سلف في شرح حديث أبي ثعلبة من طهارة آنية المشركين . ويدل أيضا على ظهور جلد الميتة بالدباغ ، لأن المزادتين من جلود ذبائح المشركين وذبائحهم ميتة . ويدل على طهارة رطوبة المشرك ، فإن المرأة المشركة قد باشرت الماء وهو دون القلتين ، فانهم صرحوا بأنه لا يحمل الحمل قدر القلتين . ومن يقول إن رطوبتهم نجسة ويقول لا ينجس الماء إلا ما غيره فالحديث يدل على ذلك .

٨ - (وعن أنس بن مالك رضى الله عنه أن قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فاتخذ مكان الشعب) بفتح الشين المعجمة وسكون المهملة لفظ مشترك بين معان المراد منها هنا الصدع والشق (سلسلة من فضة) في القاموس سلسلة بفتح أوله وسكون اللام وفتح السين الثانية منها إيصال الشيء بالشيء أو سلسلة بكسر أوله دأثر من حديد ونحوه ، والظاهر أن المراد الأول فيقرأ بفتح أوله (أخرجه البخارى) وهو دليل على جواز تضييب الإناء بالفضة ولا خلاف في جوازه كما سلف إلا أنه هنا قد اختلف في واضع السلسلة ، فحكى البيهقي عن بعضهم أن الذى جعل السلسلة هو أنس بن مالك وجزم به ابن الصلاح ، وقال أيضا فيه نظر ، لأن في البخارى من حديث عاصم الأحول « رأيت قدح النبي صلى الله عليه وسلم عند أنس بن مالك فكان قد انصدع فسلسله بفضة » وقال ابن سيرين : إنه كان فيه حلقة من حديد ، فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة ، فقال له أبو طلحة : لا تغير شيئا صنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه » هذا لفظ البخارى . وهو يحتمل أن يكون الضمير في قوله فسلسله بفضة عائدا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون عائدا إلى أنس كما قال البيهقي ، إلا أن آخر الحديث يدل للأول وأن القدح لم يتغير عما كان عليه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلت : والسلسلة غير الحلقة التي أراد أنس تغييرها . فالظاهر أن قوله فسلسله هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو حجة لما ذكره .

باب إزالة النجاسة وبيانها

أى بيان النجاسة ومطهراتها

٩ - (وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحمر) أى بعد تحريمها (تتخذ خلا ، فقال لا . أخرجه مسلم والترمذى وقال حسن صحيح) فسر الاتخاذ بالعلاج لها ، وقد صارت خمرًا ، ومثله حديث أبي طلحة فانها لما حرمت الحمر سأل أبو طلحة النبي صلى الله عليه وسلم عن حمر عنده لأيتام هل يخللها ؟ فأمره بارتقاها . أخر

البخارى عنه : لا أدري أنهى عنها من أجل أنها كانت حولة الناس أوحرت ؟ ولا يحى
ضعف هذا القول لأن الأصل فى النهى التحريم وإن جهلنا علته . واستدل ابن عباس بعموم
قوله تعالى - قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما - الآية . فانه تلاها جوابا لمن سأله عن تحريمها ،
ولحديث أبى داود « أنه جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم غالب بن أبجر فقال : يا رسول
الله أصابتنا سنة ولم يكن فى مالى ما أطعم أهلى إلا سمان حمر وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية
فقال : أطعم أهلك من سمين حمر فأنما حرمتها من أجل جوال القرية » يريد التى تأكل الحلة
وهى العذرة . وأجيب بأن الآية خصت عمومها الأحاديث الصحيحة المتقدمة ، وبأن حديث
أبى داود مضطرب مختلف فيه اختلافا كثيرا ، وإن صح حمل على الأكل منها عند الضرورة
كما دل عليه قوله : أصابتنا سنة أى شدة وحاجة . وذكر المصنف لهذين الحديثين فى باب
النجاسات وتعدادها مبنى على أن التحريم من لازمه التنجيس وهو قول الأكثر وفيه خلاف .
والحق أن الأصل فى الأعيان الطهارة وأن التحريم لا يلزم النجاسة ، فان الحشيشة محرمة طاهرة
وكذا المخدرات والسموم القاتلة لادليل على نجاستها . وأما النجاسة فيلازمها التحريم ، فكل
نجس محرم ولا عكس ، وذلك لأن الحكم فى النجاسة هو المنع عن ملاستها على كل حال
فالحكم بنجاسة العين حكم بتحريمها ، بخلاف الحكم بالتحريم فانه يحرم لبس الحرير والذهب
وهما طاهران ضرورة شرعية وإجماعا . فإذا عرفت هذا فتحريم الحمر والحمر الذى دلت عليه
للتصوص لا يلزم منه نجاستهما بل لابد من دليل آخر عليه وإلا بقيتا على الأصل المتفق عليه
من الطهارة ، فمن ادعى خلافه فالدليل عليه ، ولذا نقول لاحاجة إلى إثبات المصنف
بحديث عمرو بن خارجة الآتى قريبا مستدلا به على طهارة لعاب الراحلة . وأما الميتة فلو لا
أنه ورد « دباغ الأديم طهوره » « وأما إهاب دبغ فقد طهر » قلنا بطهارتها إذ الوارد فى القرآن
تحريم أكلها لكن حكمنا بالنجاسة لما قام عليها دليل غير دليل تحريمها .

٣ - (وعن عمرو بن خارجة) هو صحابى أنصارى عداؤه فى أهل الشام وكان حليفا
لأبى سفيان بن حرب ، وهو الذى روى عنه عبد الرحمن بن غنم أنه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول فى خطبته « إن الله قد أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث »
(قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى وهو على راحلته) بالحاء المهملة
وهى من الإبل الصالحة لأن ترحل (ولعابها) بضم اللام وعين مهملة وبعد الألف موحدة
هو ما سال من الفم (يسيل على كتيفى . أخرجه أحمد والترمذى وصححه) والحديث دليل على
أن لعاب ما يؤكل لحمه طاهر ، قيل وهو إجماع وهو أيضا الأصل فذكر الحديث بيان
للأصل ثم هذا مبنى على أنه صلى الله عليه وسلم علم سيلان اللعاب عليه ليكون تقريراً .

٤ - (وعن عائشة رضي الله عنها) هى أم المؤمنين عائشة بنت أبى بكر الصديق أمها
أم رومان ابنة عامر : خطبها النبي صلى الله عليه وسلم بمكة وتزوجها فى شوال سنة عشر من
النبوة وهى بنت ست سنين ، وعرس بها أى دخل بها فى المدينة فى شوال سنة اثنتين من الهجرة
وقيل غير ذلك وهى بنت تسع سنين من غير اعتبار الكبير (٧) ومات عنها ولها ثمانى عشرة

سنة ، ولم يتزوج بكرا غيرها ، واستأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في الكنية فقال ما تكفى
 باین أختك عبد الله بن الزبير . وكانت فقيهة عالمة فصيحة فاضلة كثيرة الحديث عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عارفة بأيام العرب وأشعارها ، روى عنها جماعة من الصحابة والتابعين ،
 نزلت براءتها من السماء في عشر آيات في سورة النور . توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في بيتها ودفن فيه ، وماتت بالمدينة سنة سبع وخمسين ، وقيل سنة ثمان وخمسين ليلة الثلاثاء
 لسبع عشرة خلت من رمضان ، ودفنت بالبقيع وصلى عليها أبو هريرة وكان خليفة مروان
 في المدينة (قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَغْسِلُ الْمَيِّتَ ثُمَّ يَخْرِجُ إِلَى
 الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْغَسْلِ فِيهِ . متفق عليه) وأخرجه البخارى أيضا .
 من حديث عائشة بألفاظ مختلفة وأنها كانت تغسل المني من ثوبه صلى الله عليه وسلم ، وفي
 بعضها « وَأَثَرُ الْغَسْلِ فِي ثَوْبِهِ بِقَعِّ الْمَاءِ » وفي لفظ « فيخرج إلى الصلاة وإن بقع الماء
 في ثوبه » وفي لفظ « وأثر الغسل فيه بقع الماء » وفي لفظ « ثم أراه فيه بقعة أو بقعا » إلا أنه
 قد قال البزار : إن حديث عائشة هذا مداره على سليمان بن يسار ولم يسمع من عائشة ، وسبقه
 إلى هذا الشافعى في الأم حكاية عن غيره . ورد ما قاله البزار بأن تصحيح البخارى له وموافقة
 مسلم له على تصحيحه مفيد لصحة سماع سليمان من عائشة وأن رفعه صحيح . وبهذا الحديث
 استدلل من قال بنجاسة المني وهم المهادوية والحنفية ومالك ، ورواية عن أحمد قالوا : لأن
 الغسل لا يكون إلا عن نجس وقياسا على غيره من فضلات البدن المستقدرة من البول والغائط
 لانصباب جميعها إلى مقر وانحلالها عن الغذاء ، ولأن الأحداث الموجبة للطهارة نجسة والمني منها
 ولأنه يجري من مجرى البول فتعين غسله بالماء كغيره من النجاسات وتأولوا ما يأتي مما يفيد
 قوله (ولمسلم) أى عن عائشة رواية انفردت بلفظها عن البخارى وهى قولها (لقد كنت
 أفرُّكهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرُّكًا) مصدر تأكيدى يقرر أنها
 كانت تفركه وتحكه ، والفرك الدلك ، يقال فرك الثوب إذا دلكه (فيصلى فيه . وفي لفظ له)
 أى لمسلم عن عائشة (لقد كنت أحكهُ) أى المني حال كونه (يابسًا بظفري مِنْ ثَوْبِهِ)
 اختص مسلم بإخراج رواية الفرك ولم يخرجها البخارى ، وقد روى الحنابلة أيضا البيهقى
 والدارقطنى وابن خزيمة وابن الجوزى من حديث عائشة . ولفظ البيهقى « ربما حثته من ثوب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى » ولفظ الدارقطنى . وابن خزيمة « أنها كانت تحت
 المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى » وهو لفظ ابن حبان « لقد رأيتني
 أفرُّك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى » رجاله رجال الصحيح ،
 وقريب من هذا الحديث حديث ابن عباس عند الدارقطنى والبيهقى . وقال البيهقى بعد إخراج
 ورواه وكيع **وَمِنْ أَبِي لُبَيْ** موقوفا على ابن عباس وهو الصحيح اهـ . سئل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن المني يصيب الثوب فقال « إنما هو بمنزلة المخاط والبصاق والبراق ، وقال : إنما
 يكفئك أن تمسحه بخمرة أو إذخرة » فالقائلون بنجاسة المني تأولوا أحاديث الفرك هذه بأن المراد
 به الفرك مع غسله بالماء وهو بعيد . وقالت الشافعية : المني طاهر ، واستدلوا على طهارته

بهذه الأحاديث قالوا : وأحاديث غسله محمولة على الندب وليس الغسل دليل النجاسة فقد يكون لأجل النظافة وإزالة الدرن ونحوه . قالوا وتشبيهه بالبراق والمخاط دليل على طهارته أيضا والأمر بمسحه بخمرة أو لإذخرة لأجل إزالة الدرن المستكره بقاءه في ثوب المصلي ولو كان نجسا لما أجزأ مسحه . وأما التشبيه للمنى بالفضلات المستفزة من البول والغائط كما قاله من قال بنجاسته فلا قياس مع النص . قال الأولون : هذه الأحاديث في فركه وحته إنما هي في منيه صلى الله عليه وسلم ، وفضلاته صلى الله عليه وسلم طاهرة فلا يلحق به غيره . وأجيب عنه بأن عائشة أخبرت عن فرك المنى من ثوبه فيحتمل أنه عن جماع وقد خالطه منى المرأة فلم يتعين أنه منيه صلى الله عليه وسلم وحده ، والاحتلام على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام غير جائز لأنه من تلاعب الشيطان ولا سلطان له عليهم ولأنه قيل إنه منيه صلى الله عليه وسلم وحده وأنه من فيض الشهوة بعد تقدم أسباب خروجه من ملاعبة ونحوها وأنه لم يخالطه غيره فهو محتمل ولا دليل مع الاحتمال . وذهبت الحنفية إلى نجاسة المنى كغيرهم ولكن قالوا يطهره الغسل أو الفرك أو الإزالة بالإذخر أو الخرقه عملا بالحديثين . وبين الفريقين القائلين بالنجاسة والقائلين بالطهارة مجاذلات ومناظرات واستدلالات طويلة استوفيناها في حواشي شرح العمدة .

٥ - (وعن أبي السمح) بفتح السين المهملة وسكون الميم فحاء مهملة ، واسمه إيراد بكسر الهمزة ومثناة تحتية مخففة بعد الألف دال مهملة ، وهو خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم له حديث واحد (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ » في القاموس أن الجارية فتية النساء (وَيُرْسُ مِنْ بَوْلِ الْغَلَامِ » أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) وأخرج الحديث أيضا البزار وابن ماجه وابن خزيمة من حديث أبي السمح قال « كنت أخدم النبي صلى الله عليه وسلم فأني بمحسن أو حسين فبال على صدره فجئت أغسله فقال : يغسل من بول الجارية » الحديث . وقد رواه أيضا أحمد وأبو داود وابن خزيمة وابن ماجه والحاكم من حديث لبابة بنت الحارث قالت « كان الحسين . وذكرت الحديث » وفي لفظه « يغسل من بول الأنثى وينضح من بول الذكر » ورواه المذكورون وابن حبان من حديث علي عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في بول الرضيع « ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية » قال قتادة راويه : هذا ما لم يطعما فإذا طعما غسلا . وفي الباب أحاديث مرفوعة وموقوفة وهي كما قال الحافظ البيهقي : إذا ضم بعضها إلى بعض قوية . والحديث دليل على الفرق بين بول الغلام وبول الجارية في الحكم وذلك قبل أن يأكل الطعام كما قيده به الراوى ، وقد روى مرفوعا أى بالتقيد بالطعم لهما . وفي صحيح ابن حبان والمصنف لابن أبي شيبة عن ابن شهاب « مضت السنة أن يرش بول من لم يأكل الطعام من الصبيان » والمراد ما لم يحصل لهم الاغتذاء بغير اللبن على الاستقلال وقيل غير ذلك . وللعلماء في ذلك ثلاثة مذاهب : الأول للهادوية والحنفية والمالكية أنه يجب غسلهما كسائر النجاسات قياسا لبولهما على سائر النجاسات ، وتأولوا الأحاديث وهو تقديم للقياس على النص . الثاني وجه للشافعية وهو أصح الأوجه عندهم أنه يكفي النضح في بول الغلام لا الجارية فكثيرها من

لتنجاسات عملا بالأحاديث الواردة بالفرقة بينهما وهو قول على عليه السلام وعطاء والحسن وأحمد وإسحاق وغيرهم . والثالث يكفى النضح فيها وهو كلام الأوزاعي . وأما هل يبول الصبي طاهر أو نجس ؟ فالأكثر على أنه نجس وإنما خفف الشارع تطهيره . واعلم أن النضح كما قاله النووي في شرح مسلم : هو أن الشيء الذي أصابه البول يغمر ويكاثر بالماء مكاثرة لا تبلغ جريان الماء وتردده وتقاطره بخلاف المكاثرة في غيره ، فإنه يشترط أن تكون بحيث يجري عليها بعض الماء ويتقاطر من المحل وإن لم يشترط عصره ، وهذا هو الصحيح المختار وهو قول إمام الحرمين والمحققين .

٦ - (وعن أسماء) بفتح الهمزة وسين مهملة فيم فهمزة ممدودة (بنت أبي بكر رضي الله عنهما) وهي أم عبد الله بن الزبير . أسلمت بمكة قديما وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم وهي أكبر من عائشة بعشر سنين ، وماتت بمكة بعد أن قتل ابنها بأقل من شهر ولها من العمر مائة سنة وذلك سنة ثلاث وسبعين ولم تسقط لها سن ولا تغير لها عقل وكانت قد عميت (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في دم الحيض يصيب الثوب « تَحْتُهُ » بالفتح للمثناة الفوقية وضم الحاء المهملة وتشديد المثناة الفوقية : أى تحكه ، والمراد بذلك إزالة عيجه (ثم تَقْرُصُهُ بالماء) أى الثوب وهو بفتح المثناة الفوقية وإسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين : أى تدلك ذلك الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما شربه الثوب منه (ثم تَنْضَحُهُ) بفتح الضاد المهملة : أى تغسله بالماء (ثم تَصَلِّي فِيهِ) متفق عليه . ورواه ابن ماجه بلفظ « اقرصيه بالماء واغسله » ولا بن أبي شيبة بلفظ « اقرصيه بالماء واغسله وصلى فيه » وروى أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محصن أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يصيب الثوب فقال « حكيه بصلع واغسله بماء وسدر » قال ابن القطان : إسناده في غاية الصحة ولا أعلم له علة وقوله بصلع بصاد مهملة مفتوحة فلام ساكنة وعين مهملة الحجر . والحديث دليل على نجاسة دم الحيض وعلى وجوب غسله والمبالغة في إزالته بما ذكر من الحت والقرص والنضح لإذهاب أثره ، وظاهره أنه لا يجب غير ذلك وإن بقي من العين بقية فلا يجب الإلحاد لإذهابها لعدم ذكره في الحديث أى حديث أسماء وهو محل البيان ولأنه قد ورد في غيره « ولا يضرك أثره » .

٧ - (وعن أبي هريرة قال : قالت خولة) بالخاء المعجمة مفتوحة وسكون الواو وهي بنت يسار كما أفاده ابن عبد البر في الاستيعاب حيث قال : خولة بنت يسار (يا رسول الله فإن لم يذهب الدم قال : يَكْفِيكَ الْمَاءُ وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ » أخرجه الترمذى وسنده ضعيف) وكذلك أخرجه البيهقي لأن فيه ابن لهيعة . وقال إبراهيم الحربي : لم نسمع بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث : ورواه الطبراني في الكبير من حديث خولة بنت حكيم باسناد أضعف من الأول . وأخرجه الداريمى من حديث عائشة موقوفا عليها « إذا غسلت المرأة الدم فلم يذهب فلتغيره بصفرة أو زعفران » رواه أبو داود عنها موقوفا أيضا ، وتغيره بالصفرة والزعفران ليس لقلع عينه بل لتغطية لونه نزعها عنه : والحديث دليل لما أشرنا من أنه لا يجب استعمال الحاد

تقطع أثر النجاسة وإزالة عنها . وبه أخذ جماعة من أهل البيت ومن الحنفية والشافعية : واستدل من أوجب الحادّ وهم المادوية بأن المقصود من الطهارة أن يكون المصلى على أكمل هيئة وأحسن زينة . وحديث « اقرصيه وأميطيه عنك بإذخرة » قال في الشرح : وقد عرفت أن ما ذكره يفيد المطلوب وأن القول الأول أظهر ، هذا كلامه . وقد يقال قد ورد الأمر بالغسل لدم الحيض بالماء والسدر ، والسدر من الحواد ، والحديث الوارد به في غاية الصحة كما عرفت فيقيد به ما أطلق في غيره ، ويخص استعمال الحادّ بدم الحيض ولا يقاس عليه غيره من النجاسات وذلك لعدم تحقق شروط القياس ، ويحمل حديث « ولا يضرك أثره » وحديث عائشة وقولها : فلم يذهب : أي بعد الحادّ ، فهذه الأحاديث في هذا الباب اشتملت من النجاسات على الحمر ولحوم الحمر الأهلية والمني ويول الجارية والغلام ودم الحيض ولو أدخل المصنف بول الأعرابي في المسجد ودباغ الأديم ونحوه في هذا الباب لكان أوجه .

باب الوضوء

في القاموس : الوضوء يأتي بالضم الفعل ، وبالفتح ماؤه ومصدر أيضا أو لغتان ويعنى بهما المصدر وقد يعنى بهما الماء ، يقال توضأت للصلاة وتوضيت لغية أولغة اه . وإعلم أن الوضوء من أعظم شروط الصلاة ، وقد ثبت عند الشيخين من حديث أبي هريرة مرفوعا « إن الله لا يقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » وثبت حديث « الوضوء شرط الإيمان » وأنزل الله فريضته من السماء في قوله يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة - الآية . وهى مدينة ، واختلف العلماء هل كان فرض الوضوء بالمدينة أو بمكة ؟ فالحققون على أنه فرض بالمدينة لعدم النص الناهض على خلافه . ورد في الوضوء فضائل كثيرة منها حديث أبي هريرة عند مالك وغيره مرفوعا « إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر الماء ، فإذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يده مع الماء أو مع آخر قطر الماء ، فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب » وأشمل منه ما أخرجه مالك أيضا من حديث عبد الله الصنابحي بضم الصاد المهملة وفتح النون وكسر الموحدة آخره مهملة نسبة إلى صنابح بطن من مراد ، وهو صحابي قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه ، وإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه حتى تخرج من تحت أشعار عينيه ، فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أطفار يديه ، فإذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه ، فإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من أطفار رجليه ، ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة له » وفي مناهما عدة لحديث . ثم هل الوضوء من خصائص هذه الأمة ؟ فيه خلاف . المحققون على أنه ليس من خصائصها إنما الذى من خصائصها الغرة والتحجيل .

١ - (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال «لَوْ لَا أَنِ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِ تَتَمُّ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وَضُوءٍ» أخرجه مالك وأحمد والنسائي وصححه ابن خزيمة وذكره البخارى تعليقا) المعلق هو ما يسقط من أول إسناده واو فأكثر . قال فى الشرح : الحديث متفق عليه عند الشيخين من حديث أبي هريرة وهذا لفظه . قال ابن منده : إسناده مجمع على صحته . قال النووى : غلط بعض الكبار فزعم أن البخارى لم يخرججه . قلت وظاهر صنيع المصنف هنا يقضى بأنه لم يخرججه واحد من الشيخين وهو من أحاديث «عمدة الأحكام» التى لا يذكر فيها إلا ما أخرجه الشيخان إلا أنه بلفظ «عند كل صلاة» وفى معناه عدة أحاديث عن عدة من الصحابة منها : عن على عليه السلام عند أحمد ، وعن زيد بن خالد عند الترمذى ، وعن أم حبيبة عند أحمد ، وعن عبد الله بن عمر وسهل ابن سعد وجابر وأنس عند أبي نعيم ، وأبى أيوب عند أحمد والترمذى ، ومن حديث ابن عباس وعائشة عند مسلم وأبى داود ، وورد الأمر به من حديث «تسوكوا فان السواك مطهرة للفسم» أخرجه ابن ماجه وفيه ضعف ولكن له شواهد عديدة دالة على أن للأمر به أصلا . وورد فى أحاديث «أن السواك من سنن المرسلين» ، وأنه من خصال الفطرة ، وأنه من الطهارات ، وأن فضل الصلاة التى يستاك لها على الصلاة التى لا يستاك لها سبعون ضعفا» أخرجهما أحمد وابن خزيمة والحاكم والدارقطنى وغيرهم . قال فى البدر المنير : قد ذكر فى السواك زيادة على مائة حديث فواعجبا لسنة تأتى فيها الأحاديث الكثيرة ثم يهملها كثير من الناس بل كثير من الفقهاء فهذه خيبة عظيمة . هذا ، ولفظ السواك بكسر السين فى اللغة يطلق على الفعل وعلى الآلة ويذكر ويؤنث وجمعه سواك ككتاب وكتب . ويراد به فى الاصطلاح استعمال عود أو نحوه فى الأسنان لتذهب الصفرة وغيرها . قلت وعند ذهاب الأسنان أيضا يشرع لحديث عائشة «قلت يا رسول الله الرجل يذهب فوه ويستاك ؟ قال نعم» ، قلت كيف يصنع ؟ قال يدخل أصبعه فى فيه » أخرجه الطبرانى فى الأوسط وفيه ضعف . وأما حكمه فهو سنة عند جماهير العلماء ، وقيل بوجوبه ، وحديث الباب دليل على عدم وجوبه لقوله فى الحديث «لأمرتهم» أى أمر لإيجاب فانه ترك الأمر به لأجل المشقة لأمر الذنب فانه قد ثبت بلا مرية . والحديث دل على تعيين وقته وهو عند كل وضوء . وفى الشرح أنه يستحب فى جميع الأوقات ويستند استحبابه فى خمسة أوقات : أحدها عند الصلاة ، سواء كان متطهرا بماء أو تراب ، أو غير متطهر كمن لم يجد ماء ولا ترابا . الثانى عند الوضوء . الثالث عند قراءة القرآن . الرابع عند الاستيقاظ من النوم . الخامس عند تغير الثم . قال ابن دقيق العيد : السرفية أى فى السواك عند الصلاة أنا مأمورون فى كل حال من أحوال التقرب إلى الله أن نكون فى حالة كمال ونظافة لإظهارنا لشرف العبادة ، وقد قيل إن ذلك الأمر يتعلق بالملك وهو أنه يضع فاه على فم القارئ ويتأذى بالرائحة الكريهة فسن السواك لأجل ذلك وهو وجه حسن . ثم ظاهر الحديث أنه لا يخصص صلاة فيه استحباب السواك لها فى الإفطار ولا صيام . والشافعى يقول لا يسن بعد الزوال فى الصوم لئلا يذهب به خلوف الثم المحبوب إلى الله تعالى . وأجيب بأن السواك لا يذهب به الخلوف

فانه صادر عن خلو المعدة ولا يذهب بالسواك ثم هل يسن ذلك للمصلي ؟ وإن كان متوضئا كما يدل له حديث عند كل صلاة قيل نعم يسن ذلك ، وقيل لا يسن إلا عند الوضوء لحديث مع كل وضوء ، وأنه يقيد إطلاق « عند كل صلاة » بأن المراد عند وضوء كل صلاة . ولو قيل إنه يلاحظ المعنى الذى لأجله شرع السواك ، فان كان قد مضى وقت طويل بتغير فيه الفم بأحد المغيرات التى ذكرت وهى أكل ماله رائحة كريهة وطول السكوت وكثرة الكلام وترك الأكل والشرب شرع السواك وإن لم يتوضأ وإلا فلا لكان وجهها . وقوله فى رسم السواك اصطلاحاً أو نحوه : أى نحو العود ويريدون به كل ما يزيل التغير كالحرقرة الحشنة والأصبع الحشنة والأشنان . والأحسن أن يكون السواك عود أواك متوسطا ، لاشديد اليس فيجرح اللثة ، ولا شديد الرطوبة فلا يزيل ما يراد إزالته .

٢ - (وعن حمران رضى الله عنه) بضم الحاء المهملة وسكون الميم بالراء . هو ابن أبان بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة ، وهو مولى عثمان بن عفان أرسله له خالد بن الوليد من بعض من سباه فى مغازيه فأعتقه عثمان (أن عثمان) هو ابن عفان تأتى ترجمته قريبا (دَعَا بِوَضُوءٍ) أى بما يتوضأ به (فغسل كَفَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) هذا من سنن الوضوء باتفاق العلماء ، وليس هو غسلهما عند الاستيقاظ الذى سيأتى حديثه بل هذا سنة الوضوء : فلو استيقظ وأراد الوضوء فظاهر الحديثين أنه يغسلهما للاستيقاظ ثلاث مرات ثم للوضوء كذلك ويحتمل تداخلهما (ثُمَّ تَمَضَّمْضَ) المضمضة أن يجعل الماء فى الفم ثم يمجعه ، وكما أن يجعل الماء فى فيه ثم يديره ثم يمجعه كذا فى الشرح وفى القاموس : المضمضة تحريك الماء فى الفم فجعل من مسماها التحريك ولم يجعل منه المَج ، ولم يذكر فى حديث عثمان هل فعل ذلك مرة أو ثلاثا ، لكن فى حديث على عليه السلام « أنه مضمض واستنشق ونثر بيده اليسرى فعل هذا ثلاثا » ثم قال هذا طهور نبي الله صلى الله عليه وسلم (واستنشق) الاستنشاق : إيصال الماء إلى داخل الأنف وجذبه بالنفس إلى أقصاه (واستنثر) الاستنثار عند جمهور أهل اللغة والمحدثين والفقهاء إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق (ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى) فيه بيان لما أجمل فى الآية من قوله - وأيديكم - الآية . وأنه يقدم اليمنى (إلى المرفق) بكسر ميمه وفتح فائه وبفتحها : وكلمة : « إلى » فى الأصل للانتهاء وقد تستعمل بمعنى مع ، وبينت الأحاديث أنه المراد كما فى حديث جابر « كان يدير الماء على مرفقيه أى النبي صلى الله عليه وسلم » أخرجه الدارقطنى بسند ضعيف وأخرج بسند حسن فى صفة وضوء عثمان أنه غسل يديه إلى المرفقين حتى مسح أطراف العضدين وهو عند البزار والطبرانى من حديث وائل بن حجر فى صفة الوضوء « وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق » وفى الطحاوى والطبرانى من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه « ثم غسل ذراعيه حتى سالت الماء على مرفقيه » فهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضا . قال إسحاق بن راهويه : « إلى » فى الآية يحتمل أن تكون بمعنى الغاية وأن تكون بمعنى مع ، فبينت السنة أنها بمعنى مع . قال الشافعى : لأعلم خلافا فى إيجاب دخول المرفقين فى الوضوء ، وبهذا عرفت أن الدليل قد

قلم على دخول المرافق . قال الرعشري : لفظ إلى يفيد معنى الغاية مطلقاً ، فأما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل ثم ذكر أمثلة لذلك ، وقد عرفت أنه قد قام هاهنا الدليل على دخولها (ثلاث مرّات ثمّ اليُسْرَى مثْلَ ذلك) أى إلى المرفق ثلاث مرّات (ثمّ مسح برأسه) هو موافق للآية في الإتيان بالباء ، ومسح يتعدى بها وبنفسه . قال القرطبي : إن الباء هنا للتعديّة يجوز حذفها وإثباتها ، وقيل دخلت الباء هاهنا لمعنى تفديده وهو أن الغسل لغة يقتضى مفسولاً به والمسح لغة لا يقتضى ممسوحاً به ، فلو قال - امسحوا رموسكم - لأجزأ المسح باليد بغير ماء وكأنه قال فامسحوا برموسكم الماء وهو من باب القلب والأصل فيه فامسحوا بالماء رموسكم . ثم اختلف العلماء هل يجب مسح كل الرأس أو بعضه قالوا والآية لا تقتضى أحد الأمرين بعينه إذ قوله - وامسحوا برموسكم - يحتمل جميع الرأس أو بعضه ولا دلالة في الآية على استيعابه ولا عدم استيعابه لكن من قال يجزئ مسح بعضه قال إن السنة وردت مبينة لأحد احتمالى الآية وهو ما رواه الشافعى من حديث عطاء ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فحسر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه ، وهو وإن كان مرسلًا فقد اعتضد بمجيئه مرفوعاً من حديث أنس ، وهو وإن كان في سنده مجهول فقد عضد بما أخرجه سعيد بن منصور من حديث عثمان في صفة الوضوء ، أنه مسح مقدم رأسه ، وفيه راو مختلف فيه . وثبت عن ابن عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس . قال ابن المنذر وغيره : ولم ينكر عليه أحد من الصحابة . ومن العلماء من يقول لا بد من مسح البعض مع التكميل على للعمامة لحديث المغيرة وجابر عند مسلم . ولم يذكر في هذه الرواية تكرار مسح الرأس كما ذكره في غيرها ، وإن كان قد طوى ذكر التكرار أيضاً في المضمضة كما عرفت وعدم الذكر لادليل فيه وبأنى الكلام في ذلك (ثمّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) الكلام في ذلك كما تقدم في يده اليمنى إلى المرفق إلا أن المرافق قد اتفق على مسماها بخلاف الكعبين فوقع في المراد بهما خلاف . المشهور أنه العظم الناشئ عند ملتقى الساق وهو قول الأكثر وحكى عن أنى حنيفة والإمامية أنه العظم الذى في ظهر القدم عند معقد الشراك . وفي المسئلة مناظرات ومقاولات طويلة . قال في الشرح ومن أوضح الأدلة أى على ما قاله الجمهور حديث النعمان بن بشير في صفة الصف في الصلاة « فرأيت الرجل منا يازق كعبه بكعب صاحبه » قلت ولا يخفى أنه لا ينهض فيه لأن المخالف يقول أنا أسميه كعباً ولا أخالفكم فيه ، لكنى أقول إنه غير المراد في آية الوضوء ، إذ الكعب يطلق على الناشئ وعلى ما في ظهر القدم ، وغاية ما في حديث النعمان أنه سمي الناشئ كعباً ولا خلاف في تسميته ، وقد أيدنا في حواشى ضوء النهار أرجحية مذهب الجمهور بأدلة هنالك (ثمّ اليُسْرَى مثْلَ ذلك) أى إلى الكعبين ثلاث مرّات (ثمّ قال) أى عثمان (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ نحو وضوئى هذا . متفق عليه) وتام الحديث فقال : أى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من توضأ نحو وضوئى هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه » : أى لا يحدث نفسه فيهما بأمور الدنيا وما لاتعلق له بالصلاة ، ولو عرض له حديث

فأعرض عنه بمجرد عروضه عني عنه ولا يعد محدثاً لنفسه . واعلم أن الحديث قد أفاد الترتيب بين الأعضاء المعطوفة بهم ، وأفاد التثليث ولم يدل على الوجوب لأنه إنما هو صفة فعل ترتبت عليه فضيلة ولم يترتب عليه عدم أجزاء الصلاة إلا إذا كان بصفته ، ولا ورد بلفظ يدل على إيجاب صفاته . فأما الترتيب فخالفت فيه الحنفية وقالوا لا يجب . وأما التثليث فغير واجب بالإجماع ، وفيه خلاف شاذ . ودليل عدم وجوبه تصريح الأحاديث بأنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين ومرة مرة وبعض الأعضاء ثلثاً وبعضها بخلاف ذلك ، وصرح في وضوء مرة مرة أنه لا يقبل الله الصلاة إلا به . وأما المضمضة والاستنشاق فقد اختلف في وجوبهما فقليل يجبان لثبوت الأمر بهما في حديث أبي داود باسناد صحيح وفيه « وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً » ولأنه واطب عليهما في جميع وضوئه . وقيل لهما سنة بدليل حديث أبي داود والدارقطني وفيه « إنه لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله تعالى فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين » فلم يذكر المضمضة والاستنشاق فإنه اقتصر فيه على الواجب الذي لا يقبل الله الصلاة إلا به ، وحينئذ فيقول حديث الأمر بأنه أمر ندب .

٣ - (وعن علي عليه السلام) . هو أمير المؤمنين أبو الحسن علي بن أبي طالب ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم أول من أسلم من الذكور في أكثر الأقوال على خلاف في سنه كم كان وقت إسلامه ، وليس في الأقوال أنه بلغ ثمانى عشرة بل مترددة بين ست عشرة إلى سبع سنين ، شهد المشاهد كلها إلا تبوك ، فأقامه صلى الله عليه وسلم في المدينة خليفة عنه . وقال له « أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى » استخلف يوم قتل عثمان يوم الجمعة ثمان عشر خلت من شهر ذى الحجة سنة خمس وثلاثين ، واستشهد صبح الجمعة بالكوفة لسبع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان سنة أربعين ، ومات بعد ثلاث من ضربة السقي ابن ملجم له ، وقيل غير ذلك . وخلافته أربع سنين وسبعة أشهر وأيام . وقد ألفت في صفاته وبيان أحواله كتب جمّة واستوفينا شطراً صالحاً من ذلك في الروضة الندية شرح التحفة العلوية (في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم قال : ومسح برأسه واحدة) أخرجه أبو داود (هو قطعة من حديث طويل استوفى فيه صفة الوضوء من أوله إلى آخره وهو يفيد ما أفاد حديث عثمان ، وإنما أتى المصنف بما فيه التصريح بما لم يصرح به في حديث عثمان وهو مسح الرأس مرة فإنه نص أنه واحدة مع تصريحه بتثليث ما عدها من الأعضاء . وقد اختلف العلماء في ذلك ، فقال قوم بتثليث مسحه كما يثلث غيره من الأعضاء إذ هو من جهلتها ، وقد ثبت في الحديث تثليثه وإن لم يذكر في كل حديث ذكر فيه تثليث الأعضاء فإنه قد أخرج أبو داود من حديث عثمان في تثليث المسح أخرجه من وجهين صحيح أحدهما ابن خزيمة وذلك كاف في ثبوت هذه السنة . وقيل لا يشرع تثليثه لأن أحاديث عثمان الصحاح كلها كما قال أبو داود تدل على مسح الرأس مرة واحدة ، وبأن للمسح مبنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل ، وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل ،

وأجيب بأن كلام أبي داود ينقضه ما رواه هو وصححه ابن خزيمة كما ذكرناه. والقول بأن المسح مبنى على التخفيف قياس في مقابلة النص فلا يسمع. فالقول بأنه يصير في صورة الغسل لا يبالى به بعد ثبوته عن الشارع ثم رواية الترك لا تعارض رواية الفعل وإن كثرت رواية الترك إذ الكلام في أنه غير واجب بل سنة من شأنها أن تفعل أحيانا وترك أحيانا (وأخرجه) أي حديث على عليه السلام (النسائي والترمذي بإسناد صحيح بل قال الترمذي إنه أصح شيء في الباب) وأخرجه أبو داود من ست طرق، وفي بعض طرقه لم يذكر المضمضة والاستنشاق وفي بعض «ومسح على رأسه حتى لم يقطر».

٤ — (وعن عبد الله بن زيد بن عاصم) هو الأنصاري المازني من مازن بن النجار شهد أحدا وهو الذي قتل مسيلة الكذاب وشاركه وحشي، وقتل عبد الله يوم الحرة سنة ثلاث وستين، وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربه الذي يأتي حديثه في الأذان، وقد غلط فيه بعض أئمة الحديث فلذا نهينا عليه (في صفة الوضوء قال: ومسح رسول الله صلى الله عليه وسلم برأسه فأقبل بيديه وأدبر. متفق عليه) فسر الإقبال بهما بأنه بدأ من مؤخر رأسه فإن الإقبال باليد إذا كان مقدما يكون من مؤخر الرأس، إلا أنه قد ورد في البخاري بلفظ «وأدبر بيديه وأقبل» واللفظ الآخر في قوله (وفي لفظ لهما) أي للشيخين (بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما) أي اليدين (إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه) الحديث يفيد صفة المسح للرأس، وهو أن يأخذ الماء ليديه فيقبل بهما ويدبر. وللعلماء ثلاثة أقوال: الأول أن يبدأ بمقدم رأسه الذي يلي الوجه فيذهب إلى القفا ثم يردهما إلى المكان الذي بدأ منه وهو مبتدأ الشعر من حد الوجه. وهذا هو الذي يعطيه ظاهر قوله بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه، إلا أنه أورد على هذه الصفة أنه أدبر بهما وأقبل لأن ذهابه إلى جهة القفا إدبار، ورجوعه إلى جهة الوجه إقبال. وأجيب بأن الواو لا تقتضي الترتيب فالتقدير أدبر وأقبل. والثاني أن يبدأ بمؤخر رأسه ويمر إلى جهة الوجه ثم يرجع إلى المؤخر محافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر، فالإقبال إلى مقدم الوجه والإدبار إلى ناحية المؤخر، وقد وردت هذه الصفة في الحديث الصحيح بدأ بمؤخر رأسه ويحمل الاختلاف في لفظ الأحاديث على تعدد الحالات. والثالث أن يبدأ بالناصية ويذهب إلى ناحية الوجه ثم يذهب إلى جهة مؤخر الرأس ثم يعود إلى ما بدأ منه وهو الناصية. ولعل قائل هذا قصد المحافظة على قوله بدأ بمقدم رأسه مع المحافظة على ظاهر لفظ أقبل وأدبر، لأنه إذا بدأ بالناصية صدق أنه بدأ بمقدم رأسه وصدق أنه أقبل أيضا فإنه ذهب إلى ناحية الوجه وهو القبل، وقد أخرج أبو داود من حديث المقدم «أنه صلى الله عليه وسلم لما بلغ مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه فأمرهما حتى بلغ القفا ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه» وهي عبارة واضحة في المراد. والظاهر أن هذا من العمل الخير فيه، وأن المقصود من ذلك تعميم الرأس بالمسح.

٥ — (وعن عبد الله بن عمرو) بفتح العين المهملة وهو أبو عبد الرحمن أو أبو محمد

عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي . يلتقي مع النبي صلى الله عليه وسلم في كعب بن لؤى . أسلم عبد الله قبل أبيه وكان أبوه أكبر منه بثلاث عشرة سنة . وكان عبد الله عالماً حافظاً عابداً . وكانت وفاته سنة ثلاث وستين . وقيل وسبعين ، وقيل غير ذلك . واختلف في موضع وفاته فقيل بمكة أو الطائف أو مصر أو غير ذلك (في صفة الوضوء قال : **ثُمَّ مَسَحَ**) أى رسول الله (صلى الله عليه وسلم برأسه وأدخل إصبعيه السَّبَّاحَتَيْنِ) بالمهملة فوحدة فألف بعدها مهملة ثنية سباحة . وأراد بهما مسحى اليد اليمنى واليسرى ، وسميت سباحة لأنه يشار بها عند التسبيح (في أذنيه **وَمَسَحَ** بإيهاميه) لإيهام يديه (**ظَاهِرَ أَذُنَيْهِ** . أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة) والحديث كالأحاديث الأول في صفة الوضوء إلا أنه أتى به المصنف لما ذكر من إفادة مسح الأذنين الذى لم تفده الأحاديث التى سلفت ولذا اقتصر على ذلك من الحديث . ومسح الأذنين قد ورد في عدة من الأحاديث من حديث المقدم بن معديكرب جند أبى داود والطحاوى بإسناد حسن . ومن حديث الربيع أخرجه أبو داود أيضا . ومن حديث أنس عند الدارقطني والحاكم . ومن حديث عبد الله بن زيد وفيه « أنه صلى الله عليه وسلم مسح أذنيه بماء غير الماء الذى مسح به رأسه » وسأيت ، وقال فيه البيهقي هذا إسناد صحيح وإن كان قد تعقبه ابن دقيق العيد . وقال الذى في ذلك الحديث « ومسح رأسه بماء غير فضل يديه » ولم يذكر الأذنين وأيده المصنف بأنه عند ابن حبان والترمذى كذلك . واختلف العلماء هل يؤخذ للأذنين ماء جديد أو يمسحان ببقية ما مسح به الرأس ، والأحاديث قد وردت بهذا وهذا . ويأتى الكلام عليه قريبا .

٦ - (وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ**) ظاهره ليلا أو نهارا (**فَلْيَسْتَنْشِرْ ثَلَاثًا**) فى القاموس : استنثر استنشق الماء ثم استخرج ذلك بنفس الأنف اه . وقد جمع بينهما فى بعض الأحاديث فمع الجمع يراد من الاستنثار دفع الماء من الأنف ، ومن الاستنشاق جذب به إلى الأنف (**فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ**) هو أعلى الأنف وقيل الأنف كله وقيل عظام رفاق لينة فى أقصى الأنف بينه وبين الدماغ وقيل غير ذلك (متفق عليه) الحديث دليل على وجوب الاستنثار عند القيام من النوم مطلقا . إلا أن فى رواية للبخارى « **إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَتَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِرْ ثَلَاثًا فَإِنَّ الشَّيْطَانَ** » . الحديث فيقيد الأمر المطلق به هنا بإرادة الوضوء ، ويقيد النوم بمنام الليل كما يفيد لفظ يبيت إذ البيوتة فيه . وقد يقال إنه خرج على الغالب فلا فرق بين نوم الليل ونوم النهار . والحديث من أدلة القائلين بوجوب الاستنثار دون المضمضة وهو مذهب أحمد وجماعة . وقال الجمهور لا يجب بل الأمر للتنبيه واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي « **تَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ** » وعين له ذلك فى قوله « **لَا تَمِمْ صَلَاةَ أَحَدٍ مَعْنَى يُسْبِغِ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ فَيَغْسِلَ وَجْهَهُ وَيُدْخِلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ** » كما أخرجه أبو داود من حديث رفاعة . ولأنه قد ثبت من روايات صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم من حديث عبد الله بن يزيد وعثمان

وابن عمرو بن العاص عدم ذكرهما مع استيفاء صفة وضوئه ، وثبت ذكرهما أيضا وذلك من أدلة النذب . وقوله : يبيت الشيطان قال القاضي عياض : يحتمل أن يكون على حقيقته فان الأنف أحد منافذ الجسم التي يتوصل إلى القلب منها بالاشتمام وليس من منافذ الجسم ما ليس عليه غلق سواء وسوى الأذنين . وفي الحديث « إنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ غَلْقًا » وجاء في الثاوب الأمر بكظمه من أجل دخول الشيطان حينئذ في الفم . ويحتمل الاستعارة فان الذي يتعقد من الغبار من رطوبة الخياشيم قذارة توافق الشيطان . قلت والأول أظهر .

٧ — (وعنه) أى أبى هريرة عند الشيخين أيضا (إذا استَبَقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمَسُ يَدَهُ) خرج ما إذا أدخل يده بالمغرفة ليستخرج الماء فانه جازئ إذ لا غمس فيه ليد ، وقد ورد بلفظ « لَا يَدْنِيْلَ » لكن يراد به إدخالها للغمس لا للأخذ (فى الإناء) يخرج البرك والحياض (حتى يغسلها ثلاثا فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ . متفق عليه وهذا لفظ مسلم) الحديث يدل على إيجاب غسل اليد لمن قام من نومه ليلا أو نهارا ، وقال بذلك من نوم الليل أحمد لقوله باتت فانه قرينة إرادة النوم الليل كما سلف إلا أنه قد ورد بلفظ « إذا قام أحدكم من اللَّيْلِ » عند أبى داود والترمذى من وجه آخر صحيح إلا أنه يرد عليه أن التعليل يقتضى إلحاق نوم النهار بنوم الليل . وذهب غيره وهو الشافعى ومالك وغيرهما إلى أن الأمر فى رواية فليغسل للنذب والنهى الذى فى هذه الرواية للكراهة والقرينة عليه ذكر العدد فان ذكره فى غير النجاسة العينية دليل النذب ، ولأنه علل بأمر يقتضى الشك والشك لا يقتضى الوجوب فى هذا الحكم استصحابا لأصل الطهارة ، ولا تزول الكراهة إلا بالثلاث الفسلات وهذا فى المستيقظ من النوم . وأما من يريد الوضوء من غير نوم فيستحب له لما مر فى صفة وضوء ولا يكره الترك لعدم ورود النهى فيه ، والجمهور على أن النهى والأمر لاحتمال النجاسة فى اليد وأنه لو درى أين باتت يده كمن لف عليها فاستيقظ وهى على حالها فلا يكره له أن يغمس يده وإن كان غسلهما مستحبا كما فى المستيقظ وغيرهم يقولون الأمر بالغسل تعبد فلا فرق بين الشاك والمتيقن وقولهم أظهر كما سلف .

٨ — (وعن لَقِيط) بفتح اللام وكسر القاف ابن عامر (ابن صَبْرَة) بفتح الصاد المهملة وكسر الموحدة : كنيته أبو رزين كما قاله ابن عبد البر ، صحابى مشهور ، عداة فى أهل الطائف (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَسْبِغِ الْوُضُوءَ ») الإسباغ الإتمام واستكمال الأعضاء (وَخَلَّلْ بَيْنَ الْأَصَابِعِ) نماهر فى إرادة أصابع اليدين والرجلين وقد صرح بهما فى حديث ابن عباس « إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ أَصَابِعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ » يأتى من أخرجه قريبا (وبالبغ فى الاستنشاغ) لأن تكون صائما أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة « ولأن داود فى رواية : إِذَا تَوَضَّأْتَ فَتَضَمَّضْ » وأخرجه أحمد والشافعى وابن الجارود وابن جبان والحاكم والبيهقى وصححه الترمذى والبخارى وابن القطان . والحديث دليل على جوب وسباغ الوضوء وهو إتمامه واستكمال الأعضاء . وفى القاموس : أسبغ الوضوء أبلغه

مواضعه ووفى كل عضو حقه وفى غيره مثله . فليس التلث للأعضاء من مساهة ولكن التلث مندوب ولا يزيد على الثلاث ، فان شك هل غسل العضو مرتين أو ثلاثا جعلها مرتين . وقال الجوينى : يجعل ذلك ثلاثا ولا يزيد عليها مخافة من ارتكاب البدعة . وأما ما روى عن ابن عمر أنه كان يغسل رجله سبعا ففعل صحابي لاحجة فيه ومحسول على أنه كان يغسل الأربع من نجاسة لاتزول إلا بذلك . ودليل على إيجاب تخليل الأصابع ، وقد ثبت من حديث ابن عباس أيضا كما أشرنا إليه وهو الذى أخرجه الترمذى وأحمد وابن ماجه والحاكم وحسنه البخارى ، وكيفيته أن يخلل بيده اليسرى بالخنصر منها ويبدأ بأسفل الأصابع . وأما كون التخليل باليد اليسرى فليس فى النص وإنما قال الغزالى : إنه يكون بها قياسا على الاستنجاء وقد روى أبو داود والترمذى من حديث المستورد بن شداد « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ يبدل بخصره ما بين أصابع رجله » وفى لفظ لابن ماجه « يخلل » بدل يبدل . والحديث دليل على المبالغة فى الاستنشاق لغير الصائم ، وإنما لم يكن فى حقه المبالغة لثلاث ينزل إلى حلقه ما يبطره ، ودل ذلك على أن المبالغة ليست بواجبة إذ لو كانت واجبة لوجب عليه التحرى ولم يجوز له تركها . وقوله فى رواية أبى داود « إذا توضأت فمضمض » يستدل به على وجوب المضمضة ، ومن قال لا تجب جعل الأمر للنذب لقريئة ما سلف من حديث رفاعه ابن رافع فى أمره صلى الله عليه وسلم للأعرابي بصفة الوضوء الذى لا تجزئ الصلاة إلا به ، ولم يذكر فيه المضمضة والاستنشاق .

٩ — (وعن عثمان رضى الله عنه) هو أبو عبد الله عثمان بن عفان الأموى القرشى أحد الخلفاء وأحد العشرة . أسلم فى أول الإسلام وهاجر إلى الحبشة المهجرتين ، وتزوج بنى النبی صلى الله عليه وسلم رقية أولا ، ثم لما توفيت زوجه النبی صلى الله عليه وسلم بأم كلثوم . استخلف فى أول يوم من المحرم سنة أربع وعشرين ، وقتل يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذى الحجة الحرام سنة خمس وثلاثين ودفن ليلة السبت بالبقيع وعمره اثنتان وثمانون سنة وقيل غير ذلك (أن النبی صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته فى الوضوء . أخرجه الترمذى ومصححه ابن خزيمة) والحديث أخرجه الحاكم والدارقطنى وابن حبان من رواية عامر بن شقيق عن أبى وائل قال البخارى حديثه حسن . وقال الحاكم لا نعلم فيه ضعفا بوجه من الوجوه هذا كلامه وقد ضعفه ابن معين ، وقد روى الحاكم للحديث شواهد عن أنس وعائشة وعلى وعمار . قال المصنف : وفيه أيضا عن أم سلمة وأبى أيوب وأبى أمامة وابن عمر وجابر وابن عباس وأبى الدرداء ، وقد تكلم على جميعها بالتضعيف إلا حديث عائشة . وقال عبد الله ابن أحمد عن أبيه : ليس فى تخليل اللحية شيء . وحديث عثمان هذا دال على مشرعية تخليل اللحية وأما وجوبه فاختلف فيه فعند الهادوية يجب كقبيل نباتها لأحاديث وردت بالأمر وبالتخليل إلا أنها أحاديث ما سلمت عن الإعلال والتضعيف فلم تنهض على الإيجاب .

١٠ — (وعن عبد الله بن زيد رضى الله عنه أن النبی صلى الله عليه وسلم أتى بثلاثين سُدًى) بضم الميم وتشديد الدال المهملة ، فى القاموس مكيا وهو رطلان أو رطل وثلاث أو ملء

كف الإنسان المعتدل إذا ملأهما ومد يده بهما ومنه سمي مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا اهـ (فجعل يدك ذراعيه . أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة) وقد أخرج أبو داود من حديث أم عمارة الأنصارية بأسناد حسن « أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بإناء فيه قدر ثلثي مد » ورواه البيهقي من حديث عبد الله بن زيد . فثلثا المد هو أقل ما روى أنه توضأ به صلى الله عليه وسلم . وأما حديث أنه توضأ بثلث مد فلا أصل له . وقد صحح أبو زرعة من حديث عائشة وجابر « أنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد » وأخرج مسلم نحوه من حديث سفينة ، وأبو داود من حديث أنس « توضأ من إناء يسع رطلين » والترمذي بلفظ « يجزئ في الوضوء رطلان » وهي كلها قاضية بالتخفيف في ماء الوضوء ، وقد علم نيه صلى الله عليه وسلم عن الإسراف في الماء وإخباره أنه سيأتي قوم يعتدون في الوضوء فن تجاوز ما قال الشارع أنه يجزئ فقد أسرف فيحرم ، وقول من قال إن هذا تقريب لا تحديد ماهو بعيد لكن الأحسن بالمشروع محاكاة أخلاقه صلى الله عليه وسلم والاقتداء به في كمية خلقه ، وفيه دليل على مشروعية ذلك لأعضاء الوضوء وفيه خلاف فن قال بوجوبه استدلل بهذا ومن قال لا يجب قال لأن المأمور به في الآية الغسل وليس بذلك من مسماه ، ولعله يأتي ذكر ذلك ١١ - (وعنه) أي عن عبد الله بن زيد (أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ لأذنيه ماء غير الماء الذي أخذته لرأسه . أخرجه البيهقي وهو) أي هذا الحديث (عند مسلم من هذا الوجه بلفظ : ومسح برأسه بماء غير فضل يديه . وهو المحفوظ) وذلك أنه ذكر المصنف في التلخيص عن ابن دقيق العيد أن الذي رآه في الرواية هو بهذا اللفظ الذي قال المصنف إنه المحفوظ . وقال المصنف أيضا : إنه الذي في صحيح ابن حبان . وفي رواية الترمذي ، ولم يذكر في التلخيص أنه أخرجه مسلم ولا رأيناه في مسلم وإذا كان كذلك فأخذ ماء جديد للرأس هو أمر لا بد منه وهو الذي دلت عليه الأحاديث ، وحديث البيهقي هذا هو دليل أحمد والشافعي أنه يؤخذ للأذنين ماء جديد وهو دليل ظاهر . وتلك الأحاديث التي سلفت غاية ما فيها أنه لم يذكر أحد أنه صلى الله عليه وسلم أخذ ماء جديدا وعدم الذكر ليس دليلا على عدم الفعل إلا أن قول الرواة من الصحابة ومسح رأسه وأذنيه مرة واحدة ظاهر أنه بماء واحد . وحديث « الأذنان من الرأس » وإن كان في أسانيده مقال إلا أن كثرة طرقه يشهد بعضها بعضها ، ويشهد لها أحاديث مسحهما مع الرأس مرة واحدة وهي أحاديث كثيرة عن علي وابن عباس والربيع وعثمان كلهم متفقون على أنه مسحهما مع الرأس مرة واحدة أي بماء واحد كما هو ظاهر لفظ مرة ، إذ لو كان يؤخذ للأذنين ماء جديد ما صدق أنه مسح رأسه وأذنيه مرة واحدة ، وإن احتمل أن المراد أنه لم يكرر مسحهما وأنه أخذ لهما ماء جديدا فهو احتمال بعيد . وتأويل حديث إنه أخذ لهما ماء خلاف الذي مسح به رأسه أقرب ما يقال فيه إنه لم يبق في يده بلة تكفي لمسح الأذنين فأخذ لهما ماء جديدا .

(١) في فتح العلام هكذا في عبارة القاموس بافراد الكف واليد وتثنية الضمير كأنه أراد جنس الكف واليد ، والمراد كفا الإنسان ويده .

١٢ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : **« إن أمسي يأتون يوم القيامة غُرّاً »**) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء جمع أغر أى ذوى غرة وأصلها لمعة بيضاء تكون في جبهة الفرس . وفي النهاية يريد بياض وجوههم بنور الضوء يوم القيامة ونصبه على أنه حال من فاعل يأتون ، وعلى رواية يدعون يحتمل المفعولية (**مُحَجَّلِينَ**) بالمهملة والجيم من التحجيل . في النهاية أى يبيض مواضع الضوء من الأيدي والأقدام . استعار أثر الضوء في الوجه واليدين والرجلين للإنسان من البياض الذى يكون في وجه الفرس ويديه ورجليه (من أثر الضوء) بفتح الواو لأنه الماء ويجوز الضم عند البعض كما تقدم (**فَنَ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ**) أى وتحجيلة ، وإنما اقتصر على أحدهما للدلالة على الآخر وأثر الغرة وهى مؤنثة على التحجيل وهو مذكر لشرف موضعها . وفي رواية لمسلم **« فَلْيُطِيلْ غُرَّتَهُ وَتَحْجِلَهُ »** (فليفعّل) متفق عليه واللفظ لمسلم (وظاهر السياق أن قوله : **فَنَ اسْتَطَاعَ** إلى آخره من الحديث وهو يدل على عدم الوجوب إذ هو في قوة من شاء منكم فلو كان واجبا ما قيده بها إذ الاستطاعة لذلك متحققة قطعاً وقال نعيم أحد رواة : لا أدرى قوله : **فَنَ اسْتَطَاعَ** الخ من قول النبي صلى الله عليه وسلم أو من قول أبي هريرة ؟ وفي الفتح : لم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه . والحديث دليل على مشروعية إطالة الغرة والتحجيل . واختلف العلماء في القدر المستحب من ذلك فقليل : في اليدين إلى الماكب ، وفي الرجلين إلى الركبة . وقد ثبت هذا عن أبي هريرة رواية ورأيا وثبت من فعل ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة وأبو عبيدة باسناد حسن وقيل إلى نصف العضد والساق . والغرة في الوجه أن يغسل إلى صفحتي العنق ، والقول بعدم مشروعيتهما وتأويل حديث أبي هريرة بأن المراد به المداومة على الضوء خلاف الظاهر ورد بأن الراوى أحرف بما روى كيف وقد رفع معناه ولا وجه لنتفيه ^١ وقد استدلل على أن الضوء من خصائص هذه الأمة بهذا الحديث وبحديث مسلم مرفوعاً **« سيبا ليست لأحد غيركم »** ، والسيبا بكسر السين المهملة : العلامة . ورد هذا بأنه قد ثبت الضوء لمن قبل هذه الأمة . قيل فالذى اختصت به هذه الأمة هو الغرة والتحجيل .

١٣ - (وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم **يُعْجِبُهُ التَّيَمُّنُ**) أى تقديم الأيمن (**فِي تَنَعُّلِهِ**) لبس نعله (**وَتَرْجُلِهِ**) بالجيم أى مشط شعره (**وَمُطْهَرِهِ** وفي شأنه كله) تعميم بعد التخصيص (متفق عليه) قال ابن دقيق العيد : هو عام مخصوص بمعنى قوله كله بدخول الحلاء والخروج من المسجد ونحوهما فانه يبدأ فيهما باليسار . قيل والتأكيد ب كله يدل على بقاء التعميم ودفع التجوز عن البعض فيحتمل أن يقال حقيقة الشأن ما كان فعلاً مقصوداً ، وما يستحب فيه التماس ليس من الأفعال المقصودة بل هى إما تروك وإما غير مقصودة . والحديث دليل على استحباب البداءة بشق الرأس الأيمن

(١) اختصر كلام المصنف في الفتح وعبارته هناك هى : وأما تأويلهم الإطالة المطلوبة بالمداومة على الضوء فعترض بأن الراوى أدرى بمعنى ماروى وكيف وقد صرح برفعه إلى الشارع صلى الله عليه وسلم .

في الرجل والغسل والحلق ، وبالميامن في الوضوء والغسل والأكل والشرب وغير ذلك . قال النووي : قاعدة الشرع المستمرة البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزيين وما كان بضدها استحب فيه التياسر ، ويأتي الحديث في الوضوء قريبا ، وهذه الدلالة للحديث مبنية على أن لفظ يعجبه يدل على استحباب ذلك شرعا ، وقد ذكرنا تحقيقه في حواشي شرح العمدة عند الكلام على هذا الحديث .

١٤ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا توضأتم فابدءوا بيمينكم » أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة) وأخرجه أحمد وابن حبان والبيهقي وزاد فيه « وإذا لبستم » قال ابن دقيق العيد : هو حقيق بأن يصحح . والحديث دليل على البداءة بالميامن عند الوضوء في غسل اليدين والرجلين ، وأما غيرها كالوجه والرأس فظاهر أيضا شمولهما إلا أنه لم يقل أحد به فيها ولا ورد في أحاديث التعليم بخلاف اليدين والرجلين ، فأحاديث التعليم وردت بتقديم اليمنى فيهما على اليسرى في حديث عثمان الذي مضى وغيره . والآية مجملة بينتها السنة ، واختلف في وجوب ذلك ولا كلام في أنه الأولى ، فعند الهادوية يجب لحديث الكتاب وهو بلفظ الأمر وهو للوجوب في أصله وباستمرار فعله صلى الله عليه وسلم له فإنه ما روى أنه توضأ مرة واحدة بخلافه إلا ما يأتي من حديث ابن عباس ولأنه فعله بيانا للواجب فيجب ، لحديث ابن عمر وزيد بن ثابت وأبي هريرة « أنه صلى الله عليه وسلم توضأ على اللواء ثم قال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » وله طرق يشد بعضها بعضا ، وقالت الحنفية وجماعة : لا يجب الترتيب بين أعضاء الوضوء ولا بين اليمنى واليسرى من اليدين والرجلين قالوا : الواو في الآية لا تقتضي الترتيب ، وبأنه قد روى عن علي عليه السلام أنه بدأ بيماسره وبأنه قال « ما أبالي بشمالى بدأت أم بيمينى إذا أتممت الوضوء » وأجيب عنه بأنهما أثران غير ثابتين فلا تقوم حجة ولا يقاومان ما سلف . وإن كان الدارقطني قد أخرج حديث علي ولم يضععه وأخرجه من طرق بالفاظ لكنها موقوفة كلها .

١٥ - (وعن المغيرة) بضم الميم فغين معجمة مكسورة فياء وراء ، يكنى أبا عبد الله أو أبا عيسى . أسلم عام الخندق وقدم مهاجرا وأول مشاهدته الحديبية ، وفاته سنة خمسين من الهجرة بالكوفة وكان حاملا عليها من قبل معاوية وهو (ابن شعبة) بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة فوحدة مفتوحة (أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فسح بناصيته) في القاموس : الناصية والناصاة قصاص الشعر (وعلى العمامة والخفّسين) تنحية خف بالخاء المعجمة مضمومة أى ومسح عليهما (أخرجه مسلم) ولم يخرج البخارى وهم من نسله إليهما . والحديث دليل على عدم جواز الاقتصار على مسح الناصية . وقال زيد بن علي عليه السلام وأبو حنيفة يجوز الاقتصار . وقال ابن القيم : ولم يصح عنه صلى الله عليه وسلم في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه ألبتة ، لكن كان إذا مسح بناصيته كمل على العمامة كما في حديث المغيرة هذا . وقد ذكر الدارقطني أنه رواه عن ستين رجلا . وأما الاقتصار على العمامة بالمسح فلم يقل به الجمهور . وقال ابن القيم : إنه صلى الله عليه وسلم كان

يمسح على رأسه تارة وعلى العمامة تارة وعلى الناحية والعمامة تارة . والمسح على الخفين يأتي له باب مستقل ، ويأتي حديث المسح على العصائب .

١٦ - (وعن جابر) هو أبو عبد الله جابر (بن عبد الله) بن عمرو بن حرام بالخاء والراء المهملتين الأنصارى السلمي من مشاهير الصحابة ، ذكر البخارى أنه شهد بدرا وكان ينقل الماء يومئذ ، ثم شهد بعدها مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانى عشرة غزوة ذكر ذلك الحاكم أبو أحمد ، وشهد صفين مع علي عليه السلام ، وكان من المكثرين الحفاظ وكف بصره في آخر عمره وتوفي سنة أربع أو سبع وتسعين بالمدينة وعمره أربع وتسعون سنة وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة (في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم) يشير إلى حديث جليل شريف سيأتي إن شاء الله تعالى في الحج (قال) أى النبي (صلى الله عليه وسلم) « ابدءوا بما بدأ الله به » أخرجه النسائي هكذا بلفظ الأمر وهو عند مسلم بلفظ الخبر (أى بلفظ تبدأ ولفظ الحديث : قال ثم خرج : أى النبي صلى الله عليه وسلم من الباب : أى باب الحرم إلى الصفا ، فلما دنا من الصفا قرأ - إن الصفا والمروة من شعائر الله - تبدأ بما بدأ الله به ، بلفظ الخبر فعلا مضارعا فبدأ بالصفا لبدأ الله به في الآية . وذكر المصنف هذه القطعة من حديث جابر هنا لأنه أفاد أن ما بدأ الله به ذكرنا نبتدئ به فعلا فإن كان كلامه كلام حكيم لا يبدأ ذكرا إلا بما يستحق البدء به فعلا فانه مقتضى البلاغة ولذا قال سيبويه : لأنهم أى العرب يقدمون ما هم بشأنه أهم وهم به أعنى ، فان اللفظ عام والعام لا يقتصر على سببه أعنى بما بدأ الله به لأن كلمة « ما » موصولة والموصولات من ألفاظ العموم ، وآية الوضوء وهى قوله تعالى - فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين - داخلة تحت الأمر بقوله صلى الله عليه وسلم « ابدءوا بما بدأ الله به » فيجب البدء بغسل الوجه ثم ما بعده على الترتيب وإن كانت الآية لم تفد تقديم اليمنى على اليسرى من اليدين والرجلين وتقدم القول فيه قريبا . وذهبت الحنفية وآخرون إلى أن الترتيب بين أعضاء الوضوء غير واجب واستدل لهم بحديث ابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فغسل وجهه ويديه ثم رجليه ثم مسح رأسه بفضله وضوئه » وأجيب بأنه لا تعرف له طريق صحيحة حتى يتم به الاستدلال . ثم لا يخفى أنه كان الأولى تقديم حديث جابر هذا على حديث المغيرة وجعله متصلا بحديث أبى هريرة لتقاربهما في الدلالة .

١٧ - (وعنه) أى جابر بن عبد الله رضى الله عنه (قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه . أخرجه الدارقطنى) هو الحافظ الكبير الإمام العديم النظير في حفظه . قال الذهبي في حقه : هو حافظ الزمان أبو الحسين على بن عمر ابن أحمد البغدادي الحافظ الشهير صاحب السنن . مولده سنة ست وثلاثمائة سماع من عوالم ويرى في هذا الشأن . قال الحاكم : صار الدارقطنى أوجده عصره في الحفظ والفهم والورع وإماما في القراءة والنحو ، وله مصنفات يطول ذكرها وأشهد أنه لم يخلق على آدم الأرض مثله . وقال الخطيب : كان فريد عصره وإمام وقته وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء

للرجال مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد . وقد أطال أئمة الحديث الثناء على هذا الرجل ، وكانت وفاته في ثامن ذى القعدة سنة خمس وثمانين وثلثمائة (باسناد ضعيف) وأخرجه البيهقي أيضا باسناد الدارقطني ، وفي الإسنادين معا القاسم بن محمد بن عقيل وهو متروك وضعه أحمد وابن معين وغيرهما ، وعده ابن حبان في الثقات ، لكن الجراح أولى وإن كثّر المعدل وهنا الجراح أكثر . وصرح بضعف الحديث جماعة من الحفاظ كالمنذرى وابن الصلاح والنووى وغيرهم . قال المصنف : ويغني عنه حديث أبي هريرة عند مسلم « أنه توضأ حتى أشرع في العضد وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ » قلت ولو أتى به هنا لكان أولى ١٨ — (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه باسناد ضعيف) هذا قطعة من الحديث الذى أخرجه المذكورون فانهم أخرجوه بلفظ « لاصلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » والحديث مروى من طريق يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة وهو يعقوب بن سلمة اللبثي . قال البخارى : لا يعرف له شئ من أبيه ولا لأبيه من أبي هريرة ، وله طرق أخرى عند الدارقطني والبيهقي ولكنها كلها ضعيفة أيضا ، وعند الطبراني من حديث أبي هريرة بلفظ الأمر « إذا توضأت فقل بسم الله والحمد لله فان حفظت لك لا تزال تكتب لك الحسنات حتى تتحدث من ذلك الوضوء » ولكن سنده واه ١٩ — (للترمذى) لم يقل والترمذى (عن سعيد بن زيد) وزيد هو ابن عمرو بن نفيل أحد العشرة المشهود لهم بالجنة صحابي جليل القدر . لأنه لم يروه في السنن بل رواه في العلل فغاير المصنف في العبارة لهذه الإشارة ١ ولأنه لم يروه عن أبي هريرة (وأبى سعيد نحوه) ، وقال أحمد لا يثبت فيه شيء) وأخرجه البزار وأحمد وابن ماجه والدارقطني وغيرهم . قال الترمذى : قال محمد يعنى البخارى إنه أحسن شيء في هذا الكتاب لكنه ضعيف لأن في رواته مجهولين . ورواية أبى سعيد الخدرى التى أخرجه الترمذى وغيره من رواية كثير بن زيد عن ربيع عن عبد الرحمن عن أبى سعيد ولكنه قدح في كثير بن زيد وفي ربيع أيضا . وقد روى الحديث في التسمية من حديث عائشة وسهل بن سعد وابن سبرة وأم سبرة وعلى وأنس . وفي الجميع مقال إلا أن هذه الروايات يقوى بعضها بعضها فلا تخلو عن قوة ولذا قال ابن أبى شيبة : ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله . وإذا عرفت هذا فالحديث قد دل على مشروعية التسمية في الوضوء ، وظاهر قوله « لا وضوء » أنه لا يصح ولا يوجد من دونها إذ الأصل في النية الحقيقة . وقد اختلف العلماء في ذلك فذهبت المهادوية إلى أنها فرض على الذاكر . وقال أحمد بن حنبل : والظاهرية بل وعلى الناسي ، وفي أحد قولى المهادى إنها سنة وإليه ذهب الحنفية والشافعية لحديث أبى هريرة « مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ أَوَّلَ وَضُوئِهِ طَهَّرَ جَسَدَهُ كُلَّهُ » وإذا لم يذكر اسم الله لم يطهر منه إلا موضع الوضوء ، أخرجه الدارقطني وغيره وهو ضعيف ، وبه استدل من فرق بين الذاكر والناسي قائلا : إن الأول

(١) تعقبه في فتح العلام بقوله : قاله السيد في الشرح لكنه رواه الترمذى في السنن

في حق العامة وهذا في حق الناس . وحديث أبي هريرة هذا الأخير وإن كان ضعيفا فقد حصدته في الدلالة على عدم الفرضية حديث « توضحاً كما أمرك الله » وقد تقدم وهو الدليل على تأويل النفي في حديث الباب بأن المراد لا وضوء كامل ، على أنه قد روى هذا الحديث بلفظ « لا وضوء كامل » إلا أنه قال المصنف لم يروه بهذا اللفظ قاله البيهقي في السنن بعد إخراجهم هذا أيضاً ضعيف ، أبو بكر الداهري - يريد أحد رواته - أنه غير ثقة عند أهل العلم بالحديث . وأما القول بأن هذا مثبت ودال على الإيجاب فيرجح فيه أنه لم يثبت ثبوتاً يقضي بالإيجاب بل طريقه كما عرفت . وقد دل على السنية حديث « كل أمر ذي بال » فيتعاقد هو وحديث الباب على مطلق الشرعية وأقلها الندية .

٢٠ - (وعن طلحة) هو أبو محمد أو أبو عبد الله طلحة (بن مصرف) بضم الميم وفتح الصاد المهملة وكسر الراء المشددة وفاء . وطلحة أحد الأعلام الأثبات من التابعين . مات سنة ثنتي عشرة ومائة (عن أبيه) مصرف (عن جده) كعب بن عمرو الحمداني . ومنهم من يقول ابن عمر بضم العين المهملة . قال ابن عبد البر : والأشهر ابن عمرو له صحبة ، ومنهم من ينكرها ولا وجه لإنكار من أنكر ذلك ، ثم ذكر هذا الحديث (قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتفصل بين المضمضة والاستنشاق . أخرجه أبو داود باسناد ضعيف) لأنه من رواية ليث بن أبي سليم وهو ضعيف . قال النووي : اتفق العلماء على ضعفه ولأن مصرفاً والد طلحة مجهول الحال . قال أبو داود : وسمعت أحمد يقول : زعموا أن ابن عيينة كان ينكره يقول ليش هذا طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده . والحديث دليل على الفصل بين المضمضة والاستنشاق بأن يؤخذ لكل واحد ماء جديد . وقد دل له أيضاً حديث على عليه السلام وعثمان أنهما أفردا المضمضة والاستنشاق ثم قالاً هكذا رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم توضحاً . أخرجه أبو علي بن السكن في صحاحه وذهب إلى هذا جماعة ، وذهبت المادوية إلى أن السنة الجمع بينهما بغرفة لما أخرجه ابن ماجه من حديث على عليه السلام « أنه تمضمض فاستنشق ثلاثاً من كف واحدة » وأخرجه أبو داود والجمع بينهما ورد من حديث على من ست طرق وتأتي إحداها قريباً ، وكذلك من حديث عثمان عند أبي داود وغيره . وفي لفظ لابن حبان « ثلاث مرات من ثلاث حفنات » وفي لفظ للبخاري « ثلاث مرات غرفة واحدة » ومع ورود الروايتين الجمع وعدمه فالأقرب التخيير وأن الكل سنة وإن كانت رواية الجمع أكثر وأصح . وقد اختار في الشرح التخيير وقال إنه قول الإمام يحيى . واعلم أن الجمع قد يكون بغرفة واحدة وبثلاث منها كما أرشد إليه ظاهر قوله في الحديث « من كف واحد ومن غرفة واحدة » وقد يكون الجمع بثلاث غرفات لكل واحدة من الثلاث المرات غرفة كما هو صريح ثلاث مرات من ثلاث حفنات . قال البيهقي في السنن بعد ذكره الحديث : يعني والله أعلم أنه تمضمض واستنثر كل مرة من غرفة واحدة ثم فعل ذلك ثلاثاً من ثلاث غرفات قال ويدل له حديث عبد الله بن زيد ، ثم ساقه بسنده وفيه « ثم أدخل يده في الإناء

فضمض واستنشق واستنثر ثلاث مرات من ثلاث غرفات من ماء ، ثم قال رواه البخارى فى الصحيح ، وبه يتضح أنه يتعين هذا الاحتمال .

٢١ - (وعن على رضى الله عنه فى صفة الوضوء : « ثم تمضمض » صلى الله عليه وسلم (واستنثر ثلاثا تمضمض وينثر من الكف الذى يأخذ منه الماء . أخرجه أبو داود والنسائى) هذا من أدلة الجمع ، ويحتمل أنه من غرفة واحدة أو من ثلاث غرفات .

٢٢ - (وعن عبد الله بن زيد رضى الله عنه فى صفة الوضوء) أى وضوئه صلى الله عليه وسلم (ثم أدخل صلى الله عليه وسلم يده) أى فى الماء (فمضمض واستنشق) لم يذكر الاستنثار لأن المراد إنما هو ذكر اكتفائه بكف واحدة من الماء لما يدخل فى الفم والأنف ، وأما دفع الماء فليس من مقصود الحديث (من كف واحدة) الكف يذكر ويوثب (يتعجل ذلك ثلاثا . متفق عليه) هو ظاهر فى أنه كفاه كف واحد للثلاث المرات ، وإن كان يحتمل أنه أراد به فعل كل منهما من كف واحد يغترف فى كل واحدة من الثلاث . والحديث كالأول من أدلة الجمع . وهذا الحديث والأول مقتطعان من الحديثين الطويلين فى صفة الوضوء وقد تقدم مثل هذا إلا أن المصنف إنما يقتصر على موضع الحجة الذى يريده كالجمع هنا

٢٣ - (وعن أنس رضى الله عنه قال : رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً وفى قدميه مثل الظفر) بضم الظاء المعجمة والفاء ، فيه لغات أخر أجودها ما ذكر وجمعه أظفار وجمع الجميع أظافر (لم يصبه الماء) أى ماء وضوئه (فقال له ارجع فأحسن وضوءك) أخرجه أبو داود والنسائى (وقد أخرج مثله مسلم من حديث جابر عن عمر إلا أنه قيل إنه موقوف على عمر . وقد أخرج أبو داود من طريق خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلى وفى ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد الوضوء والصلاة . قال أحمد بن حنبل للمائل عن إسناده جيد . نعم . وهو دليل على وجوب استيعاب أعضاء الوضوء بالماء نصاً فى الرجل وقياساً فى غيرها . وقد ثبت حديث « ويل للأعقاب من النار » قاله صلى الله عليه وسلم فى جماعة لم يمس أعقابهم الماء . وإلى هذا ذهب الجمهور . وروى عن أبى حنيفة قال : إنه يعنى عن نصف العضو أو ربه أو أقل من الدرهم روايات حكيت عنه . وقد استدلل بالحديث أيضاً على وجوب الموالاة حيث أمره أن يعيد الوضوء ولم يقتصر على أمره بغسل ما تركه . قيل ولا دليل فيه لأنه أراد التشديد عليه فى الإنكار والإشارة إلى أن من ترك شيئاً فكأنه ترك الكل ولا يخفى ضعف هذا القول ، فالأحسن أن يقال إن قول الراوى أمره أن يعيد الوضوء : أى غسل ما تركه . وشماء إعادة باعتبار ظن المتوضى فانه صلى طائفاً بأنه قد توضأ وضوءاً مجزئاً وشماء وضوءاً فى قوله يعيد الوضوء لأنه وضوء لغة . وفى الحديث دلائل على أن الجاهل والناسى حكمهما فى الترك حكم العامد .

٢٤ - (وعنه) أى أنس بن مالك (قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالماء) تقدم تحقيق قدره (ويتغسل بالصاع) وهو أربعة أمداد ولذا قال (إلى خمسة

أَمَدَادِ) كَأَنَّهُ قَالَ بِأَرْبَعَةِ أَمَدَادٍ إِلَى حِمْسَةٍ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ بِثَلَاثِي مَدٍّ ، وَقَدَّمْنَا أَنَّهُ أَقَلُّ مَا قَدَّرَ بِهِ مَاءَ وَضُوئِهِ ، وَلَوْ أَخَّرَ الْمُصَنِّفُ ذَلِكَ الْحَدِيثَ إِلَى هُنَا أَوْ قَدَّمَ هَذَا لَكَانَ أَوْفَقَ لِحَسَنِ التَّرْتِيبِ . وَظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا غَايَةَ مَا كَانَ يَنْتَهَى إِلَيْهِ وَضُوئُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَسَلَهُ : وَلَا يَنَافِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ « أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مِنْ إِمْنَاءٍ وَاحِدٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرَقُ » بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالرَّاءِ وَهُوَ إِمْنَاءٌ يَسَعُ تِسْعَةَ عَشَرَ رَهْلاً لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِهَا أَنَّهُ كَانَ مَلَأَ نَاءَ مَاءٍ بَلْ قَوْلُهَا مِنْ إِمْنَاءٍ يَدُلُّ عَلَى تَبْعِيضِ مَا تَوَضَّأَ مِنْهُ ، وَحَدِيثُ أَنَسٍ هَذَا وَالْحَدِيثُ الَّذِي سَلَفَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ يَرِشْدَانُ إِلَى تَقْلِيلِ مَاءِ الْوُضُوءِ وَالْإِكْفَاءِ بِالْيَسِيرِ مِنْهُ ، وَقَدْ قَالَ الْبُخَارِيُّ : وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِ : أَيُّ مَاءِ الْوُضُوءِ أَنْ يَتَجَاوَزَ فِعْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٢٥ - (وَعَنْ عُمَرَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ مَقُولٍ مِنْ جَمْعِ عِمْرَةٍ وَهُوَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْقُرَشِيُّ يَجْتَمِعُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كَعْبِ بْنِ لُؤَى . أَسْلَمَ سَنَةَ سِتٍّ مِنْ النَّبُوَّةِ وَقِيلَ سَنَةَ خَمْسٍ بَعْدَ أَرْبَعِينَ رَجُلًا . وَشَهِدَ الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَهُ مَشَاهِدٌ فِي الْإِسْلَامِ وَفَتْوحَاتٍ فِي الْعِرَاقِ وَالشَّامِ . وَتَوَفَّى فِي غُرَّةِ الْحَرَمِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ طَلْعَةَ أَبُو لَوْثَةَ غَلَامٌ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ : وَخِلَافَتُهُ عِشْرَتَيْنِ وَنِصْفٍ (قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُسَبِّغُ الْوُضُوءَ ») . تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِمْتَامُهُ (ثُمَّ يَقُولُ) بَعْدَ إِمْتَامِهِ (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ) هُوَ مِنْ بَابِ وَفَتْحٍ فِي الصُّورِ عَنِ الْآتِي بِالْمَاضِي لِتَحَقُّقِ وَقْعِهِ ، وَالْمُرَادُ تَفْتِاحُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ (أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ) وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةٍ (وَالتِّرْمِذِيُّ وَزَادَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ) جَمَعَ بَيْنَهُمَا إِمَامًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى - إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ - وَلَمَّا كَانَتِ التَّوْبَةُ طَهَارَةً الْبَاطِنِ مِنْ أَدْرَانِ الذُّنُوبِ ، وَالْوُضُوءُ طَهَارَةً الظَّاهِرِ عَنِ الْأَحْدَاثِ الْمَانِعَةِ عَنِ التَّقَرُّبِ إِلَيْهِ تَعَالَى نَاسِبُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا : أَيُّ طَلَبِ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى غَايَةَ الْمُنَاسَبَةِ فِي طَلَبِ أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ مَحْبُوبًا لِلَّهِ وَفِي زِمْرَةِ الْمُحِبِّينَ لَهُ ، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ وَإِنْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ الْحَدِيثَ : فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ فَصَدَّرَ الْحَدِيثَ ثَابِتٌ فِي مُسْلِمٍ ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ قَدْ رَوَاهَا الْبَزَّازُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ مِنْ طَرِيقِ ثَوْبَانَ بِلَفْظٍ « مَنْ دَعَا بِوُضُوءٍ فَتَوَضَّأَ فَسَاعَةَ فَرَّغَ مِنْ وَضُوئِهِ يَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ » وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَابْنِ السَّنِيِّ فِي عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ بِلَفْظٍ « مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ كَتَبَ فِي رَقٍّ ثُمَّ طَبَعَ بِطَابَعٍ فَلَا يَكْسِرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وَصَحَّحَ النَّسَائِيُّ أَنَّهُ مُوقُوفٌ : وَهَذَا الذِّكْرُ عَقِيبُ الْوُضُوءِ . قَالَ النَّوَوِيُّ : قَالَ أَصْحَابُنَا وَيَسْتَحِبُّ أَيْضًا عَقِيبَ الْغَسَلِ ، وَإِلَى هُنَا انْتَهَى بَابُ الْوُضُوءِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ مِنَ الْأَذْكَارِ فِيهِ إِلَّا حَدِيثَ التَّسْمِيَةِ فِي أَوَّلِهِ وَهَذَا الذِّكْرُ فِي آخِرِهِ . وَأَمَّا حَدِيثُ الذِّكْرِ مَعَ غَسَلِ كُلِّ عَصْفَةٍ فَلَمْ

يذكره للاتفاق على ضعفه . قال النووي : الأدعية في أثناء الوضوء لأصل لها ولم يذكرها المتقدمون . وقال ابن الصلاح : لم يصح فيه حديث . هذا ولا يخفى حسن ختم المصنف باب الوضوء بهذا الدعاء الذي يقال عند تمام الوضوء فعلا فقال له عند تمام أدلته تأليفا . وعقب الوضوء بالمسح على الخفين لأنه من أحكام الوضوء فقال :

باب المسح على الخفين

أى باب ذكر أدلة شرعية ذلك . والخف : نعل من آدم يغطي الكعبين . والجرموق : خف كبير يلبس فوق خف صغير ، والجورب فوق الجرموق يغطي الكعبين بعض التغطية دون النعل ، وهى تكون دون الكعاب .

١ - (عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم) أى فى سفر كما صرح به البخارى . وعند مالك وأبى داود تعيين السفر أنه فى غزوة تبوك ، وتعيين الصلاة أنها صلاة الفجر (فتَوَضَّأَ) أى أخذ فى الوضوء كما صرح به الأحاديث ، فى لفظ « تمضمض واستنشق ثلاث مرات » وفى أخرى « فمسح برأسه » فالمراد بقوله توضع أخذ فيه لا أنه استكماله كما هو ظاهر اللفظ (فَأَهْوَيْتُ) أى مدت يدي أو قصدت الهوى من القيام إلى القعود (لَأَتَرَعَ خَفَيْهِ) كأنه لم يكن قد علم برخصة المسح أو علمها وظن أنه صلى الله عليه وسلم سيفعل الأفضل بناء على أن الغسل أفضل ويأتى فيه الخلاف ، أو جوز أنه لم يحصل شرط المسح وهذا الأخير أقرب لقوله (فَقَالَ دَعَهُمَا) أى الخفين (فأتى أدخلتهما طاهرتين) حال من القدمين كما تبينه رواية أبى داود « فأتى أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان » (فَسَحَّ عَلَيْهِمَا . متفق عليه) بين الشيخين ، ولفظه هنا للبخارى . وذكر البزار أنه روى عن المغيرة من ستين طريقا ، وذكر منها ابن منده خمسة وأربعين طريقا . والحديث دليل على جواز المسح على الخفين فى السفر لأن هذا الحديث ظاهر فيه كما عرفت . وأما فى الحضر فأتى الكلام عليه فى الحديث الثالث . وقد اختلف العلماء فى جواز ذلك ، فالأكثر على جوازه سفره لهذا الحديث وحضرا لغيره من الأحاديث . قال أحمد بن حنبل : فيه أربعون حديثا عن الصحابة مرفوعة . وقال ابن أبى حاتم : فيه عن أحد وأربعين صحابيا . وقال ابن عبد البر فى الاستذكار : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين نحو من أربعين من الصحابة . ونقل ابن المنذر عن الحسن البصرى قال : حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يمسح على الخفين . وذكر أبو القاسم بن منده أسماء من رواه فى تذكرته فبلغوا ثمانين صحابيا . والقول بالمسح قول أمير المؤمنين على عليه السلام وسعد بن أبى وقاص وبلال وحذيفة وبريدة وخزيمة بن ثابت وسلمان وجريير البجلي وغيرهم قال ابن المبارك : ليس فى المسح على الخفين بين الصحابة اختلاف لأن كل من روى عنه إنكاره فقد روى عنه إثباته . وقال ابن عبد البر : لأعلم أنه روى عن أحد من السلف إنكاره إلا عن مالك مع أن الرواية الصحيحة عنه مصرحة بإثباته . قال المصنف : قد صرح جمع من

الحفاظ بأن المسح متواتر . وقال به أبو حنيفة والشافعي وغيرهما مستدلين بما سمعت . وروى عن الهادوية والإمامية والخوارج القول بعدم جوازه واستدلوا بقوله تعالى - وأرجلكم إلى الكعبين - قالوا فعميت الآية مباشرة الرجلين بالماء . واستدلوا أيضا بما سلف في باب الوضوء من أحاديث التعليم وكلها عينت غسل الرجلين . قالوا : والأحاديث التي ذكرت في المسح منسوخة بآية المائدة ، والدليل على النسخ قول علي عليه السلام : سبق الكتاب الخفين . وقول ابن عباس : ما مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد المائدة . وأجيب أولا بأن آية الوضوء نزلت في غزوة المريسيع ومسحه صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك كما عرفت ، فكيف ينسخ المتقدم المتأخر وثانيا بأنه لو سلم تأخر آية المائدة فلا منافاة بين المسح والآية ، لأن قوله تعالى - وأرجلكم - مطلق وقيدته أحاديث المسح على الخف أو عام وخصصته تلك الأحاديث . وأما ما روى عن علي عليه السلام فهو حديث منقطع وكذا ما روى عن ابن عباس مع أنه يخالف ما ثبت عنهما من القول بالمسح . وقد عارض حديثهما ما هو أصح منهما وهو حديث جرير البجلي فإنه لما روى أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحسح على خفيه قيل له هل كان ذلك قبل المائدة أو بعدها ؟ قال وهل أسلمت إلا بعد المائدة ؟ وهو حديث صحيح . وأما أحاديث التعليم فليس فيها ما ينافي جواز المسح على الخفين فاتها كلها فيمن ليس عليه خفان فأى دلالة على نفي ذلك ، على أنه قد يقال قد ثبت في آية المائدة القراءة بالجر لأرجلكم عطفا على الممسوح وهو الرأس فيحمل على مسح الخفين كما بينته السنة ويتم ثبوت المسح بالسنة والكتاب وهو أحسن الوجوه التي توجه به قراءة الجر . إذا عرفت هذا فللمسح عند القائلين به شرطان : الأول ما أشار إليه الحديث وهو لبس الخفين مع كمال طهارة القدمين ، وذلك بأن يلبسهما وهو على طهارة تامة بأن يتوضأ حتى يكمل وضوءه ثم يلبسهما فإذا أحدث بعد ذلك حدثا أصغر جاز المسح عليهما بناء على أنه أريد بظاهرتين الطهارة الكاملة ، وقد قيل بل يحتمل أنهما طاهرتان عن النجاسة يروى عن داود ، ويأتى من الأحاديث ما يقوى القول الأول . والثاني مستفاد من مسمى الخف ، فإن المراد به الكامل لأنه المتبادر عند الإطلاق وذلك بأن يكون ساترا قويا مانعا نفوذ الماء غير مخرق فلا يمسح على ما لا يستر العقبين ولا على مخرق يبدونه محل الفرض ولا على منسوج إذ لا يمنع نفوذ الماء ولا مغصوب لوجوب نزعه . هذا وحديث المغيرة لم يبين كيفية المسح ولا كنيته ولا محله ولكن الذي أفاده قول المصنف .

٢ - (وللأربعة عنه إلا للنسائي أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الخف وأسفله . وفي إسناده ضعف) بين أن محل المسح أعلى الخف وأسفله ويأتى من ذهب إليه ولكنه قد أشار إلى ضعفه وبين وجه ضعفه في التلخيص وأن أئمة الحديث ضعفوه بكاتب المغيرة هذا وكذلك بين محل المسح وعارض حديث المغيرة هذا .

٣ - (وعن علي عليه السلام أنه قال : لو كان الدين بالرائي) أى بالقياس وملاحظة المعاني (لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه) أى ما تحت القدمين أولى بالمسح من الذى هو على أعلاه ، لأنه للذى يباشر المشى ويقع على ما يذنبى إزالته

بجلاف أعلاه وهو ما على ظهر القدم (وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على
ظاهري خفيته : أخرجه أبو داود بإسناد حسن) وقال المصنف في التلخيص : إنه حديث
صحیح . والحديث فيه إبانة محل المسح على الخفين وأنه ظاهرهما لا غير ولا يمسح أسفلهما .
والعلماء في ذلك قولان : أحدهما أن يغمس يديه في الماء ثم يضع باطن كفه اليسرى تحت
عقب الخف وكفه اليمنى على أطراف أصابعه ثم يمرأى إلى ساقه واليسرى إلى أطراف أصابعه
وهذا للشافعى . واستدل هذه الكيفية بما ورد في حديث المغيرة « أنه صلى الله عليه وسلم مسح
على خفيه ووضع يده اليمنى على خفه الأيمن ويده اليسرى على خفه الأيسر ، ثم مسح أعلاه
مسحة واحدة كآنى أنظر أصابعه على الخفين » رواه البيهقى وهو منقطع على أنه لا يلى بتلك
الصفة . وثانيهما مسح أعلى الخف دون أسفله وهى التى أفادها حديث على عليه السلام
هذا . وأما القدر المجزئ من ذلك فقليل لا يجزئ إلا قدر ثلاث أصابع وقيل ولو بأصبع
وقيل لا يجزئ إلا إذا مسح أكثره . وحديث على وحديث المغيرة المذكوران فى الأصل ليس
فيهما تعرض لذلك . نعم قد روى عن على عليه السلام « أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم
يمسح على ظهر الخف خطوطاً بالأصابع » قال النووى : إنه حديث ضعيف . وروى عن
جابر « أنه صلى الله عليه وسلم أرى بعض من علمه المسح أن يمسح بيده من مقدم الخفين إلى
أصل الساق مرة وفرج بين أصابعه » قال المصنف لإسناده ضعيف جدا . ففرفت أنه لم يرد
فى الكيفية ولا الكمية حديث يعتمد عليه إلا حديث على فى بيان محل المسح . والظاهر أنه إذا
فعل المكلف ما يسمى مسحاً على الخف لغة أجزأ . وأما مقدار زمان جواز المسح فقد أفاده الحديث
٤ - (وعن صفوان) بفتح الصاد المهملة وسكون الفاء (ابن عسال) بفتح المهملة
وتشديد السين المهملة وباللام المرادى سكن الكوفة (قال : كان النبى صلى الله عليه وسلم
يأمرنا إذا كننا سقراً) جمع سافر كعجر جمع تاجر (ألا تستزع خفافنا ثلاثة أيام
وليا ليهن إلا من جنبابة) أى فنزعها ولو قبل مرور الثلاث (ولكن) لانزعهن (من
غائط وبول ونوم) أى لأجل هذه الأحداث إلا إذا مرت المدة المقدرة (أخرجه النسائى
والترمذى واللفظ له وابن خزيمة وصحاحه) أى الترمذى وابن خزيمة ورواه الشافعى وابن ماجه
وابن حبان والدارقطنى والبيهقى . وقال الترمذى عن البخارى : إنه حديث حسن . بل قال
البخارى : ليس فى التوقيت شىء أصح من حديث صفوان بن عسال المرادى وصححه الترمذى
والخطائى . والحديث دليل على توقيت لإباحة المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام وليالين
وفيه دلالة على اختصاصه بالموضوء دون الغسل وهو مجمع عليه . وظاهر قوله « يأمرنا » الوجوب
ولكن الإجماع صرفه عن ظاهره عبق للإباحة والتدب . وقد اختلف العلماء هل الأفضل المسح
على الخفين أو غسلهما وغسل القدمين . قال المصنف عن ابن المنذر : والذى أختاره أن
المسح أفضل . وقال النووى : صرح أصحابنا بأن الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة
عن السنة كما قالوا فى تفصيل النعصر على الإتمام .

٥ - (وعن على عليه السلام قال : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام

وَالْيَتِيمِينَ" لِلْمُسَافِرِينَ وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِينَ (يعني في المسح على الخفين) هذا مدرج من كلام عليٍّ أو من غيره من الرواة (أخرجه مسلم) وكذلك أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان والحديث دليل على توقيت المسح على الخفين للمسافر كما سلف في الحديث قبله . ودليل على مشروعية المسح للمقيم أيضا ، وعلى تقدير زمان إباحته بيوم وليلة للمقيم ، وإنما زاد في المدة للمسافر لأنه أحق بالرخصة من المقيم لمشقة السفر .

٦ - (وعن ثوبان) بفتح المثلثة تشية ثوب ، وهو أبو عبد الله أو أبو عبد الرحمن . قال ابن عبد البر : والأول أصح ابن يحدد بضم الموحدة وسكون الجيم وضم الدال المهملة الأولى . وقيل ابن جحدر بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة فдал مهملة فراء وهو من أهل السراة موضع بين مكة والمدينة ، وقيل من حمير أصابه سى فشراه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتقه ولم يزل ملازما لرسول الله صلى الله عليه وسلم سفرا وحضرا إلى أن توفي صلى الله عليه وسلم فنزل الشام ثم انتقل إلى حمص فتوفي بها سنة أربع وخمسين (قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ (يعني العمام)) شئت عصابة لأنه يعصب بها الرأس (والتساخين) بفتح المثناة بعد سين مهملة وبعد الألف خاء معجمة فشناة تحتية فنون جمع تسخان . قال في القاموس : التساخين المراحل الخفاف وفسرها الراوى بقوله (يعني الخفاف) جمع خف والظاهر أنه وما قبله في قوله يعني العمام مدرج في الحديث من كلام الراوى (رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم) ظاهر الحديث أنه يجوز المسح على العمام كالمسح على الخفين ، وهل يشترط فيها الطهارة للرأس والتوقيت كالخفين ؟ لم نجد فيه كلاما للعلماء ، ثم رأيت بعد ذلك في حواشى القاضى عبد الرحمن على بلوغ المرام أنه يشترط في جواز المسح على العمام أن يعم المساح بعد كمال الطهارة كما يفعل المساح على الخف وقال وذهب إلى المسح على العمام بعض العلماء ولم يذكر لما ادعاه دليلا . وظاهره أيضا أنه لا يشترط للمسح عليها عذر وأنه يجزئ مسحها وإن لم يمس الرأس ماء أصلا . وقال ابن القيم إنه صلى الله عليه وسلم مسح على العمامة فقط ومسح على الناصية وكمل على العمامة ، وقيل لا يكون ذلك إلا للعذر ، لأن في الحديث عند أنى داود « أنه صلى الله عليه وسلم بعث سرية فأصابهم البرد ، فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين ، فيحمل ذلك على العذر ، وفي هذا الحمل بعد وإن جئنا إلى القول به في الشرح لأنه قد ثبت المسح على الخفين والعمامة من غير عذر في غير هذا .

٧ - (وعن عمر موقوفا) الموقوف هو ما كان من كلام الصحابى ولم ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم (وعن أنس مرفوعا) إليه صلى الله عليه وسلم (إذا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَسَّحَّ خَفَيْهِ فَلْيَتَسَّحَّ عَلَيْهِمَا) تقييد اللبس والمسح ببعد الوضوء دليل على أنه أريد بطاهرتين في حديث المغيرة وما في معناه الطهارة المحققة من الحدث الأصغر (وليُصَلَّ فِيهِمَا وَلَا يَحْلَعَهُمَا إِنْ شَاءَ) قيدهما بالمشية دفعا لما يفيد ظاهر الأمر من الوجوب وظاهر النهى من التحريم (إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ) فقد عرفت أنه يجب خاهما (أخرجه الدارقطنى والحاكم

ومصححه (والحديث قد أفاد شرطية الطهارة وأطلقه عن التوقيت فهو مقيد به كما يفيد حديث صفوان وحديث علي عليه السلام .

٨ - (وعن أبي بكرة) بفتح الموحدة وسكون الكاف وراء اسمه نفع بضم النون وفتح القاء وسكون المثناة التحتية آخره عين مهملة ابن مسروح وقيل ابن الحارث ، وكان أبو بكرة يقول : أنا مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأبى أن ينتسب . وكان نزل من حصن الطائف عند حصاره صلى الله عليه وسلم له في جماعة من غلمان أهل الطائف وأسلم وأعتقه صلى الله عليه وسلم وكان من فضلاء الصحابة . قال ابن عبد البر : كان مثل النضر بن عباد ، مات بالبصرة سنة إحدى أو ثنتين وخمسين ، وكان أولاده أشرافا بالبصرة بالعلم والولايات وله عقب كثير (عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رَخَّصَ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ) أى في المسح على الخفين (وَالْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً إِذَا تَطَهَّرَ) أى كل من المقيم والمسافر إذا تطهر من الحدث الأصغر (فَلَيْسَ خُفْيَهُ) ليس المراد من القاء التعقيب بل مجرد العطف لأنه معلوم أنه ليس شرطاً في المسح (أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا . أخرجه الدارقطني ومصححه ابن خزيمة) ومصححه الخطاطي أيضا ، ونقل البيهقي أن الشافعي صححه وأخرجه ابن حبان وابن الجارود وابن أبي شيبة والبيهقي والترمذي في العلل . والحديث مثل حديث علي عليه السلام في إفادة مقدار المدة للمسافر والمقيم . ومثل حديث عمر وأنس في شرطية الطهارة ، وفيه إبانة أن المسح رخصة لتسمية الصحابي له بذلك .

٩ - (وعن أبي) بضم الهززة وتشديد المثناة التحتية (ابن عمارة) بكسر العين المهملة وهو المشهور وقد تضم . قال المصنف في التقريب : مدني سكن مصر له صحبة في إسناد حديثه اضطراب يريد هذا الحديث ومثله قال ابن عبد البر في الاستيعاب (أنه قال : يارسول الله أَمْسَحْ عَلَى الْخَفَيْنِ ؟ قال نعم ، قال يَوْمًا ؟ قال نعم ، قال وَيَوْمَيْنِ ؟ قال نعم ، قال وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ؟ قال نعم وما شئت . أخرجه أبو داود وقال ليس بالقوى) قال الحافظ المنذرى في مختصر السنن وبمعناه : أى بمعنى ما قال أبو داود قال البخارى وقال الإمام أحمد رجاله لا يعرفون . وقال الدارقطني : هذا إسناد لا يثبت اهـ . وقال ابن حبان : لست أعتد على إسناد خبره . وقال ابن عبد البر : لا يثبت وليس له إسناد قائم . وبالغ ابن الجوزى فعده في الموضوعات . وهو دليل على عدم توقيت المسح في حضر ولا سفر ، وهو مروي عن مالك وقديم قول الشافعي ، ولكن الحديث لا يقاوم مفاهيم الأحاديث التي سلفت ولا يدانيها ولو ثبت لكان إطلاقه مقيدا بتلك الأحاديث كما يقيد بشرطية الطهارة التي أفادتها ، هذا وأحاديث باب المسح تسعة وعدها في الشرح ثمانية ولا وجه له .

باب نواقض الوضوء

النِّاقِضُ : جمع ناقض ، والنقض في الأصل حل المبرم ثم استعمل في إبطال الوضوء بما عينه الشارع مبطلا مجازاً ثم صار حقيقة عرفية . وناقض الوضوء ناقض للتيمم فإنه بدل عنه .

١ - (عن أنس بن مالك قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء حتى تخفق) من باب ضرب يضرب : أى تميل (رؤسهم) أى من النوم (ثم يوصلون ولا يتوضأون) أخرجه أبو داود وصححه الدارقطني وأصله فى مسلم ، وأخرجه الترمذى وفيه « يوقظون للصلاة » وفيه « حتى أتى لأسمع لأحدهم غطيطاً ثم يقومون فيصلون ولا يتوضأون » وحمله جماعة من العلماء على نوم الجالس . ودفع هذا التأويل بأن فى رواية عن أنس « يضعون جنوبهم » رواها يحيى القطان . قال ابن دقيق العيد : يحمل على النوم الخفيف . ورد بأنه لا يناسبه ذكر الغطيط والإيقاظ فأنهما لا يكونان إلا فى نوم مستغرق . وإذا عرفت هذا فالأحاديث قد اشتملت على خفقة الرأس وعلى الغطيط وعلى الإيقاظ وعلى وضع الجنوب وكلها وصفت بأنهم كانوا لا يتوضئون من ذلك ، فاختلف العلماء فى ذلك على أقوال ثمانية : الأول أن النوم ناقض مطلقاً على كل حال بدليل إطلاقه فى حديث صفوان بن عسال الذى سلف فى مسح الخفين وفيه : من بول أو غائط أو نوم . قالوا فجعل مطلق النوم كالغائط والبول فى النقض ، وحديث أنس بأى عبارة روى ليس فيه بيان أنه قرره رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك ولا رآهم فهو فعل صحابى لا يدرك كيف وقع والحجة إنما هى فى أفعاله وأقواله وتقريراته صلى الله عليه وسلم . القول الثانى أنه لا ينقض مطلقاً لما سلف من حديث أنس وحكاية نوم الصحابة على تلك الصفات ، ولو كان ناقضاً لما أقرهم الله عليه ، وأوحى إلى رسوله صلى الله عليه وسلم فى ذلك كما أوحى إليه فى شأن نجامة نعله ، وبالأولى صحة صلاة من خلفه ولكنه يرد عليهم حديث صفوان بن عسال . القول الثالث أن النوم ناقض كله إنما يعنى عن خفتين ولو تواترتا وعن الخفقات المتفرقات وهو مذهب الهادوية ، والخفقة : هى ميلان الرأس من النعاس ، وحد الخفقة أن لا يستقر رأسه من الميل حتى يستيقظ ، ومن لم يمل رأسه عفى له عن قدر خفقة وهى ميل الرأس فقط حتى يصل ذقنه صدره قياساً على نوم الخفقة ، ويحملون أحاديث أنس على النعاس الذى لا يزول معه التمييز ولا يخفى بعده . القول الرابع أن النوم ليس بناقض بنفسه بل هو مظنة للنقض لا غير فإذا نام جالساً ممكناً مقعدته من الأرض لم ينتقض وإلا انتقض وهو مذهب الشافعى ، واستدل بحديث على عليه السلام « العين وكاء السه فنام فليتوضأ » حسنه الترمذى إلا أن فيه من لا تقوم به حجة وهو بقية بن الوليد وقد عجنه وحمل أحاديث أنس على من نام ممكناً مقعدته جمعاً بين الأحاديث ، وقيد حديث صفوان بحديث على عليه السلام هذا . الخامس أنه إذا نام على هيئة من هيئات المصلى راكعاً أو ساجداً أو قائماً فإنه لا ينتقض وضوؤه سواء كان فى الصلاة أو خارجها ، فإن نام مضطجعا أو على قفاه نقض واستدل له بحديث « إذا نام العبد فى سجوده باهى الله به الملائكة يقول عبدى روحه عندى وجسده ساجد بين يدى » رواه البيهقى وغيره وقد ضعف . قالوا فسماه ساجداً وهو نائم ولا سجود إلا بطهارة . وأجيب بأنه سماه باعتبار أول أمره أو باعتبار هيئته . السادس أنه ينتقض إلا نوم الراكع والساجد للحديث الذى سبق وإن كان خاصاً بالسجود فقد قاس عليه الركوع كما قاس الذى قبله سائر هيئات المصلى . السابع

أنه لا ينقض النوم في الصلاة على أى حال وينقض خارجها وحجته الحديث المذكور لأنه حجة هذه الأقوال الثلاثة . الثامن أن كثير النوم ينقض على كل حال ولا ينقض قليله وهؤلاء يقولون إن النوم ليس بتناقض بنفسه بل مظنة النقص والكثير مظنة بخلاف القليل وحملوا أحاديث أنس على القليل ، إلا أنهم لم يذكروا قدر القليل ولا الكثير حتى يعلم كلامهم بحقيقته وهل هو داخل تحت أحد الأقوال أم لا ؟ فهذه أقوال العلماء في النوم اختلفت أنظارهم فيه لاختلاف الأحاديث التي ذكرناها . وفي الباب أحاديث لا تخلو عن قدح أعرضنا عنها ، والأقرب القول بأن النوم ناقض لحديث صفوان ، وقد عرفت أنه صحيحه ابن خزيمة والترمذى والخطاى ولكن لفظ النوم في حديثه مطلق ودلالة الاقتران ضعيفة ، فلا يقال قد قرن بالبول والغائط وهما ناقضان على كل حال . ولما كان مطلق ورود حديث أنس بنوم الصحابة وأنهم كانوا لا يتوضأون ولو غطوا غطيظا وبأنهم كانوا يضعون جنوبهم وبأنهم كانوا يوقظون ، والأصل جلالة قدرهم وأنهم لا يجهلون ما ينقض الوضوء سيما وقد حكاه أنس عن الصحابة مطلقا ، ومعلوم أن فيهم العلماء العارفين بأمور الدين خصوصا الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام وسيا الذين كانوا منهم ينتظرون الصلاة معه صلى الله عليه وآله وسلم فانهم أعيان الصحابة وإذا كانوا كذلك فيقيد مطلق حديث صفوان بالنوم المستغرق الذي لا يبقى معه إدراك . ويؤول ما ذكره أنس من الغطيظ ووضع الجنوب والإيقاظ بعدم الاستغراق فقد يغط من هو في مبادئ نومه قبل استغراقه . ووضع الجنب لا يستلزم الاستغراق ، فقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يضع جنبه بعد ركعتي الفجر ولا ينام فانه كان يقوم لصلاة الفجر بعد وضع جنبه . وإن كان قيل إنه من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه لا ينقض نومه وضوءه ، فعدم ملازمة النوم لوضع الجنب معلومة ، والإيقاظ قد يكون لمن هو في مبادئ النوم فينبه لئلا يستغرقه النوم . هذا وقد ألحق بالنوم الإغماء والجنون والسكر بأى مسكر يجمع زوال العقل . وذكر في الشرح أنهم اتفقوا على أن هذه الأمور ناقضة ، فان صح كان الدليل الإجماع .

٢ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش)
حبيش بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون المشاة التحتية فشين معجمة . وفاطمة قرشية أسدية ، وهي زوج عبد الله بن جحش (إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إني امرأة أستحاض) من الاستحاضة وهو جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه (فلا أظهر أفادع الصلاة ؟ قال لا إنما ذلك) بكسر الكاف خطاب للموئث (عرق) بكسر العين المهملة وسكون الراء فقاق . وفي فتح البارى : أن هذا العرق يسمى العاذل بعين مهملة وذال معجمة ، ويقال عاذر بالراء بدلا عن اللام كما في القاموس (وليس بحيض)
فان الحيض يخرج من قعر رحم المرأة فهو لإخبار باختلاف المخرجين وهو رد لقولها لا أظهر لأنها اعتقدت أن طهارة الحائض لا تعرف إلا بانقطاع الدم فكنت بعدم الطهر عن اتصاله وكانت قد علمت أن الحائض لا تصلى فظنت أن ذلك الحكم مقترن بجريان الدم ، فأبان لها صلى الله عليه وسلم أنه ليس بحيض وأنها طاهرة يلزمها الصلاة (فإذا أقبلت حيضت)

بفتح الحاء ويموز كسرهما ، والمراد بالإقبال ابتداء دم الحيض (فَدَعَى الصَّلَاةَ) يتضمن نهى الحائض عن الصلاة وتحريم ذلك عليها وفساد صلاتها وهو إجماع (وإذا أدبرت) هو ابتداء انقطاعها (فاغتسلي عنك الدم) أى واغتسلي وهو مستفاد من أدلة أخرى (ثم صلتى . متفق عليه) الحديث دليل على وقوع الاستحاضة وعلى أن لها حكماً يخالف حكم الحيض ، وقد بينه صلى الله عليه وسلم أكمل بيان فإنه أفناها بأنها لاتدع الصلاة مع جريان الدم وبأنها تنتظر وقت إقبال حيضتها فتترك الصلاة فيها وإذا أدبرت غسلت الدم واغتسلت كما ورد في بعض طرق البخارى : واغتسلي . وفي بعضها كرواية المصنف هنا الاقتصار على غسل الدم . والحاصل أنه قد ذكر الأمران في الأحاديث الصحيحة غسل الدم والاغتسال ، وإنما بعض الرواة اقتصر على أحد الأمرين والآخرون على الآخر . ثم أمرها بالصلاة بعد ذلك . نعم وإنما بقى الكلام في معرفتها لإقبال الحيض مع استمرار الدم بماذا يكون ؟ فإنه قد أعلم الشارع المستحاضة بأحكام إقبال الحيضة وإدبارها فدل على أنها تميز ذلك بعلامة . والعلامة في ذلك قولان : أحدهما أنها تميز ذلك بالرجوع إلى عادتها ، فاقبالها وجود الدم في أول أيام العادة وإدبارها انقضاء أيام العادة . وورد الرد إلى أيام العادة في حديث فاطمة في بعض الروايات بلفظ « دعى الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها » وسيأتى في باب الحيض تحقيق الكلام على ذلك . الثانى ترجع إلى صفة الدم كما أتى في حديث عائشة في قصة فاطمة بنت أبى حبيش هذه بلفظ « إن دم الحيض أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة وإذا كان الآخر فتوضى وصلى » ويأتى في باب الحيض إن شاء الله تعالى ، فيكون إقبال الحيض لإقبال الصفة وإدباره إدبارها . ويأتى أيضا الأمر بالرد إلى عادة النساء ويأتى تحقيق ذلك جميعا ويأتى بيان اختلاف العلماء ، وأن كلا ذهب إلى القول بالعمل بعلامة من العلامات (وللبخارى) أى من حديث عائشة هذا زيادة (ثم توضئى لكل صلاة) ، وأشار مسلم إلى أنه حذفها عمداً) فإنه قال في صحيحه بعد سياق الحديث : وفي حديث حماد حرف تركنا ذكره . قال البيهقى : هو قوله : توضئى لأنها زيادة غير محفوظة وأنه تفرد بها بعض الرواة عن غيره ممن روى الحديث . وقد قرّر المصنف في الفتح أنها ثابتة من طرق ينتنى معها تفرد من قاله مسلم . واعلم أن المصنف ساق حديث المستحاضة في باب النواقض وليس المناسب للباب إلا هذه الزيادة لأصل الحديث فإنه من أحكام باب الاستحاضة والحيض وسيعيده هنالك ، فهذه الزيادة هي الحجة على أن دم الاستحاضة حدث من جملة الأحداث ناقض للوضوء ولهذا أمر الشارع بالوضوء منه لكل صلاة لأنه إنما رفع الوضوء حكمه لأجل الصلاة فإذا فرغت من الصلاة نقض وضوءها . وهذا قول الجمهور أنها توضأ لكل صلاة . وذهبت الهادوية والخنفية إلى أنها توضأ لوقت كل صلاة وأن الوضوء متعلق بالوقت وأنها تصلى به الفريضة الحاضرة وما شئت من التوافل وتجمع بين الفريضتين على وجه الجواز عند من ييجز ذلك أو لعذر . وقالوا الحديث فيه مضاف مقدر وهو لوقت كل صلاة فهو من مجاز الحذف ولكنه لا بد من قرينة توجب التقدير وقد تكلف في الشرح إلى ذلك ما لعله يقال إنه قرينة للحذف وضعفه . وذهبت المالكية

إلى أنه يستحب الوضوء ولا يجب الإلحاح آخر وسيأتي تحقيق ما في ذلك في حديث حمه بنت جحش في باب الحيض إن شاء الله تعالى ، وتأتي أحكام المستحاضة التي تجوز لها وتفارق بها الحائض هنالك فهو محل الكلام عليها ، وفي الشرح سرده هنا ؛ وأما هنا فما ذكر حديثها إلا باعتبار نقض الاستحاضة للوضوء .

٣ - (وعن علي عليه السلام قال : كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً) بزنة ضراب صيغة مبالغة من المذى بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الياء وفيه لغات ، وهو ماء أبيض لزج رقيق يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع لو إرادته ، يقال مذى زيد يمدى مثل مضى يمضي وأمدى يمدى مثل أعطى يعطي (فأمرت المقداد) وهو ابن الأسود الكندي (أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى عما يجب على من أمدى ، فسأله (فقال : فيه الوضوء . متفق عليه واللفظ للبخارى) وفي بعض ألفاظه عند البخارى بعد هذا « فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم » وفي لفظ « لمكان ابتته منى » وفي لفظ لمسلم « لمكان فاطمة » ووقع عند أبى داود والترمذى وابن خزيمة عن علي عليه السلام بلفظ « كنت رجلاً مذاء فجمعت أغتسل منه في الشتاء حتى تشق ظهري » وزاد في لفظ للبخارى فقال « توضأ واغسل ذكره » وفي مسلم « اغسل ذكرك وتوضأ » وقد وقع اختلاف في السائل هل هو المقداد كما في هذه الرواية أو عمار كما في رواية أخرى ، وفي رواية أخرى أن علياً رضي الله عنه هو السائل ، وجمع ابن حبان بين ذلك بأن علياً عليه السلام أمر المقداد أن يسأل ثم سأل بنفسه إلا أنه تعقب بأن قوله فاستحييت أن أسأل لمكان ابتته منى دال على أنه رضي الله عنه لم يباشر السؤال ، فنسب السؤال إليه في رواية من قال إن علياً سأل مجاز لكونه الأمر بالسؤال . والحديث دليل على أن المذى ينقض الوضوء ولا يجله ذكره المصنف في هذا الباب ، ودليل على أنه لا يوجب غسلاً وهو إجماع ورواية « توضأ واغسل ذكرك » لا تقتضي تقديم الوضوء لأن الواو لا تقتضي الترتيب ، ولأن لفظ رواية مسلم تبين المراد . وأما إطلاق لفظ ذكرك فهو ظاهر في غسل الذكر كله وليس كذلك إذ الواجب غسل محل الخارج وإنما هو من إطلاق اسم الكل على البعض والقريفة ما علم من قواعد الشرع . وذهب البعض إلى أنه يغسله كله عملاً بلفظ الحديث وأيده رواية أبى داود « يغسل ذكره وأنتيه ويتوضأ » وعنده أيضاً « فتغسل من ذلك فرجك وأنتيك وتوضأ للصلاة » إلا أن رواية غسل الأثنين قد طعن فيها وأوضحناه في حواشي ضوء النهار . وذلك أنها من رواية عروة عن علي وعروة لم يسمع من علي إلا أنه رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق عبيدة عن علي بالزيادة . قال المصنف في التلخيص : وإسناده لا مطعن فيه فغصتها فلا عذر عن القول بها . وقيل الحكمة فيه أنه إذا غسله كله تقلص فبطل خروج المذى ، واستدل بالحديث على نجاسة المذى .

٤ - (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قبَّلَ بَعْضَ نِسَائِهِ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . أخرجه أحمد وضعفه البخارى) وأخرجه أبو داود والترمذى والترمذى وابن ماجه . قال الترمذى : سمعت محمد بن إسماعيل يضعف هذا الحديث وأبو داود

أخرج من طريق إبراهيم التيمي عن عائشة ولم يسمع منها شيئا فهو مرسل . وقال النسائي : ليس في هذا الباب حديث أحسن منه ولكنه مرسل . قال المصنف : روى من عشرة أوجه عن عائشة أوردها البيهقي في الخلافات وضعفها . وقال ابن حزم : لا يصح في هذا الباب شيء وإن صح فهو محمول على ما كان عليه الأمر قبل نزول الوضوء من الممس . إذا عرفت هذا فالحديث دليل على أن لمس المرأة وتقبيلها لا ينقض الوضوء وهذا هو الأصل ، والحديث مقرر للأصل وعليه المهادوية جميعا . ومن الصحابة على عليه السلام . وذهب الشافعية إلى أن لمس من لا يحرم نكاحها ناقض للوضوء مستدلين بقوله تعالى - أو لامستم النساء - فلزم الوضوء من الممس . قالوا واللمس حقيقة في اليد ويؤيد بقاءه على معناه قراءة - أو لمستم النساء - فإنها ظاهرة في مجرد لمس الرجل من دون أن يكون من المرأة فعل وهذا يحقق بقاء اللفظ على معناه الحقيقي فقراءة - أو لامستم النساء - فذلك إذ الأصل اتفاق معنى القراءتين . وأجيب عن ذلك بصرف النظر عن معناه الحقيقي للقرينة فيحمل على الجواز وهو هنا حمل الملامسة على الجماع واللمس كذلك ، والقرينة حديث عائشة المذكور وهو إن قدح فيه بما سمعت فطره يقوى بعضها بعضا . وحديث عائشة في البخاري في أنها كانت تعترض في قبلته صلى الله عليه وسلم فإذا قام يصلي غمزها فقبضت رجلها : أي عند سجوده وإذا قام بسطتهما فإنه يؤيد حديث الكتاب المذكور ويؤيد بقاء الأصل ، ويدل على أنه ليس باللمس بناقض . وأما اعتذار المصنف في فتح الباري عن حديثها هذا بأنه محتمل أنه كان بجائل أو أنه خاص به فإنه بعيد مخالف للظاهر ، وقد فسر على عليه السلام الملامسة بالجماع . وفسرها جبر الأمة ابن عباس بذلك وهو المدعول بأن يعلمه الله التأويل ، فأخرج عنه عبد بن حميد أنه فسر الملامسة بعد أن وضع أصبعيه في أذنيه ألا وهو النيك ، وأخرج عنه الطوسي أنه سأله نافع بن الأزرق عن الملامسة ففسرها بالجماع مع أن تركيب الآية الشريفة وأسلوبها يقتضي أن المراد باللامسة الجماع فإنه تعالى عد من مقتضيات التيمم المحجى من الغائط تنبها على الحدث الأصغر وعد الملامسة تنبها على الحدث الأكبر وهو مقابل لقوله تعالى في الأمر بالغسل بالماء - وإن كنتم جنبا فاطهروا - ولو حملت الملامسة على اللمس الناقض للوضوء لفات التنبية على أن التراب يقوم مقام الماء في رفعه للحدث الأكبر وخالف صدر الآيه . وللحنفية تفاصيل لا ينتهض عليها دليل .

٥ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشكلك عليه أخرجه منه شيء أم لا ؟ فلا يخرج من المسجد) إذا كان فيه لإعادة الوضوء (حتى يسمع صوتا) للخارج (أو يجد ريحا) له (أخرجه مسلم) وليس السمع أو وجدان الريح شرطا في ذلك بل المراد حصول اليقين وهذا الحديث الجليل أصل من أصول الإسلام وقاعدة جلية من قواعد الفقه : وهو أنه دل على أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك . وأنه لا أثر للشك الظاهري فيها ، فمن حصل له ظن أو شك بأنه أحدث وهو على يقين من طهارته لم يضره ذلك حتى يحصل له اليقين كما أفاده قوله : حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا فإنه علقه بحصول ما يحسه

وذكرهما تميمين وإلا فكذلك سائر النواقض كالمذى والودى ، وبأى حديث ابن عباس ، وإن الشيطان يأتى أحدكم فينفخ في مقعده فيخيل إليه أنه أحدث ولم يحدث فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » والحديث عام لمن كان في الصلاة أو خارجها وهو قول الجماهير . وللمالكية تفاصيل وفروق بين من كان داخل الصلاة أو خارجها لا ينتهض عليها دليل .

٦ - (وعن طلق) بفتح الطاء وسكون اللام (ابنِ علي) التميمي الحنفي . قال ابن عبد البر : إنه من أهل الحيمة (قال : قال رجل مسست ذكرى ، أو قال الرجل بمس ذكره في الصلاة عليه وضوء ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا) أى لا وضوء عليه (إنما هو) أى الذكر (بضعة) بفتح الموحدة وسكون الضاد المعجمة (منك) أى كاليد والرجل ونحوهما . وقد علم أنه لا وضوء من مس البضعة منه (أخرجه الحمسة وصححه ابن حبان ، وقال ابن المديني) بفتح الميم فдал مهملة فثناة تحتية فنون نسبة إلى جده وإلا فهو على بن عبد الله المديني . قال الذهبي : هو حافظ العصور وقدة أهل هذا الشأن أبو الحسن على بن عبد الله صاحب التصانيف ، ولد سنة إحدى وستين ومائة . من تلاميذه البخارى وأبو داود . وقال ابن مهدي : على بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال النسائي : كأن على بن المديني خلق لهذا الشأن . قال العلامة محيي الدين النووي : لابن المديني نحو مائة مصنف (وأحسن من حديث بسرة) بضم الموحدة وسكون السين المهملة فراء ، ويأتى حديثها قريباً ، وهذا الحديث رواه أحمد والدارقطني . وقال الطحاوي : إسناده مستقيم غير مضطرب ، وصححه الطبراني وابن حزم ، وضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي . والحديث دليل على ما هو الأصل من عدم نقض مس الذكر للوضوء وهو مروى عن على عليه السلام وعن الهادوية والحنفية ، وذهب إلى أن مسه ينقض الوضوء جماعة من الصحابة والتابعين ومن أئمة المذاهب أحمد والشافعي مستدلين بقوله :

٧ - (وعن بسرة) تقدم ضبط لفظها ، وهى بنت صفوان بن نوفل القرشية الأسدية ، كانت من المبايعات له صلى الله عليه وسلم روى عنها عبد الله بن عمر وغيره (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ . أخرجه الحمسة وصححه الترمذي وابن حبان وقال البخارى : هو أصح شيء في هذا الباب) وأخرجه أيضاً الشافعي وأحمد وابن خزيمة والحاكم وابن الجارود . وقال الدارقطني : صحيح ثابت . وصححه يحيى بن معين والبيهقي والحايمي . والقدح فيه بأنه رواد عروة عن مروان أو عن رجل مجهول غير صحيح ، فقد ثبت أن عروة سمعه من بسرة من غير واسطة كما جزم به ابن خزيمة وغيره من أئمة الحديث . وكذلك القدح فيه بأن هشام بن عروة الراوى له عن أبيه لم يسمعه من أبيه غير صحيح فقد ثبت أنه سمعه من أبيه ، فاندفع القدح وصح الحديث ، وبه استدلل من سمعت من الصحابة والتابعين وأحمد والشافعي على نقض مس الذكر للوضوء ، والمراد مسه من غير حائل لأنه أخرج ابن حبان في صحيحه مع حديث أبي هريرة « إذا أنقض أحدكم بيده إلى فرجه ليس دونها حجاب ولا ستر فقد وجب عليه الوضوء » وصححه الحاكم وابن عبد البر . قال ابن السكن : هو أجود

ما روى في هذا الباب . وزعمت الشافعية أن الإفضاء لا يكون إلا بباطن الكف ، وأنه لا نقض إذا مس الذكر بظاهر كفه ، ورد عليهم المحققون بأن الإفضاء لغة الوصول أعم من أن يكون بباطن الكف أو ظهرها . قال ابن حزم : لا دليل على ما قالوه لا من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى صحيح ، وأيدت أحاديث بسرة أحاديث أخر عن سبعة عشر صحابيا مخرجة في كتب الحديث ، ومنهم طلق بن علي راوى حديث عدم النقض ، وتأول من ذكر حديثه في عدم النقض بأنه كان في أول الأمر فانه قدم في أول الهجرة قبل عمارته صلى الله عليه وسلم مسجده فحديثه منسوخ بحديث بسرة فانها متأخرة الإسلام . وأحسن من القول بالنسخ القول بالترجيح ، فان حديث بسرة أرجح لكثرة من صححه من الأئمة ولكثرة شواهد ، ولأن بسرة حدثت به في دار المهاجرين والأنصار وهم متوافرون ولم يدفعه أحد ، بل علمنا أن بعضهم صار إليه ، وصار إليه عروة عن روايتها فانه رجع إلى قولها وكان قبل ذلك يدفعه ، وكان ابن عمر يحدث به عنها ولم يزل يتوضأ من مس الذكر إلى أن مات . قال البيهقي : يكفي في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق بن علي أنه لم يخرج صحابيا الصحيح ولم يحتج بأحد من رواه وقد احتج بجميع رواة حديث بسرة ، ثم إن حديث طلق من رواية قيس بن طلق . قال الشافعي : قد سألنا عن قيس بن طلق فلم نجد من يعرفه فإيكون لنا قبول خبره . وقال أبو حاتم وأبو زرعة : قيس بن طلق ليس فيمن تقوم به حجة ووهياه . وأما مالك فلما تعارض الحديثان . قال بالوضوء من مس الذكر ندبا لا وجوبا .

٨ — (وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ) بفتح القاف وسكون اللام وفتحها وسين مهملة (أَوْ مَذْيٌ) أى من أصابه ذلك في صلاته (فَلْيَنْصَرِفْ) منها (فَلْيَتَوَضَّأْ ثُمَّ لِيَسْنِ عَلَى صَلَاتِهِ وَهُوَ فِي ذَلِكَ) أى في حال انصرافه ووضوئه (لَا يَتَكَلَّمْ) . أخرجه ابن ماجه وضعفه أحمد وغيره) وحاصل ما ضعفوه به أن رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم غلط والصحيح أنه مرسل قال أحمد والبيهقي : المرسل الصواب فمن يؤول إن المرسل حجة قال ينقض ما ذكر فيه . والنقض بالتى مذهب الهادوية والحنفية ، وشرطت الهادوية أن يكون من المعدة إذ لا يسمى قئاً إلا ما كان منها وأن يكون ملء الفم دفعة لورود ما يقيد المطلق هنا وهو قئ ذراع ودسعة - دفعة - تملأ الفم كما في حديث عمار وإن كان قد ضعف . وعند زيد بن علي أنه ينقض مطلقا عملا بمطلق هذا الحديث ، وكأنه لم يثبت عنده حديث عمار . وذهب جماعة من أهل البيت والشافعي ومالك إلى أن القئ غير ناقض لعدم ثبوت حديث عائشة هذا مرفوعا والأصل عدم النقض فلا يخرج عنه إلا بدليل قوى . وأما الرعاف ففي نقضه الخلاف أيضا ، فمن قال بنقضه فهو عمل بهذا الحديث ، ومن قال بعدم نقضه فانه عمل بالأصل ولم يرفع هذا الحديث . وأما الدم الخارج من أى موضع من البدن غير السيلين فيأتى الكلام عليه في حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وصلى ولم يتوضأ . وأما القلس وهو ما يخرج من الخلق ملء الفم أو دونه وليس بقئ فان عاد فهو القئ ، فالأكثر على أنه غير ناقض لعدم نهوض الدليل فلا يخرج من

الأصل . وأما المذى فتقدم الكلام عليه وأنه ناقض لإجماعا . وأما ما أفاده الحديث من البناء على الصلاة بعد الخروج منها وإعادة الوضوء حيث لم يتكلم فقيه خلاف ، فروى عن زيد ابن علي والحنفية ومالك وقديم قول الشافعي أنه يبني ولا تفسد صلاته بشرط ألا يفعل مفسدا كما أشار إليه الحديث بقوله « لا يتكلم » وقالت الهادوية والناصر والشافعي في آخر قوله : إن الحدث يفسد الصلاة لما سيأتى من حديث طلق بن علي « إذا فسا أحدكم في الصلاة فلينصرف وليتوضأ وليعد الصلاة » رواه أبو داود ويأتى الكلام عليه .

٩ - (وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه) بفتح السين المهملة وضم الميم فراء أبو عبد الله وأبو خالد جابر بن سمرة العامري ، نزل الكوفة ومات بها سنة أربع وسبعين وقيل ست وستين أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أتوضأ من لحوم الغنم ؟ (أى من أكلها) قال : « إن شئت » قال أتوضأ من لحوم الإبل ؟ قال نعم . أخرجه مسلم) وروى نحوه أبو داود والترمذى وابن ماجه وغيرهم من حديث البراء بن عازب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « توضأوا من لحوم الإبل ولا توضأوا من لحوم الغنم » قال ابن خزيمة : لم أر خلافا بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقله . والحديثان دليلان على نقض لحوم الإبل للوضوء وأن من أكلها انتقض وضوؤه ، وقال بهذا أحمد وإسحاق وابن المنذر وابن خزيمة ، واختاره البيهقي وحكاه عن أصحاب الحديث مطلقا . وحكى عن الشافعي أنه قال : إن صح الحديث في لحوم الإبل قلت به . قال البيهقي : قد صح فيه حديثان حديث جابر وحديث البراء . وذهب إلى خلافه جماعة من الصحابة والتابعين والهادوية . ويروى عن الشافعي وأبي حنيفة قالوا : والحديثان إما منسوخان بحديث « إنه كان آخر الأمرين منه صلى الله عليه وسلم عدم الوضوء مما مست النار » أخرجه الأربعة وابن حبان من حديث جابر . قال النووي دعوى النسخ باطلة لأن هذا الأخير عام وذلك خاص ، والخاص مقدم على العام ، وكلاهما هذا مبنى على تقديم الخاص على العام مطلقا تقدم الخاص أو تأخر وهو مسألة خلافية في الأصول بين الأصوليين . وأن المراد بالوضوء التنظيف وهو غسل اليد لأجل الزهومة كما جاء في الوضوء من اللبن وأن له دسما والوارد في اللبن التضمض من شربه . وذهب البعض إلى أن الأمر في الوضوء من لحوم الإبل للاستحباب لا للإيجاب وهو خلاف ظاهر الأمر . أما لحوم الغنم فلا نقض بأكلها بالاتفاق كذا قيل ، ولكن حكى في شرح السنة وجوب الوضوء مما مست النار . وعن عمر بن عبد العزيز أنه كان يتوضأ من أكل السكر . قلت وفي الحديث مأخذ لتجديد الوضوء على الوضوء فإنه حكم بعدم نقض الأكل من لحوم الغنم وأجاز له الوضوء وهو تجديد الوضوء على الوضوء .

١٠ - (وعن أنس هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلَيْسَ بِغَسَّالٍ ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلَيْسَ بِحَامِلٍ . أخرجه أحمد والنسائي والترمذى وحسنه وقال أحمد : لا يصح في هذا الباب شيء) وذلك لأنه أخرجه أحمد من طريق فيها ضعيف ولكنه قد حسنه الترمذى وصححه ابن حبان لوروده من طرق ليس فيها ضعف . وذكر الماوردي

أن بعض أصحاب الحديث خرج له مائة وعشرين طريقا . وقال أحمد : إنه مسوخ بما رواه البيهقي عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قال « ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه ، إن ميتكم يموت طاهرا وليس بنجس فحسبكم أن تغسلوا أيديكم » ولكنه ضعفه البيهقي ، وتعقبه المصنف لأنه قال البيهقي : هذا ضعيف والحمل فيه على أبي شعبة ، فقال المصنف : أبو شعبة هو إبراهيم بن أبي بكر بن شعبة احتج به النسائي وثقه الناس ، ومن فوقه احتج بهم البخاري إلى أن قال : فالحديث حسن ، ثم قال في الجمع بينه وبين الأمر في حديث أبي هريرة : إن الأمر للندب . قلت وقرينته حديث ابن عباس هذا وحديث ابن عمر عند عبد الله بن أحمد « كنا نغسل الميت فتنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل » قال المصنف : إسناده صحيح وهو أحسن ما جمع به بين هذه الأحاديث . وأما قوله « ومن حمله فليتوضأ » فلا أعلم قائلا يقول بأنه يجب الوضوء من حمل الميت ولا يندب ، قلت ولكنه مع نهوض الحديث لا عذر عن العمل به . ويفسر الوضوء بغسل اليدين كما يفيدته التعليل بقوله « إن ميتكم يموت طاهرا » فإن لمس الطاهر لا يوجب غسل اليدين منه ، فيكون في حمل الميت غسل اليدين ندبا تعبدا ، إذ المراد إذا حمله مباشرة ليدنه بقرينة السياق ، ولقوله « يموت طاهرا » فانه لا يناسب ذلك إلا من يباشر بدنه بالحمل .

١١ - (وعن عبد الله بن أبي بكر) هو ابن أبي بكر الصديق أمه وأم أسماء واحدة ، أسلم قديما ، وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الطائف وأصابه سهم انقض عليه بعد سبعين فوات منه في شوال سنة إحدى عشرة وصلى عليه أبوه (إن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم) هو عمرو بن حزم بن زينة الخزرجي النجاري يكنى أبا الضحاك ، أول مشاهده الخندق ، واستعمله صلى الله عليه وسلم على نجران وهو ابن سبع عشرة سنة ليفقههم في الدين ويعلمهم القرآن ويأخذ صدقاتهم ، وكتب له كتابا فيه الفرائض والسنن والصدقات والديات . وتوفي عمرو بن حزم في خلافة عمر بالمدينة ، ذكر هذا ابن عبد البر في الاستيعاب (أن لا يمس القرآن إلا طاهرا . رواه مالك مرسلا . ووصله النسائي وابن حبان وهو معلول) حقيقة المعلول الحديث الذي يطعن على الوهم فيه بالقرائن وجمع الطرق فيقال له معلل ومعلول ، والأجود أن يقال قيل المعل من أعله ، والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه وقدحت وهو من أعرض أنواع علوم الحديث وأدقها ولا يقوم بذلك إلا من رزقه الله فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة ومملكة قوية بالأسانيد والمتون . وإنما قال المصنف إن هذا الحديث معلول لأنه من رواية سليمان بن داود وهو متفق على تركه كما قال ابن حزم ووهم في ذلك فانه ظن أنه سليمان ابن داود البجلي وليس كذلك بل هو سليمان بن داود الخولاني وهو ثقة ، أثني عليه أبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن سعيد وجماعة من الحفاظ ، والبجلي هو المتفق على ضعفه ، وكتاب عمرو ابن حزم تلقاه الناس بالقبول . قال ابن عبد البر : إنه أشبه المتواتر لتلقى الناس له بالقبول . وقال يعقوب بن سفيان : لا أعلم كتابا أصح من هذا الكتاب فان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم . وقال الحاكم : قد شهد عمر بن عبد العزيز وإمام عصره الزهري بالصحة لهذا الكتاب . وفي الباب من حديث حكيم بن حزام « لا يمسه القرآن إلا طاهر » وإن كان في إسناده مقال إلا أنه ذكره الهيثمي في مجمع الروائد من حديث عبد الله بن عمر أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يمسه القرآن إلا طاهر » قال الهيثمي رجاله موثقون ، وذكر له شاهدين ولكه يبتى النظر في المراد من الطاهر فانه لفظ مشترك يطلق على الطاهر من الحدث الأكبر والطاهر من الحدث الأصغر ويطلق على المؤمن وعلى من ليس على بدنه نجاسة ولا بد لحمله على معين من قرينة ، وأما قوله تعالى .. لا يمسه إلا المطهرون - فالأوضح أن الضمير للكتاب المكنون الذي سبق ذكره في صدر الآية وأن المطهرون هم الملائكة ١٢ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذْكُرُ اللهَ على كُلِّ أَحْيَانِهِ » رواه مسلم وعلقه البخاري) والحديث مقرر للأصل وهو ذكر الله على كل حال من الأحوال وهو ظاهر في عموم الذكر فتدخل تلاوة القرآن ولو كان جنباً إلا أنه قد خصصه حديث على عليه السلام الذي في باب الغسل « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً » وأحاديث أخر في معناه تأتي وكذلك هو مخصص بحالة الغائط والبول والجماع ١ والمراد بكل أحيانه معظمها كما قال الله تعالى - يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم - والمصنف ذكر الحديث لثلاث يتوهم أن نواقض الوضوء ما نعة من ذكر الله تعالى ١٣ - (وعن معاوية) هو ابن أبي سفيان صحب بن ح ب هو وأبوه من مسلمة الفتح ومن المولفة قلوبهم ، ولاء عمر الشام بعد موت يزيد بن أبي سفيان ولم يزل بها متولياً أربعين سنة إلى أن مات سنة ستين في شهر رجب بدمشق وله ثمان وسبعون سنة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : العَيْنُ) أراد الجنس والمراد العينان من كل إنسان (وكاء) بكسر الواو والمد (السَّهْ) بفتح السين المهملة وكسرها هي الدبر ، والكاء ما يربط به الخريطة أو نحوها (فإذا نامَتِ العَيْنَانِ استَظْلَقَ الكِواءُ) أى انخل (رواه أحمد والطبراني وزاد الطبراني : ومن نامَ فليَتَوَضَّأْ ، وهذه الزيادة في الحديث) وهي قوله « ومن نام فليتوضأ » (عند أبي داود من حديث على عليه السلام) ولفظه « العين وكاء السه فن نام فليتوضأ » (دون قوله استطلق الكواء وفي كلا الإسنادين ضعف) إسناده حديث معاوية وإسناده حديث على فان في إسناده حديث معاوية بقية عن أبي بكر بن أبي مریم وهو ضعيف ، وفي حديث على أيضاً بقية عن الوضين بن عطاء . قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن هذين الحديثين فقال ليسا بقويين . وقال أحمد : حديث على أثبت من حديث معاوية . وحسن المنذرى والنووى وابن الصلاح : حديث على والحديثان يدلان على أن النوم ليس بناقض بنفسه وإنما هو مظنة النقض فهما من أدلة القائلين بذلك ودليل على أنه لا ينقض إلا النوم المستغرق ،

(١) لأنه قال في فتح العلام : إذا حمل الذكر في هذا الحديث على ذكر اللسان ، وأما إذا أريد به الذكر بالجنان فلا مانع من ذلك .

وتقدم الكلام في ذلك ، وكان الأولى بحسن الترتيب أن يذكر المصنف هذا الحديث عقب حديث أنس في أول باب النواقض كما لا يخفى .

١٤ — (ولأبي داود أيضا عن ابن عباس مرفوعا : « إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُصْطَجِعًا وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ أَيْضًا ») لأنه قال أبو داود : إنه حديث منكر وبين وجه نكاحته ، وفيه القصر على أنه لا ينقض إلا نوم المصطجع لا غير ولو استغرقه النوم فالجمع بينه وبين ماضى من الأحاديث أنه خرج على الأغلب على من أراد النوم الاصطجاع فلا معارضة .

١٥ — (وعن أنس رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجَمَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ . أخرجه الدارقطني وإليه) أى قال هو لين . وذلك لأن في إسناده صالح بن مقاتل وليس بالقوى ، وذكره النووى في فصل الضعيف . والحديث مقرر للأصل دليل على أن خروج الدم من البدن غير الفرجين لا ينقض الوضوء . وفي الباب أحاديث تفيد عدم نقضه من ابن عمر وابن عباس وابن أبى أوفى . وقد اختلف العلماء في ذلك فالخادوية على أنه ناقض بشرط أن يكون سائلا يقطر أو يكون قدر الشعيرة يسيل في وقت واحد من موضع واحد إلى ما يمكن تطهيره . وقال زيد بن علي والشافعى ومالك والناصر وجماعة من الصحابة والتابعين : إن خروج الدم من البدن من غير السيلين ليس بناقض لحديث أنس هذا وما أيده من الآثار عن ذكرناه ولقوله صلى الله عليه وسلم « لا وضوء إلا من صوت أو ريح » أخرجه أحمد والترمذى وصححه . وأحمد والطبرانى بلفظ « لا وضوء إلا من ريح أو سماع » ولأن الأصل عدم النقض حتى يقوم ما يرفع الأصل ولم يقدّم دليل على ذلك .

١٦ — (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يَأْتِي أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ » حال كونه فيها) (فَيَنْفُخُ فِي مَقْعَدَتِهِ فَيُخَبِّلُ إِلَيْهِ) يحتمل أنه مبنى للفاعل وفيه ضمير للشيطان وأنه الذى يخيل : أى يوقع في خيال المصلى أنه أحدث ويحتمل أنه مبنى للمفعول ونائبه (أَنَّهُ أَحْدَثَ وَلَمْ يَحْدِثْ فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا » . أخرجه البزار) بفتح الموحدة وتشديد الزاى بعد الألف راء . وهو الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن عمر وابن عبد الخالق البصرى صاحب المسند الكبير المعلق أخذ عن الطبرانى وغيره وذكره الدارقطني وأثنى عليه ولم يذكر الذهبي ولادته ولا وفاته . والحديث تقدم ما يفيد معناه وهو إعلان من الشارع بتسليط الشيطان على العباد حتى في أشرف العبادات ليفسدها عليهم وأنه لا يضرهم ذلك ، ولا يخرجون عن الطهارة إلا بيقين (وأصله في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيد) .

١٧ — (وللسلم عن أبي هريرة نحوه) تقدم حديث أبى هريرة في هذا الباب .

١٨ — (وللحاكم عن أبى سعيد) هو الخدرى تقدم (مرفوعا : إذا جاء أحدكم للشَّيْطَانُ فَقَالَ) أى وسوس له قائلا (إِنَّكَ أَحْدَثْتَ فَلْيَقُلْ كَذَبْتُ) يحتمل أن يقوله لفظا أو في نفسه ، ولكن قوله (وأخرجه ابن حبان بلفظ : فَلْيَقُلْ فِي نَفْسِهِ) بين أن المراد الآخر منه . وقد روى حديث الحاكم بزيادة بعد قوله كذبت « إلا من وجد ريحا

أو سمع صوتاً بأذنه ، وتقدم ما تفيد هذه الأحاديث ، ولو ضم المصنف هذه الروايات إلى حديث أنى هريرة الذي قدمه وأشار إليه هنا لكان أولى بحسن الترتيب كما عرفت . وهذه الأحاديث دالة على حرص الشيطان على إفساد عبادة بنى آدم خصوصاً الصلاة وما يتعلق بها وأنه لا يأتهم غالباً إلا من باب التشكيك في الطهارة ، تارة بالقول ، وتارة بالفعل ، ومن تعرف أن أهل الوسواس في الطهارات امتثلوا ما فعله وقاله .

باب آداب قضاء الحاجة

الحاجة كناية عن خروج البول والغائط وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم « إذا قَعَدَ أَحَدُكُمْ حَاجَتَهُ » ويعبر عنه الفقهاء بباب الاستطابة لحديث « ولا يستطيب يمينه » والمحدثون بباب التخلّي مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم « إذا دخل أحدكم الخلاء » والتبرز من قوله « البراز في الموارد » وكما سيأتى فالكل من العبارات صحيح .

١ - (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دَخَلَ الخلاءَ) بالخلاء المعجمة ممدود المكان الخالى ، كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة (وَضَعَ خَاتَمَهُ . أخرجه الأربعة وهو معلول) وذلك لأنه من رواية همام عن ابن جريج عن الزهرى عن أنس ورواته ثقات ، لكن ابن جريج لم يسمعه من الزهرى بل سمعه من زياد بن سعد عن الزهرى ولكن بلفظ آخر : وهو أنه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه ، والوهم فيه من همام كما قال أبو داود ، ومام ثقة كما قاله ابن معين . وقال أحمد : ثبت في كل المشايخ وقد روى الحديث مرفوعاً وموقوفاً عن أنس من غير طريق همام ، وأورد له البيهقي شاهداً ، ورواه الحاكم أيضاً بلفظ « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس خاتماً نقشه : محمد رسول الله ، وكان إذا دخل الخلاء وضعه » والحديث دليل على الإبعاد عند قضاء الحاجة كما يرشد إليه لفظ الخلاء فإنه يطلق على المكان الخالى وعلى المكان المعد لقضاء الحاجة ، ويأتى في حديث المغيرة ما هو أصرح من هذا بلفظ « فانطلق حتى توارى » وعند أنى داود « كان إذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد » ودليل على تباعد ما فيه ذكر الله عند قضاء الحاجة . وقال بعضهم : يحرم إدخال المصحف الخلاء لغير ضرورة ، قيل فلو غفل عن تنحية ما فيه ذكر الله حتى اشتغل بقضاء حاجته غيبه في فيه أو في عمامته أو نحوه وهذا فعل منه صلى الله عليه وسلم وقد عرف وجهه وهو صيانة ما فيه ذكر الله عز وجل عن المحلات المستخبئة فدل على نديه وليس خاصاً بالخاتم بل في كل ملبوس فيه ذكر الله .

٢ - (وعنه) أى عن أنس رضى الله عنه (قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء) أى أراد دخوله (قال : اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ) بضم الخاء المعجمة وضم الموحدة ويجوز إسكانها جمع خبيث (والخبائث) جمع خبيثة يريد بالأول ذكور الشياطين ، وبالثانى إناثهم (أخرجه السبعة) ولسعيد بن منصور كان يقول « بسم الله اللهم » الحديث قال المصنف فى الفتح ، ورواه المعمرى وإسناده على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية

ولم أرها في غيره . وإنما قلنا إذا أراد دخوله لقوله دخل بعد دخول الخلاء لا يقول ذلك وقد صرح بمقرره البخارى في الأدب المفرد من حديث أنس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يدخل الخلاء ، الحديث . وهذا في الأمكنة المعدة لذلك بقربة الدخول ولذا قال ابن بطلان رواية « إذا أتى » أعم لشمولها ، ويشرع هذا الذكر في غير الأماكن المعدة لقضاء الحاجة وإن كان الحديث ورد في الحشوش وأنها تحضرها الشياطين . ويشرع القول بهذا في الأماكن المعدة عند إرادة رفع ثيابه وفيها قبل دخولها ، وظاهر حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان يجهر بهذا الذكر فيحس الجهر به .

٣ - (وعن أنس) كأنه ترك الإيضار فلم يقل عنه ولبعد الاسم الظاهر بخلافه في الحديث الثاني . وفي بعض النسخ من بلوغ المرام وعنه بالإيضار أيضا (قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فأخيل أنا وغلام) الغلام هو المترعرع قبل إلى حد السبع سنين . وقيل إلى الالتحاء ، ويطلق على غيره مجازا (نحوى إذاوة) بكسر الهمزة إناء صغير من جلد يتخذ للماء (من ماء وعسرة) يفتح العين المهملة وفتح النون فزأى هى عصا طويلة فى أسفلها زج ويقال رمح قصير (فيستنجد بالماء . متفق عليه) المراد بالخلاء هنا الفضاء بقربة العزلة لأنه كان إذا رزأ صلى إليها فى الفضاء أو يستتر بها بأن يضع عليها ثوبا أو لغير ذلك من قضاء الحاجات التى تعرض له ولأن خدمته فى البيوت تختص بأهله . والغلام الآخر اختلف فيه فقيل ابن مسعود وأطاق عليه ذلك مجازا ، ويبعده قوله نحوى فإن ابن مسعود كان كبيرا فليس نحو أنس فى سنه ، ويحتمل أنه أراد نحوى فى كونه كان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فيصح فإن ابن مسعود كان صاحب سواد رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل نعله وسواكه أو لأنه مجاز كما فى الشرح ، وقيل هو أبو هريرة وقيل جابر بن عبد الله . والحديث دليل على جواز الاستخدام للصغير وعلى الاستنجاء بالماء . ونقل عن مالك أنه أنكر استنجاء النبي صلى الله عليه وسلم بالماء ، والأحاديث قد أثبتت ذلك فلا سماع لإنكار مالك . قيل وعلى أنه أرجح من الاستنجاء بالحجارة وكأنه أخذه من زيادة التكلف بحمل الماء بيد الغلام ولو كان يساوى الحجارة أو هى أرجح منه لما احتاج إلى ذلك . والجمهور من العلماء على أن الأفضل الجمع بين الحجارة والماء ، فإن اقتصر على أحدهما فالأفضل الماء حيث لم يرد الصلاة فإن أرادها فخلافاً فمن يقول تجزئ الحجارة لا يوجب ، ومن يقول لا تجزئ يوجب . ومن آداب الاستنجاء بالماء مسح اليد بالتراب بعده كما أخرجه أبو داود من حديث أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى الخلاء أتيت بماء فى تور أو ركوة فاستنجدى منه ثم مسح يده على الأرض » وأخرج النسائي من حديث جرير قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فأتى الخلاء فقضى حاجته ثم قال : « يا جرير هات طهورا فأتيته بماء فاستنجدى وقال بيده فذلك بها الأرض » ويأتى مثله فى الغسل .

٤ - (وعن المغيرة بن شعبه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خذ الإداوة . فانطلق) أى النبي صلى الله عليه وسلم (حتى توارى عنى فقضى حاجته . متفق عليه) الحديث

دليل على التوارى عند قضاء الحاجة ، ولا يجب إذ الدليل فعل ولا يقتضى الوجوب لكنه يجب بأدلة ستر العورات عن الأعين . وقوله ورد الأمر بالاستتار من حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم قال « من أتى الغائط فليستر فإن لم يجد إلا أن يجمع كتيبا من رمل فليستدبره فإن الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم ، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج » فدل على استحباب الاستتار كما دل على رفع الحرج ولكن هذا غير التوارى عن الناس بل هذا خاص بقرينة « فإن الشيطان » فلو كان في قضاء ليس فيه إنسان استحب له أن يستتر بشئ ولو يجمع كتيب من رمل .

٥ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اتقوا اللّاعنين) بصيغة التثنية ، وفي رواية مسلم قالوا : وما اللاعنان يا رسول الله ؟ قال (الذى يتخلى فى طريق الناس أو فى ظلّهم . رواه مسلم) قال الخطابي : يريد باللاعنين الأمرين الجالين للعن الحاملين للناس عليه والداعيين إليه ، وذلك أن من فعلهما لعن وشتم يعنى أن عادة الناس لعنه فهو سبب فانتساب اللعن إليهما من الحجاز العقلى ، قالوا وقد يكون اللاعن بمعنى الملعون ، فاعل بمعنى مفعول ، فهو كذلك من الحجاز العقلى . والمراد بالذى يتخلى فى طريق الناس : أى يتغوط فيما يمر به الناس فانه يؤذيهم بنثنه واستفادته ويؤدى إلى لعنه ، فان كان لهمة جائزا فقد تسبب إلى الدعاء عليه بابعاده عن الرحمة ، وإن كان غير جائز فقد تسبب إلى تأنيب غيره بلعنه ، فان قلت فأى الأمرين أريد هنا ؟ قلت أخرج الطبراني فى الكبير باسناد حسنه الحافظ المنذرى عن حذيفة بن أسيد أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « من آذى المسلمين فى طرقهم وجبت عليه لعنتهم » وأخرج فى الأوسط والبيهقى وغيرهما برجال ثقات إلا محمد بن عمرو الأنصارى وقد وثقه ابن معين من حديث أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من سل نخيمته على طريق من طرق الناس المسامحين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » والسخيمة بالسين المفتوحة المهملة والحاء المعجمة فثناة تحتية العذرة . فهذه الأحاديث دالة على استحقاقه للعنة . والمراد بالظل هنا مستظل الناس الذى اتخذوه مقبلا ومناخا يزلونه ويقعدون فيه ، إذ ليس كل ظل يحرم القعود لقضاء الحاجة تحته ، فقد قعد النبى صلى الله عليه وسلم تحت حائش النخل الحاجة وله ظل بلا شك . قلت يدل له حديث أحمد « أو ظل يستظل به » .

٦ - (وزاد أبو داود عن معاذ : والموارد ، ولفظه : اتقوا الملاعين الثلاثة البراز) بفتح الموحدة فراء مفتوحة آخره زاي وهو المتدفع من الأرض يكنى به عن الغائط وبالكسر المبالغة فى الحرب (فى الموارد) جمع مورد وهو الموضع الذى يأتية الناس من رأس عين أو نهر لشرب الماء للتوضئ (وقارعة الطريق) المراد الطريق الواسع الذى يقرعه الناس بأرجلهم أى يدقونه ويمرون عليه (والظل) تقدم المراد به .

٧ - (ولأحمد عن ابن عباس : أو نَقَعَ ماء) بفتح النون وسكون القاف فعين مهملة

(١) أى النخل الملتف كأنه لا تنافه يحرش بعضه إلى بعض .

ولفظه بعد قوله « اتقوا الملاعن الثلاث : أن يقعد أجدكم في ظل يستظل به ، أو في طريق أو نفع ماء » ونفع الماء المراد به الماء المجتمع كما في النهاية (وفيهما ضعف) أى في حديث أحمد وأبى داود . أما حديث أبى داود فلأنه قال أبو داود عقبه وهو مرسل وذلك لأنه من رواية أبى سعيد الحميرى . ولم يدرك معاذاً فيكون منقطعاً ، وقد أخرجه ابن ماجه من هذه الطريق وأما حديث أحمد فلأن فيه ابن لهيعة والراوى عن ابن عباس مبهم .

٨ - (وأخرج الطبرانى) قال الذهبي : هو الإمام الحجة أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى مسند الدنيا ، ولد سنة ستين ومائتين وسمع سنة ثلاث وسبعين ، وهاجر بمداين الشام والحرمين واليمن ومصر وبغداد والكوفة والبصرة وأصبهان والحزيرة وغير ذلك ، وحدث عن ألف شيخ أو يزيدون ، وكان من فرسان هذا الشأن مع الصدق والأمانة وأثنى عليه الأئمة (النَّهْيُ عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ تَحْتَ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ) وإن لم تكن ظلاً لأحد (وَضَفَّةٌ) بفتح الضاد المعجمة وكسرها جانب (النَّهْرُ الْجَارِي) من حديث ابن عمر بسند ضعيف لأن في روايته متروكاً . وهو فوات بن السائب ذكره المصنف في التلخيص . فإذا عرفت هذا فالذى تحصل من الأحاديث ستة مواضع منهى عن التبرز فيها قارة الطريق ، ويقيد مطلق الطريق بالقارة ، والظل ، والموارد ، ونفع الماء ، والأشجار المثمرة ، وجانب النهر . وزاد أبو داود في مراسيله من حديث مكحول « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن يبال بأبواب المساجد » .

٩ - (وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِذَا تَغَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَوَارَا) أى يستتر وهو من المهموز جزم بحذف الهزة : أى المنقلة ألفاً (كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ) والأمر للإيجاب (وَلَا يَحْدَثَانِ) حال تغوطهما (فَإِنَّ اللَّهَ يَمْنَقُ عَلَى ذَلِكَ) والمقت أشد بغض (رواه أحمد وصححه ابن السكن) بفتح السين المهملة وفتح الكاف ، وهو الحافظ الحجة أبو على سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي ، نزل مصر وولد سنة أربع وتسعين ومائتين وعنى بهذا الشأن وجمع وصنف وبعد صيته ، روى عنه أئمة من أهل الحديث ، توفى سنة ثلاث وخمسين وثلثمائة (وابن القطان) بفتح القاف وتشديد الطاء ، هو الحافظ العلامة أبو الحسن على بن محمد بن عبد الملك الفارمى الشهير بابن القطان كان من أبصر الناس بصناعة الحديث وأحفظهم لأسماء رجاله وأشدهم عناية بالرواية وله تأليف حدث ودرس ، وله كتاب الوهم والإيهام الذى وضعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق وهو يدل على حفظه وقوة فهمه لكنه تعنت في أحوال الرجال ، توفى في ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وستمائة (وهو معلول) ولم يذكر في الشرح العلة وهو ما قاله أبو داود ؛ لم يستده إلا عكرمة بن عمار العجلي التيماني وقد احتج به مسلم في صحيحه وضعف بعض الحفاظ حديثه حكرمة هذا عن يحيى بن أبى كثير . وقد أخرج مسلم حديثه عن يحيى بن أبى كثير ، واستشهد البخارى بحديثه عنه . وقد روى حديث النهى عن الكلام حال قضاء الحاجة أبو داود وابن ماجه من حديث أبى سعيد وابن خزيمة في صحيحه ، إلا أنهم روه كلهم من رواية هياض

ابن هلال أو هلال بن عياض . قال الحافظ المنذرى : لأعرفه بجرح ولا عدالة وهو في عداد المجهولين . والحديث دليل على وجوب سر العورة والنهي عن التحدث حال قضاء الحاجة والأصل فيه التحريم وتعليقه بمقت الله عليه : أى شدة بغضه لفاعل ذلك زيادة في بيان التحريم ولكنه ادعى في البحر أنه لا يحرم إجماعاً وأن النهى للكرهه ، فإن صح الإجماع وإلا فإن الأصل هو التحريم ، وقد ترك صلى الله عليه وسلم رد السلام الذى هو واجب عند ذلك ، فأخرج الجماعة إلا البخارى عن ابن عمر : أن رجلاً مرّ على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه .

١٠ - (وعن أبى قتادة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يَمَسُّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ يَمِينِهِ) كناية عن الغائط كما عرفت أنه أحد ما يطلق عليه (ولا يَتَنَفَّسُ) يخرج نفسه (في الإناء) عند شربه منه (متفق عليه واللفظ لمسلم) فيه دليل على تحريم مس الذكر باليمين حال البول لأنه الأصل في النهى وتحريم التمسح بها من الغائط وكذلك من البول لما يأتى من حديث سلمان ، وتحريم التنفس في الإناء حال الشرب . وإلى التحريم ذهب أهل الظاهر في الكل عملاً به كما عرفت ، وكذلك جماعة من الشافعية في الاستنجاء وذهب الجمهور إلى أنه للتنزيه ، وأجل البخارى في الترجمة فقال : باب النهى عن الاستنجاء باليمين ، وذكر حديث الكتاب . قال المصنف في الفتح : عبر بالنهى إشارة إلى أنه لم يظهر له هل هو للتحريم أو للتنزيه ، أو أن القرينة الصارفة للنهى عن التحريم لم تظهر ، وهذا حيث استنجى بآلة كالماء والأحجار ، أما لو باشر يده فانه حرام إجماعاً ، وهذا تنبيه على شرف اليدين وصيانتها عن الأقدار . والنهى عن التنفس في الإناء لثلاث بقدره على غيره أو يسقط من فمه أو أنفه ما يفسده على الغير ، وظاهره أنه للتحريم ، وحمله الجماهير على الأدب .

١١ - (وعن سلمان) هو أبو عبد الله سلمان الفارسى ، ويقال له سلمان الخير مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أصله من فارس ، سافر لطلب الدين وتنصر وقرأ الكتب وله أخبار طويلة نفيسة ، ثم تنقل حتى انتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمن به وحسن إسلامه ، وكان رأساً في أهل الإسلام ، وقال فيه رسول الله : « سلمان منا أهل البيت » وولاه عمر المدائن ، وكان من المعمرين ، قيل عاش مائتين وخمسين سنة وقيل ثلثمائة وخمسين ، وكان يأكل من عمل يده ويتصدق بعطائه . مات بالمدينة سنة خمسين وقيل اثنتين وثلاثين (قال لقد نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة بغائط أو بول) المراد أن نستقبل بفروجنا عند خروج الغائط أو البول (أو أن نستنجى باليمين) وهذا غير النهى من مس الذكر باليمين عند البول الذى مر (أو أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار) الاستنجاء إزالة النجس بالماء أو الحجارة (أو أن نستنجى برجيع) وهو الروث (أو عظم . رواه مسلم) الحديث فيه النهى عن استقبال القبلة وهى الكعبة كما فسرنا حديث أبى أيوب في قوله : « فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة فنحنحرف ونستغف الله » وسأأتى ،

ثم قد ورد النهى عن استدبارها أيضا كما في حديث أبي هريرة عند مسلم مرفوعا « إذا جلس أحدكم لحاجته فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها » وغيره من الأحاديث . واختلف العلماء هل هذا النهى للتحريم أولا ؟ على خمسة أقوال : الأول أنه للتنزيه بلا فرق بين القضاء والعمرة فيكون مكروها ، وأحاديث النهى محمولة على ذلك بقرينة حديث جابر « رأيت قبل موته بعام مستقبل القبلة » أخرجه أحمد وابن حبان وغيرهما ، وحديث ابن عمر « أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقضى حاجته مستقبلا لبیت المقدس مستدبرا للكعبة » متفق عليه . وحديث عائشة « فحولوا مقعدتى إلى القبلة » المراد بمقعده ما كان يقعد عليه حال قضاء حاجته إلى القبلة رواه أحمد وابن ماجه وإسناده حسن . وأول الحديث أنه ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قوم يكرهون أن يستقبلوا بفرجهم القبلة قال « أراهم قد فعلوا استقبلوا بمقعدي القبلة » هذا لفظ ابن ماجه : وقال الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن أبى الصلت : هذا الحديث منكر . الثانى أنه محرم فيهما لظاهر أحاديث النهى ، والأحاديث التى جعلت قرينة على أنه للتنزيه محمولة على أنها كانت لعذر ولأنها حكاية فعل لا عموم لها . الثالث أنه مباح فيهما قالوا : وأحاديث النهى منسوخة بأحاديث الإباحة ، لأن فيها التقييد بقبل عام ونحوه واستقواه في الشرح . الرابع يحرم في الصحارى دون العمران لأن أحاديث الإباحة وردت في العمران فحملت عليه وأحاديث النهى عامة ، وبعد تخصيص العمران بأحاديث فعله التى سلفت بقيت الصحارى على التحريم . وقد قال ابن عمر : إنما نهى عن ذلك في القضاء ، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يستر فلا بأس به ، رواه أبو داود وغيره ؛ وهذا القول ليس بالبعيد لبقاء أحاديث النهى على بابها وأحاديث الإباحة كذلك . الخامس الفرق بين الاستقبال فيحرم فيهما ويجوز الاستدبار فيهما ، وهو مردود بورود النهى فيهما على سواء . فهذه خمسة أقوال أقربها الرابع ، وقد ذكر عن الشعبي أن سبب النهى في الصحراء أنها لا تخلو عن مصل من ملك أو آدمى أو جنى فربما وقع بصره على عورته ، رواه البيهقي . وقد سئل : أى الشعبي عن اختلاف الحديثين حديث ابن عمر أنه رآه يستدبر القبلة ، وحديث أبى هريرة في النهى فقال : صدقا جميعا ؛ أما قول أبى هريرة فهو في الصحراء فإن الله عبادا ملائكة وجنا يصلون فلا يستقبلهم أحد ببول ولا غائط ولا يستدبرهم . وأما كنفكم فإنما هى بيوت بنيت لاقبله فيها وهذا خاص بالكعبة ، وقد ألحق بها بيت المقدس لحديث أبى داود « سئى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استقبال القبليتين بغائط أو بول » وهو حديث ضعيف لا يقوى على رفع الأصل ، وأضعف منه القول بكراهة استقبال القمرين لما يأتى في الحديث الثانى عشر . والاستنجاء باليمنى تقدم الكلام عليه ، وقوله « أو أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار » يدل على أنه لا يجزئ أقل من ثلاثة أحجار ، وقد ورد كيفية استعمال الثلاث في حديث ابن عباس « حجران للصفحتين وحجر للمسربة » وهى بسنن مهمة وراء مضمومة أو مفتوحة مجرى الحدث من الدبر . وللعلماء خلاف في الاستنجاء بالحجارة ، فالهادوية على أنه لا يجب الاستنجاء إلا على التيمم أو من خشى تعدى الرطوبة ولم تزل النجاسة بالماء ، وفي غير هذه الحالة مندوب لا واجب .

ولما يجب الاستنجاء بالماء للصلاة . وذهب الشافعي إلى أنه غير بين الماء والحجارة أيهما فعل أجره . وإذا اكتفى بالحجارة فلا بد عنده من ثلاث المسحات ولو زالت العين بدونها وقيل إذا حصل الإنقاء بدون الثلاث أجزأ ، وإذا لم يحصل بثلاث فلا بد من الزيادة ويندب الإبتار . ويستحب التثليث في القبل والدبر فتكون ستة أحجار وورد ذلك في حديث . قلت إلا أن الأحاديث لم تأت في طلبه صلى الله عليه وسلم لابن مسعود وأبي هريرة وغيرهما إلا بثلاثة أحجار ، وجاء بيان كيفية استعمالها في الدبر ولم يأت في القبل ، ولو كانت الست مرادة لطلبها صلى الله عليه وسلم عند إرادته التبرز ولو في بعض الحالات ، فلو كان حجر له ستة أحرف أجزأ المسح به . ويقوم غير الحجارة مما يتقى مقامها خلافا للظاهرة فقالوا بوجوب الأحجار تمسكا بظاهر الحديث . وأجيب بأنه خرج على الغالب لأنه المتيسر ، ويدل على ذلك نهيه أن يستنجي برجيع أو عظم ، ولو تعينت الحجارة لنهى عما سواها وكذلك نهى عن الحمم ، فعند أبي داود « مرأيتك أن لا يستنجوا بروثة أو حمة »^١ فان الله تعالى جعل لنا فيها رزقا « فنهى صلى الله عليه وسلم عن ذلك . وكذلك ورد في العظم أنها من طعام الجن كما أخرجه مسلم من حديث ابن مسعود : وفيه أنه قال صلى الله عليه وسلم للجن لما سأله الزاد « لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه أوفر ما يكون لحما ، وكل بعرة علف لدوابكم » ولا ينافية لتعليل الروثة بأنها ركس في حديث ابن مسعود لما طلب منه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأتيه بثلاثة أحجار فأثاه بمحجرين وروثة فألقى الروثة وقال « إنها ركس » فقد يعلل الأمر الواحد بعلل كثيرة ، ولا مانع أيضا أن تكون رجسا وتجعل لدواب الجن طعاما . ومما يدل على عدم النهي عن استقبال القمرين الحديث الآتي :

١٢ - وهو قوله (وللبيعة من حديث أبي أيوب) واسمه خالد بن زيد بن كليب الأنصاري من أكابر الصحابة شهد بدرا ونزل النبي صلى الله عليه وسلم حال قدومه المدينة عليه . مات غازيا سنة خمسين بالووم وقيل بعدها . والحديث مرفوع أوله أنه قال صلى الله عليه وسلم « إذا أتيت الغائط » الحديث ، وفي آخره من كلام أبي أيوب قال « فقدما الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت نحو الكعبة » الحديث تقدم ، فقله (فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بيوت أو غائط ولكن شرفوا أو غربوا) صريح في جواز استقبال القمرين واستدبارهما إذ لا بد أن يكونا في الشرق أو الغرب غالبا .

١٣ - (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ أَقَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَسِرْ) رواه أبو داود (هذا الحديث في السنن نسبه إلى أبي هريرة وكذلك في التلخيص وقال مداره على أبي سعيد الخدري الحمصي وفيه اختلاف . قيل إنه صحابي ولا يصح والراوى عنه مختلف فيه . والحديث كالذى سلف دال على وجوب الاستتار ، وقد قدمنا شطره ولفظه في السنن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « من اكتحل فليوتر من فعل فقد أحسن »^(١) هي ما احترق من خشب ونحوه ، وفي شرح أبي داود نقلا عن المنذرى أنه قال :

في إسناد إسماعيل بن عياش وفيه مقال اه .

ومن لا فلا حرج ، ومن استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ، ومن أكل فما تخلص فليلفظ ، وما لأك بلسانه فليبتلع من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ، ومن أتى الغائط فليستر فان لم يجد إلا أن يجمع كتيبا من رمل فليستر به فان الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج ، فهذا الحديث الذي أخرجه أبو داود عن أبي هريرة وليس له هنا عن عائشة رواية ثم هو مضعف بمن سمعت فكان على المصنف أن يعزوه إلى أبي هريرة وأن يشير إلى ما فيه على عادته في الإشارة إلى ما قيل في الحديث وكأنه ترك ذلك لأنه قال في فتح الباري إن إسناده حسن . وفي البدر المنير أنه حديث صحيح صحيحه جماعة منهم ابن حبان والحاكم والنووي .

١٤ - (وعنها) أي عائشة رضي الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج من الغائط قال : غُفِرَ لَكَ) بالنصب على أنه مفعول فعل محذوف : أي أطلب غفرانك (أخرجه الخمسة وصححه الحاكم وأبو حاتم) ولقطة خرج تشعر بالخروج من المكان كما سلف في لفظ دخل ، ولكن المراد أعم منه ولو كان في الصحراء . قيل واستغفاره صلى الله عليه وسلم من تركه لذكر الله وقت قضاء الحاجة لأنه كان يذكر الله على كل أحيانه فجعل تركه لذكر الله في تلك الحال تقصيرا وعده على نفسه ذنبا فتداركه بالاستغفار ، وقيل معناه التوبة من تقصيره في شكر نعمته التي أنعم بها عليه فأطعمه ثم هضمه ثم سهل خروج الأذى منه فرأى شكره قاصرا عن بلوغ حق هذه النعمة ففزع إلى الاستغفار منه ، وهذا أنسب ليوافق حديث أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال : الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ، رواه ابن ماجه . وورد في وصف نوح عليه السلام أنه كان يقول من جملة شكره بعد الغائط : الحمد لله الذي أذهب عني الأذى ولو شاء حبسه في . وقد وصفه صلى الله عليه وسلم بأنه كان عبدا شكورا . قلت ويحتمل أن استغفاره للأميرين معا ولما لانعلمه ، على أنه قد يقال إنه صلى الله عليه وسلم وإن ترك الذكر بلسانه حال التبرز لم يتركه بقلبه . وفي الباب من حديث أنس أنه كان صلى الله عليه وسلم يقول : الحمد لله الذي حسن لي في أوله وآخره ، وحديث ابن عمر أنه كان يقول إذا خرج : الحمد لله الذي إذا قني لذته وأبقى في قوته وأذهب عني أذاه ، وكل أسانيدنا ضعيفة . وقال أبو حاتم أصح ما فيه حديث عائشة . قلت لكنه لا بأس في الإتيان بها جميعا شكرا على النعمة ، ولا يشترط الصحة للحديث في مثل هذا .

١٥ - (وعن ابن مسعود) هو عبد الله بن مسعود . قال الذهبي : هو الإمام الرباني أبو عبد الرحمن عبد الله بن أم عبد المللي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخادمه وأحد السابقين الأولين من كبار البدرين ومن نبلاء الفقهاء والمقربين . أسلم قديما وحفظ من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة . وقال صلى الله عليه وسلم : من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد ، وفضائله جمة عديدة . توفي بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين وله نحو من ستين سنة (قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فأمرني

أَنَّ آتِيَةَ بَثْلَانَةِ أَحْجَارٍ فَوَجَدَتْ حَجَرَيْنِ وَلَمْ أَجِدْ ثَالِثًا فَأَتَيْتُهُ بِرُوثَةٍ فَأَخَذَهَا
وَالْتَمَسَ الرُّوثَةَ (زَادَ ابْنُ خَزِيمَةَ أَنَّهَا كَانَتْ رُوثَةً حَمَارَةً) (وَقَالَ : إِنَّهَا رَكْسٌ) بَكَسَرِ الرَّاءِ
وَسَكُونِ الْكَافِ فِي الْقَامُوسِ إِنَّهُ الرَّجْسُ (أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ ، وَزَادَ أَحْمَدُ وَالِدَارِقُطِيُّ : ائْتَنِي
بِغَيْرِهَا) أَخَذَ بِهَذَا الْحَدِيثِ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، فَاشْتَرَطُوا أَنْ لَا تَقْصُ الْأَحْجَارُ
عَنِ الثَّلَاثِ مَعَ مِرَاعَاةِ الْإِنْقَاءِ ، وَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ بِهَا زَادٌ حَتَّى يَنْقُ ، وَيَسْتَحِبُّ الْإِيتَارُ وَتَقْدِمُ
الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ ، وَلَا يَجِبُ الْإِيتَارُ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ « وَمَنْ لَا فَلَاحِرَج » تَقْدِمُ . قَالَ
الْحَطَّائِيُّ : لَوْ كَانَ الْقَصْدُ الْإِنْقَاءَ فَقَطْ لَخَلَا ذِكْرُ اشْتِرَاطِ الْعَدَدِ عَنِ الْفَائِدَةِ ، فَلَمَّا اشْتَرَطَ
الْعَدَدَ لَفْظًا وَعَلِمَ الْإِنْقَاءَ مَعْنَى دَلَّ عَلَى إِيحَابِ الْأَمْرَيْنِ . وَأَمَّا قَوْلُ الطَّحَاوِيِّ : لَوْ كَانَ الثَّلَاثُ
شَرْطًا لَطَلَبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَالِثًا . فَجَوَابُهُ أَنَّهُ قَدْ طَلَبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الثَّلَاثَ كَمَا
فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَالِدَارِقُطِيِّ الْمَذْكُورَةِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . وَقَدْ قَالَ فِي الْفَتْحِ : إِنْ رَجَّاهُ ثَمَاتٌ .
عَلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَثْبُتِ الزِّيَادَةُ هَذِهِ فَالْجَوَابُ عَلَى الطَّحَاوِيِّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اكْتَفَى بِالْأَمْرِ
الْأَوَّلِ فِي طَلَبِ الثَّلَاثِ ، وَحِينَ أَتَى الرُّوثَةَ عَلِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ امْتِنَالُهُ الْأَمْرَ حَتَّى يَأْتِيَ
بِثَالِثَةٍ . ثُمَّ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اكْتَفَى بِأَحَدِ أَطْرَافِ الْحَجَرَيْنِ فَمَسَحَ بِهِ الْمَسْحَةَ الثَّلَاثَةَ
إِذَا الْمَطْلُوبُ تَثْلِيثُ الْمَسْحِ وَلَوْ بِأَطْرَافِ حَجَرٍ وَاحِدٍ وَهَذِهِ الثَّلَاثُ لِأَحَدِ السَّيْلَيْنِ . وَيَشْتَرُطُ
لِلْآخِرِ ثَلَاثَةٌ أَيْضًا فَتَكُونُ سِتَّةَ حَدِيثٍ وَرَدَ بِذَلِكَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ عَلَى أَنَّ فِي النَّفْسِ مِنْ إِثْبَاتِ
سِتَّةِ أَحْجَارٍ شَيْئًا فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا عَلِمَ أَنَّهُ طَلَبَ سِتَّةَ أَحْجَارٍ مَعَ تَكَرُّرِ ذَلِكَ مِنْهُ مَعَ
أَوْ ، هَرِيرَةٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمَا . وَالْأَحَادِيثُ بِلَفْظِ مَنْ أَتَى الْغَائِطَ كَحَدِيثِ عَائِشَةَ « إِذَا ذَهَبَ
أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَسْتَتِبْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ » فَانْهَاجَ تَجَرُّؤُهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ
وَالِدَارِقُطِيِّ وَقَالَ إِسْنَادُهُ حَسَنٌ صَحِيحٌ مَعَ أَنَّ الْغَائِطَ إِذَا أُطْلِقَ ظَاهِرًا فِي خَارِجِ الدَّبْرِ وَخَارِجِ
الْقَبْلِ يَلَازِمُهُ . وَفِي حَدِيثِ خَزِيمَةَ بْنِ ثَابِتٍ « أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَتَلَ عَنِ الْإِسْطِطَانَةِ فَقَالَ
بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ لَيْسَ فِيهَا رَجِيعٌ » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالسَّوَالُ عَامٌّ لِلْمُخْرَجِينَ مَعًا أَوْ أَحَدَهُمَا
وَالْحَلُّ مَحَلُّ الْبَيَانِ . وَحَدِيثُ سَلْمَانَ بِلَفْظِ « أَمَرْنَا أَنْ لَا نَكْتَفِيَ بِدُونَ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ » وَهُوَ مُطْلَقٌ
فِي الْخُرُوجِينَ . وَمَنْ اشْتَرَطَ السِتَّةَ فَلِحَدِيثِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَلَا أُدْرِي مَا صَحَّتْهُ فَيُبْحَثُ عَنْهُ ،
ثُمَّ تَتَبَعْتُ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي الْأَمْرِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ وَالنَّهْيِ عَنْ أَقْلٍ مِنْهَا فَإِذَا هِيَ كُلُّهَا فِي خَارِجِ
الدَّبْرِ فَانْهَاجَ بِلَفْظِ النَّهْيِ عَنِ الِاسْتِجْنَاءِ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ وَبِلَفْظِ الِاسْتِجْمَارِ « إِذَا اسْتَجْمَرَ
أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجْمِرْ ثَلَاثًا » وَبِلَفْظِ التَّمَسُّحِ « نَهَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَمَسَّحَ بِعَظْمٍ » .
إِذَا عُرِفَتْ هَذِهِ فَالِاسْتِجْنَاءُ لُغَةٌ لِإِزَالَةِ النِّجَاسِ وَهُوَ الْغَائِطُ ، وَالْغَائِطُ كُنَايَةٌ عَنِ الْعَنُورَةِ وَالْعَنُورَةُ
خَارِجُ الدَّبْرِ كَمَا يَفِيدُ ذَلِكَ كَلَامُ أَهْلِ اللُّغَةِ ، فَفِي الْقَامُوسِ النِّجَاسُ : مَا يُخْرِجُ مِنَ الْبَطْنِ مِنْ
رِيحٍ أَوْ غَائِطٍ ، وَاسْتَنْجَى : اغْتَسَلَ بِالمَاءِ أَوْ تَمَسَّحَ بِالْحِجَرِ ، وَفِيهِ اسْتِطَابُ اسْتَنْجَى
وَاسْتَجْمَرَ : اسْتَنْجَى . وَفِيهِ التَّمَسُّحُ : لِمَرَارِ الْيَدِ لِإِزَالَةِ الشَّيْءِ السَّائِلِ أَوْ الْمُتَلَطُّخِ اهـ . فَعُرِفَتْ
مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ الثَّلَاثَةَ الْأَحْجَارَ لَمْ يَرُدَّ الْأَمْرُ بِهَا وَالنَّهْيُ عَنْ أَقْلٍ مِنْهَا إِلَّا فِي إِزَالَةِ خُرُوجِ الدَّبْرِ
لَاغَيْرٍ وَلَمْ يَأْتِ بِهَا دَلِيلٌ فِي خَارِجِ الْقَبْلِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيرِ بِعَدَدٍ بَلِ الْمَطْلُوبُ الْإِزَالَةُ لِأَنَّ

البول من الذكر فيكنى فيه واحدة مع أنه قد ورد بيان استعمال الثلاث في الدبر : بأن واحدة للمسربة واثنين للصفحتين ما ذاك إلا لاختصاصه بها .

١٦ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يستنجى بعظم أو روث وقال لهما لا يطهران . رواه الدارقطني وصححه) وأخرجه ابن خزيمة بلفظه هذا والبحارى بقريب منه ، وزاد فيه أنه قال له أبو هريرة لما فرغ ما بال العظم والروث ؟ قال « هي من طعام الجن » وأخرجه البيهقي مطولا كذا في الشرح ولفظه في سنن البيهقي « أنه صلى الله عليه وسلم قال لأبي هريرة رضى الله عنه : ابغى أحجارا أستفص بها ولا تأتى بعظم ولا روث ، فأثبته بأحجار فى ثوبى فوضعتها إلى جنبه حتى إذا فرغ وقام تبعته فقلت يا رسول الله ما بال العظم والروث ؟ فقال : أتانى وفد نصيبين فسألونى الزاد فدعوت الله لهم ألا يمروا بروثة ولا عظم إلا وجدوا عليه طعاما » والنهى فى الباب عن الزبير وجابر وسهل بن حنيف وغيرهم بأسانيد فيها ما فيه عقال ، والمجموع يشهد بعضها لبعض . وعلل هنا بأنهما لا يطهران ، وعلل بأنهما طعام الجن ، وعللت الروثة بأنها وكس والتعليل بعدم التطهير فيها عائذ إلى كونها ركسا . وأما عدم تطهير العظم فلأنه لزج لا يكاد يماسك فلا ينشف النجاسة ولا يقطع البلة . ولما علل صلى الله عليه وسلم بأن العظم والروثة طعام الجن ، قال له ابن مسعود : وما يغنى عنهم ذلك يا رسول الله ؟ قال « إنهم لا يجدون عظما إلا وجدوا عليه لحمه الذى كان عليه يوم أخذ ، ولا وجدوا ريثا إلا وجدوا فيه حبه الذى كان يوم أكل » رواه أبو عبد الله الحاكم فى الدلائل ، ولا يتأف به ما ورد أن الروث علف للدواب كما لا يخفى . وفيه دليل على أن الاستنجاء بالأحجار طهارة لا يلزم معها الماء وإن استحب لأنه علل بأنهما لا يطهران فأفاد أن غيرهما يطهر .

١٧ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : استنزهوا) من التنزه وهو البعد بمعنى تنزهوا أو بمعنى اطلبوا الزهامة (من البول فإن عامة عذاب القبر) أى أكثر من يعذب فيه (منه) أى بسبب ملاسته وعدم التنزه عنه (رواه الدارقطني) والحديث أمر بالبعد عن البول ، وأن عقوبة عدم التنزه منه تعجل فى القبر ، وقد ثبت حديث الصحيحين « أنه صلى الله عليه وسلم مر بقبرين يعذبان ، ثم أخبر أن عذاب أحدهما لأنه كان لا يستنزه من البول أو لأنه لا يستتر من بوله » من الاستتار : أى لا يجعل بينه وبين بوله ساترا يمنعه عن الملامسة له أو لأنه لا يستبرى من الاستبراء أو لأنه لا يتوقاه وكلها ألفاظ واردة فى الروايات ، والكل مفيد لتحريم ملامسة البول وعدم التحرز منه . وقد اختلف الفقهاء هل إزالة النجاسة فرض أولا ؟ فقال مالك : إلزائها ليست بفرض . وقال الشافعى : إلزائها فرض ما عدا ما يعنى عنه منها . واستدل على الفرضية بحديث التعذيب على عدم التنزه من البول وهو وعيد لا يكون إلا على ترك فرض . واعتذر لمالك عن الحديث بأنه يحتمل أنه عذب لأنه كان يترك البول يسيل عليه فيصلب بغير طهور لأن الوضوء لا يصح مع وجوده ، ولا يخفى أن أحاديث الأمر بالذهاب إلى الخرج بالأحجار والأمر بالاستطالة دالة على

وجوب إزالة النجاسة ، وفيه دلالة على نجاسة البول . والحديث نص في بول الإنسان لأن الألف واللام في البول في حديث الباب عوض عن المضاف : أى عن بوله بدليل لفظ البخارى في صاحب القبرين فإنها بلفظ « كان لا يستزله عن بوله » ومن حمله في جميع الأبوال وأدخل فيه أبوال الإبل كالمصنف في فتح البارى فقد تعسف ، وقد بينا وجه التعسف في هوامش فتح البارى .

١٨ - (وللحاكم) أى من حديث أبى هريرة (أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ وهو صحيح الإسناد) هذا كلامه هنا وفي التلخيص ما لفظه : وللحاكم وأحمد وابن ماجه « أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ » وأعله أبو حاتم ، وقال إن رفعه باطل اه . ولم يتعقبه بحرف وهنا جزم بصحته فاختلف كلاماه كما ترى ولم يتنبه الشارح رحمه الله لذلك فأقر كلامه هنا . والحديث يفيد ما أفاده الأول . واختلف في عدم الاستزاه هل هو من الكبائر أو من الصغائر ؟ وسبب الاختلاف حديث صاحبى القبرين ، فإن فيه « وما يعذبان في كبير ، بلى إنه لكبير » بعد أن ذكر أن أحدهما عذب بسبب عدم الاستبراء من البول ، فقليل إن نفيه صلى الله عليه وسلم كبر ما يعذبان فيه يدل على أنه من الصغائر ، ورد هذا بأن قوله « بلى إنه لكبير » يرد هذا ، وقيل بل أراد أنه ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير ، وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز وجزم بهذا البغوى ورجحه ابن دقيق العيد ، وقيل غير ذلك وعلى هذا فهو من الكبائر .

١٩ - (وعن سراقه) رضى الله عنه بضم السين المهملة وبعد الراء قاف وهو أبو سفيان سراقه (بن مالك) بن جعشم بضم الجيم وسكون المهملة وضم الشين المعجمة وهو الذى ساخت قوائمه فرسه لما لحق برسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج فارا من مكة والقصة مشهورة ، قال سراقه في ذلك يخاطب أبا جهل :

أبا حكم والله لو كنت شاهدا لأمر جوادى حين ساخت قوائمه
علمت ولم تشكك بأن محمدا رسول يرهان فن ذا يقاومه

من أبيات . توفي سراقه سنة أربع وعشرين في صدر خلافة عثمان (قال : عَلِمْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَلَاءِ أَنْ تَقْعُدَ عَلَى الْيُسْرَى) من الرجلين (وَنَنْصِبَ الْيُمْنَى . رواه البيهقى بسند ضعيف) وأخرجه الطبرانى . قال الحازمى : فى سنده من لا نعرفه ولا نعلم فى الباب غيره . قيل والحكمة فى ذلك أنه يكون أعون على خروج الخارج لأن المعدة فى الجانب الأيسر . وقيل ليكون معتمدا على اليسرى ويقل مع ذلك استعمال اليمنى لشرفها .

٢٠ - (وعن عيسى بن يزداد رضى الله عنه) قيل بياء موحدة وراء مهملة والين مهملتين بينهما ألف وضبط بمشاة تحتية وزاى معجمة وبقية كالأول (وعن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْسِرْ ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ » رواه ابن ماجه بسند ضعيف) ورواه أحمد فى مسنده ، والبيهقى وابن قانع وأبو نعيم فى المعرفة وأبو داود فى المراسيل والعقيل فى الضعفاء كلهم من رواية عيسى المذكور . قال ابن معين : لا يعرف عيسى ولا أبوه . وقال العقيلى : لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به . وقال النووى فى شرح المذهب : اتفقوا

هل أنه ضعيف إلا أن معناه في الصحيحين في رواية صاحبي القبرين على رواية ابن عساكر « كان لا يستبرئ من بوله » بموحدة ساكنة : أى لا يستفرغ البول جهده بعد فراغه منه فيخرج بعد وضوئه . والحكمة في ذلك حصول الظن بأنه لم يبق في المخرج ما يخاف من خروجه . وقد وجب بعضهم الاستبراء لحديث أحد صاحبي القبرين هنا وهو شاهد لحديث الباب .

٢١ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل أهل قباء) بضم القاف ممدود مذكر مصروف وفيه لغة بالقصر وعدم الصرف (فقال : إن الله يشي عليكُم فقالوا إنا ننتبع الحجارة الماء . رواه البزار بسند ضعيف) قال البزار لانعلم أحدا رواه عن الزهري إلا محمد بن عبد العزيز ولا عنه إلا ابنه ، ومحمد ضعيف وراويه عنه عبد الله بن شبيب ضعيف (وأصله في أبي داود) والترمذى في السنن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « نزلت هذه الآية في أهل قباء - فيه رجال يحبون أن يتطهروا - قال : كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية » قال المنذرى : زاد الترمذى غريب وأخرجه ابن ماجه (وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة بدون فكر الحجارة) قال النووى في شرح المذهب : المعروف في طرق الحديث أنهم كانوا يستنجون بالماء وليس فيهم أنهم كانوا يجمعون بين الماء والأحجار . وتبعه ابن الرفعة فقال : لا يوجد هذا في كتب الحديث . وكذا قال المحب الطبرى نحوه . قال المصنف : ورواية البزار واردة عليهم وإن كانت ضعيفة . قلت يحتمل أنهم يريدون لا يوجد في كتب الحديث سند صحيح ولكن الأولى الرد بما في الإمام فانه صحيح ذلك . قال في البدر : والنووى معذور فان رواية ذلك غريبة في زوايا وخبايا لوقطعت إليها أكباد الإبل لكان قليلا . قلت يتحصل من هذا كله أن الاستنجاء بالماء أفضل من الحجارة ، والجمع بينهما أفضل من الكل بعد صحة ما في الإمام ، ولم نجد عنه صلى الله عليه وسلم أنه جمع بينهما . وعدة أحاديث باب قضاء الحاجة أحد وعشرون . وقال في الشرح خمسة عشر : وكأنه عدة أحاديث الملاعن حديثا واحدا . ولا وجه له فإنها أربعة أحاديث عن أبي هريرة عند مسلم ، وعن معاذ عند أبي داود ، وعن ابن عباس عند أحمد . وعن ابن عمر عند الطبرانى ، فقد اختلفت صحابة ومخرجين . وهذا حديثى النهى عن استقبال القبلة واحدا وهما حديثان عن سلمان عند مسلم . وعن أبي أيوب عند السبعة .

باب الغسل وحكم الجنب

الغسل بضم الغين المعجمة اسم للاغتسال . وقيل إذا أريد به الماء فهو مضموم ، وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح . وقيل المصدر بالفتح والاعتسال بالضم ، وقيل إنه بالفتح فعل المعتسل ، وبالضم الذى يغتسل به ، وبالكسر ما يجعل مع الماء كالأسنان (وحكم الجنب) أى الأحكام المتعلقة بمن أصابته جنابة .

١ - (عن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الماء من الماء ، رواه مسلم وأصله في البخارى) أى الاغتسال من الإنزال ، فالماء الأول المعروف والثانى المتى ، وفيه من البديع الحسنات التام . وحقيقة الاغتسال إفاضة الماء على لأعضاء . واختلف في وجوب ذلك فقليل يجب وقيل لا يجب . والتحقيق أن المسئلة لغوية . وإن الوارد في القرآن الغسل في أعضاء الوضوء فيتوقف إثبات ذلك فيه على أنه من مسماه . وأما الغسل فورد بلفظ . وإن كنتم جنباً فاطهروا . وهذا اللفظ فيه زيادة على مسمى الغسل وأقلها ذلك . وما عدل عز وجل في العبارة إلا لإفادة التفرقة بين الأمرين . فأما الغسل فالظاهر أنه ليس من مسماه ذلك إذ يقال غسله العرق وغسله المطر فلا بد من دليل خارجي على شريطة ذلك في غسل أعضاء الوضوء بخلاف غسل الجنابة والحیض فقد ورد فيه بلفظ التطهير كما سمعت ، وفي الحيض -- فإذا تطهروا -- إلا أنه سيأتى في حديث عائشة وميمونة ما يدل على أنه صلى الله عليه وسلم اكتفى في إزالة الجنابة بمجرد الغسل وإفاضة الماء من دون ذلك قاله أعلم بالنكتة التي لأجلها عبر في التنزيل عن غسل أعضاء الوضوء بالغسل وعن إزالة الجنابة بالتطهير مع الاتحاد في الكيفية . وأما المسح فانه الإمرار على الشيء باليد يصيب ما أصاب ويخطئ ما أخطأ فلا يقال لا يبق فرق بين الغسل والمسح إذا لم يشترط ذلك . وحديث الكتاب ذكره مسلم كما نسب المصنف إليه في قصة عتب بن مالك ، ورواه أبو داود وابن خزيمة وابن حبان بلفظ الكتاب ، وروى البخارى القصة ولم يذكر الحديث ، ولذا قال المصنف وأصله في البخارى وهو أنه صلى الله عليه وسلم قال لعتب بن مالك « إذا أعجلت أو أقحطت فعليك الوضوء » والحديث له طرق عن جماعة من الصحابة عن أبي أيوب وعن رافع بن خديج وعن عتب بن مالك وعن أبي هريرة وعن أنس . والحديث دال بمفهوم الحصر المستفاد من تعريف المسند إليه . وقد ورد عند مسلم بلفظ « إنما الماء من الماء » على أنه لا يغسل إلا من الإنزال ، ولا يغسل من التقاء الختانين وإليه ذهب داود وقليل من الصحابة والتابعين . وفي البخارى « أنه سئل عثمان عن يجمع امرأته ولم يمن فقال يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره » وقال عثمان : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وبمثله قال على والزبير وطلحة وأبي ابن كعب وأبو أيوب ورفعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال البخارى : الغسل أحوط . وقال الجمهور : هذا المفهوم منسوخ بحديث أبي هريرة الآتى .

٢ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا جلس أى الرجل المعلوم من السياق (بين شعبيها) أى المرأة (الأربع) بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة فوحدة جمع شعبة (ثم جهدها) بفتح الجيم والماء ، معناه كدها بحركته : أى بلغ جهده في العمل بها (فقد وجب الغسل) وفي مسلم ثم اجتهد ، وعند أبي داود « وألترق الختان بالختان » ثم جهدها . قال المصنف في الفتح : وهذا يدل على أن الجهد هنا كناية عن معالجة الإيلاج (متفق عليه . زاد مسلم : وإن لم يُنزل) والشعب الأربع ، قيل يداها ورجلاها ، وقيل رجلاها وفخذاها ، وقيل ساقاها وفخذاها ، وقيل غير ذلك . الكل كناية عن الجماع . فهذا الحديث استدلل به الجمهور على نسخ مفهوم حديث « الماء من الماء »

الماء » واستدلوا على أن هذا آخر الأمرين بما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري ، عن أبي ابن كعب أنه قال : « إن الفتيا التي كانوا يقولون إن الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بها في أول الإسلام ثم أمر بالاعتسال بعد » صححه ابن خزيمة وابن حبان وقال الإمام علي : إنه صحيح على شرط البخاري وهو صريح في النسخ . على أن حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح لولم يثبت النسخ منطوق في إيجاب الغسل وذلك مفهوم والمنطوق مقدم على العمل بالمفهوم وإن كان المفهوم موافقا للبراءة الأصلية ، والآية تعضد المنطوق في إيجاب الغسل فانه قال تعالى - وإن كنتم جنبا فاطهروا - قال الشافعي : إن كلام العرب يقتضى أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع وإن لم يكن فيه إنزال ، قال فان كل من خوطب بأن فلانا أجنب عن فلانة عقل أنه أصابها وإن لم ينزل . قال : ولم يختلف أن الزنا الذي يجب به الخلد هو الجماع ولو لم يكن منه إنزال اه . فتعاضد الكتاب والسنة على إيجاب الغسل من الإيلاج .

٣ - (وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ، قال « تَغْتَسِلُ » متفق عليه . زاد مسلم : فقالت أم سلمة : وهل يكون هذا ؟ قال نعم . فمن أين يكون الشبهة ؟) بكسر الشين المعجمة وسكون الموحدة وبفتحهما لفتان ، اتفق الشيخان على إخراجها من طرق عن أم سلمة وعائشة وأنس ، ووقعت هذه المسئلة للنساء من الصحابييات لحولة بنت حكيم عند أحمد والنسائي وابن ماجه ، ولسهلة بنت سهيل عند الطبراني ، ولبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة . والحديث دليل على أن المرأة ترى ما يراه الرجل في منامه ، والمراد إذا أنزلت الماء كما في البخاري « قال نعم إذا رأت الماء » أى المتى بعد الاستيقاظ ، وفي رواية « هن شقائق الرجال » وفيه ما يدل على أن ذلك غالب من حال النساء كالرجال . ورد على من زعم أن منى المرأة لا يبرز وقوله « فمن أين يكون الشبه » استفهام إنكار وتقرير أن الولد تارة يشبه أباه وتارة يشبه أمه وأحواله فأى الماءين غلب كان الشبه الغالب .

٤ - (وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل من أربع : من الجنابة ويوم الجمعة ومن الحجامَة وغسل الميت . رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة) وزواه أحمد والبيهقي وفي إسناده مصعب بن شيبة وفيه مقال . والحديث دليل على مشروعية الغسل في هذه الأربعة الأحوال . فأما الجنابة فالوجوب ظاهر . وأما الجمعة ففي حكمه ووقته خلاف ، أما حكمه فالجمهور على أنه مسنون لحديث سمرة « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » يأتي قريبا . وقال داود وجماعة : إنه واجب لحديث « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » يأتي قريبا أخرجه السبعة من حديث أبي سعيد . وأجيب بأنه يعمل الوجوب على تأكد السنية . وأما وقته ففيه خلاف أيضا ، فعند الهادوية أنه من فجر الجمعة إلى عصرها ، وعند غيرهم أنه للصلاة فلا يشرع بعدها ما لم يدخل وقت العصر . وحديث « من أتى الجمعة فليغتسل » دليل الثانى ، وحديث عائشة ههنا يناسب الأول . أما الغسل من الحجامَة فقليل هو سنة ، وتقدم حديث أنس « أنه صلى الله

عليه وسلم احتجم وصلى ولم يتوضأ ، فدل على أنه سنة يفعل تارة كما أفاده حديث عائشة هذا ويترك أخرى كما في حديث أنس ، ويروى عن علي عليه السلام : الغسل من الحجامة سنة وإن تطهرت أجزأك . وأما الغسل من غسل الميت فتقدم الكلام فيه . وللعلماء فيه ثلاثة أقوال : أنه سنة وهو أقربها ، وأنه واجب ، وأنه لا يستحب .

٥ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه) أنه قال (في قصة ثمامة) بضم المثناة وتخفيف الميم (ابن أثال) بضم الهمزة فثلاثة مفتوحة وهو الحنفى سيد أهل البيمامة (عندما أسلم) أى عند إسلامه (وأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يَغْتَسِلَ . رواه عبد الرزاق) وهو المحافظ الكبير عبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب التصانيف ، روى عن عبيد الله بن عمر ، وعن خلاد ، وعنه أحمد وإسحاق وابن معين والذهلي . قال الذهبي : وثقه غير واحد وحديثه مخرج في الصحاح كان من أوعية العلم . مات في شوال سنة إحدى عشرة ومائتين (وأصله متفق عليه) بين الشيخين . الحديث دليل على شرعية الغسل بعد الإسلام ، وقوله أمره يدل على الإيجاب . وقد اختلف العلماء في ذلك ، فعند المهادوية إنه إذا كان قد أجنب حال كفره وجب عليه الغسل للجناية ، وإن كان قد اغتسل حال كفره فلا حكم له ، وحديث الإسلام يجب ما قبله ، لا يوافق هذا القول ، وعند الحنفية أنه إن كان قد اغتسل حال كفره فلا غسل عليه . وعند الشافعية وغيرهم لا يجب عليه الغسل بعد إسلامه للجناية للحديث المذكور وهو « إن الإسلام يجب ما قبله » ، وأما إذا لم يكن أجنب حال كفره فإنه يستحب له الاغتسال لا غيره . أما عند أحمد فقال : يجب عليه مطلقا لظاهر حديث الكتاب ولما أخرجه أبو داود من حديث قيس بن عاصم قال « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد الإسلام فأمرني أن أغتسل بماء وسدر » وأخرجه الترمذي والنسائي بنحوه .

٦ - (وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « غُسْلُ الْجُمُعَةِ واجبٌ على كُلِّ مُحْتَلِمٍ » أخرجه السبعة) هذا دليل داود في إيجابه غسل الجمعة ولجمهور يتأولونه بما عرفت قريبا ، وقد قيل إنه كان الإيجاب أول الأمر بالغسل لما كانوا فيه من ضيق الحال وغالب لباسهم الصوف وهم في أرض حارة الهواء فكانوا يعرقون عند الاجتماع لصلاة الجمعة ، فأمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بالغسل ، فلما وسع الله عليهم ولبسوا القطن رخص لهم في ذلك .

٧ - (وعن سمرة) تقدم ضبطه (ابن جندب) بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال المهملة بعدها موحدة ، هو أبو سعيد في أكثر الأقوال . سمرة بن جندب الفزارى حليف الأنصار نزل الكوفة وولى البصرة وعداده في البصريين كان من الحفاظ المكثرين بالبصرة . مات آخر سنة تسع وخمسين (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا) أى بالسنة أخذ (وَنِعَمَتَ) السنة ، أو بالرخصة أخذ ونعمت لأن السنة الغسل أو بالفريضة أخذ ونعمت الفريضة فان الوضوء هو الفريضة (وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ » رواه الخمسة وحسنه الترمذي) ومن صحح سماع الحسن من سمرة قال : الحديث

صحيح وفي سماعه منه خلاف . والحديث دليل على عدم وجوب الغسل وهو كما عرفت دليل الجمهور على ذلك وعلى تأويل حديث الإيجاب إلا أن فيه سؤالاً وهو أنه كيف يفضل الغسل وهو سنة على الوضوء وهو فريضة والفريضة أفضل إجماعاً ؟ والجواب إنه ليس التفضيل على الوضوء نفسه بل على الوضوء الذي لا غسل معه كأنه قال : من توضأ واغتسل فهو أفضل ممن توضأ فقط ، ودل لعدم الفريضة أيضاً حديث مسلم « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام » ولداود أن يقول : هو مقيد بحديث الإيجاب . فالدليل الناهض حديث سمرة فلم يخرج الشيخان فالأحوط للمؤمن أن لا يترك غسل الجمعة . وفي الهدى النبوى الأمر بالغسل يوم الجمعة مؤكداً جداً ووجوبه أقوى من وجوب الوتر وقراءة البسملة في الصلاة ، ووجوب الوضوء من مس النساء ووجوبه من مس الذكر ووجوبه من القهقهة في الصلاة ومن الرعاف ومن الحجاماة والقيء .

٨ - (وعن علي عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً . رواه أحمد والخمسة) هكذا في نسخ بلوغ المرام ، والأولى والأربعة قد وجد في بعضها كذلك (وهذا لفظ الترمذى وحسنه وصححه ابن حبان) وذكر المصنف في التلخيص أنه حكم بصحته الترمذى وابن السكن وعبد الحق والبقوى . وروى ابن خزيمة بإسناده عن شعبة أنه قال : هذا الحديث ثلث رأس مالى ، وما أحدث بحديث أحسن منه . وأما قول النووى : خالف الترمذى الأكثرون فضعفوا هذا الحديث . فقد قال المصنف : إن تخصيصه للترمذى بأنه صحيحه دليل على أنه لم يرو تصحيحه لغيره وقد قدمنا من صححه غير الترمذى . وروى الدارقطنى عن علي موقوفاً « اقرءوا القرآن ما لم تصب أحدكم جنباً ، فإن أصابته فلا ولا حرفاً » . وهذا يعضد حديث الباب إلا أنه قال ابن خزيمة : لاجبة في الحديث لمن منع الجنب من القراءة لأنه ليس فيه نهى وإنما هي حكاية فعل ، ولم يبين صلى الله عليه وسلم أنه إنما امتنع عن ذلك لأجل الجنابة . وروى البخارى عن ابن عباس أنه لم يرب بالقراءة للجنب بأساً ، والقول بأن رواية « لم يكن يحجب النبي صلى الله عليه وسلم أو يحجزه شيء سوى الجنابة » أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبراز والدارقطنى والبيهقى أصرح في الدليل على تحريم القراءة على الجنب من حديث الباب غير ظاهر فإن الألفاظ كلها إخبار عن تركه صلى الله عليه وسلم القرآن حال الجنابة ولا دليل في الترك على حكم معين وتقدم حديث عائشة « أنه صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل أحيانه » وقدمنا أنه مخصص بحديث علي عليه السلام هذا ، ولكن الحق أنه لا ينهض على التحريم بل يحتمل أنه ترك ذلك حال الجنابة للكرهية أو نحوها ، إلا أنه أخرج أبو يعلى من حديث علي عليه السلام قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثم قرأ شيئاً من القرآن ثم قال هكذا لمن ليس بجنب ، فأما الجنب فلا ولا آية » قال الهيثمى : رجاله موثقون وهو يدل على التحريم لأنه نهى وأصله ذلك ويعاضد ما سلف : وأما حديث ابن عباس مرفوعاً « لو أن أحدكم إذا أتى أهله فقال بسم الله » الحديث فلا دلالة فيه على جواز القراءة للجنب لأنه يأتي بهذا اللفظ غير

قاصد للتلاوة ولأنه قبل غشيانه أهله وصيرورته جنباً وحديث ابن أبي شبة «أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا غشى أهله فأنزل قال : اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقني نصيباً» ليس فيه تسمية فلا يرد به إشكال .

٩ - (وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود) إلى إتيانها (فليتوضأ بينهما وضوء) كأنه أكده لأنه قد يطلق على غسل بعض الأعضاء فأبان بالتأكيد أنه أراد به الشرعى ، وقد ورد في رواية ابن خزيمة والبيهقى وضوءه للصلاة) رواه مسلم ، زاد الحاكم (عن أبي سعيد) فإنه أنشط للعود) فيه دلالة على شرعية الوضوء لمن أراد معاودة أهله ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم غشى نساءه ولم يحدث وضوءاً بين الفعلين ، وثبت أنه اغتسل بعد غشيانه عند كل واحدة فالكل جائز .

١٠ - (وللأربعة عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء . وهو معلول) بين المصنف العلة أنه من رواية أبي إسحق عن الأسود عن عائشة . قال أحمد على أنه ليس بصحيح . وقال أبو داود : وهم . ووجهه أن أبا إسحق لم يسمعه من الأسود وقد صححه البيهقى وقال إن أبا إسحق سمعه من الأسود فبطل القول بأنه أجمع المحدثون أنه خطأ من أبي إسحاق . قال الترمذى : وعلى تقدير صحته فيحتمل أن المراد لا يمس ماء الغسل . قلت فيوافق أحاديث الصحيحين فإنها مصرحة بأنه يتوضأ ويغسل فرجه لأجل النوم والأكل والشرب والجماع . وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو غير واجب ؟ فالجمهور قالوا بالثاني لحديث الباب هذا فإنه صريح أنه لا يمس ماء وحديث طوافه على نسائه بغسل واحد كذا قيل . ولا يخفى أنه ليس فيه على المدعى هنا دليل . وذهب داود وجماعة إلى وجوبه لورود الأمر بالغسل عند مسلم « ليتوضأ ثم لينم » وفي البخارى « اغسل فرجك ثم توضأ » وأصله الإيجاب ، وتأوله الجمهور أنه للاستحباب جمعاً بين الأدلة ، ولما رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما من حديث ابن عمر « أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أينام أحدنا وهو جنب ؟ قال نعم ويتوضأ إن شاء » وأصله في الصحيحين دون قوله إن شاء . إلا أن تصحيح من ذكرها وإخراجها في الصحيح من كتابه كاف في العمل . ويؤيد حديث « ولا يمس ماء » ولا يحتاج إلى تأويل الترمذى . ويعضد الأصل وهو عدم وجوب الوضوء على من أراد النوم جنباً كما قاله الجمهور .

١١ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة) أى أراد ذلك (يبتدأ فيغسل يديه) في حديث ميمونة « مرتين أو ثلاثاً » (ثم يفرغ) أى الماء (يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ) في حديث ميمونة « وضوءه للصلاة » (ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر) أى شعر رأسه ، وفي رواية البيهقى « يخلل بها شق رأسه الأيمن فيتبع بها أصول الشعر ثم يفعل بشق رأسه الأيسر كذلك » (ثم حفن على رأسه ثلاث حففات)

الحفنة بالمهملة فنون ملء الكف كما في النهاية وبكسر الحاء وفتحها كما في القاموس ، وفي حديث ميمونة « ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفيه » إلا أن أكثر روايات مسلم ملء كفه بالإفراد (ثم أفاض) أى الماء (على سائر جسده) أى بقبته ، ولفظ حديث ميمونة « ثم غسّل » بدل أفاض (ثم غسّل رجليه . متفق عليه واللفظ لمسلم) .

١٢ - (ولهما) أى الشيخين (من حديث ميمونة) فى صفة الغسل من ابتدائه إلى انتهائه إلا أن المصنف اقتصر على ما لم يذكر فى حديث عائشة فقط (ثم أفرغ على فرجه وغسله بشيأله ثم ضرب بها الأرض) وفى رواية (فمسحها بالتراب) وفى آخره (ثم أتيت به بالمندبل) بكسر الميم وهو معروف (فردّه - وفيه وجعل ينفض الماء بيده) وقيل هذا اللفظ فى حديثهما « ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجليه ثم أتيت به إلى آخره » وهذان الحديثان مشتملان على بيان كيفية الغسل من ابتدائه إلى انتهائه ، فابتدأوه غسل اليدين قبل إدخالهما فى الإناء إذا كان مستقيظاً من النوم كما ورد صريحاً وكان الغسل من الإناء وقد قبده فى حديث ميمونة مرتين أو ثلاثاً ، ثم غسل الفرج . وفى الشرح أن ظاهره مطلق الغسل فىكون مرة واحدة ، وذلك الأرض لأجل إزالة الرائحة من اليد ، ولم يذكر أنه أعاد غسل الفرج بعد ذلك مع أنها إذا كانت الرائحة فى اليد فهى باقية فى الفرج ، هذا ما يفهم من الحديث . وبدل على أن الماء الذى يطهر به محل النجاسة طاهر مطهر ، وعلى تشريك النية للغسل الذى يزيل النجاسة برفعها الحدث ، واستدل به على أن بقاء الرائحة بعد غسل المهل لا يضر . وبدل على أن غسل الجنابة مرة واحدة ، هذا كلامه . ويحتمل أنها لم تبق رائحة بل ضرب الأرض لإزالة لزوجة اليد إن سلم أنها تفارق الرائحة . وأما وضوءه قبل الغسل فانه يحتمل أنه وضوء للصلاة وأنه يصح قبل رفع الحدث الأكبر ، وأن يكون غسل هذه الأعضاء كافياً عن غسل الجنابة ، وأنه تتداخل الطهارتان وهو رأى زيد بن على والشافعى وبهجة . ونقل ابن بطال الإجماع على ذلك ، ويحتمل أنه غسل أعضاء الرضوء للجنابة وقدمها تشريفاً لها ثم وضأها للصلاة لكن هذا لم ينقل أصلاً ، ويحتمل أنه وضأها للصلاة ثم أفاض عليها الماء مع بقية الجسد للجنابة ، ولكن عبارة أفاض الماء على سائر جسده لا تناسب هذا إذ لم يأتى ظاهرة أنه أفاضه على ما بقى من جسده بما لم يجسه الماء لأن السائر الباقى لا الجميع قال فى القاموس : والسائر الباقى لا الجميع كما توهم جماعات . فالحديثان ظاهران فى كفاية غسل أعضاء الرضوء مرة واحدة عن الجنابة والوضوء ، وأنه لا يشترط فى صحة الرضوء رفع الحدث الأكبر . ومن قال لا يتدخلان وأنه يتوضأ بعد كمال الغسل لم ينهض له على ذلك دليل . وقد ثبت فى سنن أبى داود أنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل ويصلى الركعتين وصلاة الغداة ولا يمس ماء ، فبطل القول بأنه ليس فى حديث ميمونة وعائشة أنه صلى بعد ذلك الغسل . ولا يتم الاستدلال بالداخل إلا إذا ثبت أنه صلى بعده . قلنا قد ثبت فى حديث السنن صلاته به . نعم لم يذكر المصنف فى وضوء الغسل أنه مسح رأسه إلا أن يقال قد شمله قول ميمونة « وضوء للصلاة » وقولها « ثم أفاض الماء » الإفاضة الإسالة . وقد استدلل به على عدم وجوب ذلك وعلى أنه

مسمى غسل لا يدخل فيه ذلك لأنها عبرت ميمونة بالغسل وعبرت عائشة بالإفاضة والمعنى واحد ، والإفاضة لذلك فيها فكذلك الغسل . وقال الماوردي : لا يتم الاستدلال بذلك لأن أفاض بمعنى غسل والخلاف في الغسل قائم . هذا ، وأما هل يكرر غسل الأعضاء ثلاثا عند وضوء الغسل ؟ فلم يذكر ذلك في حديث عائشة وميمونة . قال القاضي عياض : إنه لم يأت في شيء من الروايات ذلك . قال المصنف : بل قد ورد ذلك في رواية صحيحة عن عائشة ، وفي قول ميمونة « أنه صلى الله عليه وسلم أخر غسل الرجلين » ولم يرد في رواية عائشة ، قيل يحتتمل أنه أعاد غسل رجله بعد أن غسلها أولا للوضوء لظاهر قولها « توضأ وضوءه للصلاة » فانه ظاهر في دخول الرجلين في ذلك . وقد اختلف العلماء في ذلك فمنهم من أجاز غسلها أولا ، ومنهم من أختار تأخير ذلك . وقد أخذ منه جواز تفريق أعضاء الوضوء ، وقول ميمونة « ثم أتيتها بالمندبل فرده » فيه دليل على عدم شرعية التنشيف للأعضاء وفيه أقوال : الأشهر أنه يستحب تركه ، وقيل مباح ، وقيل غير ذلك . وفيه دلالة على أن نفض اليد من ماء الوضوء لا بأس به ، وقد عارضه حديث « لا تنفضوا أيديكم فأنها مراوح الشيطان » إلا أنه حديث ضعيف لا يقاوم حديث الباب .

١٣ (وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قلت يا رسول الله إني امرأة أشد شعر رأسي أفانقصه لغسل الجنابة ؟ وفي رواية والحیضة ؟ فقال : لا إنما يكفيك أن تحشي على رأسك ثلاث حشيات . رواه مسلم) لكن لفظه « أشد شعر رأسي » بدل شعره وكأنه رواه المصنف بالمعنى ، وضفر بفتح الضاد وإسكان الفاء هو المشهور . والحديث دليل على أنه لا يجب نقض الشعر على المرأة في غسلها من جنابة أو حيض ، وأنه لا يشترط وصول الماء إلى أصوله وهي مبتلة خلاف . فعند المأدوية لا يجب النقض في غسل الجنابة ويجب في الحيض والنفاس لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة « انقضي شعرك واغتسلي » وأجيب بأنه معارض بهذا الحديث ويجمع بينهما بأن الأمر بالنقض للتدب . ويجاب بأن شعر أم سلمة كان خفيفا فعلم صلى الله عليه وسلم أنه يصل الماء إلى أصوله . وقيل يجب النقض إن لم يصل الماء إلى أصول الشعر وإن وصل لحفة الشعر لم يجب نقضه ، أو بأنه إن كان مشدودا نقض وإلا لم يجب نقضه لأنه يبلغ الماء أصوله . وأما حديث « بلوا الشعر وأبقوا البشر » فلا يقوى على معارضة حديث أم سلمة . وأما فعله صلى الله عليه وسلم وإدخال أصابعه كما سلف في غسل الجنابة ففعل لا يدل على الوجوب ثم هو في حق الرجال . وحديث أم سلمة في غسل النساء هكذا حاصل ما في الشرح إلا أنه لا يخفى أن حديث عائشة كان في الحج فأنها أحرمت بعمرة ثم حاضت قبل دخول مكة فأمرها صلى الله عليه وسلم أن تنقص رأسها وتمشط وتنسل وتهل بالحج وهي حينئذ لم تطهر من حيضها ، فليس إلا غسل تنظيف لا حيض ، فلا يعارض حديث أم سلمة أصلا فلا حاجة إلى هذه التأويل التي في غاية الركة ، فان خفة شعر هذه دون هذه يفتقر إلى دليل : والقول بأن هذا مشدود وهذا خلافه - والعبارة عنهما من الراوى بلفظ النقض - دعوى بغير دليل : نعم في المسئلة حديث واضح فانه أخرج الدارقطني في الأفراد والطبراني

في الخطيب في التلخيص والضياء المقدسي من حديث أنس مرفوعا « إذا اغتسلت المرأة من حیضها نقضت شعرها نقضا وغسلته بخطمي وأشنان ، وإن اغتسلت من جنبه صببت الماء على رأسها صبا وعصرته » فهذا الحديث مع إخراج الضياء له وهو يشترط الصحة فيما يخرج به بشر الظن في العمل به . ويحمل هذا على الندب لذكر الخطمي والأشنان إذ لا قائل بوجوبهما فهو قرينة على الندب وحديث أم سلمة محمول على الإيجاب كما قال « إنما يكفيك » فإذا زادت نقض الشعر كان ندبا ، ويدل لعدم وجوب النقض ما أخرجه مسلم وأحمد « أنه بلغ عائشة أن ابن عمر كان يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن فقالت يا عجب لابن عمر هو يأمر النساء أن ينقضن شعرهن ؟ أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن ؟ » لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد فما أزيد أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات » وإن كان حديثها في غسلها من الجنب . وظاهر ما نقل عن ابن عمر أنه كان يأمر النساء بالنقض في حیض وجنابة .

١٤ - (وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني لأُحِلُّ الْمَسْجِدَ) أى دخوله والبقاء فيه (لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ . رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة) ولا سماع لقول ابن الرفعة : إن في رواته متروكا لأنه قد رددت قوله بعض الأئمة . والحديث دليل على أنه لا يجوز للحائض والجنب دخول المسجد وهو قول الجمهور . وقال داود وغيره يجوز ، وكأنه بنى على البراءة الأصلية وأن هذا الحديث لا يرفعها . وأما عبورها المسجد فقليل يجوز لقوله تعالى - إلا عابري سبيل - في الجنب وتقاس الحائض عليه والمراد به مواضع الصلاة . وأجيب بأن الآية فيمن أجنب في المسجد فانه يخرج منه للغسل وهو خلاف الظاهر وفيه تأويل آخر .

١٥ - (وعنها) أى عائشة (قالت : كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحدٍ تَحْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ) أى في الاغتراف منه (مِنْ الْجَنَابَةِ) بيان لتغتسل (متفق عليه ، زاد ابن حبان : وتَلَتْنِي) أى تلتنى (أَيْدِينَا) فيه . وهو دليل على جواز اغتسال الرجل والمرأة من ماء واحد في إناء واحد ، والجواز هو الأصل . وقد سلف الكلام في هذا في باب المياه .

١٦ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن تَحْتَتِ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ) لأنه إذا كان تحتها جنبه فبالأولى أنها فيه ، ففرغ غسل الشعر على الحكم بأن تحت كل شعرة جنبه (وَأَنْقُوا الْبَشْرَ . رواه أبو داود والترمذي وضعفاه) لأنه عندهما من رواية الجارث بن وجيه بفتح الواو فجيم فشاة تحتية . قال أبو داود : وحديثه منكرو وهو ضعيف . وقال الترمذي : غريب لا نعرفه إلا من حديث الحارث وهو شيخ ليس بذلك . وقال الشافعي : هذا الحديث ليس بثابت . وقال البيهقي : أنكره أهل العلم بالحديث البخاري وأبو داود وغيرهما ، ولكن في الباب من حديث علي عليه السلام مرفوعا « من ترك موضع شعرة من جنبه لم يغسلها فعل به كذا وكذا » فن ثم عادت رأسي فن ثم

هاديت راسى ثلاثا وكان يحزه . وإسناده صحيح كما قال المصنف ، ولكن قال ابن كثير فى الإرشاد : إن حديث على هذا من رواية عطاء بن السائب وهو سى الحفظ . وقال النووى إنه حديث ضعيف . قلت وسبب اختلاف الأئمة فى تصحيحه وتضعيفه أن عطاء بن السائب اختلط فى آخر عمره ، فمن روى عنه قبل اختلاطه فروايته عنه صحيحة ، ومن روى عنه بعد اختلاطه فروايته عنه ضعيفة . وحديث على هذا اختلفوا هل رواه قبل الاختلاط أو بعده ، فلذا اختلفوا فى تصحيحه وتضعيفه حتى يتبين الحال فيه . وقيل الصواب وقفه على على عليه السلام . والحديث دليل على أنه يجب غسل جميع البدن فى الجنابة ولا يعنى عن شىء منه . قيل وهو إجماع إلا المضمضة والاستنشاق ففيهما خلاف . قيل يجبان لهذا الحديث ، وقيل لا يجبان لحديث عائشة الذى تقدم وميمونة وحديث إيجابها هذا غير صحيح ولا يقاوم ذلك . وأما أنه صلى الله عليه وسلم توضأ وضوءه للصلاة ففعل لا ينهض على الإيجاب ، إلا أن يقال إنه بيان لمجمل ، فان الغسل مجمل فى القرآن يبينه الفعل .

١٧ - (ولأحمد عن عائشة نحوه . وفيه راو مجهول) لم يذكر المصنف الحديث فى التلخيص ولا عين من فيه ، وإذا كان فيه مجهول فلا تقوم به حجة . وأحاديث الباب عدتها سبعة عشر :

باب التيمم

التيمم هو فى اللغة : القصد ؛ وفى الشرع : القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها . واختلف العلماء هل التيمم رخصة أو عزيمة ؟ وقيل هو لعدم الماء عزيمة ، وللعدو رخصة .

١ - (عن جابر) هو إذا أطلق جابر (بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال) متحدثا بنعمة الله ومبيناً لأحكام شريعته (أُعْطِيَ) حذف الفاعل للعلم به (تخمسا) أى خصالا أو فضائل أو خصائص ، والآخري ناسبه قوله (لم يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي) ومعلوم أنه لا يعطاهن أحد بعده فتكون خصائص له ، إذ الخاصة ما توجد فى الشىء ولا توجد فى غيره ، ومفهوم العدد غير مراد ، لأنه قد ثبت أنه أعطى أكثر من الخمس ، وقد عدها السيوطى فى الخصائص فبلغت الخصائص زيادة على المائتين وهذا إجمال فصله (نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ) وهو الخوف (مَسِيرَةَ شَهْرٍ) أى بينى وبين العدو مسافة شهر ؛ وأخرج الطبرانى « نصرت بالرعب على عدوى مسيرة شهرين » وأخرج أيضا تفسير ذلك عن السائب بن يزيد بأنه شهر خلقى وشهر أمى . قيل وإنما جعل مسافة شهر لأنه لم يكن بينه صلى الله عليه وسلم وبين أحد من أعدائه أكثر من هذه المسافة وهى حاصلة له وإن كان وحده . وفى كونها حاصلة لأئمة خلاف (وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا) موضع سجود ولا يختص به موضع دون غيره وهذه لم تكن لغيره صلى الله عليه وسلم كما صرح به فى رواية « وكان من قبلى إنما كانوا يصلون فى كنائسهم » وفى أخرى « ولم يكن أحد من الأنبياء يصلى حتى يبلغ محرابه » وهو نص على أنها لم تكن هذه الخاصة لأحد من الأنبياء قبله (وطهوراً) بفتح الطاء : أى مطهرة تستباح

بها الصلاة . وسبه دليل أن التراب يرفع الحدث كالماء لاشتراكهما في الطهورية وقد يمنع ذلك ويقال الذي له من الطهورية استحابة الصلاة به كالماء . ويدل على جواز التيمم بجميع أجزاء الأرض . وفي رواية « وجعلت لي الأرض كلها وأمتي مسجدا وطهورا » وهو من حديث أبي أمامة عند أحمد وغيره . وأما قول من منع من ذلك مستدلا بقول في بعض روايات الصحيح « وجعلت تربتها طهورا » أخرجه مسلم فلا دليل فيه على اشتراط التراب لما عرفت في الأصول من أن ذكر بعض أفراد العام لا يخص به ثم هو مفهوم لقب لا يعمل به عند المحققين . نعم في قوله تعالى في آية المائدة في التيمم - فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه - دليل على أن المراد التراب وذلك أن كلمة من للتبعيض كما قال في الكشف حيث قال : إنه لا يفهم أحد من العرب قول القائل مسحت برأسه من الدهن ومن التراب إلا معنى التبعيض انتهى . والتبعيض لا يتحقق إلا في المسح من التراب لامن الحجارة ونحوها (فأَيُّما رَجُلٍ) هو للعموم في قوة فكل رجل (أدركته الصَّلَاةُ فليُصَلِّ) أى على كل حال وإن لم يجد مسجدا ولا ماء : أى بالتيمم كما بينته رواية أبي أمامة « فأَيُّما رجل من أمتي أدركته الصلاة فلم يجد ماء وجد الأرض طهورا ومسجدا » وفي لفظ « فعنده طهوره ومسجده » وفيه أنه لا يجب على فاقد الماء تطلبه (وذكر الحديث) أى ذكر جابر بقية الحديث ، فالذكر في الأصل اثنتان . ولنذكر بقية الخمس ، فالثالثة قوله « وأحلَّت لي الغنائم » وفي رواية : المغنم . قال الخطابي : كان من تقدم : أى من الأنبياء على ضربين منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم مغنم ، ومنهم من أُذن لهم فيه ولكن إذا غنموا شيئا لم يحل لهم أن يأكلوه وجاءت نار فأحرقته . وقيل أجيز لي التصرف فيها بالتفيل والاصطفاء والصرف في الغنائم كما قال الله تعالى - قل الأنفال لله والرسول - والرابعة قوله « وأعطيت الشفاعة » قد عد في الشرح الشفاعات اثنتي عشرة ، واختار أن الكل من حيث هو مختص به وإن كان بعض أنواعها يكون لغيره . ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أراد بها الشفاعة العظمى في إراحة الناس من الموقف لأنها الفرد الكامل ولذلك يظهر شرفها لكل من في الموقف ، والخامسة قوله « وكان النبي يبعث في قومه خاصة وبعث إلى الناس كافة » فعموم الرسالة خاص به صلى الله عليه وسلم وآله . فأما نوح فانه بعث إلى قومه خاصة ، نعم صار بعد إغراق من كذب به مبعوثا إلى أهل الأرض لأنه لم يبق إلا من كان موثنا به ولكن ليس العموم في أصل البعثة وقيل غير ذلك . وبهذا عرفت أنه صلى الله عليه وسلم وآله مختص بكل واحدة من هذه الخمس لأنه مختص بالجميع . وأما الأفراد فقد شاركه غيره فيها كما قيل فانه قول مردود وفي الحديث فوائد جلية مبينة في الكتب المطولة ، وكان ينبغي للمصنف أن يقول بعد قوا وذكر الحديث . متفق عليه ثم يعطف عليه قوله وفي حديث حذيفة إلى آخره لأنه بقي حديث جابر غير منسوب إلى مخرج وإن كان قد فهم أنه متفق عليه يعطف قوله . وفي :

٢ - (وفي حديث حذيفة عند مسلم « وجُعِلَتْ تَرْبَتُهَا لِنَاطُورًا إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ ») هذا القيد قرآني معتبر في الحديث الأول كما بيناه .

٣ - (وعن علي رضي الله عنه عند أحمد « وجُعِلَ التُّرابُ لي طهوراً ») مو وما قبله دليل من قال إنه لا يجزئ إلا التراب ، وقد أُجيب بما سلف من أن التنصيص على بعض أفراد العام لا يكون مخصوصاً مع أنه من العمل بمفهوم اللقب ولا يقوله جمهور أئمة الأصول .

٤ - (عن عمار) بفتح العين المهملة وتشديد الميم آخره راء ، هو أبو اليقظان عمار (بن ياسر) بمثناة تحتية وبعد الألف سين مهملة فراء . أسلم عمار قديماً وعذب في مكة على الإسلام وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة ، وسماه صلى الله عليه وسلم الطيب والمطيب ، وهو من المهاجرين الأولين شهد بدرًا والمشاهد كلها وقتل بصفين مع علي عليه السلام وهو ابن ثلاث وسبعين سنة ، وهو الذي قال له صلى الله عليه وسلم « تقتلك الفئة الباغية » (قال : بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فأجنب) أي صرت جنباً ، وقدمنا أنه يقال : أجنب الرجل صار جنباً ، ولا يقال : اجنّب وإن كثر في لسان الفقهاء (فلم أجد الماء فتمرغت) بفتح المثناة الفوقية والميم وتشديد الراء فغين معجبة ، وفي لفظ « فتمعكت » ومعناه تقلبت (في الصعيد كما تتمرغ الدابة ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال : إنما كان يكفئك أن تقول) أي تفعل ، والقول يطلق على الفعل كقولهم قال بيده هكذا (بيدك هكذا) بينه بقوله (ثم ضرب بيده الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه . متفق عليه) بين الشيخين (واللفظ لمسلم) استعمل عمار القياس فرأى أنه لما كان التراب نائبا عن الغسل فلا بد من عمومه للبدن ، فأبان له صلى الله عليه وسلم الكيفية التي تجزئه وأراه الصفة المشروعة وأعلمه أنها التي فرضت عليه ودل أنه يكفي ضربة واحدة ويكفي في اليدين مسح الكفين وأن الآية مجملة بينها صلى الله عليه وسلم بالاعتصار على الكفين . وأفاد أن الترتيب بين الوجه والكفين غير واجب وإن كانت الواو لا تنفذ الترتيب إلا أنه قد ورد العطف في رواية للبخاري للوجه على الكفين ثم ، وفي لفظ لأبي داد « ثم ضرب بشماله على يمينه ويمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه » وفي لفظ للإسماعيلي ما هو أوضح من هذا « إنما يكفئك أن تضرب بيدك على الأرض ثم تنفضهما ثم تمسح يمينك على شمالك وبشمالك على يمينك ثم تمسح على وجهك » ودل أن التيمم فرض من أجنب ولم يجد الماء . وقد اختلف في كمية الضربات وقدر التيمم في اليدين . فذهب جماعة من السلف ومن بعدهم إلى أنها تكفي الضربة الواحدة ، وذهب إلى أنها لا تكفي الضربة الواحدة جماعة من الصحابة ومن بعدهم وقالوا لا بد من ضربتين للحديث الآتي قريبا ، والذاهبون إلى كفاية الضربة جمهور العلماء وأهل الحديث عملاً بحديث عمار فانه أصبح حديث في الباب ، وحديث الضربتين يأتي أنه لا يقوى على معارضته قالوا : وكل ما عدا حديث عمار فهو ضعيف أو موقوف كما يأتي . وأما قدر ذلك في اليدين فقال جماعة من العلماء وأهل الحديث : إنه يكفي في اليدين الراحتان وظاهر الكفين لحديث عمار هذا . وقد رويت عن عمار روايات بخلاف هذا لكن الأصح ما في الصحيحين . وقد كان يفتي به عمار بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله . وقال آخرون : إنها تجب ضربتان ومسح اليدين مع المرفقين لحديث ابن عمر

الآتى ، وباقى أن الأصح فيه أنه موقوف فلا يقاوم حديث عمار المرفوع الوارد للتعليم ومن ذلك اختلافهم فى الترتيب بين الوجه واليدين . وحديث عمار كما عرفت قاض بأنه لا يجب وإليه ذهب من قال تكفى ضربة واحدة قالوا : والعطف فى الآية بالواو لا ينافى ذلك . وذهب من قال بالضربتين إلى أنه لا بد من الترتيب بتقديم الوجه على اليدين والمعنى على اليسرى . وفى حديث عمار دلالة على أن المشروع هو ضرب التراب . وقال بعدم إجزاء غيره المهادوية وغيرهم لحديث عمار هذا وحديث ابن عمر الآتى . وقال الشافعى : يجوز وضع يده فى التراب لأن فى إحدى روايتي تيممه صلى الله عليه وسلم من الجدار أنه وضع يده (وفى رواية) أى من حديث عمار (للبخارى وضرب بكفيه الأرض ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه) أى ظاهرهما كما سلف ، وهو كاللفظ الأول إلا أنه خالفه بالترتيب وزيادة النفخ . فأما نفخ التراب فهو مندوب ، وقيل لا يندب وسلف الكلام فى الترتيب ، وهذا التيمم وارد فى كفاية التراب للجنب الفاقد للماء ، وقد قاسوا عليه الحائض والنفساء وخالف فيه ابن عمر وابن مسعود . وأما كون التراب يرفع الجناية أولا فسيأتى فى شرح حديث أبي هريرة وهو الحديث السادس .

٥ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : التَّيَمُّمُ ضَرْبَتَانِ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ . رواه الدارقطنى) وقال فى سننه عقب رواية وقفه بجحى القطان وهشيم وغيرهما وهو الصواب اه ، ولذا قال المصنف (وصحح الأئمة وقفه) على ابن عمر قالوا : وإنه من كلامه ، وللإجتهد مسرح فى ذلك ، وفى معناه عدة روايات كلها غير صحيحة بل إما موقوفة أو ضعيفة فالعمدة حديث عمار وبه جزم البخارى فى صحيحه فقال « باب التيمم للوجه والكفين » قال المصنف فى الفتى : أى هو الواجب المجزئ ، وأتى بصيغة الجزم فى ذلك مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله فان الأحاديث الواردة فى صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما عداهما فضعيف أو مختلف فى رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه . فأما حديث أبي جهيم فورد بذكر اليدين مجملا . وأما حديث عمار فورد بلفظ الكفين فى الصحيحين ، ولفظ المرفقين فى السنن . وفى رواية إلى نصف الذراع . وفى رواية إلى الآباط . فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال . وأما رواية الآباط فقال الشافعى وغيره : إن كان ذلك وقع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم فبكل تيمم صح عن النبي صلى الله عليه وسلم بعده فهو ناسخ له وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به . ويؤيد رواية الصحيحين فى الاقتصار على الوجه والكفين أن عمارا كان يفتى بعد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، وراوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابى المجتهد .

٦ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصَّعِيدُ هو عند الأكثرين التراب . وعن بعض أئمة اللغة أنه وجه الأرض ترابا كان أو غيره وإن كان محصرا لآترب عليه . وتقدم الكلام فى ذلك (وَصَوُّهُ الْمُسْلِمُ وَإِنْ لَمْ يَحِدِ الْمَاءُ عَشْرَتَيْنِ)

فيه دليل على تسمية التيمم وضوءاً (فاذا وجد) أى المسلم (الماء فليستقى الله وليسمه بشرته . رواه البزار وصححه ابن القطان) تقدم الكلام على ضبط ألفاظهما والتعريف بجاهلها (لكن صوب الدارقطنى لإرساله) قال الدارقطنى فى كتاب العلل : إرساله أصبح ، وفى قوله « إذا وجد الماء » دليل على أنه إن وجد الماء وجب إمساكه بشرته ، وتمسك به من قال إن التراب لا يرفع الحدث وأن المراد أن يمسه بشرته لما سلف من جنابة فإنها باقية عليه ، وإنما أباح له التراب بالصلاة لا غير وإذا فرغ منها عاد عليه حكم الجنابة ولذا قالوا لا بد لكل صلاة من تيمم . واستدلوا بحديث عمرو بن العاص وقوله صلى الله عليه وسلم له « أصليت بأصحابك وأنت جنب » وقول الصحابة له صلى الله عليه وسلم : إن عمرا صلى بهم وهو جنب فأقرم على تسميته جنباً . ومنهم من قال إن التراب حكمه حكم الماء يرفع الجنابة ويصلى به ما شاء ، وإذا وجد الماء لم يجب عليه أن يمسه إلا للمستقبل من الصلاة ، واستدلوا بأنه تعالى جعله بدلا عن الماء فحكمه حكمه ، وبأنه صلى الله عليه وسلم سماه طهورا وسماه وضوءا كما سلف قريبا . والحق أن التيمم يقوم مقام الماء ويرفع الجنابة رفعا مؤقتا إلى حال وجدان الماء . أما إنه قائم مقام الماء فلا أنه تعالى جعله عوضا عنه عند عدمه والأصل أنه قائم مقامه فى جميع أحكامه فلا يخرج عن ذلك إلا بدليل . وأما إنه إذا وجد الماء اغتسل فلتسميته صلى الله عليه وسلم عمرا جنباً ونعوله صلى الله عليه وسلم « فاذا وجد الماء فليتنى الله » فإن الأظهر أنه أمر بإمساه الماء نسب قد تقدم على وجدان الماء إذ إمساكه لما يأتى من أسباب وجوب الغسل أو الوضوء معلوم من الكتاب والسنة والتأسيس خير من التأكيد .

٧ - (والترمذى عن أنى ذر) بذا معجمة مفتوحة فراء اسمه جندب بضم الجيم وسكون النون وضم الدال المهملة وفتحها أيضا ابن جنادة بضم الجيم وتخفيف النون بعد الألف دال مهملة . وأبو ذر من أعيان الصحابة وزهادهم والمهاجرين ، وهو أول من حيا النبى صلى الله عليه وسلم بتحية الإسلام ، وأسلم قديما بمكة يقال كان خامسا فى الإسلام ثم انصرف إلى قومه إلى أن قدم المدينة على النبى صلى الله عليه وسلم بعد الخندق ثم سكن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم الربرة إلى أن مات بها سنة اثنتين وثلاثين فى خلافة عثمان وصلى عليه ابن مسعود ، ويقال إنه مات بعده بعشرة أيام (نحوه) أى نحو حديث أبى هريرة ولفظه « قال أبو ذر : اجتويت المدينة فأمر لى رسول الله صلى الله عليه وسلم بليل فكننت فيها ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : هلك أبو ذر ، قال ما حالك ؟ قلت كنت أتعرض للجنابة وليس قربى ماء ، قال الصعيد طهور لمن لم يجد الماء ولو عشر سنين » (وصححه) أى حديث أنى ذر (الترمذى) قال المصنف فى الفتح : إنه صححه أيضا ابن حبان والدارقطنى .

٨ - (وعن أنى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : خرج رجلان فى سفر وليس معهما ماء فحضرت الصلاة فتيمما صعيدا طيبا) هو الطاهر الخلال وقد قيد الله الصعيد به فى الآيتين فى القرآن ، فاطلاقه فى حديث أبى هريرة مقيد بالآيات والأحاديث (فصليا ثم وجدا الماء فى الوقت) أى وقت الصلاة التى صليها (فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء) سماه إعادة تغليا

ولأفلم يكن قد توضأ أو سمي التيمم وضوءاً مجازاً (ولم يعد الآخر ، ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرا ذلك له ، فقال للذي لم يعد « أَصَبْتَ السُّنَّةَ ») أى الطريقة الشرعية (وأجزأتك صلاتك) لأنها وقعت فى وقتها والماء مفقود فالواجب التراب (وقال للآخر) الذى أعاد (لك الأجر مرتين) أجر الصلاة بالتراب وأجر الصلاة بالماء (رواه أبو داود والنسائي) وفى مختصر السنن للمندرى : أنه أخرجه النسائي مسنداً ومرسلاً . وقال أبو داود : إنه مرسل عن عطاء بن يسار . لكن قال المصنف هذه الرواية رواها ابن السكن فى صحيحه ، وله شاهد من حديث ابن عباس رواه إسماعيل فى مسنده « أنه صلى الله عليه وسلم بال ثم تيمم فقيل له إن الماء قريب منك ، قال فلعلى لا أبلغه » والحديث دليل على جواز الاجتهاد فى عصره صلى الله عليه وسلم ، وعلى أنه لا يجب الطلب والتلوم له : أى الانتظار . ودل على أنه لا يجب الإعادة على من صلى بالتراب ثم وجد الماء فى الوقت بعد الفراغ من الصلاة ، وقيل بل يعيد الواجد فى الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم « فإذا وجد الماء فليتيمم الله ويمسه بشرته » هذا قد وجد الماء . وأجيب بأنه مطلق فيمن وجد الماء بعد الوقت وقبل خروجه وحال الصلاة وبعدها ، وحديث أبى سعيد هذا فيمن لم يجد الماء فى الوقت حال الصلاة فهو مقيد فيحمل عليه المطلق فيكون معناه : فإذا وجدت الماء قبل الصلاة فى الوقت فأمسه بشرتك : أى إذا وجدته عليك جنابة متقدمة فيقيد به كما قدمناه . واستدل القائل بالإعادة فى الوقت بقوله تعالى - إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا - والخطاب متوجه مع بقاء الوقت . وأجيب بأنه بعد فعل الصلاة لم يبق للخطاب توجه إلى فاعلها ، كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم « وأجزأتك صلاتك » للذى لم يعد ، إذ الإجزاء عبارة عن كون الفعل مسقطاً لوجوب إعادة العبادة ، والحق أنه قد أجزأه :

٩ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما فى قوله عز وجل - وإن كنتم مرضى أو على سفر - قال إذا كانت بالرجل الجراحة فى سبيل الله) أى الجهاد (والقروح) جمع قرح وهى البثور التى تخرج فى الأبدان كالجلدوى ونحوه (فيجنب) تصيبه الجنابة (فيخاف) يظن (أن يموت إن اغتسل تيمم) رواه الدارقطنى موقوفاً (على ابن عباس) (ورفع) إلى النبى صلى الله عليه وسلم (البزار) وصححه ابن خزيمة والحاكم (وقال أبو زرعة وأبو حاتم : أخطأ فيه على ابن عاصم . وقال البزار : لانعم من رفعه عن عطاء من الثقات إلا جريراً . وقد قال ابن معين إنه سمع من عطاء بعد الاختلاف حينئذ فلا يتم رفعه . وبه دليل على شرعية التيمم فى حق الجنب إن خاف الموت . فأما لو لم يخف إلا الضرر فالآية وهى قوله تعالى - وإن كنتم مرضى - دالة على إباحة المرض للتيمم سواء خاف تلفه أو دونه ، والتنصيص فى كلام ابن عباس على الجراحة والقروح إنما هو مجرد مثال إلا فكل مرض كذلك . ويختل أن ابن عباس يخص هذين من بين الأمراض وكذلك كونها فى سبيل الله مثال . فلو كانت الجراحة من سقطه فالحكم واحد ، وإذا كان مثالا فلا يبنى جواز التيمم خشية الضرر إلا أن قوله أن يموت يدل على أنه لا يحرزى التيمم إلا لخافة الموت وهو قول أحمد وأحد قولى الشافعى وأما المأخوذة

وما لك وأحد قولى الشافعى والحنفية فأجازوا التيمم لخشية الضرر قالوا لإطلاق الآية . وذهب داود والمنصور إلى إباحته للمرض وإن لم يخف ضررا وهو ظاهر الآية .

١٠ - (وعن على عليه السلام قال : انكسرت إحدى زندي) بتشديد المثناة التحتية تنفية زندق وهو مفصل طرف الذراع فى الكف (فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى عن الواجب من الوضوء فى ذلك (فأمرنى أن أمسح على الجبائر) هى ما يجبر به العظم المكسور ويلف عليه (رواه ابن ماجه بسند واه جدا) بكسر الجيم وتشديد الدال المهملة وهو منصوب على المصدر أى أجد ضعفه جدا . الجذ : التحقيق كما فى القاموس ، فالمراد أحقق ضعفه تحقيقا . والحديث أنكره يحيى بن معين وأحمد وغيرهما قالوا : وذلك أنه من رواية عمرو بن خالد الواسطى وهو كذاب . ورواه الدارقطنى والبيهقى من طريقين أودى منه . قال النووى : اتفق الحفاظ على ضعف هذا الحديث . وقال الشافعى : لو عرفت إسنادة بالصحة لقلت به وهذا مما أستخير الله فيه . وفى معناه أحاديث أخر . قال البيهقى : إنه لا يصح منها شىء إلا أنه يقويه قوله :

١١ - (وعن جابر رضى الله عنه فى الرجل الذى شج) بضم الشين المعجمة وجيم ، من شجه يشجه بكسر الشين وضمتها : كسره كما فى القاموس (فاغتسل فأت ، لئما كان يكفيه أن يتيمم ويعصّب على جرحه خرقعة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده . رواه أبو داود بسند ضعيف) لأنه تفرد به الزبير بن خريق بضم الخاء المعجمة فراه مفتوحة ومثناه تحتية ساكنة وقاف . قال الدارقطنى : ليس بالقوى . قلت وقال الذهبى : إنه صدوق (وفيه اختلاف على راويه) وهو عطاء فانه رواه عنه الزبير بن خريق عن جابر ورواه عنه الأوزاعى بلاغا عن عطاء عن ابن عباس ، فالاختلاف وقع فى رواية عطاء هل عن جابر أو عن ابن عباس ، وفى إحدى الروايتين ما ليس فى الأخرى ، وهذا الحديث وحديث على الأول قد تعاضدا على وجوب المسح على الجبائر بالماء وفيه خلاف بين العلماء . منهم من قال يمسح لذين الحديدين وإن كان فيهما ضعف فقد تعاضدا ولأنه عضو تعذر غسله بالماء فمسح ما فوقه كشعر الرأس ، وقاسا على مسح أعلى الخفين وعلى العمامة وهذا القياس يقوى النص . قلت من قلل بالمسح عليهما قوى عنده المسح على الجبائر وهو الظاهر ، ثم فى حديث جابر دليل على أنه يجمع بين التيمم والمسح والغسل ، وهو مشكل حيث جمع بين التيمم والغسل . قيل فيحمل على أن أعضاء الوضوء كانت جريحة فتعذر إمساكها بالماء فعدل إلى التيمم ثم أفاض الماء على بقية جسده . وأما الشجة فقد كانت فى الرأس والواجب فيه الغسل لكن تعذر لأجل الشجة فكان الواجب عليه عصبتها والمسح عليها إلا أنه قال المصنف فى التلخيص : إنه لم يقع فى رواية عطاء عن ابن عباس ذكر التيمم ، فثبت أن الزبير بن خريق تفرد به نيه على ذلك ابن التطان ، ثم قال : ولم يقع فى رواية عطاء ذكر المسح على الجبيرة فهو من أفراد الزبير . قال : ثم سياق المصنف لحديث جابريدل على أن قوله إنما كان يكنه غير مرفوع وهو مرفوع ، وإنما لما اختصره المصنف فاتته العبارة

الدالة على رفعه ، وهو حديث فيه قصة ، ولفظها عند أبي داود عن جابر قال « خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشججه في رأسه ثم احتلم فسأل أصحابه فقال : هل تجدون لي رخصة في التيمم ؟ قالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغسل فأت ، فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك فقال : قتلوه قتلهم الله ، ألا سألوا إذ لم يعلموا ؟ فانما شفاء العي^١ السؤال ، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب^٢ أو يعصب « شك موسى » على جرحه خرقه ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده » إلى آخره .

١٢ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : من السنة) أى سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، والمراد طريقته وشرعه (أن لا يَصْلَى الرَّجُلُ) والمرأة أيضا (بالتيمم إلا صلاة واحدة ثم يتيمم للصلاة الأخرى . رواه الدارقطني بإسناد ضعيف) لأنه من رواية الحسن بن عمار وهو ضعيف (جدا) نصب على المصدر كما عرفت . وفي الباب عن علي رضى الله عنه وابن عمر حديثان ضعيفان ، وإن قيل إن أثر ابن عمر أصح فهو موقوف فلا تقوم بالجميع حجة . والأصل أنه تعالى قد جعل التراب قائما مقام الماء . وقد علم أنه لا يجب الوضوء بالماء إلا من الحدث فالتيمم مثله . وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة الحديث وغيرهم وهو الأقوم دليلا .

باب الحيض

الحيض مصدر حاضت المرأة تحيض حيضا وحيضا فهي حائض . ولما كانت له أحكام شرعية من أفعال وتروك عقد له المصنف بابا ساق فيه ما ورد فيه من أحكامه .

١ - (عن عائشة رضى الله عنها أن فاطمة بنت أبي حبيش) تقدم ضبطه في أول باب النواقص (كانت تستحاض) تقدم أن الاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه ، وتقدم فيه « أن فاطمة جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إني امرأة أستحاض فلا أظهر أفادع الصلاة ؟ » (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن دمَ الحيض دمٌ أسودٌ يُعرَفُ » بضم حرف المضارعة وكسر الراء : أى له عرف ورائحة ، وقيل بفتح الراء : أى تعرفه النبأ) فإذا كان ذلك (بكسر الكاف) فأمسكي عن الصلاة ، فإذا كان الآخر (أى الذى ليس بتلك الصفة) فتوضئي وصلئي » رواه أبو داود والنسائي وصححه وابن حبان والحاكم واستنكره أبو حاتم) لأنه من حديث عدى بن ثابت عن أبيه عن جده ، وجده لا يعرف ، وقد ضعف الحديث أبو داود . وهذا الحديث فيه رد المستحاضة إلى صفة الدم بأنه إذا كان تلك الصفة فهو حيض وإلا فهو استحاضة ، وقد قال به الشافعي في حق المبتدأة . وقد تقدم في النواقص أنه صلى الله عليه وسلم قال لها : إنما ذلك عرق . فإذا أقيمت فيضتاك فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلئي » ولا بناويه هذا الحديث

(١) المى بالكسر: الجهل ، والمعنى أن الجهل داء وشفائه السؤال والتعلم . (٢) أى يمسح

فإنه يكون قوله « إن دم الحيض أسود يعرف » بيانا لوقت إقبال الحيضة وإدبارها ، فالمستحاضة إذا ميزت أيام حيضها إما بصفة الدم أو بآتيانه في وقت عاداتها إن كانت معتادة وعلمت بعاداتها فقاطمة هذه يحتمل أنها كانت معتادة فيكون قوله « فإذا أقبلت حيضتك » أى بالعاده أو غير معتادة فيراد بأقبال حيضها بالصفة ولا مانع من اجتماع المعرفين في حقها وحق غيرها هذا وللمستحاضة أحكام خمسة قد سلفت إشارة إلى الوعد بها منها : جواز وطئها في حال جريان دم الاستحاضة عند جماهير العلماء لأنها كالطاهر في الصلاة والصوم وغيرها وكذا في الجماع ولأنه لا يحرم إلا عن دليل ولم يأت دليل بتحريم جماعها . قال ابن عباس : المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت ، الصلاة أعظم . يريد إذا جازت لها الصلاة ودمها جار وهى أعظم ما يشترط له الطهارة جاز جماعها . ومنها أنها تؤمر بالاحتياط في طهارة الحدث والنجس فتغسل فرجها قبل الوضوء وقبل التيمم وتحشو فرجها بقطنة أو خرقة دفعا للنجاسة وتقللا لها ، فان لم يندفع الدم بذلك شدت مع ذلك على فرجها وتلجمت واستثفرت كما هو معروف في الكتب المطولة وليس بواجب عليها وإنما هو الأولى تقللا للنجاسة بحسب القدرة ثم تتوضأ بعد ذلك . ومنها أنه ليس لها الوضوء قبل دخول وقت الصلاة عند الجمهور إذ طهارتها ضرورية ، فليس لها تقديمها قبل وقت الحاجة .

٢ - (وفي حديث أسماء بنت عميس) بضم المهملة وفتح الميم وسكون المثناة التحتية فسين مهملة ، هى امرأة جعفر هاجرت معه إلى أرض الحبشة وولدت له هناك أولادا منهم عبد الله ثم لما قتل جعفر تزوجها أبو بكر الصديق فولدت له محمدا ، ولما مات أبو بكر تزوجها على بن أبى طالب رضى الله عنه فولدت له يحيى (عند أبى داود ولتجلىس) هو عطف على ما قبله في الحديث لأن المصنف إنما ساق شطر حديث أسماء لكن في لفظ أبى داود عنها هكذا « سبحان الله هذا من الشيطان لتجلىس » إلى آخره بدون واو . وفي نسخة في بلوغ المرام « فى ميركن » بكسر الميم الإجابة التى تغسل فيها الثياب (فإذا رأت صُفْرَةً فوق الماء) الذى تقعد فيه فتصب عليها الماء فانها تظهر الصفرة فوق الماء (فلتغتسل للظهور والعصر غُسْلاً واحداً أو تغتسل للمغرب والعشاء غُسْلاً واحداً أو تغتسل للفجر غُسْلاً واحداً وتتوضأ فيما بين ذلك) هذا الحديث وحديث حمّة الآتى فيه الأمر بالاغتسال في اليوم والليلة ثلاث مرات . وقد بين في حديث حمّة أن المراد إذا أخرت الظهر والمغرب ومفهومه أنها إذا وقتت اغتسلت لكل فريضة . وقد اختلف العلماء فروى عن جماعة من الصحابة والتابعين أنه يجب عليها الاغتسال لكل صلاة وذهب الجمهور إلى أنها لا يجب عليها ذلك ، وقالوا رواية أنه صلى الله عليه وسلم أمرها بالغسل لكل صلاة ، ضعيفة وبين البيهقي ضعفها . وقيل بل هو حديث منسوخ بحديث فاطمة بنت أبى حبيش أنها توضأ لكل صلاة . قلت إلا أن النسخ يحتاج إلى معرفة المتأخر ، ثم إنه قال المنذرى : ن حديث أسماء بنت عميس حسن فالجمع بين حديثها وحديث فاطمة بنت أبى حبيش أن يقال إن الغسل مندوب بقريته علم أمر فاطمة به واقتصاره على أمرها بالوضوء ، فالوضوء هو الواجب وقد جنح الفمى إلى هذا .

٣ - (وعن حمزة) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم فتون (بنت جحش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة فشين معجمة هي أخت زينب أم المؤمنين وامرأة طلحة بن عبد الله (قالت : كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة) في سنن أبي داود بيان لكثرتها قالت : إنما أُنِج نِجاً ، (فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم استفتيه فقال : إنما هي رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ) معناه أن الشيطان قد وجد سبيلاً إلى التلبيس عليها في أمر دينها وطهرها وصلاتها حتى أنساها عاداتها وصارت في التقدير كأنها ركضة منه ، ولا ينافي ما تقدم من أنه عرق يقال له العاذل لأنه يحمل على أن الشيطان ركضه حتى انفجر ، والأظهر أنها ركضة منه حقيقة إذ لا مانع من حملها عليه (فَتَحْيِضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ اغْتَسَلِي ، فَإِذَا اسْتَنْقَأَتْ فَصَلِّي أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ) . إن كانت أيام الحيض ستة (أَوْ ثَلَاثَةً وَعِشْرِينَ) إن كانت أيام الحيض سبعة (وَصُورِي وَصَلِّي) أي ماشئت من فريضة وتطوع (فَإِنَّ ذَلِكَ يَجْزِيكَ وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي) فيما يستقبل من الشهور ، ولفظ أبي داود « فافعلي كل شهر » (كَمَا تَحْيِضُ النِّسَاءُ) في سنن أبي داود وزيادة « وكما يطهرن ميقات حيضهن وطهرهن » فيه الرد لها إلى غالب أحوال النساء (فَإِنْ قَوِيَتْ) أي قدرت (عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ وَتَعْجَلِي الْعَصْرَ) هذا لفظ أبي داود وقوله « وتعجلي العصر » يريد أن تؤخرى الظهر : أي فتأتي بها في آخر وقتها قبل خروجه وتعجلي العصر فتأتي به في أول وقته ، فتكون قد أتت بكل صلاة في وقتها وجمعت بينهما جميعاً صورياً (ثُمَّ تَغْتَسِلِي حِينَ تَطْهَرِينَ) هذا اللفظ ليس في سنن أبي داود بل لفظه هكذا « فتغسلين فتجمعين بين الصلاتين الظهر والعصر » أي جمعاً صورياً كما عرفت (وَتَصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً) هذا غير لفظ أبي داود كما عرفت (ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ) لفظ أبي داود « وتؤخرين المغرب وتعجلين العشاء » وما كان يحسن من المصنف حذف ذلك كما عرفت (ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فَافْعَلِي وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتَصَلِّيْنَ ، قَالَ) أي النبي صلى الله عليه وسلم (وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَى) ظاهره أنه من كلامه صلى الله عليه وسلم ، إلا أنه قال أبو داود : رواه عمر بن ثابت عن ابن عقيل قال : فقالت حمزة : هذا أعجب الأمرين إلى ، لم يحطه من قول النبي صلى الله عليه وسلم (رواه الخمسة وصححه الترمذي وحسنه البخاري) قال المنذرى في مختصر سنن أبي داود . قال الخطابي : قد ترك بعض العلماء القول بهذا الحديث لأن ابن عقيل راويه ليس بذلك وقال أبو بكر البيهقي : تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف في الاحتجاج به ، هذا آخر كلامه وقد أخرجه الترمذي وابن ماجه . وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . وقال أيضاً : وسألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن . وقال أحمد : هو حديث حسن صحيح اهـ . فعرفت أن القول بأنه حديث غير صحيح ، بل قد صححه الأئمة . وقد عرفت مما سبقناه من لفظ رواية أبي داود أن المصنف نقل غير لفظ أبي داود من ألفاظ أحد الخمسة ولكن لا بد من تنقيح ما أطلقته

الروايات بقوله « وتعجلين العشاء » كما قال « وتعجلين العصر » لأنه أرشدها صلى الله عليه وسلم إلى ذلك للملاحظة الإثبات بكل صلاة في وقتها هذه في آخر وقتها وهذه في أوله وقتها ، وقوله في الحديث « ستة أوسعة أيام » ليست فيه كلمة « أو » شكاً من الراوى ولا للتخيير بل للإعلام بأن النساء أحد العددين فتهن من تحيض سنا ومنهن من تحيض سبعا فترجع إلى من هي في سنها وأقرب إلى مزاجها ، ثم قوله « فان قريت » يشعر بأنه ليس بواجب عليها وإنما هو مندوب لها وإلا فان الواجب إنما هو الوضوء لكل صلاة بعد الاغتسال عن الحيض بمرور الستة أو السبعة الأيام وهو الأمر الأول الذى أرشدها صلى الله عليه وسلم إليه ، فان في صدر الحديث « أمرك بأمرين أيهما فعلت أجزأك عنك من الآخر » وإن قريت عليهما فأنت أعلم ثم ذكر لها الأمر الأول أنها تحيض سنا أو سبعا ثم تغتسل وتصلى كما ذكره المصنف وقد علم أنها تتوضأ لكل صلاة ، لأن استمرار الدم ناقض فلم يذكره في هذه الرواية وقد ذكره في غيرها ثم ذكر الأمر الثانى من جمع الصلاتين والاعتسال كما عرفت ، وفي الحديث دليل على أنه لا يباح جمع الصلاتين في وقت أحدهما للعذر إذ لو أبيح لعذر لكانت المستحاضة أول من يباح لها ذلك ولم يباح لها ذلك بل أمرها بالتوقيت كما عرفت .

٤ - (وعن عائشة رضى الله عنها أن أم حبيبة) بالحاء المهملة المفتوحة (بنت جحش) قيل الأصح أن اسمها حبيبة وكنيتها أم حبيب بغير هاء وهى أخت حمزة التى تقدم حديثها (شكت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الدم فقال : امكثي قدر ما كانت تحببُك حَيْضَتُكَ) أى قبل استمرار جريان الدم (ثم اغتسلي) أى غسل الخروج عن الحيض (فكانت تغتسل لكل صلاة) من غير أمر منه صلى الله عليه وسلم لها بذلك (رواه مسلم وفي رواية للبخارى « وتَوَضَّئِي لكلِّ صلاة » وهى) أى هذه الرواية (لأبى داود وغيره من وجه آخر) أم حبيبة كانت تحت عبد الرحمن بن عوف ، وبنات جحش ثلاث : زينب أم المؤمنين وحمزة وأم حبيبة ، قيل لانهن كن مستحاضات كلهن . وقد ذكر البخارى ما يدل على أن بعض أمهات المؤمنين كانت مستحاضة ، فان صح أن الثلاث مستحاضات فهى زينب وقد عد العلماء المستحاضات في عصره صلى الله عليه وسلم فبلغن عشرين سنة . والحديث دليل على إرجاع المستحاضة إلى أحد المعرفات وهى أيام عادتْها وعرفت أن المعرفات إما العادة التى كانت لها قبل الاستحاضة أو صفة الدم بكونه أسود يعرف أو العادة التى للنساء من الستة الأيام أو السبعة أو إقبال الحيضة وإدبارها كل هذه تقدمت في أحاديث المستحاضة فبأيها وقع معرفة الحيض . والمراد حصول الظن لا اليقين . عملت به سواء كان ذات عادة أولا كما يفيد إطلاقي الأحاديث ، بل ليس المراد إلا ما يحصل لها ظن أنه حيض وإن تعدت الأمارات كان أقوى في حقها ، ثم متى حصل ظن زوال الحيض وجب عليها الغسل ثم تتوضأ لكل صلاة أو تجمع جمعا صوريا بالغسل ، وهل لها أن تجمع الجمع الصورى بالرضوء ؟ هذا لم يرد به النص في حقها إلا أنه معارم جرازه لكل أحد من غيره . وأما هل لها أن تصلى لفراغل بوضوء الفريضة ؟ فهذا مسكوت عنه أيضا والعلماء مختلفون في ذلك كله .

٥ - (وعن أم عطية) اسمها نسيبة بضم النون وفتح السين المهملة وسكون المثناة التحتية وفتح الموحدة بنت كعب ، وقيل بنت الحرث الأنصارية بايعة النبي صلى الله عليه وسلم كانت من كبار الصحابات ، وكانت تغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تمرض المرضى وتداوى الجرحى (قالت : كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ) أى ما هو بلون الماء الوسخ الكدر (والصفرة) هو الماء الذى تراه المرأة كالصديد يعلو داء صفراء (بعد الطهر) أى بعد رؤية القصة البيضاء والجفوف (شيئا) أى لانعده حيضا (رواه البخارى وأبو داود واللفظ له) وقولها كنا قد اختلف فيه العلماء ، فقيل له حكم الرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن المراد كنا فى زمانه صلى الله عليه وسلم مع علمه فيكون تقريراً منه وهذا رأى البخارى وغيره من علماء الحديث فيكون حجة ، وهو دليل على أنه لاحكم لما ليس بدم غليظ أسود يعرف فلا يعد حيضاً بعد أن ترى القصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة ، قيل إنه شيء كالخيط الأبيض يخرج من الرحم بعد انقطاع الدم أو بعد الجفوف ، وهو أن يخرج ما يحشى به الرحم جافاً ، ومفهوم قولها بعد الطهر : أى بأحد الأمرين إن قبله تعد الكدرة والصفرة شيئاً : أى حيضاً ، وفيه خلاف بين العلماء معروف فى الفروع .

٦ - (وعن أنس رضى الله عنه أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اصنعوا كل شيء إلا النكاح . رواه مسلم) الحديث قد بين المراد من قوله تعالى - قل هو أذى فاعتزلوا النساء فى الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن - أن المأمور به من الاعتزال والمنهى عنه من القربان هو النكاح : أى اعتزلوا نكاحهن ولا تقربوهن له ، وما عدا ذلك من المواكلة والمجالسة والمضاجعة وغير ذلك جائز ، وقد كان اليهود لا يسكنون الحائض فى بيت واحد ولا يجامعونها ولا يؤاكلونها كما صرح به رواية مسلم . وأما الاستمتاع منهن فقد أباحه هذا الحديث وكما يفيد أيضاً .

٧ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني فأتزرن فيبأشرنى وأنا حائض . متفق عليه) أى يلبصق بشرته ببشرى فيما دون الإزار ، وليس بصريح بأنه يستمتع منها إنما فيه إلصاق البشرة بالبشرة . والاستمتاع فيما بين الركبة والسرة فى غير الفرج أبجازه البعض ، وحجته « اصنعوا كل شيء إلا النكاح » ومفهوم هذا الحديث ، وقال بعض بكرهته ، وآخر بتحريمه ، فالأول أولى للدليل . فأما لوجامع وهى حائض فانه بآثم إجماعاً ولا يجب عليه شيء . وقيل تجب عليه الصدقة لما يفيد .

٨ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الذى باتى امرأته وهى حائض قاله : يتصدق بدينار أو بنصف دينار . رواه الخمسة وصححه الحاكم وابن القطان ورجح غيرهما وقفه) على ابن عباس . الحديث فيه روايات هذه إحداهما ، وهى التى خرج لرجلها فى الصحيح وروايته مع ذلك مضطربة . وقد قال الشافعى : لو كان هذا الحديث ثابتاً لأخذنا به . قال المصنف : الاضطراب فى إسناد هذا الحديث ومنته كثير جداً . وقد ذهب إلى إيجاب الصدقة الحسن وسعيد لكن قالوا : يعنى رقبة قياساً على من جامع

في رمضان . وقال غيرهما بل يتصدق بدينار أو بنصف دينار . وقال الخطابي : قال أكثر أهل العلم لاشيء عليه ، وزعموا أن هذا مرسل أو موقوف . وقال ابن عبد البر : حجة من لم يوجب اضطراب هذا الحديث وأن الذمة على البراءة ، ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلا بدليل لا مدفع فيه ولا مطعن عليه وذلك معدوم في هذه المسئلة . قلت أما من صح عنه كابن القطان فإنه أعمن النظر في تصحيحه وأجاب عن طرق الطعن فيه ، وأقره ابن دقيق العيد وقواه في كتابه الإمام فلا عذر له عن العمل به . وأما من لم يصح عنه كالشافعي وابن عبد البر فالأصل براءة الذمة فلا تقوم به الحجة .

٩ - (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **الْيَسَّ إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ لَمْ تَصَلْ وَلَمْ تَصُمْ ؟** . متفق عليه في حديث طويل) تمامه : **« فذلك من نقصان دينها »** رواه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ **« تمكث الليالي ما تصلي وتفطر في شهر رمضان فهذا نقصان دينها »** وهو إخبار يفيد تقريرها على ترك الصوم والصلاة وكونهما لا يجبان عليها وهو إجماع في أنها لا يجبان حال الحيض ، ويجب قضاء الصيام لأدلة آخر . وأما كونها لا تدخل المسجد فلحديث **« لأحل المسجد لحائض ولا جنب »** وتقدم . وأما أنها لا تقرأ القرآن فلحديث ابن عمر **« ولا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن »** وإن كان فيه مقال ، وكذلك لا تمس المصحف لحديث عمرو بن حزم ، تقدم وتقدمت شواهده ، والأحاديث لا تنقص عن الكراهة لكل ما ذكر وإن لم تبلغ درجة التحريم إذ لا تخلو عن مقال في طرقها ، ودلالة ألفاظها غير صريحة في التحريم .

١٠ - (وعن عائشة رضي الله عنها قالت : لما جئنا) أى عام حجة الوداع وكانت قد أحرمت معه صلى الله عليه وسلم (**مَرَفَ**) بالسین المهملة مفتوحة وكسر الراء فقاء اسم محل منعه من الصرف للعلمية والتأنيث ، وهو محل بين مكة والمدينة (**حضت** فقال النبي صلى الله عليه وسلم **افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهُرِي** . متفق عليه في حديث طويل) فيه صفة حجه صلى الله عليه وسلم ، وفيه دليل على أن الحائض يصح منها جميع أفعال الحج غير الطواف بالبيت وهو مجمع عليه . واختلف في علته ، فقيل لأن من شرط الطواف الطهارة ، وقيل لكونها ممنوعة من دخول المسجد . وأما ركعتا الطواف فقد علم أنهما لا يصحان منها إذ هما مرتبتان على الطواف والطهارة .

١١ - (وعن معاذ) بضم الميم فعين مهملة خفيفة آخره ذال معجمة ، وهو أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل الأنصاري الخزرجي أحد من شهد العقبة من الأنصار وشهد بدرا وغيرها من المشاهد وبعثه صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قاضيا ومعلما وجعل إليه قبض الصدقات من العمال باليمن ، وكان من أحلاء الصحابة وعلمائهم . استعمله عمر على الشام بعد أبي عبيدة فمات في طاعون عمواس سنة ثمان عشرة ، وقيل سبع عشرة وله ثمان وثلاثون سنة (أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض ؟ قال **« ما فوق الإزار »** ورواه أبو داود وضعفه) وقال ليس بالقوي . والحديث دليل على تحريم مباشرة محل الإزار وهي

ما بين السرة والركبة . والحديث قد عارضه حديث « اصنعوا كل شئ إلا النكاح » تقدم وهو أصح من هذا فهو أرجح منه ، ولو ضمه المصنف إليه لكان أولى ، وتقدم الكلام فيه . وفي حديث عائشة « كان يأمرني فأترز » .

١٢ - (وعن أم سلمة رضى الله عنها كانت النفساء تتعبدُ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد نفاستها أربعين يوماً . رواه الحمسة إلا النسائي واللفظ لأبي داود ، وفي لفظ له : ولم يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة النفاس وصححه الحاكم) وضعفه جماعة ، لكن قال النووي : قول جماعة من مصنفي الفقهاء إن هذا الحديث ضعيف مردود عليهم وله شاهد عند ابن ماجه من حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « وقت للنساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك » وللحاكم من حديث عثمان بن أبي العاص « وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء في نفاسهن أربعين يوماً » فهذه الأحاديث يعضده بعضها بعضها ، وتدلل على أن الدم الخارج عقيب الولادة حكمه يستمر أربعين يوماً تقعد فيه المرأة عن الصلاة وعن الصوم وإن لم يصرح به الحديث ، فقد أفيد من غيره . وأفاد حديث أنس أنها إذا رأت الطهر قبل ذلك طهرت وأنه لا أحد لأقله .

كتاب الصلاة

باب المواقيت

الصلاة لغة : الدعاء ، سميت هذه العبادة الشرعية باسم الدعاء لاشتمالها عليه : والمواقيت جمع ميقات ، والمراد به الوقت الذى عنه الله لأداء هذه العبادة وهو القدر المحدود للفعل من الزمان .

١ - (عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : وقتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ) أى مالت إلى جهة المغرب وهو الدلوك الذى أده تعالى بقوله - أقم الصلاة لدلوك الشمس - (وكان ظلُّ الرَّجُلِ كطوله) أى ويستمر وقتها حتى ظل كل شئ مثله فهذا تعريف لأول وقت الظهر وآخره ، فقوله « وكان » عطف على زالت كما قررناه : أى ويستمر وقت الظهر إلى صيرورة ظل الرجل مثله (ما لم يتخضر) وقت (العصر) وحضوره بمصير ظل كل شئ مثله كما يفيد مفهوم هذا وصريح غيره (ووقتُ العَصْرِ) يستمر (ما لم تصفرَّ الشمسُ) وقد عين آخره فى غيره بمصير ظل الشئ مثليه (ووقتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ) من عند سقوط قرص الشمس ويستمر (ما لم يغيب الشفقُ) الأحمر ، وتفسيره بالحمرة سيأتى نصاً (ووقتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ) من غيبوبة الشفق ، ويستمر (إلى نصف اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ) المراد به الأول (ووقتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ) أوله (من طُلُوعِ الْمَجَرِّ) ويستمر ما لم تطلع الشمس . رواه مسلم) تمامه فى مسلم « فإذا طلعت الشمس فأمسك عن الصلاة فإنها تطلع بين قرني الشيطان » الحديث أفاد تبيين أكثر الأوقات الخمسة أولاً وآخرها ، فأول وقت الظهر زوال الشمس وآخره مصير ظل الشئ

مثله ، وذكر الرجل في الحديث تمثيلا ، وإذا صار كذلك فهو أول العصر ولكنه يشاركه الظهر في قدر لا يتسع لأربع ركعات فانه يكون وقتا لهما كما يفيد حديث جبريل فانه صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم الظهر في اليوم الأول بعد الزوال وصلى به العصر عند مصير ظل الشيء مثله وفي اليوم الثاني صلى به الظهر عند مصير ظل الشيء مثله في الوقت الذي صلى فيه العصر اليوم الأول ، فدل على أن ذلك وقت يشترك فيه الظهر والعصر ، وهذا هو الوقت المشترك وفيه خلاف ، فمن أثبتته فحجته ما سمعته ، ومن نفاه تأول قوله : وصلى به الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل الشيء مثله بأن معناه فرغ من صلاة الظهر في ذلك الوقت وهو بعيد . ثم يستمر وقت العصر إلى اصفرار الشمس وبعد الاصفرار ليس بوقت للأداء بل وقت قضاء كما قاله أبو حنيفة ، وقبل بل أداء إلى بقية تسع ركعة لحديث « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغيب الشمس فقد أدرك العصر » وأول وقت المغرب إذا وجبت الشمس : أي غربت كما ورد عند الشيخين وغيرهما ، وفي لفظ « إذا غربت » وآخره ما لم يغيب الشفق ، وفيه دليل على اتساع وقت الغروب ، وعارضه حديث جبريل فانه صلى به صلى الله عليه وسلم المغرب في وقت واحد في اليومين وذلك بعد غروب الشمس ، والجمع بينهما أنه ليس في حديث جبريل حصر لوقتهما في ذلك ، ولأن احاديث تأخير المغرب إلى غروب الشفق متأخرة فانها في المدينة وإمامة جبريل في مكة ، فهي زيادة تفضل الله بها . وقيل إن حديث جبريل دال على أنه لا وقت لها إلا الذي صلى فيه ، وأول العشاء غيبوبة الشفق ويستمر إلى نصف الليل ، وقد ثبت في الحديث التحديد لآخره بثلاث الليل ، لكن احاديث النصف صحيحة فيجب العمل بها . وأول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر ويستمر إلى طلوع الشمس . فهذا الحديث الذي في مسلم قد أفاد أول كل وقت من الخمسة وآخره ، وفيه دليل أن لوقت كل صلاة أولا وآخرها ، وهل يكون بعد الاصفرار وبعد نصف الليل وقت لأداء العصر والعشاء أولا . هذا الحديث يدل على أنه ليس بوقت لهما ، ولكن حديث « من أدرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد أدرك العصر » فانه يدل على أن بعد الاصفرار وقتا للعصر ، وإن كان في لفظ « أدرك » ما يشعر بأنه إذا كان تراخيه عن الوقت المعروف لعذر أو نحوه ، وورد في الفجر مثله وسيأتي ، ولم يرد مثله في العشاء ، ولكنه ورد في مسلم « ليس في النوم تفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى » فانه دليل على امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى إلا أنه مخصوص بالفجر ، فان آخر وقتها طلوع الشمس وليس بوقت للتي بعدها ، وبصلاة العشاء فان آخره نصف الليل وليس وقتا للتي بعدها . وقد قسم الوقت إلى اختياري واضطري ، ولم يتم دليل فاض على غير ما سمعت ، وقد استوفينا الكلام على المواقيت في رسالة بسيطة سميناها المواقيت في المواقيت .

٢ - (وله) أي مسلم (من حديث بريدة) بضم الموحدة فراء فثناة تحية فذال . هملته فثاء تأنيث ، هو أبو عبد الله أو أبو سهل أو أبو الحصيب بريدة بن الحصيب بضم الحاء المهملة فصاد

مهملة مفتوحة فثناة تحتية ساكنة فوحدة الأسلمى ، أسلم قبل بدر ولم يشهدا وبأبج يبعه الرضوان ، سكن المدينة ثم تحول إلى البصرة ثم خرج إلى خراسان غازيا فأت بمرو زمن يزيد بن معاوية سنة اثنتين أو ثلاث وستين (في العصر) أى في بيان وقتها (والشَّمسُ بَيَضَاءُ نَقِيَّةٌ) بالنون والقاف ومثناة تحتية مشددة : أى لم يدخلها شيء من الصفرة .

٣ - (ومن حديث أبي موسى) أى ولسلم من حديث أبي موسى وهو عبد الله بن قيس الأشعري ، أسلم قديما بمكة وهاجر إلى الحبشة . وقبل رجوع إلى أرضه ثم وصل إلى المدينة مع وصول مهاجرى الحبشة ، ولاء عمر بن الخطاب البصرة بعد عزل الغيرة سنة عشرين ، فافتتح أبو موسى الأهواز ، ولم يزل على البصرة إلى صدر خلافة عثمان فعزله فانتقل إلى الكوفة وأقام بها ، ثم أقره عثمان عاملا على الكوفة إلى أن قتل عثمان ثم انتقل بعد أمر التحكيم إلى مكة ولم يزل بها حتى مات سنة خمسين وقيل بعدها وله نيف وستون سنة (والشَّمسُ مُرْتَفِعَةٌ) أى وصلى العصر وهي مرتفعة لم تمل إلى الغروب . وفي الأحاديث ما يدل على المسارعة بالعصر وأصرح الأحاديث في تحديد أول وقتها حديث جبريل « أنه صلاها بالنبي صلى الله عليه وسلم وظل الرجل مثله » وغيره من الأحاديث كحديث بريدة وحديث أنى موسى محمولة عليه .

٤ - (وعن أبي برزة) بفتح الموحدة وسكون الراء فزاي فهاء ، اسمه نضلة بفتح النون فضاد ساكنة معجمة ابن عبيد، وقيل ابن عبد الله، أسلم قديما وشهد الفتح ، ولم يزل يغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توفى صلى الله عليه وسلم فنزل بالبصرة ثم غزا خراسان وتوفى بمرو ، وقيل بغيرها سنة ستين (الأسلمى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلِّيُ الْعَصْرَ ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا) أى بعد صلاته (إِلَى رَحْلِهِ) بفتح الراء وسكون الحاء المهملة وهو مسكنه (فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ) حال من رحله ، وقيل صفة له (وَالشَّمسُ حَيَّةٌ) أى يصل إلى رحله حال كون الشمس حية : أى بيضاء قوية الأثر حرارة ولونا وإنارة (وكان يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ) لم يبين إلى متى وكأنه يريد مطلق التأخير وقد بيته غيره من الأحاديث (وكان يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا) لئلا يستغرق النائم فيه حتى يخرج اختيار وقتها (وَالحَدِيثُ) التحدث مع الناس (بَعْدَهَا) فينام عقب تكفير الخطيئة بالصلاة فتكون خاتمة عمله ولئلا يشتغل بالحديث عن قيام آخر الليل إلا أنه قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يسمر مع أبي بكر في أمر المسلمين (وكان يَنْفَتِلُ) بالفاء فثناة بعدها فوقية مكسورة أى يلتفت إلى من خلفه أو ينصرف (مِنْ صَلَاةِ الْعَدَاةِ) الفجر (حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ) أى بضوء الفجر لأنه كان مسجده صلى الله عليه وسلم ليس فيه مصابيح ، وهو يدل على أنه كان يدخل فيها والرجل لا يعرف جليسه وهو دليل التذكير بها (وكان يَقْرَأُ بِالسَّتينِ إِلَى الْمِائَةِ) يريد أنه إذا اختصر قرأ بالسنتين في صلاته في الفجر ، وإذا طول فإلى المائة من الآيات (مَثْنَى عَلَيْهِ) فيه ذكر وقت صلاة العصر والعشاء والفجر من دون تحديد للأوقات وقد سبق في الذى مضى ما هو أصرح وأشمل

• - (وعندهما) أى الشيخين المدلول عليهما بقوله متفق عليه (من حديث جابر : والعشاء أحياناً يُقدِّمُها) أول وقتها (وأحياناً يُؤخِّرُها) عنه كما فصله قوله (إذا رَأَهُمُ) أى الصحابة (اجتمعوا) فى أول وقتها (عَجَّلَ) رفقاً بهم (وإذا رَأَهُمُ أَبْطَأُوا) عن أوله (أخَّرَ) مراعاة لما هو الأرفق بهم ، وقد ثبت عنه أنه لولا خوف المشقة عابهم لأخَّرَ بهم (والصُّبْحُ كانَ النَّبى صلى الله عليه وسلم يَصَلِّيها بِغَلَسِ) الغلس محرّكة ظلمة آخر الليل كما فى القاموس وهو أول الفجر وبأق ما يعارضه فى حديث رافع بن خديج .
٦ (ولسلم) وحده (من حديث أبى موسى : فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انشَقَّ الْفَجْرُ وَلَيْسَ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا) وهو كما أفاده الحديث الأول .

٧ - (وعن رافع بن خديج) بفتح الحاء المعجمة وكسر الدال المهملة فتنة تحجة فحيم ورافع هو أبو عبد الله ويقال أبو خديج الخزرجى الأنصارى الأوسى من أهل المدينة ، تأخر عن بدر لصغر سنه وشهد أحدا وما بعدها أصابه سهم يوم أحد فقال له النبى صلى الله عليه وسلم « أنا أشهد لك يوم القيامة » وعاش إلى زمان عبد الملك بن مروان ثم انتقضت جراحته فات سنة ثلاث أو أربع وسبعين وله ست وثمانون سنة ، وقيل زمن يزيد بن معاوية (قال : كُنْتُ نَصَلْتُ الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِى صلى الله عليه وسلم فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيُبْصِرُ مَوَاقِعَ تَبْلِهِ) بفتح النون وسكون الموحدة وهى السهام العربية لا واحد لها من لفظها ، وقيل واحدها نبلة كتمر وتمر (متفق عليه) والحديث فيه دليل على المبادرة بصلاة المغرب بحيث ينصرف منها والضوء باق ، وقد كثر الحث على المسارعة بها .

٨ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : أَعْتَمَ) بفتح الهمزة وسكون العين المهملة فتنة فوقية مفتوحة ، يقال أَعْتَمَ إذا دخل فى العتمة ، والعتمة محرّكة ثلث الليل الأول بعد غيوبة الشفق كما فى القاموس (رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاتَ لَيْلَةٍ بِالْعِشَاءِ) أى آخر صلاتها (حتى ذَهَبَ عَامَّةُ اللَّيْلِ) كثير منه لا أكثره (ثم خَرَجَ فَصَلَّى وَقَالَ إِنَّهُ لَوْ قَتَلْتُهَا) أى المختار والأفضل (لَوْ لَا أَنِ اشْتَقَّ عَلَى أُمَّتِي) أى لأخبرها إليه (رواه مسلم) وهو دليل على أن وقت العشاء ممتد ، وأن آخره أفضله ، وأنه صلى الله عليه وسلم كان يراعى الأخف على الأمة ، وأنه ترك الأفضل وقتاً . وهى بخلاف المغرب ، فأفضله أوله ، وكذلك غيره إلا الظهر أيام الحر كما يفيد قوله :

٩ - (وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا) بهزة مفتوحة مقطوعة وكسر الراء (بالصَّلَاةِ) أى صلاة الظهر فإنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ) بفتح الفاء وسكون المثناة التحتية فحاء مهملة أى سعة أنشأها وتنفسها (متفق عليه) يقال أبرد إذا دخل فى وقت البرد كأظهر إذا دخل فى الظهر كما يقال أنجد وأتهم إذا بلغ نجدا وتهامة ذلك فى الزمان وهذا فى المكان . والحديث دليل على وجوب الإبراد بالظهر عند شدة الحر لأنه الأصل فى الأمر ، وقيل إنه للاستحباب

وإليه ذهب الجمهور ، وظاهره عام للمنفرد والجماعة والبلد الحار وغيره ، وفيه أقوال غير هذه . وقيل الإبراد سنة والتعجيل أفضل لعموم أدلة فضيلة أول الوقت . وأجيب بأنها عامة مخصوصة بأحاديث الإبراد . وعورض حديث الإبراد بحديث خباب « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا » أى لم يزل شكوانا ، وهو حديث صحيح زواه مسلم . وأجيب عنه بأجوبة أحسنها أن الذى شكوه شدة الرضاء في الأكف والجباه وهذه لا تذهب عن الأرض إلا آخر الوقت أو بعد آخره ، ولذا قال لهم صلى الله عليه وسلم « صلوا الصلاة لوقتها » كما هو ثابت في رواية خباب هذه بلفظ « فلم يشكنا وقالوا صلوا الصلاة لوقتها » رواها ابن المنذر فانه دال على أنهم طلبوا تأخيرا زائدا عن وقت الإبراد فلا يعارض حديث الأمر بالإبراد ، وتعليل الإبراد بأن شدة الحر من فيج جهنم : يعنى وعند شدته يذهب الخشوع الذى هو روح الصلاة وأعظم المطلوب منها . قيل وإذا كان العلة ذلك فلا يشرع الإبراد في البلاد الباردة . وقال ابن العربي في القبس : ليس في الإبراد تحديد إلا ما ورد في حديث ابن مسعود : يعنى الذى أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من طريق الأسود عنه « كان قدر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر في الصيف ثلاثة أقدام إلى خمسة أقدام ، وفي الشتاء خمسة أقدام إلى سبعة أقدام » ذكره المصنف في التلخيص ، وقد بينا ما فيه وأنه لا يتم به الاستدلال في المواقيت ، وقد عرفت أن حديث الإبراد يخص فضيلة صلاة الظهر في أول وقتها بزمان شدة الحر كما قيل إنه مخصص بالفجر .

١٠ - (وعن رافع بن خديج قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أصبَحُوا بالصُّبْحِ) وفي رواية « أسفروا » (فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِأَجُورِكُمْ » . رواه الخمسة وصححه الترمذى وابن حبان) وهذا لفظ أنى داود وبه احتجت الحنفية على تأخير الفجر إلى الإسفار . وأجيب عنه بأن استمرار صلاته صلى الله عليه وسلم بغلس وبما أخرج أبو داود من حديث أنس « أنه صلى الله عليه وسلم أسفر بالصبح مرة ثم كانت صلاته بعد بغلس حتى مات » يشعر بأن المراد بأصبحوا غير ظاهره ، فقيل المراد به تحقق طلوع الفجر وأن أعظم ليس للتفصيل . وقيل المراد به إطالة القراءة في صلاة الصبح حتى يخرج منها مسفرا . وقيل المراد به الليالى المقمرة فان لا يتضح أول الفجر معها لغلبة نور القمر لنوره ، أو أنه صلى الله عليه وسلم فعله مرة واحدة لعذر ثم استمر على خلافه كما يفيد حديث أنس . ولما الرد على حديث الإسفار بحديث عائشة عند ابن أنى شعبة وغيره بلفظ « ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة لوقتها الآخر حتى قبضه الله » فليس يتم لأن الإسفار ليس آخر وقت صلاة الفجر بل آخره ما يفيد

١١ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ ») أى وأضاف إليها أخرى بعده طلوعها (فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ) ضرورة أنه ليس المراد من صلى ركعة فقط . والمراد فقد أدرك صلاته لوقوع ركعة في الوقت (وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ) ففعلها (قَبْلَ

أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ) وإن فعل الثلاث بعد الغروب (متفق عليه وإنما حملنا الحديث على ما ذكرناه من أن المراد الإتيان بالركعة بعد الطلوع وبالثلث بعد الغروب للإجماع على أنه ليس المراد من أتى بركعة فقط من الصلاتين صار مدركا لهما . وقد ورد في الفجر صريحا في رواية البيهقي بلفظ « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد أن تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة » وفي رواية « من أدرك في الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى » وفي العصر من حديث أبي هريرة بلفظ « من صلى من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس ثم صلى ما بقي بعد غروبها لم يفته العصر » والمراد من الركعة الإتيان بواجباتها من الفاتحة واستكمال الركوع والسجود . وظاهر الأحاديث أن الكل أداء وأن الإتيان ببعضها قبل خروج الوقت ينسحب حكمه على ما بعد خروجه فضلا من الله . ثم مفهوم ما ذكر أنه من أدرك دون ركعة لا يكون مدركا للصلاة إلا إلا أن قوله :

١٢ - (ولمسلم عن عائشة رضي الله عنها نحوه وقال سجدة بدل ركعة) فانه ظاهر أن من أدرك سجدة صار مدركا للصلاة إلا أن قوله (ثم قال) أى الراوى ويحتمل أنه الذى صلى الله عليه وسلم (والسجدة إنما هى الركعة) يدفع أن يراد بالسجدة نفسها لأن هذا التفسير إن كان من كلامه صلى الله عليه وسلم فلا إشكال ، وإن كان من كلام الراوى فهو أعرف بما روى . وقال الخطاى : المراد بالسجدة الركعة بسجودها وركوعها ، والركعة إنما تكون تامة بسجودها ، فسميت على هذا المعنى سجدة اه ، ولو بقيت السجدة على بابها لأفادت أن من أدرك ركعة باحدى سجدتيها صار مدركا وليس بمراد لورود سائر الأحاديث بلفظ الركعة فتحمل رواية السجدة عليها فيبقى مفهوم من أدرك ركعة سالما عما يعارضه . ويحتمل أن من أدرك سجدة فقط صار مدركا للصلاة كمن أدرك ركعة ، ولا ينافى ذلك ورود من أدرك ركعة لأن مفهومه غير مراد بدليل « من أدرك سجدة » ويكون الله تعالى قد تفضل فجعل من أدرك سجدة مدركا كمن أدرك ركعة ، ويكون إخباره صلى الله عليه وسلم بأدراك الركعة قبل أن يعلمه الله جعل من أدرك السجدة مدركا للصلاة ، فلا يرد أنه قد علم أن من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة بطريق الأولى . وأما قوله : والسجدة إنما هى الركعة فهو محتمل أنه من كلام الراوى وليس بحجة ، وقولهم تفسير الراوى مقدم كلام أغلبى ، وإلا فحديث « قرب مبلغ أوعى من سامع » وفى لفظ : أفقه يدل على أنه يأتي بعد السلف من هو أفقه منهم . ثم ظاهر الحديث أن من أدرك الركعة من صلاة الفجر أو العصر لا تكرر الصلاة فى حقه عند طلوع الشمس وعند غروبها وإن كانا وقى كراهة ولكن فى حق المتأمل فقط ، وهو الذى أفاده قوله :

١٣ - (وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا صلاة) أى نافلة (بعد الصبح) أى صلاته أو زمانه (حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر) أى صلاته أو وقته (حتى تغيب الشمس) ، متفق عليه . ولظنه

بسلم : لا صلاة بعد صلاة الفجر (فعينت المراد من قوله بعد الفجر فانه يحتمل ما ذكرناه كما ورد في رواية « لا صلاة بعد العصر » نسبها ابن الأثير إلى الشيخين . وفي رواية « لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر » ستأتى فالتى قد توجه إلى ما بعد فعل صلاة الفجر وفعل صلاة العصر ، ولكنه بعد طلوع الفجر لا صلاة إلا نافلته فقط ، وأما بعد دخول العصر فالظاهر إباحة النافلة مطلقا ما لم يصل العصر ، وهذا نى للصلاة الشرعية وهو فى معنى النهى والأصل فيه التحريم ، فدل على تحريم النفل فى هذين الوقتين مطلقا . والقول بأن ذات السبب تجوز كتحية المسجد مثلا وما لا سبب لها لا تجوز ، قد بينا أنه لا دليل عليه فى حواشى شرح العمدة ، وأما صلاته صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد صلاة العصر فى منزله كما أخرجه البخارى من حديث عائشة « ما ترك السجدين بعد العصر عندى قط » وفى لفظ « لم يكن يدعهما سرا ولا علانية » فقد أجيب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم صلاهما قضاء لنافلة الظهر لما فاتته ثم استمر عليهما لأنه كان إذا عمل عملا أثبتته فدل على جواز قضاء الفائتة فى وقت الكراهة وبأنه من خصائصه جواز النفل فى ذلك الوقت كما دل له حديث أبى داود عن عائشة « أنه كان يصلى بعد العصر وينهى عنها وكان يواصل وينهى عن الوصال » وقد ذهب طائفة من العلماء إلى أنه لا كراهة للنفل بعد صلاتي الفجر والعصر لصلاته صلى الله عليه وسلم هذه بعد العصر ، ولتقريره صلى الله عليه وسلم لمن رآه يصلى بعد صلاة الفجر نافلة الفجر ، ولكنه يقال هذان دليلان على جواز قضاء النافلة فى وقت الكراهة لأنهما دليلان على أنه لا يكره النفل مطلقا إذ الأخص لا يبدل على رفع الأعم بل يخصصه وهو من تخصيص الأقوال بالأفعال على أنه باتى النص على أن من فاتته نافلة الظهر فلا يقضيها بعد العصر ، ولأنه لو تعارض القول والفعل كان القول مقدما عليه . فالصواب أن هذين الوقتين يحرم فيهما إذن النوافل كما تحرم فى الأوقات الثلاثة التى أفادها .

١٤ - (وله) أى لمسلم (عن عقبه) بضم العين المهملة وسكون القاف فوحدة مفتوحة (ابن عامر) هو أبو حماد أو أبو عامر عقبه بن عامر الجهمي . كان عاملا لمعاوية على مصر وتوفى بها سنة ثمان وخمسين ، وذكر خليفته أنه قتل يوم النهروان مع على عليه السلام ، وغلطه ابن عبد البر (ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاها أن تُصَلَّى فيهن وأن تُقْبَر) بضم الباء وكسرها (فيهن) مؤنات حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع بين قدر ارتفاعها الذى عنده تزول الكراهة حديث عمرو بن عبسة باللفظ « وترتفع قيس ربيع أو ربيع » وقيس بكسر القاف وسكون المثناة التحتية فسين مهملة : أى قدر ، أخرجه أبو داود والنسائي (وحين يتوم قائم الظهيرة) فى حديث ابن عبسة « حتى يعدل الريح ظله » (حتى تزول الشمس) أى تميل عن كبد السماء (وحين تنصف) بفتح المثناة الفوقية فثناة بعدها وفتح الضاد المعجمة وتشديد الياء وفاء : أى تميل (الشمس للغروب) فهذه ثلاثة أوقات إن انضافت إلى الأولين كانت خمسة ، إلا أن الثلاثة تختص بكراهة أمرين دفن الموتى والصلاة ، والوقتان الأولان يختصان بالهوى عن الثانى منهما . وقد ورد تعليل النهى

عن هذه الثلاثة في حديث ابن عبسة عند من ذكر بأن الشمس عند طلوعها تطلع بين قرني شيطان فيصلى لها الكفار ، وبأنه عند قيام قائم الظهيرة تسجر جهنم وتفتح أبوابها وبأنها تغرب بين قرني شيطان ويصلى لها الكفار ، ومعنى قوله « قائم الظهيرة » قيام الشمس وقت الزوال من قولهم قامت به دابته وقفت والشمس إذا بلغت وسط السماء أبطأت حركة الظل إلى أن تزول فيتمخيل الناظر المتأمل أنها وقفت وهي سائرة . والنهي عن هذه الأوقات الثلاثة عام بلفظه لفرض الصلاة ونفلها . والنهي للتحريم كما عرفت من أنه أصله . وكذا يحرم قبر الموتى فيها ، ولكن فرض الصلاة أخرجه حديث « من نام عن صلاته » الحديث ، وفيه « فوقها حين يذكرها » ففي أي وقت ذكرها أو استيقظ من نومه أتى بها . وكذا من أدرك ركعة قبل غروب الشمس وقبل طلوعها لا يحرم عليه بل يجب عليه أدائها في ذلك الوقت فيخص النهي بالنوافل دون الفرائض وقيل بل يعمهما بدليل أنه صلى الله عليه وسلم لما نام في الوادي عن صلاة الفجر ثم استيقظ لم يأت بالصلاة في ذلك الوقت بل أخرها إلى أن خرج الوقت المكروه . وأجيب عنه أولا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يستيقظ هو وأصحابه إلا حين أصابهم حر الشمس كما ثبت في الحديث ولا يوقظهم حرها إلا وقد ارتفعت وزال وقت الكراهة . وثانيا بأنه قد بين صلى الله عليه وسلم وجه تأخير أدائها عند الاستيقاظ بأنهم في واد حضرة فيه الشيطان فخرج صلى الله عليه وسلم عنه وصلى في غيره ، وهذا التعليل يشعر بأنه ليس التأخير لأجل وقت الكراهة لو سلم أنهم استيقظوا ولم يكن قد خرج الوقت . فتحصل من الأحاديث أنها تحرم النوافل في الأوقات الخمسة ، وأنه يجوز أن تقضى النوافل بعد صلاة الفجر وصلاة العصر . أما صلاة العصر فلما سلف من صلاته صلى الله عليه وسلم قاضيا لناقلة الظهر بعد العصر إن لم نقل إنه خاص به . وأما صلاة الفجر فلتقريره أن صلى نافلة المغرب بعد صلاته ، وأنها تصلى الفرائض في أي الأوقات الخمسة لتأم وناس ومؤخر هذا وإن كان آثما بالتأخير . والصلاة أداء في الكل ما لم يخرج وقت العامد فهي قضاء في حقه . ويدل على تخصيص وقت الزوال يوم الجمعة من هذه الأوقات يجوز النفل فيه الحديث الآتي . وهو قوله :

١٥ - (والحكم الثاني) وهو النهي عن الصلاة وقت الزوال ، والحكم الأول النهي عنها عند طلوع الشمس إلا أنه تسامح المصنف في تسميته حكما ، فإن الحكم في الثلاثة أوقات واحدا وهو النهي عن الصلاة فيها ، وإنما هذا الثاني أحد محلات الحكم لأنه حكم ثان . وفسر الشارح الحكم الثاني بالنهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة كما أفاده حديث أبي سعيد وحديث عقبة ، لكن فيه أنه الحكم الأول لأن الثاني هو النهي عن قبر الأموات فانه الثاني في حديث عقبة ، وفيه أنه يلزم أن زيادة استثناء يوم الجمعة يعم الثلاثة الأوقات في عدم الكراهة وليس كذلك اتفاقا إنما الخلاف في ساعة الزوال يوم الجمعة (عند الشافعي من حديث أبي هريرة بسند ضعيف وزاد) فيه (إلا يوم الجمعة) والحديث المشار إليه أخرجه البيهقي في المعرفة من حديث عطاء بن عجلان عن أبي نضرة عن أبي سعيد وأبي هريرة قالا

« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة » وقال إنما كان ضعيفا لأن فيه إبراهيم بن يحيى ولا يحق بن عبد الله بن أبي فروة وهما ضعيفان ، ولكنه يشهد له قوله :

١٦ - (وكذا لأبي داود عن أبي قتادة نحوه) ولفظه « وكره النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة وقال : إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة » قال أبو داود : إنه مرسل وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف إلا أنه أيده فعل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فانهم كانوا يصلون نصف النهار يوم الجمعة ، ولأنه صلى الله عليه وسلم حث على التكبير إليها ثم رغب في الصلاة إلى خروج الإمام من غير تخصيص ولا استثناء ، ثم أحاديث النهي عامة لكل محل يصل فيه إلا أنه قد خصها بغير مكة قوله :

١٧ - (وعن جبير) بضم الجيم وفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية فراء (ابن مطعم) بضم الميم وسكون الطاء وكسر العين المهملة ، وهو أبو محمد جبير بن مطعم بن عدى بن نوفل القرشي النوفلي كنيته أبو أمية . أسلم قبل الفتح ونزل المدينة ومات بها سنة أربع أو سبع أو تسع وخسين . وكان جبير عالما بأنساب قريش ، قيل إنه أخذ ذلك من أبي بكر (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا بني عبدي متاف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار » رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان) وأخرجه الشافعي وأحمد والدارقطني وابن خزيمة والحاكم من حديث جبير أيضا . وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس . وأخرجه غيرهم . وهو دال على أنه لا يكره الطواف بالبيت ولا الصلاة فيه في أى ساعة من ساعات الليل والنهار وقد عارض ما سلف . فالجمهور عملوا بأحاديث النهي ترجيحاً لحاجب الكراهة ، ولأن أحاديث النهي ثابتة في الصحيحين وغيرهما وهي أرجح من غيرها ، وذهب الشافعي وغيره إلى العمل بهذا الحديث ، قالوا لأن أحاديث النهي قد دخلها التخصيص بالفائتة والنوم عنها والنافلة التي تقضى فضعفوا جانب عمومها فتخصص أيضا بهذا الحديث . ولأنكره النافلة بمكة في أى ساعة من الساعات ، وليس هذا خاصا بركعتي الطواف بل يعم كل نافلة لرواية ابن حبان في صحيحه « يا بني عبد المطلب إن كان لكم من الأمر شيء فلا أعرفن أحدا منكم يمنع من يصلى عند البيت أى ساعة شاء من ليل أو نهار » قال في النجم الوهاج : وإذا قلنا يجوز النفل : يعنى في المسجد الحرام في أوقات الكراهة فهل يختص ذلك بالمسجد الحرام أو يجوز في جميع بيوت مكة ؟ غيه وجهان ، والصواب أنه يعم جميع الحرم .

١٨ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الشفق الحُمْرَةُ » رواه الدارقطني وصححه ابن خزيمة ، وغيره وقفه على ابن عمر) وتام الحديث « فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة » وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث ابن عمر مرفوعا « ووقت صلاة المغرب إلى أن تذهب حمرة الشفق » وقال البيهقي : روى هذا الحديث عن علي وعمر وابن عباس وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس وأبي هريرة ولا يصح منها شيء . قلت

للبحث لغوى والمرجع فيه إلى أهل اللغة وقع العرب ، فكلامه حجة . وإن كان موقوفا عليه •
 وفي القاموس : الشفق محرقة : الحمر في الأفق من الغروب إلى العشاء وإلى قريبها أو إلى قريب
 للعتمة ٨١ . والشافعي يرى أن وقت المغرب عقيب غروب الشمس بما يتسع لخمس ركعات
 ومضى قدر الطهارة وسر العورة وأذان وإقامة لا غير ، وحجته حديث جبريل أنه صلى به
 صلى الله عليه وسلم المغرب في اليومين معا في وقت واحد عقيب غروب الشمس . قال : فلو
 كان للمغرب وقت ممتد لأخوه إليه كما أخر الظهر إلى مصير ظل الشيء مثله في اليوم الثاني ،
 وأنجب عنه بأن حديث جبريل متقدم في أول فرض الصلاة بمكة اتفاقا ، وأحاديث أن أخر
 وقت المغرب الشفق متأخرة واقعة في المدينة أقوالا وأفعالا فالحكم لها ، وبأنها أصح إسنادا من
 حديث توقيت جبريل فهي مقدمة عند التعارض . وأما الجواب بأنها أقوال وخبر جبريل فعل
 فغير ناهض ، فان خبر جبريل فعل وقول ، فانه قال له صلى الله عليه وسلم بعد أن صلى به
 الأوقات الخمسة « ما بين هذين الوقتين وقت لك ولأمتك » نعم لا يبينه بين المغرب والعشاء
 على صلاة جبريل فيم الجواب بأنه فعل بالنظر إلى وقت المغرب والأقوال مقنعة على الأفعال
 عند التعارض على الأصح . وأما هنا فما تم تعارض إنما الأقوال أفادت زيادة في الوقت للمغرب
 من الله بها . قلت : لا يخفى أنه كان الأولى تقديم هذا الحديث في أول باب الأوقات عقب أول
 حديث فيه وهو حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه . واعلم أن هذا القول هو قول الشافعي
 في الجديد وقوله القديم أن لها وقتين : أحدهما هذا ، والثاني يمتد إلى مغيب الشفق ، وصححه
 أئمة من أصحابه كابن خزيمة والخطابي والبيهقي وغيرهم . وقد ساق النووي في شرح المذهب
 الأدلة على امتداده إلى الشفق ، فاذا عرفت الأحاديث الصحيحة تعين القول به جزما لأن
 الشافعي نص عليه في القديم ، وعلق القول به في الإماء على ثبوته ، وقد ثبت الحديث بل أحاديث
 ١٩ - (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 (الفَجْرُ) أى لغة (فَجْران : فَجْرٌ يَحْرُمُ الطَّعَامُ) يريد على الصائم (وَيَحِلُّ فِيهِ الصَّلَاةُ) :
 أى يدخل وقت وجوب صلاة الفجر (وَفَجْرٌ تَحْرُمُ فِيهِ الصَّلَاةُ) أى صلاة الصبح ،
 فسر بها ثلثا يتوهم أنها تحرم فيه مطلق الصلاة ، والتفسير يحتمل أنه منه صلى الله عليه وسلم
 وهو الأصل ، ويحتمل أنه من الراوى (وَيَحِلُّ فِيهِ الطَّعَامُ) . رواه ابن خزيمة والحاكم
 وصحاه . لما كان الفجر لغة مشتركا بين الوقتين ، وقد أطلق في بعض أحاديث الأوقات
 أن أول صلاة الصبح الفجر بين صلى الله عليه وسلم المراد به وأنه الذى له علامة ظاهرة
 واضحة ، وهى التى أفاده قوله :

٢٠ - (وللحاكم من حديث جابر نحوه) نحو حديث ابن عباس ولفظه في المستدرک
 « الفجر فجران : فأما الفجر الذى يكون كذب السرحان فلا يحل الصلاة ويحل الطعام . وأما
 الذى يذهب مستطيلا في الأفق فانه يحل الصلاة ويحرم الطعام » وقد عرفت معنى قول المصنف
 (وزاد في الذى يحرم الطعام أنه يذهب مستطيلا) أى امتدا (في الأفق) وفي رواية

للبخارى « أنه صلى الله عليه وسلم مد يده من عن يمينه ويساره » (وفي الآخر) وهو الذي لا تخل فيه الصلاة ولا يحرم فيه الطعام : أى وقال فى الآخر (إنّه) فى صفته (كَدَتَبِ السُّرْحَانِ) بكسر السين المهملة وسكون الراء فحاء مهملة وهو الذئب ، والمراد أنه لا يذهب مستطيلا ممثدا بل يرتفع فى السواء كالعمود وبينهما ساعة فانه يظهر الأول وبعد ظهوره يظهر الثانى ظهورا بينا ، فهذا فيه بيان وقت الفجر وهو أول وقته ، وآخره ما يتسع لركعة كما عرفت .

ولما كان لكل وقت أول وآخر بين صلى الله عليه وسلم الأفضّل منهما فى الحديث الآتى وهو : ٢١ - (وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفضّل الأعمال الصلاة فى أول وقتها . رواه الترمذى والحاكم وصحّاه وأصله فى الصحيحين)

أخرج به البخارى عن ابن مسعود بلفظ « سألت النبى صلى الله عليه وسلم : أى العمل أحب إلى الله ؟ قال الصلاة لوقتها » وليس فيه لفظ أول . فالحديث دل على أفضلية الصلاة فى أول وقتها على كل عمل من الأعمال كما هو ظاهر التعريف للأعمال باللام . وقد عورض بحديث « أفضّل الأعمال إيمان بالله » ولا يخفى أنه معلوم أن المراد من الأعمال فى حديث ابن مسعود ما عدا الإيمان ، فانه إنما سأل عن أفضل أعمال أهل الإيمان ، فإرادته غير الإيمان . قال ابن دقيق العيد : الأعمال هنا : أى فى حديث ابن مسعود محمولة على البدنية فلا تتناول أعمال القلوب فلا تعارض حديث أبى هريرة « أفضل الأعمال الإيمان بالله عز وجل » ولكنها قد وردت أحاديث أخرى فى أنواع من أعمال البر بأنها أفضل الأعمال ، فهى التى تعارض حديث الباب ظاهرا . وقد أجيب بأنه صلى الله عليه وسلم أخبر كل مخاطب بما هو ألتى به وهو به أقوم وإليه أرغب ونفعه فيه أكثر . فالشجاع أفضل الأعمال فى حقه الجهاد فانه أفضل من تخليه للعبادة . والغنى أفضل الأعمال فى حقه الصدقة وغير ذلك ، أو أن كلمة « من » مقدرة . والمراد من أفضل الأعمال أو كلمة أفضل لم يرد بها الزيادة بل الفضل المطلق . وعورض تفضيل الصلاة فى أول وقتها على ما كان منها فى غيره بحديث العشاء فانه صلى الله عليه وسلم « لولا أن أشق على أمتى لأخترتها » يعنى إلى النصف أو قريب منه ، وبحديث الإصباح أو الإسفار بالفجر وبأحاديث الإبراد بالظهر . والجواب أن ذلك تخصيص لعموم أول الوقت ولا معارضة بين عام وخاص . وأما القول بأن ذكر أول وقتها تفرد به على بن حفص من بين أصحاب شعبة وأنهم كلهم روه بلفظ على وقتها من دون ذكر أول فقد أجيب عنه من حيث الرواية بأن تفرد به لا يضر فانه شيخ صدوق من رجال مسلم ، ثم قد صحح هذه الرواية الترمذى والحاكم وأخرجها ابن خزيمة فى صحيحه ، ومن حيث الدراية أن رواية لفظ على وقتها تفيد معنى لفظ أول لأن كلمة على تقتضى الاستعلاء على جميع الوقت . ورواية لوقتها باللام تفيد ذلك لأن المراد استقبال وقتها ؛ ومعلوم ضرورة شرعية أنها لا تصح قبل دخوله ، فتعين أن المراد لاستقبالكم الأكثر من وقتها وذلك بالإتيان بها فى أول وقتها ، ولقوله تعالى - إنهم كانوا يسارعون فى الخيرات - ولأنه صلى الله عليه وسلم كان دأبه دائما الإتيان بالصلاة فى أول وقتها . ولا يفعل إلا الأفضّل ؛ إلا لما ذكرناه كالإسفار ونحوه كالعشاء . ولحديث على عند أبى داود « ثلاث لا تؤخر ، ثم

ذكر منها الصلاة إذا حضر وقتها » والمراد أن ذلك الأفضل وإلا فإن تأخيرها بعد حضور وقتها جائز ويدل له أيضا قوله :

٢٢ - (وعن أبي مخذورة) بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وضم الذال المعجمة بعد الواو راء . واختلفوا في اسمه على أقوال أصحها أنه سمرة بن معين بكسر الميم وسكون العين المهملة وفتح المثناة التحتية . وقال ابن عبد البر : إنه اتفق العالمون بطريق أنساب قريش أن اسم أبي مخذورة أوس وأبو مخذورة مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم أسلم عام الفتح وأقام بمكة إلى أن مات يؤذن بها للصلاة . مات سنة تسع وخمسين (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أول الوقت) أى للصلاة المفروضة (رضوان الله) أى يحصل بأدائها فيه رضوان الله تعالى عن فاعلها (وأوسطه رحمة الله) أى يحصل لفاعل الصلاة فيه رحمته وهو معلوم أن رتبة الرضوان أبلغ (وآخره عفو الله) ولا عنو إلا عن ذنب (أخرجه الدارقطني بسند ضعيف) لأنه من رواية يعقوب بن الوليد المدني . قال أحمد كان من الكذابين الكبار ، وكذبه ابن معين وتركه النسائي ونسبه ابن حبان إلى الوضع كذا في حواشي القاضي . وفي الشرح أن في إسناده إبراهيم بن زكريا البجلي وهو منهم . وإذا قال المصنف (جدا) مؤكدا لضعفه ، وقدمنا إعراب جدا ، ولا يقال إنه يشهد له قوله :

٢٣ - (ولترمذي من حديث ابن عمر نحوه) في ذكر أول الوقت وآخره (دون الأوسط وهو ضعيف أيضا) لأن فيه يعقوب بن الوليد أيضا وفيه ما سمعت ، وإنما قلنا لا يصح شاهدا لأن الشاهد والمشهود له فيهما من قال الأئمة فيه إنه كذاب فكيف يكون شاهدا ومشهودا له ؟ وفي الباب عن جابر وابن عباس وأنس وكلها ضعيفة . وفيه عن علي عليه السلام من رواية موسى بن محمد عن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي قال البيهقي إسناده فيما أظن أصح ما روى في هذا الباب مع أنه معلول ، فإن المحفوظ روايته عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفا . قال الحاكم : لأعرف فيه حديثا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة ، وإنما الرواية فيه عن جعفر بن محمد عن أبيه موقوفا . قلت إذا صح هذا الموقف فله حكم الرفع لأنه لا يقال في الفضائل بالرأى ، وفيه احتمال . ولكن هذه الأحاديث وإن لم تصح فالمحافظة منه صلى الله عليه وسلم على الصلاة أول الوقت دالة على أفضليته وغير ذلك من الشواهد التي قدمناها .

٢٤ - (وعن ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا صلاة بعد الفجر إلا سجدتين) أى ركعتي الفجر كما يفسره ما بعده (أخرجه الخمسة إلا النسائي) وأخرجه أحمد والدارقطني . قال الترمذي : غريب لا يعرف إلا من حديث قدامة ابن موسى (١) والحديث دليل على تحريم النافلة بعد طلوع الفجر قبل صلاته إلا سنة الفجر (١) نقل في فتح العلام عن ابن حجر أنه قال : وقد اختلف في اسمه ، فقليل لأنه أيوب ابن حصين ، وقليل محمد بن حصين وهو مجهول اهـ :

وذلك أنه وإن كان لفظه نفياً فهو في معنى النهى وأصل النهى التحريم . قال الترمذى :
لجمع أهل العلم على كراهة أن يصلى الرجل بعد الفجر إلا ركعتي الفجر . قال المصنف :
دعوى الترمذى الإجماع عجيب ، فإن الخلاف فيه مشهور حكاه ابن المنذر وغيره . وقال
الحسن البصرى : لا بأس بها ، وكان مالك يرى أن يفعل من فاتته الصلاة في الليل . والمراد
ببعد الفجر بعد طلوعه كما دل له قوله (وفي رواية عبد الرزاق) أى عن ابن عمر (لا صلاة
بعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ) وكما يدل له قوله :

٢٥ - (ومثله للدارقطنى عن عمرو بن العاص) فأنهما فسرا المراد ببعد الفجر ، وهذا
وقت سادس من الأوقات التى نهى عن الصلاة فيها ، وقد عرفت الخمسة الأوقات مما مضى
إلا أنه قد عارض النهى عن الصلاة بعد العصر الذى هو أحد الستة الأوقات الحديث .

١٦ - (وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر
ثم دخل بيتي فصلى ركعتين فسألته) فى سؤالها ما يدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يصلهما
قبل ذلك عندها ، أو أنها قد كانت علمت بالنهى فاستنكرت مخالفة الفعل له (فقال
شُعْبَةُ عَنْ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ) قد بين الشاغل له صلى الله عليه وسلم « أنه أتاه
ناس من عبد القيس » وفى رواية عن ابن عباس عند الترمذى « أنه صلى الله عليه وسلم أتاه
مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر » (فصلتُهما الآن) أى قضاء عن ذلك ، وقد فهمت
أم سلمة أنهما قضاء (فلذا قالت) قلت أفنقضيهما إذا فاتتا ؟ (أى كما قضيهما فى هذا
الوقت) قال (لا) أى لا تنقضوهما فى هذا الوقت بقرينة السياق وإن كان النى غير مقيد (أخرجه أحمد)
إلا أنه سكت عليه المصنف هنا . وقال بعد سياقه له فى فتح البارى إنها رواية ضعيفة لا تقوم
بها حجة ولم يبين هنالك وجه ضعفها ، وما كان يحسن منه أن يسكت هنا عما قيل فيه .
والحديث دليل على ما سلف من أن القضاء فى ذلك الوقت كان من خصائصه صلى الله عليه
وسلم . وقد دل على هذا حديث عائشة « أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى بعد العصر
وينهى عنها ويواصل وينهى عن الوصال » أخرجه أبو داود ، ولكن قال البيهقى : الذى
اختص به صلى الله عليه وسلم المداومة على الركعتين بعد العصر لأصل القضاء اهـ . ولا يخفى
أن حديث أم سلمة المذكور يردّ هذا القول ويدل على أن القضاء خاص به أيضا ، وهذا
الذى أخرجه أبو داود وهو الذى أشار إليه المصنف بقوله :

٢٧ - (ولأبى داود عن عائشة رضى الله عنها بمعناه) تقدم الكلام فيه ،

باب الأذان

الأذان لغة : الإعلام ، قال الله تعالى - وأذان من الله ورسوله - وشرعا : الإعلام بوقت
الصلاة بألفاظ مخصوصة . وكان فرضه بالمدينة فى السنة الأولى من الهجرة ، ووردت أحاديث
تدل على أنه شرع بمكة ، والصحيح الأول .

١ - (عن عبد الله بن زيد) هو أبو محمد عبد الله بن زيد (بن عبد ربه) الأنصارى

الخارجي ، شهد عبد الله العقبه وبدوا والمشاهد بعدها . مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين (قال طاف بي وأنا نائم رجل) وللحديث سبب ، وهو ما في الروايات أنه لما كثر الناس ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يجمعهم لها ، فقالوا لو اتخذنا ناقوسا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك للنصارى ، فقالوا لو اتخذنا بوقا ؟ قال ذلك لليهود ، فقالوا لو رفعنا نارا ؟ قال ذلك للمجوس ، فافترقوا ، فرأى عبد الله بن زيد ، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : طاف بي الحديث . وفي سنن أبي داود « طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوسا في يده فقلت : يا عبد الله أتبيع الناقوس ؟ قال وما تصنع به ؟ قلت ندعوه إلى الصلاة ، قال أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ قلت بلى » (فقال : تقول الله أكبر فذكر الأذان) أى إلى آخره (بترييع التكبير) تكريره أربعا ويأتى ما عاضده وما عارضه (بغير ترجيع) أى في الشهادتين . قال في شرح مسلم : هو العود إلى الشهادتين برفع الصوت بعد قولهما مرتين بخص الصوت ويأتى قريبا (والإقامة فرادى) لا تكرير في شيء من ألفاظها (إلا قد قامت الصلاة) فاتها تكرر (قال : فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لِمَ تَأْتِي لَرَوْيَا حَقَّ . الحديث أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الترمذى وابن خزيمة) الحديث دليل على مشروعية الأذان للصلاة دعاء للغائبين ليحضروا إليها ، ولذا اهتم صلى الله عليه وسلم في النظر في أمر يجمعهم للصلاة وهو إعلام بدخول وقتها أيضا . واختاف العلماء في وجوبه ولا شك أنه من شعار أهل الإسلام ومن محاسن ما شرعه الله . وأما وجوبه فالأدلة فيه محتملة وتأتى ، وكية ألفاظه قد اختلف فيها . وهذا الحديث دل على أنه يكبر في أوله أربع مرات . وقد اختلفت الرواية ، فوردت بالنسبة في حديث أبي مخذوم في بعض رواياته ، وفي بعضها بالترييع أيضا ، فذهب الأكثر إلى العمل بالترييع لشهرة روايته ، ولأنها زيادة عدل فهي مقبولة . ودل الحديث على عدم مشروعية الترجيع ، وقد اختلف في ذلك ، فن قال إنه غير مشروع عمل بهذه الرواية ، ومن قال إنه مشروع عمل بمجديت أبي مخذوم وسياق ، ودل على أن الإقامة تفرد ألفاظها إلا لفظ الإقامة فانه يكررها . وظاهر الحديث أنه يفرد التكبير في أولها ، ولكن الجمهور على أن التكبير في أولها يكرر مرتين ، قالوا : ولكنه بالنظر إلى تكريره في الأذان أربعا كأنه غير مكرر فيها وكذلك يكرر في آخرها ويكرر لفظ الإقامة وتفرد بقية الألفاظ . وقد أخرج البخارى حديث أمر بلال « أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة إلا الإقامة ، وسياق ، وقد استدل به من قال : الأذان في كل كلماته مثنى مثنى ، والإقامة ألفاظها مفردة إلا قد قامت الصلاة ، وقد أجاب أهل الترييع بأن هذه الرواية صحيحة دالة على ما ذكر ، لكن رواية الترييع قد صحت بلا مرية وهي زيادة من عدل مقبولة ، فالقائل بترييع التكبير أول الأذان قد عمل بالحديثين ، ويأتى أن رواية « يشفع الأذان » لاتدل على عدم الترييع للتكبير . هذا ، ولا يخفى أن لفظ كلمة التوحيد في آخر الأذان والإقامة مفردة بالاتفاق فهو خارج عن الحكم بالأمر بشفع الأذان . قال العلماء : والحكمة في تكرير الأذان وإفراء ألفاظ الإقامة هي أن الأذان لإعلام الغائبين فاحتجج إلى التكرير ولذا يشرع فيه رفع الصوت

وأن يكون على محل مرتفع بخلاف الإقامة فانها لإعلام الحاضرين فلا حاجة إلى تكرير ألفاظها ولذا شرع فيها خفض الصوت والحذر ، وإنما كررت جملة « قد قامت الصلاة » لأنها مقصودة الإقامة.

٢ - (وزاد أحمد في آخره) ظاهره في حديث عبادة بن زيد (قصة قول بلال في أذان الفجر : الصلاة خير من النوم) روى الترمذى وابن ماجه وأحمد من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تنوب في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر » إلا أن فيه ضعيفا وفيه انقطاع أيضا . وكان على المصنف أن يذكر ذلك على عادته ويقال الثوب مرتين كما في سنن أبي داود وليس « الصلاة خير من النوم » في حديث عبادة بن زيد كما ربما توهمه عبارة المصنف حيث قال في آخره وإنما يريد أن أحمد ساق رواية عبد الله بن زيد ثم وصل بها رواية بلال .

٣ - (ولابن خزيمة عن أنس رضى الله عنه قال : من السنة) أى طريقة النبي صلى الله عليه وسلم (إذا قال المؤذن في الفجر : حتى على الفلاح) الفلاح هو الفوز والبقاء : أى هلموا إلى سبب ذلك (قال : الصلاة خير من النوم) وصححه ابن السكن ، وفي رواية النسائي « الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم في الأذان الأول من الصبح » وفي هذا تنقيح لما أطلقته الروايات . قال ابن رسلان : وصحح هذه الرواية ابن خزيمة . قال فشرعية الثوب إنما هي في الأذان الأول للفجر لأنه لإيقاظ النائم ، وأما الأذان الثاني فإنه لإعلام بدخول الوقت ودعاء إلى الصلاة . ولفظ النسائي في سننه الكبرى من جهة سفيان عن أبي جعفر عن أبي سليمان عن أبي محنورة قال « كنت أؤذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكنت أقول في أذان الفجر الأول حتى على الصلاة حتى على الفلاح الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم » قال ابن حزم : وإسناده صحيح اهـ . من تخريج الزركشى لأحاديث الرافعى . ومثل ذلك في سنن البيهقى الكبرى من حديث أبي محنورة « أنه كان يثوب في الأذان الأول من الصبح بأمره صلى الله عليه وسلم » قلت وعلى هذا ليس الصلاة خير من النوم من ألفاظ الأذان المشروع للدعاء إلى الصلاة والإخبار بدخول وقتها ، بل هو من الألفاظ التى شرعت لإيقاظ النائم ، فهو كالألفاظ التسبيح الأخير الذى اعتاده الناس في هذه الأعصار المتأخرة عوضا عن الأذان الأول : وإذا عرفت هذا هان عليك ما اعتاده الفقهاء من الجدل في الثوب هل هو من ألفاظ الأذان أولا ؟ وهل هو بدعة أولا ؟ ثم المراد من معناه : اليقظة للصلاة خير من النوم : أى من الراحة التى يعتاضونها في الآجل خير من النوم . ولنا كلام في هذه الكلمة أودعناه رسالة لطيفة .

٤ - (وعن أبي محنورة) تقدم ضبطه وبيان حاله (أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الأذان) أى ألقاه صلى الله عليه وسلم بنفسه في قصة حاصلها « أنه خرج أبو محنورة بعد الفتح إلى حنين هو وتسعة من أهل مكة ، فلما سمعوا الأذان أذنوا استهزاء بالمؤمنين ، فقال صلى الله عليه وسلم : قد سمعت في هؤلاء تأذين لإنسان حسن الصوت فأرسل إلينا فأذن رجلا رجلا وكنت آخرهم ، فقال حين أذنت : تعال ، فأجلستني بين يديه فسح على ناصيتي وبرك

على ثلاث مرات ، ثم قال : اذهب فأذن عند المسجد الحرام ، فقلت يا رسول الله فعلمتي الحديث (فذكر فيه الترجيع) أى فى الشهادتين ، ولفظه عند أبى واد ثم تقول أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمدا رسول الله تخفض بها صوتك ، قيل المراد أن يسمع من بقره . قيل والحكمة فى ذلك أن يأتى بهما أولا بتدبر وإخلاص ، ولا يتأتى كمال ذلك إلا مع خفض الصوت قال ثم ترفع صوتك بالشهادة أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله ، فهذا هو الترجيع الذى ذهب جمهور العلماء إلى أنه مشروع لهذا الحديث الصحيح وهو زيادة على حديث عبد الله بن زيد ، وزيادة العدل مقبولة ، وإلى عدم القول به ذهب الهادى وأبو حنيفة وآخرون عملا منهم بحديث عبد الله بن زيد الذى تقدم (أخرجه مسلم ولكن ذكر التكبير فى أوله مرتين فقط) لا كما ذكره عبد الله ابن زيد آنفا ، وبهذه الرواية عملت الهادوية ومالك وغيرهم (ورواه) أى حديث أبى محنورة هذا (الخمسة) هم أهل السنن الأربعة وأحمد (فذكره) أى التكبير فى أول الأذان (مرعبا) كروايات حديث عبد الله بن زيد . قال ابن عبد البر فى الاستذكار : التكبير أربع مرات فى أول الأذان محفوظ من رواية الثقات من حديث أبى محنورة ومن حديث عبد الله بن زيد ، وهى زيادة يجب قبولها . واعلم أن ابن تيمية فى المنتقى نسب التربع فى حديث أبى محنورة إلى رواية مسلم ، والمصنف لم ينسبه إليه بل نسبه إلى رواية الخمسة فراجعت صحيح مسلم وشرحه فقال النووي : إن أكثر أصوله فيها التكبير مرتين فى أوله . وقال القاضى عياض : إن فى بعض طرق الفارسى لصحيح مسلم ذكر التكبير أربع مرات فى أوله ، وبه تعرف أن المصنف اعتبر أكثر الروايات وابن تيمية اعتمد بعض طرقه فلا يتوهم المناقاة بين كلام المصنف وابن تيمية . - (وعن أنس رضى الله عنه قال : أُمِرَ) بضم الهمزة مبنى لما لم يسم بى كذلك للعلم بالفاعل ، فانه لا يأمر فى الأصول الشرعية إلا الله صلى الله عليه وسلم ، ويدل له الحديث الآتى قريبا (بلال) نائب الفاعل (أن يشفع) بفتح أوله (الأذان) يأتى بكلماته شفعا (أى مثنى مثنى أو أربع أربع) فالكل يصدق عليه أنه شفيع وهذا إجمال بينه حديث عبد الله بن زيد وأبى محنورة ، فشفع التكبير أن يأتى به أربع أربع ، وشفيع غيره أن يأتى به مرتين مرتين ، وهذا بالنظر إلى الأكثر وإلا فان بكلمة التهليل فى آخره مرة واحدة اتفاقا (ويوتر الإقامة) يفرد ألفاظها (إلا الإقامة) بين المراد بها بقوله (يعنى قد قامت الصلاة) فانه يشرع أن يأتى بها مرتين ولا يوترها (متفق عليه . ولم يذكر مسلم الاستثناء) أعنى قوله : إلا الإقامة ، فاختلف العلماء فى هذا على ثلاثة أقوال : الأول للهادوية فقالوا تشرع تشية ألفاظ الإقامة كلها لحديث « إن بلالا كان يثنى الأذان والإقامة » رواه عبد الرزاق والدارقطنى والطحاوى ، إلا أنه قد ادعى فيه الحاكم الانقطاع ، وله طرق فيها ضعف . وبالحملة لاتعارض رواية التربع فى التكبير رواية الأفراد فى الإقامة لصحتها . فلا يقال إن التشية فى ألفاظ الإقامة زيادة عدل فيجب قبولها ، لأنك قد عرفت أنها لم تصح . والثانى

لحالك فقال : تفرد ألفاظ الإقامة حتى قد قامت الصلاة . والثالث للجمهور أنها تفرد ألفاظها إلا قد قامت الصلاة فتكرر عملاً بالأحاديث الثابتة بذلك .

٦ - (وللتسائي) أى عن أنس (أمر) بالبناء للفاعل وهو (النبي صلى الله عليه وسلم بـ) (بلالاً) وإنما أتى به المصنف ليفيد أن الحديث الأول متفق عليه مرفوع وإن ورد بصيغة البناء للمجهول . قال الخطابي : إسناده ثلثة الأذان وإفراد الإقامة أحصاها : أى الروايات ، وعليه أكبر علماء الإمام ، وجرى العمل به فى الحرمين والحجاز والشام والعين وديار مصر ونواحي الغرب إلى أقصى حجر من بلاد الإسلام ، ثم عدّ من قاله من الأئمة . قلت وكأنه أراد باليمن من كان فيها شافعى المذهب ، وإلا فقد عرفت مذهب المادوية وهم سكان غالب اليمن ، وما أحسن ما قاله بعض المتأخرين - وقد ذكر الخلاف فى ألفاظ الأذان هل هو منى أو أربع : أى التكبير فى أوله - وهل فيه ترجيع الشهادتين أولاً . والخلاف فى الإقامة - ما لفظه : هذه المسئلة من غرائب الوقائع يقلّ نظيرها فى الشريعة بل وفى العادات ، وذلك أن هذه الألفاظ فى الأذان والإقامة قليلة محصورة معينة يصاح بها فى كل يوم وليلة خمس مرات فى أعلى مكان ، وقد أمر كل سامع أن يقول كما يقول المؤذن وهم خير القرون فى غرة الإسلام شديدوا المحافظة على الفضائل ، ومع هذا كله لم يذكر خوض الصحابة ولا التابعين واختلافهم فيها ، ثم جاء الخلاف الشديد فى المتأخرين ، ثم كل من المتفرقين أدلى بشيء صالح فى الجملة وإن تفاوت ، وليس بين الروايات تناف لعدم المانع من أن يكون كل سنة كما نقوله ، وقد قيل فى أمثاله كالألفاظ تشهد وصورة صلاة الخوف ،

٧ - (وعن أبى جحيفة) بضم الجيم وفتح الحاء المهملة فثناة تحتية ساكنة فقاء ، هو وهب بن عبد الله ، وقيل ابن مسلم السوائى بضم السين المهملة وتخفيف الواو وهززة بعد الألف العامرى ، ترك الكوفة وكان من صغار الصحابة ، توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبلغ الحلم ولكنه سمع منه . جعله على على بيت المال ، وشهد معه المشاهد كلها ، توفى بالكوفة سنة أربع وسبعين (قال رأيت بلالاً يؤذّن وأتبع فاه) أى أنظر إلى فيه متدبعا (ههنا) أى يمينا (وههنا) أى يسرة (وأصبعاه) أى إصبعيهما ، ولم يرد تعيين الأصبعين ، وقال النووى : هما المسبختان (فى أذنيه) رواه أحمد والترمذى ومصححه ، ولا بن ماجه (أى من حديث أبى جحيفة أيضا) وجعل أصبعيه فى أذنيه . ولا بن داود (من حديثه أيضا) (لوى عنقه لما بلغ حتى على الصلاة) أى على الصلاة (يميناً وشمالاً) هو بيان لقوله ههنا وههنا (ولم يستدّر) بجملة بدنه (وأصله فى الصحيحين) الحديث دل على آداب المؤذن وهى الالتفات إلى جهة اليمن وإلى جهة الشمال ، وقد بين محل ذلك لفظ أبى داود حيث قال « لوى عنقه لما بلغ حتى على الصلاة » وأصرح منه حديث مسلم بلفظ « فجعلت ألتفت فاه ههنا وههنا يميناً وشمالاً يقول : حتى على الصلاة حتى على التلاح » فبقي بيان أن الالتفات عند الجميعين ، وبوت عليه ابن خزيمة بقوله « انحراف المؤذن عند قوله حتى على الصلاة حتى على التلاح »

لا يبدنه كله ، قال وإنما يمكن الانحراف بالقلم بانحراف الوجه ، ثم ساق من طريق وتبع
فجعل يقول في أذانه هكذا وحرف رأسه يمينا وشمالا ، وأما رواية «إن بلالا استدار في أذانه»
قلبت بصحيفة ، وكذلك رواية أنه صلى الله عليه وسلم أمره أن يجعل أصبعيه في أذنيه رواية
ضعيفة . وعن أحمد بن حنبل : لا يدور إلا إذا كان على منارة قصدا لإسماع أهل الجاهتين .
وذكر العلماء أن فائدة التفاته أمران : أحدهما أنه أرفع لصوته . وثانيهما أنه علامة للمؤذن
ليعرف من يراه على بعد أو من كان به صمم أنه يؤذن وهذا في الأذان . وأما الإقامة فقال
الترمذي : إنه استحسنته الأوزاعي .

٨ - (وعن أبي مخنف أن النبي صلى الله عليه وسلم أعجبه صوته فعلمته الأذان
رواه ابن خزيمة) وصححه ، وقد قدمنا القصة ، واستحسانه صلى الله عليه وسلم لصوته ، وأمره
له بالأذان بمكة . وفيه دلالة على أنه يستحب أن يكون صوت المؤذن حسنا .

٩ - (وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
العیدین غیر مرة ولا مرتين) أى بل مرات كثيرة (بغير أذان ولا إقامة) أى حال
كون الصلاة غير مصحوبة بأذان ولا إقامة (رواه مسلم) فيه دليل على أنه لا يشرع
تصلاة العیدین أذان ولا إقامة وهو كالإجماع . وقد روى خلاف هذا عن ابن الزبير ومعاوية
وعمر بن عبد العزيز قياسا منهم للعیدین على الجمعة ، وهو قياس غير صحيح ، بل فعل ذلك
بدعة إذ لم يؤثر عن الشارع ولا عن خلفائه الراشدين ، ويزيده تأكيد قوله :

١٠ - (ونحوه) أى نحو حديث جابر بن سمرة (فى المتفق عليه) أى الذى اتفق على
إخراجه الشيخان (عن ابن عباس رضى الله عنهما وغيره) من الصحابة . وأما القول بأنه يقال
فى العيد عوضا عن الأذان « الصلاة جامعة » فلم ترد به سنة فى صلاة العیدین . قال فى الهدى
النبوى : وكان صلى الله عليه وسلم إذا انتهى إلى المصلى أخذ فى الصلاة : أى صلاة العيد
من غير أذان ولا إقامة ولا قول الصلاة جامعة ، والسنة أن لا يفعل شئ من ذلك ، وبه يعرف
أن قوله فى الشرح : ويستحب فى الدعاء إلى الصلاة فى العیدین وغيرهما مما لا يشرع فيه أذان
كالجنازة : الصلاة جامعة غير صحيح ، إذ لا دليل على الاستحباب ، ولو كان مستحبا لما تركه
صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون من بعده ، نعم ثبت ذلك فى صلاة الكسوف لا غير ،
ولا يصح فيه القياس ، لأن ما وجد سببه فى عصره ولم يفعله ففعله بعد عصره بدعة ، فلا
يصح إثباته بقياس ولا غيره .

١١ - (وعن أبي قتادة : فى الحديث الطويل فى نومهم عن الصلاة) أى عن صلاة الفجر
وكان عند قفولهم من غزوة خيبر . قال ابن عبد البر : هو الصحيح (ثم أذن بلال) أى
بأمره صلى الله عليه وسلم كما فى سنن أبي داود ثم « أمر بلالا أن ينادى بالصلاة فنادى بها »
فصلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان يصنع كل يوم . رواه مسلم) فيه
دلالة على شرعية التأذين للصلاة الفائتة بنوم ويحقق بها المنسية ، لأنه صلى الله عليه وسلم

جمعهما في الحكم حيث قال « من نام عن صلاته أو نسيها » الحديث . وقد روى مسلم من حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم « أمر بلالا بالإقامة ولم يذكر الأذان ، وبأنه صلى الله عليه وسلم لما فاتته الصلاة يوم الخندق أمر لها بالإقامة ولم يذكر الأذان » كما في حديث أبي سعيد عند الشانعي ، وهذه لا تعارض رواية أبي قتادة لأنه مثبت وخبر أبي هريرة وأبي سعيد ليس فيهما ذكر الأذان بنفي ولا إثبات فلا معارضة إذ عدم الذكر لا يعارض الذكر

١٢ - (وله) أي لمسلم (عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى المزدلفة) أي منصرفاً عن عرفات (فصلّى بها المغرب والعشاء) جمع بينهما (بأذان واحد وإقامتين) وقد روى البخاري من حديث ابن مسعود « أنه صلى » أي بالمزدلفة « المغرب بأذان وإقامة ، والعشاء بأذان وإقامة ، وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله » ويعارضهما معا قوله :

١٣ - (وله) أي لمسلم (عن ابن عمر رضي الله عنهما جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بإقامة واحدة) وظاهره أنه لا أذان فيهما وهو صريح في مسلم أن ذلك بالمزدلفة ، فإن فيه : قال سعيد بن جبير : أفضنا مع ابن عمر حتى أتينا جمعا : أي المزدلفة فإنه اسم لها وهو بفتح الجيم وسكون الميم فصلّى بها المغرب والعشاء بإقامة واحدة ثم انصرف وقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان » وقد دل على أنه لا أذان بهما وأنه لا إقامة إلا واحدة للصلاطين . وقد دل قوله (وزاد أبو داود) أي من حديث ابن عمر (لكل صلاة) أي أنه أقام لكل صلاة لأنه زاد بعد قوله بإقامة واحدة لكل صلاة ، فدل على أن لكل صلاة إقامة ، فرواية مسلم تقيده برواية أبي داود هذه (وفي رواية له) أي لأبي داود عن ابن عمر (ولم يناد في واحدة منهما) وهو صريح في نفي الأذان ؛ وقد تعارضت هذه الروايات : فجابر أثبت أذانا واحدا وإقامتين ، وابن عمر نفي الأذان وأثبت الإقامتين ، وحديث ابن مسعود الذي ذكرناه أثبت الأذنين والإقامتين . فان قلنا المثبت مقدم على النافي عملنا بخبر ابن مسعود . والشارح رحمه الله قال : يقدم خبر جابر : أي لأنه مثبت للأذان على خبر ابن عمر لأنه نافي له ، ولكن نقول : بل تقدم خبر ابن مسعود لأنه أكثر إثباتا .

١٤ - (وعن ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنَّ بِلَالاً يُؤذِّنُ بِلَيْلٍ) قد بينت رواية البخاري أن المراد به قبيل الفجر فإن فيها « ولم يكن بينهما إلا أن يرقى ذا وينزل ذا » وعند الطحاوي بلفظ « إلا أن يصعد هذا وينزل هذا » (فكُلُوا واشربوا حتى ينادي ابنُ أمِّ مكتوم) واسمه عمرو (وكان) أي ابن أم مكتوم (رجلا أعمى لا ينادي حتى يقال له أصبحت أصبحت) أي دخلت في الصباح (متفق عليه وفي آخره إدراج) أي كلام ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم يريد به قوله « وكان رجلا أعمى إلى آخره » ولفظ البخاري هكذا « قال وكان رجلا أعمى » بزيادة لفظ قال ، وبين الشارح فاعل قال أنه ابن عمر ، وقيل الزهري ، فهو كلام مدرج من كلام أحد الرجلين . وفي الحديث شرعية الأذان قبل الفجر لأننا شرع له الأذان ، فإن الأذان شرع كما سلف

الإعلام بدخول الوقت ، ولدعاء السامعين لحضور الصلاة ، وهذا الأذان الذى قبل الفجر قد أخبر صلى الله عليه وسلم بوجه شرعيته بقوله « ليوقظ نائمكم ويرجع قائمكم » رواه الجماعة إلا الترمذى . والقائم هو الذى يصلى صلاة الليل ورجوعه عوده إلى نومه أو قعوده عن صلاته إذا سمع الأذان فليس للإعلام بدخول وقت ولا لحضور الصلاة ، وإنما هو كالتسييعة الأخيرة التى تفعل فى هذه الأعصار غايته أنه كان بألفاظ الأذان ، وهو مثل النداء الذى أحدثه عثمان فى يوم الجمعة لصلاتها فانه كان يأمر بالنداء لها فى محل يقال له الزوراء ليجتمع الناس للصلاة ، وكان ينادى لها بألفاظ الأذان المشروع ، ثم جعله الناس من بعده تسييعة بالآية والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . فذكر الخلاف فى المسألة والاستدلال للمانع والمجيز لا يلتفت إليه من همه العمل بما ثبت ، وفى قوله « كلوا واشربوا » أى أيها المريدون للصيام « حتى يؤذن ابن أم مكتوم » ما يدل على إباحة ذلك إلى أذانه ، وفى قوله « إنه كان لا يؤذن » أى ابن أم مكتوم « حتى يقال له أصبحت أصبحت » ما يدل على جواز الأكل والشرب بعد دخول الفجر وقال به جماعة ، ومن منع من ذلك قال معنى قوله « أصبحت أصبحت » قاربت الصباح ، وأنهم يقولون له ذلك عند آخر جزء من أجزاء الليل ، وأذانه يقع فى أول جزء من طلوع الفجر . وفى الحديث دليل على جواز اتخاذ مؤذنين فى مسجد واحد ويؤذن واحد بعد واحد . وأما أذان اثنين معا فمتعه قوم وقالوا : أول من أحدثه بنو أمية ، وقيل لا يكره إلا أن يحصل بذلك تشويش . قلت فى هذا المأخذ نظر لأن بلالا لم يكن يؤذن للفريضة كما عرفت بل المؤذن لها واحد هو ابن أم مكتوم . واستدل بالحديث على جواز تقليد المؤذن الأعمى والبصير ، وعلى جواز تقليد الواحد ، وعلى جواز الأكل والشرب مع الشك فى طلوع الفجر إذ الأصل بقاء الليل ، وعلى جواز الاعتماد على الصوت فى الرواية إذا عرفه وإن لم يشاهد الراوى ، وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من العاهة إذا كان القصد التعريف به ونحوه ، وجواز نسبته إلى أمه إذا اشتهر بذلك .

١٥ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن بلالا أذن قبل الفجر ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم وآله أن يرجع فينادى : أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامٌ . رواه أبو داود وضعفه) فانه قال عقب إخرجه هذا حديث لم يروه عن أيوب إلا حماد بن سلمة . وقال المنذرى : قال الترمذى هذا حديث غير محفوظ . وقال على بن المدينى : حديث حماد بن سلمة هو غير محفوظ وأخطأ فيه حماد بن سلمة ، وقد استدل به من قال : لا يشرع الأذان قبل الفجر ، ولا ينبغي أنه لا يقوم الحديث الذى اتفق عليه الشيخان ، واو ثبت أنه صحيح لتأول على أنه قبل شرعية الأذان الأول فانه كان بلال هو المؤذن الأول الذى أمر صلى الله عليه وسلم عبد الله بن زيد أن يلقي عليه ألفاظ الأذان ، ثم اتخذ ابن أم مكتوم بعد ذلك مؤذنا مع بلال ، فكان بلال يؤذن الأذان الأول لما ذكره صلى الله عليه وسلم من فائدة أذانه ثم إذا طلع الفجر أذن ابن مكتوم . (وعن أنس سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن . متفق عليه) فيه شرعية القول لمن سمع المؤذن أن يقول كما يقول على أى حال كان من طهارة وغيرها ولو جنباً أو حائضاً ، إلا حال الجماع وحال التخلل لكرهه الذكر فيهما . وأما إذا كان السامع في حال الصلاة ففيه أقوال : الأقرب أنه يؤخر الإجابة إلى بعد خروجه منها . والأمر يدل على الوجوب على السامع لا على من رآه فوق المنارة ولم يسمعه أو كان أصم . وقد اختلف في وجوب الإجابة فقال به الحنفية وأهل الظاهر وآخرون . وقال الجمهور : لا يجب ، واستدلوا بأنه صلى الله عليه وسلم سمع مؤذناً فلما كبر قال « على الفطرة » فلما تشهد قال « خرجت من النار » أخرجه مسلم . قالوا : فلو كانت الإجابة واجبة تتال صلى الله عليه وسلم كما قال المؤذن ، فلما لم يقل دل على أن الأمر في حديث أبي سعيد للاستحباب . وتعقب بأنه ليس في كلام الراوى ما يدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يقل كما قال ، فيجوز أنه صلى الله عليه وسلم قال مثل قوله ولم ينقله الراوى اكتفاء بالعادة ونقل الزائد ، وقوله « مثل ما يقول » يدل على أنه يتبع كل كلمة يسمعه فيقول مثلها . وقد روت أم سلمة أنه صلى الله عليه وسلم « كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت » أخرجه النسائي ، فلو لم يجاوبه حتى فرغ من الأذان استحب له التدارك إن لم يطل الفصل ، وظاهر قوله « في النداء » أنه يجيب كل مؤذن أذن بعد الأول وإجابة الأول أفضل . قال في الشرح : إلا في الفجر والجمعة فهما سواء لأنهما مشروعان . قلت يريد الأذان قبل الفجر والأذان قبل حضور الجمعة ، ولا يخفى أن الذى قبل الفجر قد صحت مشروعيته وسماه النبي صلى الله عليه وسلم أذاناً في قوله « إن بلالا يؤذن بليل » فيدخل تحت حديث أبي سعيد . وأما الأذان قبل الجمعة فهو محدث بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ولا يسمى أذاناً شرعياً . وليس المراد من المسألة أن يرفع صوته كالمؤذن ، لأن رفعه لصوته لقصد الإعلام بخلاف الحجب ، ولا يكفى إمراره الإجابة على خاطره فانه ليس بقول . وظاهر حديث أبي سعيد والحديث الآتى وهو : ١٧ - (وللبخارى عن معاوية مثله) أى مثل حديث أبي سعيد أن السامع يقول كقول

المؤذن في جميع ألفاظه إلا في الحيعلتين فيقول ما أفاده قوله :

١٨ - (وسلم عن عمر في فضل القول كما يقول المؤذن كلمة كلمة سوى الحيعلتين)

حي على الصلاة حي على الفلاح فانه يخصص ما قبله (فيقول) أى السامع (لاحول ولا قوة إلا بالله) عند كل واحدة منهما ، وهذا المتن هو الذى رواه معاوية كما في البخارى وعمر كما في مسلم ، وإنما اختصر المصنف فقال : وللبخارى عن معاوية : أى القول كما يقول المؤذن إلى آخر ما ساقه في رواية مسلم عن عمر . إذا عرفت هذا فيقولنا أربع مرات ، ولفظه عند مسلم « إذا قال المؤذن الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر إلى أن قال : فإذا قال حي على الصلاة ، قال لاحول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال حي على الفلاح ، قال لاحول ولا قوة إلا بالله ، فيحتمل أنه يريد إذا قال حي على الصلاة حوقل ، وإذا قالها ثانياً حوقل ، ومثله حي على الفلاح فيكن أربعاً . ويحتمل أنها تكن حوقلة واحدة عند الأولى مع الحيعلتين ، وقد أخرج النسائي وابن خزيمة حديث معاوية وفيه « يقول ذلك » وقول المصنف

« في فضل القول » لأن آخر الحديث أنه قال « إذا قال السامع ذلك من قلبه دخل الجنة » والمصنف لم يأت بلفظ الحديث بل بمعناه . هذا والحول : هو الحرية : أى لا حركة ولا استطاعة إلا بمشيئة الله ، وقيل لاحول فى دفع شر ولا قوة إلا بخصيل خير إلا بالله . وقيل لاحول عن معصية الله إلا بعصمته ولا قوة على طاعته إلا بمشيئته . وحكى هذا عن ابن مسعود مرفوعا . واعلم أن هذا الحديث تنقيد لإطلاق حديث أبي سعيد الذى فيه « فقولوا مثل ما يقول » أى فيما عدا الحيلة ، وقيل يجمع السامع بين الحيلة والحوالة عملا بالحديثين ، والأول أولى لأنه تخصيص للحديث العام أو تنقيح لمطلقه ، ولأن المعنى مناسب لإجابة الحيلة من السامع بالحوالة ، فانه لما دعى إلى ما فيه الفوز والفلاح والنجاة وإصابة الخير ناسب أن يقول هذا أمر عظيم لأستطيع مع ضعفى القيام به إلا إذا وفقنى الله بحوله وقوته ، ولأن ألفاظ الأذان ذكر الله فناسب أن يجيب بها إذ هو ذكر له تعالى . وأما الحيلة فانما هى دعاء إلى الصلاة والذى يدعو إليها هو المؤذن ، وأما السامع فانما عليه الامثال والإقبال على ما دعى إليه وإجابته فى ذكر الله لافيا عداه . والعمل بالحديثين كما ذكرنا هو الطريقة المعروفة فى حمل المطلق على المقيّد أو تقديم الخاص على العام فهى أولى بالاتباع ، وهل يجيب عند الترجيع أو لا يجيب ؟ وعند الثوب فيه خلاف . وقيل يقول فى جواب الثوب صدقت وبررت ، وهذا استحسان من قائله ، وإلا فليس فيه سنة تعتمد .

فائدة : أخرج أبو داود عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم « أن بلالا أخذ فى الإقامة » فلما أن قال : قد قامت الصلاة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : أقامها الله وأدامها ، وقال فى سائر الإقامة بنحو حديث عمر فى الأذان . يريد بحديث عمر ما ذكره المصنف وسقناه فى الشرح من متابعة المقيم فى ألفاظ الإقامة كلها .

١٩ - (وعن عثمان بن أبي العاص) هو أبو عبد الله عثمان بن أبي العاص بن بشر الثقفى استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على الطائف فلم يزل عليها مدة حياته صلى الله عليه وسلم وخلافة أبي بكر وسنين من خلافة عمر ، ثم عزله وولاه عمان والبحرين ، وكان من الوافدين عليه صلى الله عليه وسلم فى وفد ثقيف ، وكان أصغرهم سنا له سبع وعشرون سنة ، ولما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم عزمث ثقيف على الردة . مات بالبصرة سنة إحدى وخمسين .

قال : يا رسول الله اجعلنى إمام قومي ، فقال أنت إمامهم وأنت باضعفهم أى اجعل أضعفهم بمرض أو زمانة أو نحوهما قدوة لك تصلى بصلاته تحقيقا (وأتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا . أخرجه الخمسة وحسنه الترمذى وصححه الحاكم) الحديث يدل على جواز طلب الإمامة فى الخير ، وقد ورد فى أدعية عباد الرحمن الذين وصفهم الله بتلك الأوصاف أنهم يقربون - واجعلنا للمتقين إماما - وليس من طلب الرياسة المكروهة ، فان ذلك فيما يتعلق برياسة الدنيا التى لا يعان من طلبها ولا يستحق أن يعطاها كما يأتى بيانه ، وأنه يجب على إمام

الصلاة أن يلاحظ حال المصلين خلفه فيجعل أضعفهم كأنه المقتدى به فيخفف لاجله ،
ويأتى في أبواب الإمامة في الصلاة تخفيفه وأنه يتخذ المتبوع مؤذنا ليجمع الناس للصلاة ،
وإن من صفة المؤذن المأمور باتخاذها أن لا يأخذ على أذانه أجرا : أى أجره ، وهو دليل على
أن من أخذ على أذانه أجرا ليس مأمورا باتخاذها ، وهل يجوز له أخذ الأجرة ؟ فذهب الشافعية
إلى جواز أخذ الأجرة مع الكراهة . وذهب الهادوية والحنفية إلى أنها تحرم عليه الأجرة لهذا
الحديث . قلت ولا يخفى أنه لا يدل على التحريم ، وقيل يجوز أخذها على التأذين في محل
مخصوص إذ ليست على الأذان حينئذ بل على ملازمة المكان كأجرة الرصد .

٢٠ - (وعن مالك بن الحويرث) بضم الحاء المهملة وفتح الواو وسكون المثناة التحتية
وكسر الراء وئاء مثثلة هو ابن سليمان مالك بن الحويرث اللبثي وفد على النبي ، صلى الله عليه
وسلم وأقام عنده عشرين ليلة ، وسكن البصرة ومات سنة أربع وتسعين بها (قال : قال
لنا النبي صلى الله عليه وسلم « إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ » . الحديث
أخرجه السبعة) هو مختصر من حديث طويل أخرجه البخارى بألفاظ : أحدها قال مالك
« أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِي فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً ، وَكَانَ رَحِيماً رَفِيقاً
فَلَمَّا رَأَى شَوْقَنَا إِلَى أَهْلِينَا قَالَ ارْجِعُوا فَكُنُوا فِيهِمْ وَعَلِمُوهُمْ وَصَلُّوا ، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ
فَلْيُؤْذِنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرَكُمْ » زاد في رواية « وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلَى » فساق
المصنف قطعة منه هي موضع ما يريده من الدلالة على الحث على الأذان ، ودليل إيجابه الأمر
به ، وفيه أنه لا يشترط في المؤذن غير الإيمان لقوله أحدكم .

٢١ - (وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال : إِذَا
أَذَنْتَ فَتَرَسَّلْ) أى رتل ألفاظه ولا تمجل ولا تسرع في سردها (وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْذَرْ)
بالحاء والذال المهملتين والذال مضمومة فراء . والحدرد : الإمراع (واجعل بين أذانك
وإقامتك مقداراً ما يقرع الأكل من الأكل أى تمهل وقتاً يقدر فيه فراغ الأكل من
أكله (الحديث) بالنصب على أنه مفعول فعل محذوف : أى اقرأ الحديث أو أتم أو نحوه ،
ويجوز رفعه على خبرية مبتدأ محذوف . وإنما يأتون بهذه العبارة إذا لم يستوفوا لفظ الحديث
ومثله قولهم الآية والبيت ، وهذا الحديث لم يستوفه المصنف وتامه « والشارب من شربه
والمعتصر إذا دخل لقضاء الحاجة ولا تقوموا حتى تروني » (رواه الترمذى وضعفه) قال لانعرفه
إلا من حديث عبد المنعم وإسناده مجهول . وأخرجه الحاكم أيضاً وله شاهد من حديث
أبي هريرة ومن حديث سليمان أخرجه أبو الشيخ ، ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله
ابن أحمد وكلها واهية إلا أنه يقويها المعنى الذى شرع له الأذان فانه نداء لغير الحاضرين
ليحضرُوا للصلاة ، فلا بد من تقدير وقت يتسع للذهاب للصلاة وحضورها وإلا لصاعت
فائدة النداء . وقد ترجم البخارى (باب كم بين الأذان والإقامة) ولكن لم يثبت التقدير . قال
ابن بطال : لاحد لذلك غير تمكن دخول الوقت واجتماع المصلين . وفيه دليل على شرعية

الترسل في الأذان ، لأن المراد منه الإعلام للبعيد وهو مع الترسل أكثر إبلاغا ، وعلى شرعة الحذر والإسراع في الإقامة لأن المراد منها إعلام الحاضرين ، فكان الإسراع بها أنسب ليعرف منها بسرعة ، فيأتي بالمقصود وهو الصلاة

٢٢ - (وله) أى الترمذى (عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا يُؤذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا . وضعفه أيضا) أى كما ضعف الأول فإنه ضعف هذا بالانقطاع إذ هو عن الزهرى عن أبى هريرة . قال الترمذى : والزهرى لم يسمع من أبى هريرة والراوى عن الزهرى ضعيف ، ورواية الترمذى من رواية يونس عن الزهرى عنه موقوفا إلا أنه بلفظ « لا ينادى » وهذا أصح ، ورواه أبو الشيخ في كتاب الأذان من حديث ابن عباس بلفظ « إن الأذان متصل بالصلاة فلا يؤذن أحدكم إلا وهو طاهر » وهو دليل على اشتراط الطهارة للأذان من الحدث الأصغر ومن الحدث الأكبر بالأولى . وقالت الهادوية : يشترط فيه الطهارة من الحدث الأكبر ، فلا يصح أذان الجنب ويصح من غير المتوضئ عملا بهذا الحديث كما قاله في الشرح . قلت ولا يخفى أن الحديث دال على شرطية كون المؤذن متوضئا فلا وجه لما قالوه من التفرقة بين الحديثين . وأما استدلالهم لصحة من المحدث حدثا أصغر بالقياس على جواز قراءة القرآن فقياس فى مقابلة النص لا يعمل به عندهم فى الأصول . وقد ذهب أحمد وآخرون إلا أنه لا يصح أذان المحدث حدثا أصغر عملا بهذا الحديث وإن كان فيه ما عرفت والترمذى صحح وقفه على أبى هريرة . وأما الإقامة فالأكثر على شرطية الوضوء لها قالوا : لأنه لم يرد أنها وقعت على خلاف ذلك فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ما فيه ، وقال قوم تجوز على غير وضوء وإن كان مكروها . وقال آخرون : تجوز بلا كراهة .

٢٣ - (وله) أى الترمذى (عن زياد بن الحارث) هو زياد بن الحارث الصدائى تابع النبى صلى الله عليه وسلم وأذن بين يديه يعد فى البصريين وصداء بضم الصاد المهملة وتخفيف الدال المهملة وبعد الألف همزة اسم قبيلة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ومن أذّن عطف على ما قبله وهو قوله صلى الله عليه وسلم « إن أخوا صداء قد أذن ») فهو يُقيم . وضعفه أيضا) أى كما ضعف ما قبله . قال الترمذى : إنما يعرف من حديث زياد ابن أنعم الإفريقى ، وقد ضعفه ابن القطان وغيره . وقال البخارى : هو مقارب لحديث ضعفه أبو حاتم وابن حبان . وقال الترمذى : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم . والحديث دليل على أن الإقامة حق لمن أذن فلا تصح من غيره وعليه الهادوية ، وعضد حديث الباب حديث ابن عمر بلفظ « مهلا يا بلال فأنما يقيم من أذن » أخرجه الطبرانى والعقلى وأبو الشيخ ، وإن كان قد ضعفه أبو حاتم وابن حبان . وقالت الحنفية وغيرهم : تجزئ إقامة غير من أذن لعدم نهوض الدليل على ذلك ولما يدل له قوله :

٢٤ - (ولأبى داود من حديث عبد الله بن زيد) أى ابن عبدربه الذى تقدم حديثه أول الباب (أنه قال) أى النبى صلى الله عليه وسلم لما أمره أن يليقه على بلال (أنا رأيته : يعنى الأذان) فى المنام (وأنا كنت أريده قال : فأقيم أنت . وفيه ضعف أيضا) لم يتعرض

أشار رحمه الله لبيان وجهه ولا بينه أبو داود بل سكت عليه ، لكن قال الحافظ المنذرى :
لأنه ذكر البيهقي أن في إسناده ومنته اختلافا . وقال أبو بكر الحازمي : في إسناده مقال ،
وحينئذ فلا يتم به الاستدلال . نعم الأصل جواز كون المقيم غير المؤذن والحديث يقوى ذلك الأصل
٢٥ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« الْمُؤَذِّنُ أَمْلَكَ بِالْأَذَانِ » أى وقته موكل إليه لأنه أمين عليه (والإمام أَمْلَكَ بِالْإِقَامَةِ)
فلا يقيم إلا بعد إشارته (رواه ابن عدى) هو الحافظ الكبير الإمام الشهير أبو أحمد عبد الله
ابن عدى الجرجاني ، ويعرف أيضا بابن القصار صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل
كان أحد الأعلام ، ولد سنة تسع وسبعين ومائتين وسمع على خلائق وعنه أم . قال ابن
عساكر : كان ثقة على لحن فيه . قال حمزة السهمي : كان ابن عدى حافظا متفتنا لم يكن
في زمانه أحد مثله . قال الحلبي : كان عديم النظير حفظا وجلالة ، سألت عبد الله بن محمد
الحافظ فقال : زر قميص ابن عدى أحفظ من عبد الباقي بن قانع . توفي في جمادى الآخرة
سنة خمس وستين وثلثمائة (وضعفه) لأنه أخرجه في ترجمة شريك القاضي وتفرد به شريك .
وقال البيهقي : ليس بمحفوظ ، ورواه أبو الشيخ وفيه ضعف . والحديث دليل على أن المؤذن
أَمْلَكَ بِالْأَذَانِ : أى أن ابتداء وقت الأذان إليه لأنه الأمين على الوقت والموكل بارتقابه وعلى
أن الإمام أَمْلَكَ بِالْإِقَامَةِ ، فلا يقيم إلا بعد إشارة الإمام بذلك . وقد أخرج البخارى « إذا
أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى » فدل على أن المقيم يقيم وإن لم يحضر الإمام فإقامته غير
متوقفة على إذنه كذا في الشرح ولكن قد ورد « أنه كان بلال قبل أن يقيم يأتى إلى منزله
صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصلاة » والإيذان لها بعد الأذان استئذان في الإقامة . وقال
المصنف : إن حديث البخارى معارض بحديث جابر بن سمرة « إن بلالا كان لا يقيم حتى
يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم » قال ويجمع بينهما بأن بلالا كان يراقب وقت خروج
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاذا رآه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس ثم إذا
رأوه قاموا . وأما تعيين وقت قيام المؤمنين إلى الصلاة ، فقال مالك في الموطأ : لم أسمع
في قيام الناس حين تقام الصلاة حدا محذورا إلا أنى أرى ذلك على طاقة الناس ، فإن منهم
الثقل والخفيف . وذهب الأكثرون إلى أن الإمام إن كان معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ
الإقامة . وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن قد قامت الصلاة ، رواه ابن المنذر وغيره
وعن ابن المسيب : إذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام ، وإذا قال حتى على الصلاة عدلت
الصفوف ، وإذا قال لا إله إلا الله الله أكبر كبر الإمام ، ولكن هذا رأى من لم يذكر فيه سنة .
٢٦ - (والبيهقي نحوه) أى نحو حديث أبي هريرة (عن على عليه السلام من قوله :

٢٧ - (وعن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ
الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ . رواه النسائي وصححه ابن خزيمة) والحديث في مرفوع سنن أبي داود أيضا
ولفظه هكذا عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يرد الدعاء بين

الأذان والإقامة ، اه . قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى فى عمل اليوم والليلة اه ، والحديث دليل على قبول الدعاء فى هذه المواطن إذ عدم الرد يراد به القبول والإجابة ثم هو عام لكل دعاء ولا بد من تقييده بما فى الأحاديث غيره من أنه ما لم يكن دعاء بإثم أو قطعية رحم . هذا وقد ورد تعيين أدعية تقال بعد الأذان ، وهو ما بين الأذان والإقامة : الأول أن يقول « رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً » قال صلى الله عليه وآله وسلم « إن من قال ذلك غفر له ذنبه » . الثانى أن يصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد فراغه من إجابة المؤذن . قال ابن القيم فى الهدى : أكمل ما يصلى به ويصلى إليه كما علم أمته أن يصلوا عليه فلا صلاة عليه أكمل منها . قلت وستأتى صفتها فى كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . الثالث أن يقول بعد صلاته عليه « اللهم رب هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة آت محمداً الرسيلة والفضيلة ، وابعثه مقاماً محموداً الذى وعدته » وهذا فى صحيح البخارى ، وزاد غيره : « إنك لا تخلف الميعاد » . الرابع : أن يدعو لنفسه بعد ذلك ويسأل الله من فضله كما فى السن عنه صلى الله عليه وآله وسلم « قل مثل ما يقول » أى المؤذن « فاذا انتهيت فسل تعطه » وروى أحمد ابن حنبل عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « من قال حين يتأدى المنادى : اللهم رب هذه الدعوة القائمة ، والصلاة النافعة ، صل على محمد وأرض عنه رضا لا يخط بعده استجاب الله دعوته » وأخرج الترمذى من حديث أم سلمة رضى الله عنها قالت « علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقول عند أذان المغرب : اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك وأصوات دعائك ، فاغفر لى » وأخرج الحاكم عن أبى أمامة يرفعه قال « كان إذا سمع المؤذن قال : اللهم رب هذه الدعوة المستجابة المستجاب لها ، دعوة الحق وكلمة التقوى ، توفى عليها وأحبنى عليها واجعلنى من صالحى أهلها عملاً يوم القيامة » وقد عين صلى الله عليه وسلم ما يدعى به أيضاً لما قال « الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد ، قالوا فما تقول يا رسول الله ؟ قال سلوا الله العفو والعافية فى الدنيا والآخرة » قال ابن القيم : إنه حديث صحيح . وذكر البيهقى أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول عند كلمة الإقامة « أقامها الله وأدامها » وفى المقام أدعية آخر .

باب شروط الصلاة

الشرط لغة : العلامة ومنه قوله تعالى - فقد جاء أشراطها - أى علامات الساعة . وفى لسان الفقهاء : ما يلزم من عدمه العدم .

١ - (عن على بن طلق) تقدم طلق بن على فى نواقض الوضوء . قال ابن عبد البر : أظنه والد طلق بن على الحنفى . ومال أحمد والبخارى إلى أن على بن طلق . وطلق بن على أمم لذات واحدة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا فسا أحدكم فى الصلاة . فليُنْصِرِفْ وليَتَوَضَّأْ وليُعِدِّ الصَّلَاةَ . رواه الخمسة وصححه ابن حبان) كأنه عبر بهذه العبارة اختصاراً وإلا فأصلها وأخرجه ابن حبان وصححه وقد تقدمت له هذه العبارة مراراً ،

ومحتمل أن ابن حبان صحح أحاديث أخرجه غيره ولم يخرجها هو وهو بعيد . وقد اعل الحديث ابن القطان بمسلم بن سلام الحنفى فانه لا يعرف . وقال الترمذى : قال البخارى : لا أعلم لعلى بن طلق غير هذا الحديث الواحد . والحديث دليل على أن الفساء ناقض للوضوء وهو مجمع عليه ويقاس عليه غيره من النواقض وأنه تبطل به الصلاة . وقد تقدم حديث عائشة فيمن أصابه قى في صلاته أو رعاها فانه ينصرف ويبنى على صلاته حيث لم يتكلم وهو معارض لهذا ، وكل منهما فيه مقال : والشارح جنح إلى ترجيح هذا . قال لأنه مثبت لاستئناف الصلاة وذلك ناف ، وقد يقال : هذا ناف لصحة الصلاة وذلك مثبت لها ، فالأولى الترجيح بأن هذا قال بصحته ابن حبان وذلك لم يقل أحد بصحته ، فهذا أرجح من حيث الصحة ٢ - (وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يقبلُ اللهُ صلاةَ حائِضٍ) المراد بها المكلفة ، وإن تكلفت بالاحتلام مثلا ، وإنما عبر بالحائض نظرا إلى الأغلب (إلا بخمار) بكسر الخاء المعجمة آخره راء : هو هنا ما يغطي به الرأس والعنق (رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن خزيمة) وأخرجه أحمد والحاكم وأعله الدارقطني ، وقال إن وقفه أشبه ، وأعله الحاكم بالإرسال ، ورواه الطبراني في الصغير والأوسط من حديث أبي قتادة بلفظ « لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها ، ولا من جارية بلغت المحيض حتى تختمر » ونفى القبول المراد به هنا نفي الصحة والإجزاء . وقد يطلق القبول ويراد به كون العبادة بحيث يترتب عليها الثواب ، فإذا نفي كان نفيا لما يترتب عليها من الثواب لانفيا للصحة كما ورد « إن الله لا يقبل صلاة الآتبي ، ولا من في جوفه خمر » كذا قيل ، وقد بينا في رسالة الإسبال وحواشي شرح العمدة أن نفي القبول يلزم نفي الصحة ، وفي قوله « إلا بخمار » ما يدل على أنه يجب على المرأة ستر رأسها وعنقها ونحوه مما يقع عليه الخمار . ويأتى في حديث أنى داود من حديث أم سلمة في صلاة المرأة في درع ومار ليس عليها إزار ، وأنه قال صلى الله عليه وآله وسلم « إذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قدميها » فدل على أنه لا بد في صلاتها من تغطية رأسها ورقبتها كما أفاده حديث الخمار ، ومن تغطية بقية بدنهما حتى ظهر قدميها كما أفاده حديث أم سلمة ، ويباح كشف وجهها حيث لم يأت دليل بتغطيته ، والمراد كشفه عند صلاتها بحيث لا يراها أجنبي ، فهذه عورتها في الصلاة . وأما عورتها بالنظر إلى نظر الأجنبي إليها فكلها عورة كما يأتى تحقيقه . وذكره هنا وجعل عورتها في الصلاة هي عورتها بالنظر إلى نظر الأجنبي ، وذكر الخلاف في ذلك ليس محله هنا إذ لها عورة في الصلاة وعورة في نظر الأجانب ، والكلام الآن في الأول والثانى يأتى في محله .

٣ - (وعن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا كان الثوبُ واسعا فالتحف به : يعنى في الصلاة . ولمسلم : فخالف بين طرفيه) وذلك بأن يعمل شيئا منه على عاتقه (وإن كان ضيقا فاتزر به . متفق عليه) الالتحاف في معنى الارتداء وهو أن يتزر بأحد طرفي الثوب ويرتدى بالطرف الآخر ، وقوله « يعنى في الصلاة » الظاهر

أنه مدرج من كلام أحد الرواة ، قيد به أخذنا من القصة فإن فيها أنه قال جابر : جئت إليه صلى الله عليه وسلم وهو يصلي وعلى ثوب فاشتملت به وصليت إلى جانبه ، فلما انصرف قال لي صلى الله عليه وسلم : ما هذا الاشتمال الذي رأيت ؟ قلت كان ثوب ، قال : فإن كان واسعا فالتحف به ، وإذا كان ضيقا فانزرت به ، فالحديث قد أفاد أنه إذا كان الثوب واسعا التحف به بعد انزازه بطرفيه ، وإذا كان ضيقا انزرت به لستر عورته . فعورة الرجل من تحت السرة إلى الركبة على أشهر الأقوال .

٤ - (ولهما) أى الشيخين (من حديث أبي هريرة رضى الله عنه : لا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ) أى إذا كان واسعا كما دل له الحديث الأول . والمراد ألا يتزرز في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه ، بل يتوشح به على عاتقه فيحصل السر لأعلى البدن . وعمل الجمهور هذا النهى على التنزيه كما حملوا الأمر في قوله « فالتحف به » على التدب وحمله أحد على الوجوب ، وأنها لاتصح صلاة من قدر على ذلك فتركه ، وفي رواية عنه تصح الصلاة ويأثم فجعله على الرواية الأولى من الشرائط وعلى الثانية من الواجبات . واستدل الخطابي للجمهور بصلاته صلى الله عليه وآله وسلم في ثوب واحد كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهى نائمة قال : ومعلوم أن الطرف الذى هو لابس منه من الثوب غير متسع بأن يتزرز به ويفضل منه ما كان لعاتقه . قلت وقد يجاب عنه بأن مراد أحد مع القدرة على الالتحاق لأنه لاتصح صلاته أو يأثم مطلقا كما صرح به قوله : لاتصح صلاة من قدر على ذلك ، ويحتمل أنه في تلك الحالة لايقدر على غير ذلك الثوب بل صلاته فيه .
بالحال أن بعضه على النائم أكبر دليل على أنه لايجد غيره .

٥ - (وعن أم سلمة أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم : أتصلى المرأة في درع وخمار بغير إزار ؟ قال : إذا كان الدرع سابغا) بسين مهملة فوحدة بعد الألف ففحين معجمة : أى واسعا (يَغْطِي ظُهُورَ قَدَمَيْهَا . أخرجه أبو داود وصحيح الأئمة وقفه) وقد تقدم بيان معناه ، وله حكم الرفع وإن كان موقوفا ، إذ الأقرب أنه لا مسرح للاجتهاد في ذلك وقد أخرجه مالك وأبو داود موقوفا ، ولفظه عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمه أنه سألت أم سلمة : ما ذا تصلى فيه المرأة من الثياب ؟ قالت : تصلى في الخمار والدرع السابغ إذا غيب ظهور قدميها .

٦ - (وعن عامر بن ربيعة رضى الله عنه) هو أبو عبد الله عامر بن ربيعة بن مالك الغزى بفتح العين المهملة وسكون النون وقيل بفتحها ، والزراى نسبة إلى عز بن وائل ويقال له العدوى . أسلم قديما وهاجر المجرتين وشهد المشاهد كلها . مات سنة اثنتين أو ثلاث أو خمس وثلاثين (قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فأشككت علينا القبيلة فصككتنا) ظاهره من غير نظر في الأمارات (فلما طلعت الشمس إذا نحن صليتنا إلى غير القبيلة فنزلت فأيما تولوا فسم وجه الله - أخرجه الترمذى وضعفه)

لأن فيه اشعث بن سعيد السمان وهو ضعيف الحديث . والحديث دليل على أن من صلى إلى غير القبلة لظلمة أو غيم أنها تجزئه صلاته ، سواء كان مع النظر في الأمارات والتحري أولا وسواء انكشف له الخطأ في الوقت أو بعده . ويدل له ما رواه الطبراني من حديث معاذ ابن جبل قال « صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم غيم في السفر إلى غير القبلة ، فلما قضى صلاته تجلت الشمس ، فقلنا يا رسول الله صلينا إلى غير القبلة ، قال : قد رفعت صلاتكم بحقها إلى الله » وفيه أبو عيلة وقد وثقه ابن حبان . وقد اختلف العلماء في هذا الحكم ، فالقول بالإجزاء مذهب الشعبي والحنفية والكوفيين فيما عدا من صلى بغير تحرر وتيقن الخطأ ، فانه حكى في البحر الإجماع على وجوب الإعادة عليه ، فان تم الإجماع خص به عموم الحديث . وذهب آخرون إلى أنه لا تجب عليه الإعادة إذا صلى بتحرر وانكشف له الخطأ وقد خرج الوقت . وأما إذا تيقن الخطأ والوقت باق وجبت عليه الإعادة لتوجه الخطاب مع بقاء الوقت ، فان لم يتيقن فلا يأمن من الخطأ في الآخر ، فان خرج الوقت فلا إعادة للحديث : واشترطوا التحري إذ الواجب عليه تيقن الاستقبال ، فان تعذر اليقين فعل ما أمكنه من التحري ، فان قصر فهو غير معذور إلا إذا تيقن الإصابة . وقال الشافعي : تجب الإعادة عليه في الوقت وبعده لأن الاستقبال واجب قطعاً وحديث السرية فيه ضعف . قلت الأظهر العمل بخبر السرية لتقويه بحديث معاذ بل هو حجة وحده والإجماع قد عرف كثرة دعوهم له ولا يصح .

٧ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما بين المشرق والمغرب قبلة . رواه الترمذى وقواه البخارى) وفي التلخيص حديث « ما بين المشرق والمغرب قبلة » رواه الترمذى عن أبي هريرة مرفوعاً ، وقال حسن صحيح ، فكان عليه هنا أن يذكر تصحيح الترمذى له على قاعدته ، ورأيناه في الترمذى بعد سياقه له بسنده من طريقين حسن لإحداهما وصححها ثم قال : وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم « ما بين المشرق والمغرب قبلة » منهم عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وابن عباس . وقال ابن عمر : إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فإي بينهما قبلة إذا استقبلت القبلة . وقال ابن المبارك : ما بين المشرق والمغرب قبلة لأهل المشرق اه . والحديث دليل على أن الواجب استقبال الجهة لالعين في حق من تعذر عليه العين ، وقد ذهب إليه جماعة من العلماء لهذا الحديث . ووجه الاستدلال به على ذلك أن المراد أن بين الجهتين قبلة لغير المعاین ومن في حكمه ، لأن المعاین لا تنحصر قبلته بين الجهتين المشرق والمغرب بل كل الجهات في حقه سواء متى قابل العين أو شطرها . فالحديث دليل على أن ما بين الجهتين قبلة ، وأن الجهة كافية في الاستقبال ، وليس فيه دليل على أن المعاین يتعين عليه العين بل لا بد من الدليل على ذلك وقوله تعالى - فولي وجهك شطر المسجد الحرام - خطاب له صلى الله عليه وسلم وهو في المدينة واستقبال العين فيها متعسر أو متعذر إلا ما قيل في محرابه صلى الله عليه وسلم ، لكن الأمر بتوليته وجهه شطر المسجد الحرام عام لصلاته في محرابه وغيره ، وقوله - وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره - دال على كفاية الجهة إذ العين في كل محل تتعذر على كل مصل ، وقولهم يقسم الجهات حتى يحصل له أنه توجه

إلى العين تعمق لم يرد به دليل ولا فعله الصحابة وهم خير قليل . فالحق أن الجهة كافية ولو لمن كان في مكة وما يليها ،

٨ - (وعن عامر بن ربيعة رضى الله عنه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي على راحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ . متفق عليه) هو في البخارى عن عامر ابن ربيعة بلفظ « كان يسبح على الراحلة » وأخرجه عن ابن عمر بلفظ « كان يسبح على ظهر راحلته » وأخرج الشافعى نحوه من حديث جابر بلفظ « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وهو على راحلته التوافل » وقوله (زاد البخارى : يومئذ برأسه) أى فى سجوده وركوعه زاد ابن خزيمة « ولكنه يخفض السجدين من الركعة » (ولم يكن يصنعه) أى هذا الفعل وهو الصلاة على ظهر الراحلة (فى المكتوبة) أى الفريضة . الحديث دليل على صحة صلاة النافلة على الراحلة ، وإن فاته استقبال القبلة ، وظاهره سواء كان على محمل أولا ، وسواء كان السفر طويلا أو قصيرا ، إلا أن فى رواية رزين فى حديث جابر زيادة « فى سفر القصر » وذهب إلى شرطية هذا جماعة من العلماء ، وقيل لا يشترط بل يجوز فى الحضر وهو مروى عن أنس من قوله وفعله . والراحلة : هى الناقة . والحديث ظاهر فى جواز ذلك للراكب ، وأما الماشى فسكوت عنه . وقد ذهب إلى جوازه جماعة من العلماء قياسا على الراكب بجامع التيسير للمتطوع ، إلا أنه قيل لا يعنى له عدم الاستقبال فى ركوعه وسجوده وإتمامهما وأنه لا يمشى إلا فى قيامه وتشهده ولهم فى جواز مشيه عند الاعتدال من الركوع قولان : وأما اعتداله بين السجدين فلا يمشى فيه ، إذ لا يمشى إلا مع القيام وهو يجب عليه القعود بينهما وظاهر قوله حيث توجهت أنه لا يعتدل لأجل الاستقبال لافى حال صلاته ولا فى أطرافها إلا أن فى قوله : ٩ - (ولأبى داود من حديث أنس : وكان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل ناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث كان وجهه ركابه . وإسناده حسن) ما يدل على أنه عند تكبيرة الإحرام يستقبل القبلة وهى زيادة مقبولة وحديثه حسن فيعمل بها . وقوله ناقته ، وفى الأول راحلته : هما بمعنى واحد ، وليس بشرط أن يكون ركوبه على ناقته بل قد صح فى رواية مسلم « أنه صلى الله عليه وسلم صلى على حماره » وقوله : إذا سافر ، تقدم أن السفر شرط عند بعض العلماء وكأنه يأخذه من هذا وليس بظاهر فى الشرطية ، وفى هذا الحديث والذي قبله أن ذلك فى النفل لا الفرض بل صرح البخارى أنه لا يصنعه فى المكتوبة إلا أنه قد ورد فى رواية الترمذى والنسائى « أنه صلى الله عليه وسلم أتى إلى مضيق هو وأصحابه والسماء من فوقهم والبلية من أسفل منهم ، فحضرت الصلاة فأمر المؤذن فأذن وأقام ، ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته فصلى بهم يومئذ لعشاء فيجعل السجود أخفض من الركوع » قال الترمذى : حديث غريب ، وثبت ذلك عن أنس من فعله وصححه عبد الحق وحسنه الثورى وضعفه البيهقى ، وذهب البعض إلى أن الفريضة تصح على الراحلة إذا كان مستقبل القبلة فى هودج ولو كانت سائرة كالسفينة ، فان الصلاة تصح فيها لإجماعا . قلت

وقد يفرق بأنه قد يتعذر في البحر وجدان الأرض فعنى عنه بخلاف راكب المودج . وأما إذا كانت الراحلة واقفة فعند الشافعي تصح الصلاة لفريضة كما تصح عندهم في الأرجوحة المشلودة بالحبال ، وعلى السرير المحمول على الرجال إذا كانوا واقفين . والمراد من المكتوبة التي كتبت على جميع المكلفين ، فلا يرد عليه أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر على راحلته ، والوتر واجب عليه .

١٠ - (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الأرض كلها مسجدة إلا المقبرة والحمام : رواه الترمذي وله علة) وهي الاختلاف في وصله وإرساله ، فرواه حماد موصولا عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد ، ورواه الثوري مرسلا عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وآله ، ورواية الثوري أصح وأثبت . وقال الدارقطني : المحفوظ المرسل ، ورجحه البيهقي . والحديث دليل على أن الأرض كلها تصح فيها الصلاة ما عدا المقبرة وهي التي تدفن فيها الموتى فلا تصح فيها الصلاة ، وظاهره سواء كان على القبر أو بين القبور ، وسواء كان قبرا مؤمنا أو كافرا ، فال مؤمن تكربة له والكافر بعدا من خبثه ، وهذا الحديث يخصص « جعلت لي الأرض كلها مسجدا » الحديث ، وكذلك الحمام فإنه لا تصح فيه الصلاة فليل للنجاسة فيختص بما فيه النجاسة منه ، وقيل تكراه لا غير . وقال أحمد بن حنبل : لا تصح فيه الصلاة ولو على سطحه عملا بالحديث ، وذهب الجمهور إلى صحتها ولكن مع كراهته . وقد ورد النهي معللا بأنه محل الشياطين ، والقول الأظهر مع أحمد . ثم ليس التخصيص لعموم حديث « جعلت لي الأرض مسجدا » بهذين الحليين فقط بل بما يفيد هذا الحديث الآتي وهو قوله :

١١ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يُصَلَّى في سَبْعٍ : المَرْبَلَةِ) هي مجتمع لقاء الزبل (والمَجْزَرَةِ) محل جزر الأنعام (والمَقْبَرَةِ) وهما بزنة مفعلة بفتح العين ولحوق التاء بهما شاذ (وقَارِعَةِ الطَّرِيقِ) ما تفرعه الأقدام بالمرور عليها (الإِبِلِ) وهو مبرك الإبل حول الماء (وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى . رواه الترمذي وضعفه) فإنه قال بعد إخراج ما لفظه : وحديث ابن عمر ليس بذلك القوي ، وقد تكلم في زيد ابن جبيرة من قبل حفظه ، وجبيرة بفتح الجيم وكسر الموحدة فثناة تحتية فراء . وقال البخاري فيه مترك ، وقد تكلف استخراج علل للنهي عن هذه المحلات ، فقيل المقبرة والمجزرة للنجاسة ، وقارعة الطريق كذلك ، وقيل لأن فيها حقا للغير فلا تصح فيها الصلاة واسعة كانت أو ضيقة لعموم النهي ، ومعاطن الإبل ورد التعليم فيها منصوصا بأنها مأوى الشياطين

(١) قال في فتح العلام : وأما العجلة النارية كالقطازات والسيارات والرامات ونحوها التي حدثت في هذا العصر فحكمها عند الشافعية حكم السفينة ، وعند الحنفية حكم الراحلة ، والمحل مصرح للاجتهاد .

أخرجه أبو داود ، وورد بلفظ « مبارك الإبل » ، وفي لفظ « مزابل الإبل » ، وفي أخرى « مناخ الإبل » ، وهي أعم من معاطن الإبل . وعللوا النهى عن الصلاة على ظهر بيت الله ، وقيدوه بأنه إذا كان على طرف بحيث يخرج عن هوائها لم تصح صلاته وإلا صححت ، إلا أنه لا يخفى أن هذا التعليل أبطل معنى الحديث ، فانه إذا لم يستقبل بطلت الصلاة لعدم الشرط لا لكونها على ظهر الكعبة ، فلو صح هذا الحديث لكان بقاء النهى على ظاهره في جميع ما ذكر هو الواجب وكان مخصصا لعموم « جعلت لى الأرض مسجدا » لكن قد عرفت ما فيه ، إلا أن الحديث في القبور من بين هذه المذكورات قد صح كما يفيد .

١٢ - (وعن أبي مرثد) بفتح الميم وسكون الراء وفتح المثناة (الغنوى) بفتح الغين والنون المعجمة ، وهو مرثد بن أبي مرثد . أسلم هو وأبوه وشهد بدرا ، وقتل مرثد يوم غزوة الرجيع شهيدا في حياته صلى الله عليه وسلم (قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها . رواه مسلم) وفيه دليل على النهى عن الصلاة إلى القبر كما نهى عن الصلاة على القبر ، والأصل التحريم ولم يذكر المقدار الذى يكون به النهى عن الصلاة إلى القبر والظاهر أنه ما يعد مستقبلا له عرفا . ودل على تحريم الجلوس على القبر ، وقدوردت به أحاديث كحديث جابر في وطء القبر وحديث أبي هريرة « لأن يجلس أحدكم على حجرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر » أخرجه مسلم ، وقد ذهب إلى تحريم ذلك جماعة من العلماء ، وعن مالك أنه لا يكره القعود عليها ونحوه ، وإنما النهى عن القعود لقضاء الحاجة . وفي الموطأ عن علي عليه السلام « أنه كان يتوسد القبر ويضطجع عليه » ومثله في البخارى عن ابن عمرو عن غيره . والأصل فى النهى التحريم كما عرفت غير مرة ، وفعل الصحاح لا يعارض الحديث المرفوع ، إلا أن يقال إن فعل الصحاح دليل لحمل النهى على الكراهة ولا يخفى بعده .

١٣ - (وعن أبي سعيد رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليستظر) أى نعليه كما دل له قوله (فان رأى فى نعليه أذى أو قدرا) شك من الراوى (فليمسحه وليصل فيهما . أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة) اختلف فى وصله وإرساله ، ورجح أبو حاتم وصله ، ورواه الحاكم من حديث أنس وابن مسعود ، ورواه الدارقطنى من حديث ابن عباس وعبد الله بن الشخير وإسنادهما ضعيف . وفى الحديث دلالة على شرعية الصلاة فى النعال ، وعلى أن مسح النعل من النجاسة مطهر له من القدر والأذى ، والظاهر فيهما عند الإطلاق النجاسة رطبة أو جافة ، ويدل له سبب الحديث وهو إخبار جبريل له صلى الله عليه وسلم أن فى نعله أذى فخلعه فى صلاته واستمر فيها فانه سبب هذا ، وأن المصلى إذا دخل فى الصلاة وهو متلبس بنجاسة غير عالم بما بها أو ناسيا لها ثم عرف بها فى أثناء صلاته أنه يجب عليه إزالتها ثم يستمر فى صلاته ويبنى على حلى ، وفى الكل خلاف إلا أنه لا دليل للمخالف يقاوم الحديث فلا نظيل يذكره ويؤيد ظهورية النعال بالمسح بالتراب الحديث الآتى وهو :

١٤ — (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا وطئ أحدكم الأذى بحُفَّته) أى مثلاً أو نعليه أو أى ملبوس لقدميه (فطهورهما) أى الخفين (التراب) أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان (وأخرجه ابن السكن والحاكم والبيهق من حديث أبي هريرة وسنده ضعيف ، وأخرجه أبو داود من حديث عائشة ، وفى الباب غير هذه بأسانيد لا تخلو عن ضعف إلا أنه يشد بعضها بعضاً . وقد ذهب الأوزاعي إلى العمل بهذه الأحاديث وكذا النخعي ، وقال لا يجزئ أن يمسح خفيه إذا كان فيهما نجاسة بالتراب ويصلى فيهما ، ويشهد له أن أم سلمة سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إني امرأة أطيل ذيلي ، وأمشي في المكان القذر ، فقال : يطهره ما بعده . أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه ونحوه . أن امرأة من بنى عبد الأشهل قالت : قلت يا رسول الله إن لنا طريقاً إلى المسجد منتنة فكيف نفعل إذا مطرنا ، فقال : أليس من بعدها طريق هي أطيب منها ؟ قلت بلى ، قال فهذه بهذه ، أخرجه أبو داود وابن ماجه . قال الخطابي : وفى إسناد الحديثين مقال . وتأوله الشافعي بأنه إنما هو فيما جرى على ما كان يابسا لا يعلق بالثوب منه شيء ، قلت ولا يناسبه قولها إذا مطرنا . وقال مالك : معنى كون الأرض يطهر بعضها بعضاً : أن يطاء الأرض القذرة ثم يصل للأرض الطيبة اليابسة فإن بعضها يطهر بعضها . أما النجاسة تصيب الثوب أو الجسد فلا يطهرها إلا الماء ، قال وهو لإجماع : قيل ومما يدل لحديث الباب وأنه على ظاهره ما أخرجه البيهق عن أبي المعلى عن أبيه عن جده قال : أقبلت مع علي بن أبي طالب عليه السلام إلى الجمعة وهو ماش ، فحال بينه وبين المسجد حوض من ماء وطين ، فخاع نعليه وسراويله ، قال قلت هات يا أمير المؤمنين أحمله عنك قال لا فخاص ، فلما جاوزه لبس نعليه وسراويله ثم صلى بالناس ولم يغسل رجله . أى ومن المعلوم أن الماء المجمع فى القرى لا يخلو عن النجاسة .

١٥ — (وعن معاوية بن الحكم) هو معاوية بن الحكم السلمي كان ينزل المدينة وعداده فى أهل الحجاز (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن . رواه مسلم) وللحديث سبب حاصله : أنه عطس فى الصلاة رجل فشمته معاوية وهو فى الصلاة فأنكر عليه من لديه من الصحابة بما أفهمه ذلك ، ثم قال له النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك : إن هذه الصلاة . الحديث « وله عدة ألفاظ . والمراد من عدم الصلاحية عدم صحتها ومن الكلام مكالمة الناس ومخاطبتهم كما هو صريح السبب . فدل على أن المخاطبة فى الصلاة تبطلها سواء كانت لإصلاح الصلاة أو غيرها ، وإذا احتيج إلى تنبيه الداخل قياتى حكمه وبماذا يثبت . ودل الحديث على أن الكلام من الجاهل فى الصلاة لا يبطلها وأنه معذور بجهله ، فإنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر معاوية بالإعادة : وقوله إنما هو : أى الكلام المأذون فيه فى الصلاة أو الذى يصلح فيها التسبيح والتكبير وقراءة القرآن : أى إنما يشرع فيها ذلك انضم إليه من الأدعية ونحوها لدليله الآتى وهو :

١٦ - (وعن زيد بن أرقم قال : إن كنا لتتكلم في الصلاة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) والمراد ما لا بد منه من الكلام كرد السلام ونحوه لأنهم كانوا يتحدّثون فيها تحادّث المتجالسين كما يدل له قوله : (يكلم أحدا صاحبه بحاجته حتى نزلت - حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى -) وهي صلاة العصر على أكثر الأقوال ١ وقد ادعى فيه الإجماع (وقوموا لله قانتين) فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام . متفق عليه واللفظ لمسلم) قال النووي في شرح مسلم : فيه دليل على تحريم جميع أنواع كلام الآدميين . أجمع العلماء على أن المتكلم فيها عامدا عالما بتحريمه لغیر مصلحتها ولغير إنقاذ هالك وشبهه مبطل للصلاة ، وذكر الخلاف في الكلام لمصلحتها ، ويأتى في شرح حديث ذى الیدین فی أبواب السهو ، وفهم الصحابة الأمر بالسكوت من قوله - قانتين - لأنه أحد معاني القنوت ، وله أحد عشر معنى معروفة ، وكأنهم أخذوا خصوص هذا المعنى من القرائن أو من تفسيره صلى الله عليه وسلم لهم ذلك . والحديث فيه أبحاث قد سقناها في حواشي شرح العمدة . فان اضطر المصلي إلى تنبيه غيره فقد أباح له الشارع نوعا من الألفاظ كما يفيد الحديث .

١٧ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ) وفي رواية « إذا نابكم أمر فالتسبيح للرجال » (والتصفیق للنساء . متفق عليه . زاد مسلم : في الصلاة) وهو المراد من السياق وإن لم يأت بلفظه . والحديث دليل على أنه يشرع لمن نابه في الصلاة أمر من الأمور كأن يريد تنبيه الإمام على أمر سها عنه . وتنبيه المار أو من يريد منه أمرا وهو لا يدرى أنه يصلي فينبهه على أنه في صلاة . فان كان المصلي رجلا قال سبحانه الله ، وقد ورد في البخارى بهذا اللفظ وأطلق فيها عداه ، وإن كانت المصلية امرأة نهت بالتصفیق . وكيفيته كما قال عيسى بن أيوب أن تضرب بأصبعين من يمينها على كفها اليسرى . وقد ذهب إلى القول بهذا الحديث جمهور العلماء وبعضهم فصل بلا دليل ناهض ، فقال إن كان ذلك للإعلام بأنه في صلاة فلا يبطلها ، وإن كان لغیر ذلك فانه يبطلها ولو كان فتحا على الإمام . قالوا لما أخرجه أبو داود من قوله صلى الله عليه وسلم « يا على لا تفتح على الإمام في الصلاة » . وأجيب بأن أبا داود ضعفه بعد سياقه له ، فحديث الباب باق على إطلاقه لا تخرج منه صورة إلا بدليل . ثم الحديث لا يدل على وجوب التسبيح تنبيها أو التصفیق إذ ليس فيه أمر إلا أنه قد ورد بلفظ الأمر في روايته « إذا نابكم أمر فليسبح الرجال وليصفق النساء » وقد اختلف في ذلك العلماء . قال شارح التقریب : الذى ذكره أصحابنا ومنهم الرافعى والنووى أنه سنة وحكاية عن الأصحاب ، ثم قال بعد كلام : والحق انقسام التنبيه في الصلاة إلى ما هو واجب ومندوب ومباح بحسب ما يقتضيه الحال .

١٨ - (وعن مطرف) بضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد الراء المكسورة وبالفاء (ابن عبد الله بن الشخير) بكسر الشين المعجمة وكسر الخاء المشددة ومطرف تابعي جليل

(١) نرى أنها الصلاة الفضلى التي مثالها الأكل صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

(عن أبيه) عبد الله بن الشخير ، وهو ممن وفد إلى النبي صلى الله عليه وسلم في ببي عامر يعد في البصريين (قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي وفي صدره أُرِيزٌ) يفتح الهزء فزأى مكسورة فثناة تحته ساكنة فزأى وهو صوت القدر عند غلبتها كَأُرِيزِ المِرْجَلِ) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم هو القدر (من البكاء) بيان للأُرِيز (أخرجه الحمسة) هم عنده على ما ذكره في الخطبة من عدا الشيخين فهم أصحاب السنن وأحمد إلا أنه هنا أراد بهم غير ذلك هم أهل السنن الثلاثة وأحمد كما بينه قوله (إلا ابن ماجه صححه ابن حبان) وصححه أيضا ابن خزيمة والحاكم ، وهم من قال : إن مسلما أخرجه ، ومثله ما روى « أن عمر صلى صلاة الصبح وقرأ سورة يوسف حتى بلغ إلى قوله - إنما أشكو بثي وحزنى إلى الله - فسمع نشيجه » أخرجه البخارى مقطوعا ووصله سعيد بن منصور ، وأخرجه ابن المنذر . والحديث دليل على أن مثل ذلك لا يبطل الصلاة ، وقيس عليه الأئين .

١٩ - (وعن على رضى الله عنه قال : كان لى من رسول الله صلى الله عليه وسلم مدخلان) بفتح الميم ودال مهملة وخاء معجمة تنثية مدخل بزنة مقتل : أى وقتان أدخل عليه فيهما (فكُنْتُ إِذَا أَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي تَنَحَّنْتُ لى . رواه النسائى وابن ماجه) وصححه ابن السكن ، وقد روى بلفظ : سبج مكان تنحج من طريق أخرى ضعيفة . والحديث دليل على أن التَنَحُّج غير مبطل للصلاة ، وقد ذهب إليه الناصر والشافعى عملا بهذا الحديث ، وعند المأخوذة أنه مفسد إذا كان بمجرئين فصاعدا إلحاقا له بالكلام المفسد ، قالوا وهذا الحديث فيه اضطراب ، ولكن قد سمعت أن رواية تنحج صححها ابن السكن ، ورواية سبج ضعيفة فلا تم دعوى الاضطراب ، ولو ثبت الحديثان معا لكان الجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وسلم كان تارة يسبج وتارة يتنحج صحيحا .

٢٠ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قلت لبلال كيف رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يَرُدُّ عَلَيْهِمْ) أى على الأنصار كما دل له السياق (حين يَسْلُمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي ؟ قال : يقول هكذا وبسط كفه . أخرجه أبو داود والترمذى وصححه) وأخرجه أيضا أحمد والنسائى وابن ماجه ، وأصل الحديث « أنه خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قباء يصلى فيه ، فجاءت الأنصار وسلموا عليه ، فقلت لبلال كيف رأيت ؟ الحديث » ورواه أحمد وابن حبان والحاكم أيضا من حديث ابن عمر « أنه سأل صهيبا عن ذلك » بدل بلال ، وذكر الترمذى أن الحديثين صحيحان جميعا . والحديث دليل أنه إذا سلم أحد على المصلى رد عليه السلام بإشارة دون النطق . وقد أخرج مسلم عن جابر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه لحاجة قال ثم أدركته وهو يصلى فسلمت عليه فأشار إلى ، فلما فرغ دعائى وقال : إناك سلمت على فاعتذر لى بعد الرد بالإشارة » وأما حديث ابن مسعود « أنه سلم عليه وهو يصلى فلم يرد عليه صلى الله عليه وسلم ولا ذكر الإشارة ، بل قال له بعد فراغه من الصلاة إن فى الصلاة شغلا » إلا أنه قد ذكر البيهقى فى حديثه « أنه صلى الله عليه وسلم أومأ له

برأسه . وقد اختلف العلماء في رد السلام في الصلاة على من سلم على المصلي ، فذهب جماعة إلى أنه يرد باللفظ : وقال جماعة : يرد بعد السلام من الصلاة . وقال قوم : يرد في نفسه . وقال قوم : يرد بالإشارة كما أفاده هذا الحديث ، وهذا هو أقرب الأقوال للدليل وما عده لم يأت به دليل . قيل وهذا الرد بالإشارة استحباب بدليل أنه لم يرد صلى الله عليه وسلم به على ابن مسعود ، بل قال له « إن في الصلاة شغلا » قلت قد عرفت من رواية البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم رد عليه بالإشارة برأسه ، ثم اعتذر إليه عن الرد باللفظ ، لأنه الذي كان يرد به عليهم في الصلاة ، فلما حرم الكلام رد عليه صلى الله عليه وسلم بالإشارة ، ثم أخبره أن الله أحدث من أمره أن لا يتكلموا في الصلاة ، فالعجب من قول من قال يرد باللفظ مع أنه صلى الله عليه وسلم قال هذا : أي أن الله أحدث من أمره في الاعتذار عن رده على ابن مسعود السلام باللفظ وجعل رده السلام في الصلاة كلاما وأن الله نهى عنه . والقول بأنه من سلم على المصلي لا يستحق جوابا : يعنى بالإشارة ولا باللفظ ، يرده رده صلى الله عليه وسلم على الأنصار وعلى جابر بالإشارة ، ولو كانوا لا يستحقون لأخبرهم بذلك ولم يرد عليهم . وأما كيفية الإشارة ففي المسند من حديث صهيب قال « مررت برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت فرد علي إشارة » قال الراوى : لأعلمه إلا قال « إشارة بأصبعه » وفي حديث ابن عمر في وصفه لرده صلى الله عليه وسلم السلام على الأنصار « أنه صلى الله عليه وسلم قال : هكذا وبسط جعفر بن عون - الراوى عن ابن عمر - كفه وجعل يبطنه أسفل وجعل ظهره إلى فوق » فتحصل من هذا أنه يجيب المصلي بالإشارة إما برأسه أو بيده أو بأصبعه ، والظاهر أنه واجب لأن الرد بالقول واجب ، وقد تعذر في الصلاة فبقى الرد بأى ممكن ، وقد أمكن بالإشارة وجعله الشارع ردا وسماه الصحابة ردا ، ودخل تحت قوله تعالى - أوردوها - وأما حديث أنى هريرة أنه قال صلى الله عليه وسلم « من أشار في الصلاة إشارة تفهم عنه فليعد صلاته » ذكره الدارقطني ، فهو حديث باطل لأنه من رواية أنى غطفان عن أنى هريرة وهو رجل مجهول ٢١ - (وعن أبي قتادة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وهو جامل أمامة) بضم الهمزة (بنت زينب) هى أمها ، وهى زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبوها أبو العاص بن الربيع (فإذا تجمدت وضعتها وإذا قام تحملتها متقى عليه) ولمسلم (زيادة : وهو يؤم الناس في المسجد) فى قوله : كان يصلى ما يدل على أن هذه العبارة لا تدل على التكرار مطلقا ، لأن هذا الحمل لأمامة وقع منه صلى الله عليه وسلم مرة واحدة لا غير . والحديث دليل على أن حمل المصلي في الصلاة حيوانا آدميا أو غيره لا يضر صلاته سواء كان ذلك لضرورة أو غيرها ، وسواء كان فى صلاة فريضة أو غيرها ، وسواء كان إماما أو منفردا ، وقد صرح فى رواية مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان إماما ، فإذا جاز فى حال الإمامة جاز فى حال الانفراد ، وإذا جاز فى الفريضة جاز فى النافلة بالأولى . وفيه دلالة على طهارة ثياب الصبيان وأبدانهم ، وأنه الأصل ما لم تظهر النجاسة ، وأن الأفعال التى من هذه لا تبطل الصلاة فانه صلى الله عليه وسلم كان يحملها ويضعها ، وقد ذهب إليه

الشافعي ومتع غيره من ذلك ، وتأولوا الحديث بتأويلات بعيدا منها أنه خاص^١ به صلى الله عليه وسلم . ومنها أن أمانة كانت تعلق به من دون فعل منه . ومنها أنه للضرورة . ومنهم من قال : إنه منسوخ وكلها دعاوى بغير برهان واضح ١ وقد أطال ابن دقيق العيد في شرح العمدة القول في هذا وزدناه إيضاحا في حواشينا .

٢٢ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقتتلوا الأسودين في الصلاة : الحية والعقرب . أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان) وله شواهد كثيرة . والأسودان اسم يطلق على الحية والعقرب على أى لون كانا كما يفيد كلام أئمة اللغة ، فلا يتوهم أنه خاص بذى اللون الأسود فيهما . وهو دليل على وجوب قتل الحية والعقرب في الصلاة إذ هو الأصل في الأمر . وقيل إنه للندب وهو دليل على أن الفعل الذى لا يتم قتلهما إلا به لا يبطل الصلاة سواء كان بفعل قليل أو كثير ، وإلى هذا ذهب جماعة من العلماء . وذهبت المادوية إلى أن ذلك يفسد الصلاة ، وتأولوا الحديث بالخروج من الصلاة قياسا عن سائر الأفعال الكثيرة التى تدعو إليها الحاجة وتعرض وهو يصلى كأنقاذ الغريق ونحوه ، فانه يخرج لذلك من صلاته ، وفيه لغيرهم تفاصيل أخر لا يقوم عليها دليل . والحديث حجة للقول الأول ، وأحاديث الباب اثنان وعشرون ، وفي الشرح ستة وعشرون .

باب سترة المصلى

١ - (عن أبي جهيم) بضم الجيم مصغر جهم ، وهو عبد الله بن جهيم : وقيل هو عبد الله بن الحارث بن الصمة بكسر المهملة وتشديد الميم الأنصارى له حديثان هذا أحدهما ، والآخر في السلام على من يبول . وقال فيه أبو داود : أبو الجهم بن الحارث بن الصمة . وقد قيل إن راوى حديث البول رجل آخر هو عبد الله بن الحارث والذى هنا عبد الله بن جهيم وأتهما اثنان (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّيِّ مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ) لفظ من الإثم ليس من ألفاظ البخارى ولا مسلم ، بل قال المصنف في فتح الباري : لأنها لا توجد في البخارى إلا عند بعض رواة ، وقدح فيه بأنه ليس من أهل العلم . قال وقد عيب على الطبرى نسبتها إلى البخارى في كتابه الأحكام ، وكذا عيب على صاحب العمدة نسبتها إلى الشيخين معا اه . فالعجب من نسبة المصنف لها هنا إلى الشيخين ، فقد وقع له من الوهم ما وقع لصاحب العمدة (لكانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ . متفق عليه واللفظ للبخارى) وليس فيه ذكر مميز

(١) قال في فتح العلام : سئل قاضى القضاة محمد بن على الشوكانى رحمه الله عن حمل العمامة الساقطة عن الرأس في الصلاة هل يجوز أم لا ؟ فأجاب : قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم حمل أمانة في الصلاة وهى ابنة ثلاث سنين ، فما ظنك بحمل العمامة وهى أخف منها قطعاً اه .

الأربعين (ووقع في البزار) أى من حديث أبى جهيم (من وجه آخر) أى من طريق رجالها غير رجال المتفق عليه (أربعين خريفاً) أى عامه . أطلق الخريف على العام من إطلاق الجزء على الكل . والحديث دليل على تحريم المرور بين يدي المصلى : أى ما بين موضع جبهته في سجوده وقدميه ، وقيل غير هذا ، وهو عام في كل مصل قرضاً أو نقلاً ، سواء كان إماماً أو منفرداً ، وقيل يختص بالإمام والمنفرد ، إلا المأموم فإنه لا يضره من مر بين يديه لأن سترة الإمام سترة له وإمامه سترة له ، إلا أنه قد ورد هذا القول بأن السترة إنما ترفع الحرج عن المصلى لاعتن المسار ثم ظاهر الوعيد يختص بالمسار لا بمن وقف عامداً مثلاً بين يدي المصلى أو قعداً أو رقد ، ولكن إذا كانت العلة فيه التشويش على المصلى فهو في معنى المار .

٢ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك عن سترة المصلى فقال : مثل مؤخره) بضم الميم وهزمة ساكنة وكسر الخاء المعجمة وفيها لغات آخر (الرّحل) هو العود الذي في آخر الرحل (أخرجه مسلم) وفي الحديث ندب للمصلى إلى اتخاذ سترة وأنه يكفيه مثل مؤخرة الرحل وهي قدر ثلثي ذراع وتحصل بأى شيء أقامه بين يديه . قال العلماء : والحكمة في السترة كف البصر عما وراءها ومنع من يحتار بقربه . وأخذ من هذا أنه لا يكفي الخط بين يدي المصلى ، وإن كان قد جاء به حديث أخرجه أبوداود إلا أنه ضعيف مضطرب ، وقد أخذ به أحمد بن حنبل فقال : يكفي الخط . وينبغي له أن يدنو من السترة ولا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة أذرع . فإن لم يجد عصاً أو نحوها جمع أحجاراً أو تراباً أو متاعه . قال النووي : استحب أهل العلم الدنو من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر مكان السجود وكذلك بين الصفوف . وقد ورد الأمر بالدنو منها وبيان الحكمة في اتخاذها ، وهو ما رواه أبوداود وغيره من حديث سهل بن أبى حثمة مرفوعاً « إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته » ويأتي في الحديث الرابع ما يفيد ذلك . والقول بأن أقل السترة مثل مؤخرة الرحل يردّه الحديث الآتى :

٣ - (وعن سبرة) بفتح السين المهملة وسكون الموحدة ، وهو أبو ثرية بضم المثناة وفتح الراء وتشديد المثناة التحتية وهو سبرة (بن معبد الجهني) سكن المدينة وعداده في البصريين (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لِيَسْتَتِرْ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ بِسَهْمٍ . أخرجه الحاكم) فيه الأمر بالسترة ، وحمله الجماهير على الندب ، وعرفت أن فائدة اتخاذها أنه مع اتخاذها لا يقطع الصلاة شيء ، ومع عدم اتخاذها يقطعها ما يأتي وفي قوله « ولو بسهم » ما يفيد أنها تجزئ السترة غلظت أودقت ، وأنه ليس أقلها مثل مؤخرة الرحل كما قيل . قالوا واختار أن يجعل السترة عن يمينه أو شماله ولا يصمد إليها .

٤ - (وعن أبى ذر) بفتح الذال المعجمة وقد تقدمت ترجمته (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ) أى يفسدها أو يقلل ثوابها (إذا لم يكن بين يديه مثل مؤخره الرحل) أى مثلاً ، وإلا فقد أجزأ السهم كما عرفت

(المرأة) هو فاعل يقطع : أى مرور المرأة (والحمار والكلب الأسود) . الحديث أى أتم الحديث ، وتامه « قلت فما بال الأسود من الأحمر من الأصفر من الأبيض ؟ قال يا ابن أخى سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سألتني ؟ فقال : الكلب الأسود شيطان » (وفيه الكلب الأسود شيطان) الجار يتعلق بمقدار : أى وقال (أخرجه مسلم) وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه مختصرا ومطولا . الحديث دليل على أنه يقطع صلاة من لاسترة له مرور هذه المذكورات ، وظاهر القطع الإبطال . وقد اختلف العلماء فى العمل بذلك ، فقال قوم يقطعها المرأة والكلب الأسود دون الحمار والحديث ورد فى ذلك عن ابن عباس « أنه مر بين يدى الصف على حمار والنبي صلى الله عليه وسلم يصلى ولم يعد الصلاة ولا أمر أصحابه باعادتها ، أخرجه الشيخان فجعلوه مخصصا لما هنا . وقال أحمد يقطعها الكلب الأسود . قال وفى نفسى من المرأة والحمار . أما الحمار فلحديث ابن عباس . وأما المرأة فلحديث عائشة عند البخارى أنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى من الليل وهى معترضة بين يديه ، فاذا سجد غمز رجلها فكفتها فاذا قام بسطتها » فلو كانت الصلاة يقطعها مرور المرأة لقطعها اضطراراً بين يديه . وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطعها شئ ، وتأولوا الحديث بأن المراد بالقطع نقص الأجر لا الإبطال . قالوا : لشغل القلب بهذه الأشياء . ومنهم من قال : هذا الحديث مذسوخ بحديث أنى سعيد الآتى « لا يقطع الصلاة شئ » . وبأى الكلام عليه ، وقد ورد « أنه يقطع الصلاة اليهودى والنصرانى والجوسى والخزير » وهو ضعيف أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس وضعفه .

٥ - (وله) أى لمسلم (عن أبى هريرة نحوه) أى نحو حديث أبى ذر (دون الكلب) كذا فى نسخ باوغ المرام ، ويريد أن لفظ الكلب لم يذكر فى حديث أبى هريرة ، ولكن راجعت الحديث فرأيت لفظه فى مسلم عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب ، ويبقى من ذلك مثل مؤخرة الرجل » .

٦ - (ولأبى داود والنسائى عن ابن عباس نحوه دون آخره وتبيد المرأة بالحائض) فى أبى داود عن شعبة قال : حدثنا قتادة قال : سمعت جابر بن زيد يحدث عن ابن عباس رفعه شعبة قال « يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب » وأخرجه النسائى وابن ماجه وقوله « دون آخره » يريد أنه ليس فى حديث ابن عباس آخر حديث أبى هريرة الذى فى مسام وهو قوله « ويبقى من ذلك مثل مؤخرة الرجل » فالضمير فى آخره فى عبارة المصنف لآخر حديث أبى هريرة مع أنه لم يأت بلفظه كما عرفت ، ولا يصح أنه يريد دون آخر حديث أبى ذر كما لا يخفى من أن حق الضمير عوده إلى الأقرب ، ثم راجعت سنن أبى داود وإذا لفظه « يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب » اه ، فاحتملت عبارة المصنف أن مراده دون آخر حديث أبى ذر وهو قوله « الكلب الأسود شيطان » أو دون حديث أبى هريرة وهو ما ذكرناه فى الشرح والأول أقرب ، لأنه ذكر لفظ حديث أبى ذر دون لفظ حديث أبى هريرة ، وإن صح أن يعيد إليه الضمير وإن لم يذكره إحالة على الناظر : وتبيد المرأة

بالخائض يقتضى مع صحة الحديث حمل المطلق على المقيد فلا تقطع إلا الخائض ، كما أنه أطلق الكلب عن وصفه بالأسود فى بعض الأحاديث وقيد فى بعضها به ، فحملوا المطلق على المقيد وقالوا : لا يقطع إلا الأسود ، فتعين فى المرأة الخائض حمل المطلق على المقيد .

٧ - (وعن أنى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا صلى أحدكم إلى شيء يستتره من الناس) مما سلف تعيينه من السترة وقدرها وقدر كم يكون بينها وبين المصلى (فأراد أحد أن يحتاز) أى يمضى (بين يديه فليدفعه) ظاهره وجوبا (فان أبى) أى عن الاندفاع (فليقاتله) ظاهره كذلك (فانما هو شيطان) تعليل للأمر بقتاله أو لعدم اندفاعه أولهما (متفق عليه . وفى رواية) أى لمسلم من حديث أبى هريرة (فإن معهُ القرين) فى القاموس : القرين : الشيطان المقرون بالإنسان لا يفارقه ، وظاهر كلام المصنف أن رواية « فان معه القرين » متفق عليها بين الشيخين من حديث أبى سعيد ولم أجدها فى البخارى ووجدتها فى صحيح مسلم لكن من حديث أبى هريرة . والحديث دال بمفهومه على أنه إذا لم يكن للمصلى سترة فليس له دفع المار بين يديه ، وإذا كان له سترة دفعه . قال القرطبي : بالإشارة ولطيف المنع ، فان لم يتمتع عن الاندفاع قاتله : أى دفعه دفعا أشد من الأول . قال : وأجمعوا أنه لا يلزمه أن يقاتله بالسلاح لمخالفة ذلك قاعدة الصلاة فى الإقبال عليها والاشتغال بها والخشوع . هذا كلامه . وأطلق جماعة أن له قتاله حقيقة وهو ظاهر اللفظ والقول بأنه يدفعه بلمعته وسبه يرده لفظ هذا الحديث ويؤيده فعل أبى سعيد راوى الحديث مع الشاب الذى أراد أن يحتاز بين يديه وهو يصلى . أخرجه البخارى عن أبى صالح السمان قال : رأيت أبا سعيد الخدرى فى يوم جمعة يصلى إلى شيء يستتره من الناس ، فأراد شاب من بنى أبى معيط أن يحتاز بين يديه فدفعه أبو سعيد فى صدره ، فظفر الشاب فلم يجد مساعا إلا بين يديه فعاد ليحتاز فدفعه أبو سعيد أشد من الأول . الحديث وقيل يرده بأسهل الوجوه فاذا أبى فبأشد ولو أدى إلى قتله فإن قتله فلا شيء عليه لأن الشارع أباح قتله . والأمر فى الحديث وإن كان ظاهره الإيجاب لكن قال النووى : لأعلم أحدا من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرح أصحابنا بأنه مندوب ، ولكن قال المصنف : قد صرح بوجوبه أهل الظاهر . وفى قوله « فانما هو شيطان » تعليل بأن فعله فعل الشيطان فى إرادة التشويش على المصلى وفيه دلالة على جواز إطلاق لفظ الشيطان على الإنسان الذى يريد إفساد صلاة المصلى وفتنته فى دينه كما قال تعالى - شياطين الإنس والجن - وقيل المراد بأن الحامل له على ذلك شيطان ، ويدل له رواية مسلم « فإن معه القرين » وقد اختلف فى الحكمة المقترضة للأمر بالدفع ، فقيل : لدفع الإثم عن المار ، وقيل لدفع التحلل الواقع بالمرور فى الصلاة . وهذا الأرجح لأن عناية المصلى بصيانة صلاته أهم من دفعه الإثم عن غيره . قلت ولو قيل : إنه لهما معا لما بعد فيكون لدفع الإثم عن المار الذى أفاده حديث « لو لم يعلم المار » ولصيانة الصلاة عن نقصان من أجراها ، فقد أخرج أبو نعيم عن

هو « لو يعلم المصلي ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ماصلي إلا إلى شيء يستره من الناس » وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود « إن المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته » ولهما حكم الرفع وإن كانا موقوفين ، إلا أن الأول فيمن لم يتخذ سترة . والثاني مطلق فيحمل عليه . وأما من اتخذ السترة فلا نقص في صلاته بمرور المار لأنه قد صرح الحديث أنه مع اتخاذ السترة لا يضره مرور من مر ، فأمره بدفعه للمار لعل وجهه إنكار المنكر على المار لتعديبه ما نهاه عنه الشارع ، ولذا يقدم الأخف على الأغظ .

٨ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فإن لم يجد فليصب عصاً فإن لم يكن فليخط خطاً ثم لا يضره من مر بين يديه . أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان ولم يصب من زعم) وهو ابن الصلاح (أنه مضطرب) فانه أورده مثالا للمضطرب فيه (بل هو حسن) ونازعه المصنف في التكت ، وقد صححه أحمد وابن المديني ، وفي مختصر السنن قال سفيان بن عيينة لم نجد شيئاً نشد به هذا الحديث ولم يحمي إلا من هذا الوجه ، وكان إجماع ابن أمية إذا حدث بهذا الحديث يقول : هل عندكم شيء تشدونه به ؟ وقد أشار الشافعي إلى ضعفه . وقال البيهقي : لا بأس به في مثل هذا الحكم إن شاء الله تعالى . والحديث دليل على أن السترة تجزئ بأي شيء كانت . وفي مختصر السنن قال سفيان بن عيينة : رأيت شريكاً صلى بنا في جنازة العصر فوضع قلنسوته بين يديه . وفي الصحيحين من رواية ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم « كان يعرض راحلته فيصلي إليها » وقد تقدم أنه : أي المصلي إذا لم يجد جمع تراباً أو أحجاراً ، واختار أحمد بن حنبل أن يكون الخط كالللال . وفي قوله « ثم لا يضره شيء » ما يدل أنه يضره إذا لم يفعل إما بنقصان من صلاته أو بانطائها على ما ذكر أنه يقطع الصلاة ، إذ في المراد بالقطع الخلاف كما تقدم . ومذاً فيها إذا كان المصلي إماماً أو منفرداً لا إذا كان مؤتماً ، فإن الإمام سترة له أو سترة سترة له ، وقد سبق قريباً ، وقد بوب له البخاري وأبو داود وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أنس مرفوعاً « سترة الإمام لمن خلفه » وإن كان فيه ضعف .

واعلم أن الحديث عام في الأمر باتخاذ السترة في الفضاء وغيره ، فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم « كان إذا صلى إلى جدار جعل بينه وبينه قدر ممر الشاة » ولم يكن يتباعد منه ، بل أمر بالقرب من السترة ، وكان إذا صلى إلى عود أو عمود أو شجرة جعله على جانبيه الأيمن أو الأيسر ولم يصمد له صمداً ، وكان يركز الحربة في السفر أو العزة فيصلي إليها فتكون سترة ، وكان يعرض راحلته فيصلي إليها . وقاس الشافعية على ذلك بسط المصلي لنحو سجادة يجمع لإشعار الكفار أنه في الصلاة وهو صحيح .

٩ - (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يقطع الصلاة شيء ، وأدرعوا ما استطعتم . أخرجه أبو داود وفي مسنده ضعف)

في مختصر المنبرى : في إسناده مجالد وهو أبو سعيد بن عمير الهمداني الكوفي ، وقد تكلم فيه غير واحد ، وأخرج له مسلم حديثاً مقروناً بغيره من أصحاب الشعبي . وأخرج نحوه أيضاً الدارقطني من حديث أنس وأبي أمامة ، والطبراني من حديث جابر وفي إسنادهما ضعف ، وهذا الحديث معارض لحديث أبي ذر ، وفيه « أنه يقطع صلاة من ليس له سترة : المرأة والحمار والكلب الأسود » . ولما تعارض الحديثان اختلف نظر العلماء فيهما ، فقبل المراد بالقطع في حديث أبي ذر نقص الصلاة بشغل القلب بمرور المذكورات ، وبعدم القطع في حديث أبي سعيد عدم البطلان أي أنه لا يبطئها شيء وإن نقص ثوابها بمرور ما ذكر في حديث أبي ذر وقيل حديث أبي سعيد هذا ناسخ لحديث أبي ذر ، وهذا ضعيف لأنه لا نسخ مع إمكان الجمع لما عرفت ولأنه لا يتم النسخ إلا بمغفرة التاريخ ، ولا يعلم هنا المتقدم من المتأخر على أنه لو تعذر الجمع بينهما لرجع إلى الترجيح ، وحديث أبي ذر أرجح لأنه أخرجه مسلم في صحيحه وحديث أبي سعيد في سننه ضعف . كما عرفت .

باب الحث على الخشوع في الصلاة

في القاموس : الخشوع : الخضوع أو قريب من الخضوع أو هو في البدن ، والخشوع في الصوت والبصر والسكون والتدلل . وفي الشرع : الخشوع تارة يكون في القلب وتارة يكون من قبل البدن كالسكوت ، وقيل لا بد من اعتبارهما حكاه الفخر الرازي في تفسيره . ويدل على أنه من عمل القلب حديث علي عليه السلام « الخشوع في القلب » أخرجه الحاكم . قلت ويدل له حديث « لو خشع قلب هذا خشعت جوارحه » وحديث الدعاء في الاستعاذة « وأعوذ بك من قلب لا يخشع » وقد اختلف في وجوب الخشوع في الصلاة ١ ، فالجمهور على عدم وجوبه ، وقد أطال الغزالي في الإحياء الكلام في ذلك ، وذكر أدلة وجوبه ، وادعى النووي الإجماع على عدم وجوبه .

١ - (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا لإخبار من أبي هريرة عن نبيه صلى الله عليه وسلم ولم يأت بلفظه الذي أفاد النهي لكن هذا له حكم الرفع (أن يَصَلِّيَ الرَّجُلُ) ومثله المرأة (مُخْتَصِرًا) بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح المثناة فوقية فصاد مهملة مكسورة فراء وهو منتصب على الحال وعامله يصلي وصاحبها الرجل (متفق عليه واللفظ لمسلم) وفسره المصنف أيضاً بقوله (ومعناه أن يجعل يده) النبي أو اليسرى (على خاصرته) كذلك : أي الخاصرة اليمنى أو اليسرى أوهما معا عليهما ، إلا أن تفسيره بما ذكر يعارضه ما في القاموس من قوله : وفي الحديث « المختصرون يوم القيامة على وجوههم النور » أي المصلون بالليل . فاذا تعبوا وضعوا أيديهم على خواصرهم اه ، إلا أني لم أجدهم الحديث مخرجا ، فان صح فالجمع بينه وبين حديث الكتاب أن يتوجه النهي إلى من (١) مثل هذا لا ينبغي الخلاف فيه ، وما قيمة صلاة لا خشوع فيها ، وقد قيد الله فلاح المؤمنين بخشوعهم في الصلاة .

فعل ذلك بغير تعب كما يفيد قوله في تفسيره فاذا تعبوا ، إلا أنه يخالفه تفسير النهاية فانه قال : أراد أنهم يأتون ومعهم أعمال صالحة يتكثرون عليها . وفي القاموس : الحاصرة الشاكلة وما بين الحرقفة والقصيرى ، وفسر الحرقفة بعظم الحجة : أى رأس الورك ، وهذا التفسير الذى ذكره المصنف عليه الأكثر . وقيل الاختصار فى الصلاة هو أن يأخذ بيده عصا يتوكأ عليها وقيل أن يختصر السورة ويقرأ من آخرها آية أو آيتين ، وقيل أن يحذف من الصلاة فلا يمد قيامها وركوعها وسجودها وحدودها . والحكمة فى النهى عنه بينها قوله :

٢ - (وفى البخارى عن عائشة أن ذلك) أى الاختصار فى الصلاة (فعل اليهود فى صلاتهم) وقد نهينا عن التشبه بهم فى جميع أحوالهم ، فهذا وجه حكمة النهى لاما قيل إنه فعل الشيطان ، أو أن إبليس أميط من الجنة كذلك أو أنه فعل المتكبرين لأن هذه على تخصيصية ، وما ورد متصوفا : أى عن الصحابي هو العمدة لأنه أعرف بسبب الحديث ، ويحتمل أنه مرفوع ، وما ورد فى الصحيح مقدم على غيره لورود هذه الأشياء أثرا . وفى ذكر المصنف للحديث فى باب الخشوع ما يشعر بأن العلة فى النهى عن الاختصار أنه يتنافى الخشوع .

٣ - (وعن أنس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا قُدمَ العشاءُ) ممدود كسماء : طعام العشى كما فى القاموس (فابْدَعُوا بِهِ) أى بأكله (قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا الْمَغْرِبَ . متفق عليه) وقد ورد باطلاق لفظ الصلاة . قال ابن دقيق العيد : فيحمل المطلق على المقيد ، وورد بلفظ «إذا وضع العشاء وأحدكم صائم» فلا يقيد به لما عرف فى الأصول من أن ذكر حكم الخاص الموافق لا يقتضى تقييدا ولا تخصيصا . والحديث دال على إيجاب تقديم أكل العشاء إذا حضر على صلاة المغرب . والجمهور خلوه على التلب . وقالت الظاهرية : بل يجب تقديم أكل العشاء ، فلو قدم الصلاة لبطلت عملا بظاهر الأمر . ثم الحديث ظاهر فى أنه يقدم العشاء مطلقا سواء كان محتاجا إلى الطعام أولا ، وسواء خشى فساد الطعام أولا وسواء كان خفيفا أولا . وفى معنى الحديث تفاصيل أخر بغير دليل بل تتبعوا علة الأمر بتقديم الطعام ، فقالوا هو تشويش الخاطر بحضور الطعام وهو يفضى إلى ترك الخشوع فى الصلاة ، وهى علة ليس عليها دليل إلا ما يفهم من كلام بعض الصحابة فانه أخرج ابن أبى شيبه عن أبى هريرة وابن عباس «أنهما كانا يأكلان طعاما وفى التنور شواء ، فأراد المؤذن أن يقيم الصلاة ، فقال له ابن عباس : لاتعجل لانقوم وفى أنفسنا منه شيء» وفى رواية «لئلا يعرض لنا فى صلاتنا» وله عن الحسن بن على عليهما السلام أنه قال «العشاء قبل الصلاة يذهب النفس اللوامة» فى هذه الآثار إشارة إلى التعليل بما ذكر . ثم هذا إذا كان الوقت موسعا ، واختلف إذا تضييف بحيث لو قدم أكل العشاء خرج الوقت فقيل يقدم الأكل : وإن خرج الوقت محافظة على تحصيل الخشوع فى الصلاة . قبل وهذا على قول من يقول بوجوب الخشوع فى الصلاة ، وقيل بل يبدأ بالصلاة محافظة على حرمة الوقت وهز قول الجمهور من العلماء ، وفيه أن حضور الطعام غابر فى ترك الجماعة عند من أوجبها وعند غيره . قبل وفى قوله «فابدعوا» ما يشعر بأنه إذا كان حضور الصلاة وهو

ياكل فلا يتأذى فيه . وقد ثبت عن ابن عمر أنه كان إذا حضر عشائه وسمع قراءة الإمام في الصلاة لم يقم حتى يفرغ من طعامه . وقد قيس على الطعام غيره مما يحصل بتأخيره تشويش الخاطر ، فالأولى البداءة به .

٤ - (وعن أبي ذر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قام أحدكم في الصلاة) أى دخل فيها (فلا يمسح الحصى) أى من جيبه أو من محل سجوده (فإن الرحمة تواجبه) . رواه الخمسة باسناد صحيح . وزاد أحمد (في روايته) واحدة (أو دَع) في هذا النقل قلنا لأنه يفهم أنه زاد أحمد على هذا اللفظ الذى ساقه المصنف ، ومعناه : على هذا فلا يمسح واحدة أودع وهو غير مراد . ولفظه عند أحمد عن أبي ذر « سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شئ حتى سألت عن مسح الحصى » فقال واحدة أودع ، أى امسح واحدة أو اترك المسح ، فاختصار المصنف أدخل بالمعنى كأنه اتكل في بيان معناه على لفظه لمن عرفه ، ولو قال : وفي رواية لأحمد الإذن بمسحة واحدة لكان واضحاً . والحديث دليل على النهى عن مسح الحصى بعد الدخول في الصلاة لاقبله ، فالأولى له أن يفعل ذلك لئلا يشغل باله وهو في الصلاة والتقييد بالحصى أو التراب كما في رواية للغالب ، ولا يدل على نفيه عما عداه . قيل والعلة في النهى المحافظة على الخشوع كما يفيد سياق المصنف للحديث في هذا الباب ، أو لئلا يكثر العمل في الصلاة . وقد نص الشارع على العلة بقوله : فإن الرحمة تواجهه : أى تكون تلقاء وجهه ، فلا يغير ما تعلق بوجهه من التراب والحصى ولا ما يسجد عليه ، إلا أن يؤلمه فله ذلك ثم النهى ظاهر في التحريم .

٥ - (وفي الصحيح) أى المتفق عليه (عن معقيب) بضم الميم وفتح العين المهملة والمثناة التحتية وكسر القاف بعدها تحية ساكنة بعدها موحدة . هو معقيب بن أبي فاطمة الدومى ، شهد بدرًا وكان أسلم قديماً بمكة وهاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية ، وأقام بها حتى قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وكان على خاتم النبي صلى الله عليه وسلم ، واستعمله أبو بكر وعمر رضى الله عنهما على بيت المال . مات سنة ست وأربعين ، وقيل في آخر خلافة عثمان (نحوه) أى نحو حديث أبي ذر ولفظه « لا تمسح الحصى وأنت تصلى » ، فإن كنت لابد فاعلاً فواحدة لتسوية الحصى (بغير تعليل) أى ليس فيه أن الرحمة تواجهه .

٦ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة قال : هو اختلاس) بالخاء المعجمة فثناة فوقية آخره مدين مهملة هو الأخذ لشيء على غفلة (يختلسه الشيطان من صلاة العبد . رواه البخارى) قال الطبرى : سماه اختلاسا لأن المصلى يقبل على ربه تعالى ويتروصد الشيطان فوات ذلك عليه ، فإذا التفّت استلبه ذلك ، وهو دليل على كراهة الالتفات في الصلاة ، وحمله لجمهور على ذلك إذا كان التفاتا لا يبلغ إلى استدبار القبلة بصدرة أو عنقه كله وإلا كان مبطلا للصلاة . وسبب الكراهة قهصان الخشوع ، كما أفاده إيراد المصنف للحديث في هذا الباب أو ترك

استقبال القبلة بعبس البدن أو لما فيه من الإعراض عن التوجه إلى الله تعالى كما أفاده ما أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبي ذر « لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت فإذا صرف وجهه انصرف » أخرجه أبو داود والنسائي (والترمذي) أى عن عائشة وصحبه (إيتاك) بكسر الكاف لأنه خطاب المؤنث (والالتفات) بالنصب لأنه محذر منه (في الصلاة فإنه هلكة) لإخلاله بأفضل العبادات ، وأى هلكة أعظم من هلكة الدين (فان كان لابد) من الالتفات (في التطوع) قبل والنهي عن الالتفات إذا كان لغير حاجة ، وإلا فقد ثبت « أن أبا بكر رضى الله عنه التفت لحجىء النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الظهر » والتفت الناس لخروجه صلى الله عليه وسلم في مرض موته حيث أشار إليهم ولولم يلتفتوا ما علموا بخروجه ولا إشارته وأقرهم على ذلك .

٧ - (وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يتأجج ربه) وفي رواية في البخارى « فإن ربه بينه وبين القبلة والمراد من المناجاة إقباله تعالى عليه بالرحمة والرضوان (فلا يبصق بين يديه ولا عن يمينه) . قد علل في حديث أبي هريرة بأن عن يمينه ملكا (ولكن عن شماله نحت قد مینه متفق عليه . وفي رواية : أو نحت قد ميه) الحديث نهى عن البصاق إلى جهة القبلة أو جهة اليمين إذا كان العبد في الصلاة . وقد ورد النهى مطلقا عن أبي هريرة وأبي سعيد « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نخامة في جدار المسجد فتناول حصاة فحباها وقال : إذا تنخم أحدكم فلا يتنخم قبيل وجهه ولا عن يمينه وليبصق عن يساره أو نحت قدمه اليسرى » متفق عليه . وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أو غيره ، وقد أفاده حديث أنس في حق المصلى إلا أن غيره من الأحاديث قد أفادت تحريم البصاق إلى القبلة مطلقا في المسجد وفي غيره وعلى المصلى وغيره . ففي صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعا « من تفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتغلته بين عينيه » ولابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا « يبعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه » وأخرج أبو داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد « أن رجلا أم قوما فبصق في القبلة ، فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يصلى لكم » ومثل البصاق إلى القبلة البصاق عن اليمين ، فانه منهى عنه مطلقا أيضا . وأخرج عبد الزقاق عن ابن مسعود « أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في الصلاة » وعن معاذ بن جبل « ما بصقت عن يميني منذ أسلمت » وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى عنه أيضا . وقد أرشد صلى الله عليه وسلم إلى أى جهة يبصق فقال : عن شماله تحت قدمه ، فبين الجهة أنها جهة الشمال والحل أنه تحت القدم . وورد في حديث أنس عند أحمد ومسلم بعد قوله ولكن عن يساره أو تحت قدمه زيادة « ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ورد بعضه على بعض فقال : أو يفعل هكذا » وقوله : أو تحت قلعه خاص بمن ليس في المسجد ، وأما إذا كان فيه ففي ثوبه لحديث « البصاق في المسجد

خطيئة ، إلا أنه قد يقال : المراد البصاق إلى جهة القبلة أو جهة اليمين خطيئة لاحت القدم أو عن شماله ، لأنه قد أذن فيه الشارع ولا يأذن في خطيئة . هذا وقد سمعت أنه علل صلى الله عليه وسلم النهى عن البصاق على اليمين بأن عن يمينه ملكا فأورد سؤال وهو أن على الشمال أيضا ملكا وهو كاتب السيئات . وأجيب بأنه اختص بذلك ملك اليمين تخصيصا له وتشريفا وإكراما . وأجاب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات البدنية فلا دخل لكاتب السيئات فيها . واستشهد لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة موقوفا في هذا الحديث « ولا عن يمينه فان عن يمينه كاتب الحسنات » وفي الطبراني من حديث أمانة في هذا الحديث « فانه يقوم بين يدي الله وملك عن يمينه وقربنه عن يساره » وإذا ثبت هذا فالنفل يقع على القربن وهو الشيطان ، ولعل ملك اليسار حينئذ يبحث لا يصيبه شيء من ذلك أو أنه يتحول في الصلاة إلى جهة اليمين .

٨ - (وعنه) أى أنس رضى الله عنه (قال : كان قرام) بكسر القاف وتخفيف الراء السر الرقيق ، وقيل الصفيق من صوف ذى ألوان (لعائشة سرت به جانب بيتها ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : أميطي عَنَّا) أى أزيلي (قيرامك هذا فأنه لا تنزال تصاويره تعرض) بفتح المثناة الفوقية وكسر الراء (لى فى صلاتى . رواه البخارى) فى الحديث دلالة على إزالة ما يشوش على المصلى صلاته مما فى منزله أو فى محل صلاته ، ولا دليل فيه على بطلان الصلاة لأنه لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم أعادها ، ومثله :

٩ - (وانفقا) أى الشيطان (على حديثها) أى عائشة (فى قصة أنبيجانية) بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء النسبة : كساء غليظ لاعلم فيه (أبى جهنم) بفتح الجيم وسكون الهاء هو عامر بن حذيفة (وفيه : فانها) أى الخميصة (وكانت ذات أعلام أهداها له صلى الله عليه وسلم أبوجهم) فالضمير لها وإن لم يتقدم فى كلام المصنف ذكرها . ولفظ الحديث عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فى خبيصة لها أعلام فنظر إلى أعلامها نظرة ، فلما انصرف قال : اذهبوا بخصيتى هذه إلى أبى جهم وأتوني بأنبيجانية أبى جهم فانها أهدتني آتفا عن صلاتى » هذا بلفظ البخارى ، وعبارة المصنف تفهم أن ضمير فانها للأنبيجانية وكذا ضمير (أهدتني عن صلاتى) وذلك أن أباهم أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم خبيصة لها أعلام كما روى مالك فى الموطأ عن عائشة قالت « أهدى أبوهام بن حذيفة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبيصة لها علم فشهد فيها الصلاة ، فلما انصرف قال : ردى هذه الخميصة إلى أبى جهم » وفى رواية عنها « كنت أنظر إلى علمها وأنا فى الصلاة فأخاف أن يفتننى » قال ابن بطال : إنما طلب منه ثوبا غيرها ليعلمه أنه لم يرد عليه هديته استخفافا به . وفى الحديث دليل على كراهة ما يشغل عن الصلاة من النقوش ونحوها مما يشغل القلب ، وفيه مبادرته صلى الله عليه وسلم إلى صيانة الصلاة عما يلهى وإزالة ما يشغل عن الإقبال عليها . قال الطبرى : فيه إيذان بأن للمصور والأشياء الظاهرة تأثيرا فى القلوب الظاهرة والنفوس الزكية فضلا عما دونها . وفيه

كراهة الصلاة على المفارش والسجاجيد المنقوشة وكراهة نقش المساجد ونحوه :

١٠ - (وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَيْسَ بَيْنَ (بفتح اللام وفتح المثناة التحتية وسكون النون وفتح المثناة الفوقية وكسر الهاء (أقوام) يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ) أَى إِلَى مَا فَوْقَهُمْ مَطْلَقًا (أَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ . رواه مسلم) قال النووي : فى شرح مسلم فى النهى الأكيد والوعيد الشديد فى ذلك ، وقد نقل الإجماع على ذلك والنهى يفيد تحريره . وقال ابن حزم : تبطل به الصلاة . قال القاضى عياض : واختلفوا فى غير الصلاة فى الدعاء فكرهه قوم وجوزوه الأكثرون .

١١ - (وله) أى لمسلم (عن عائشة قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا صلاةَ بِمَحْضَرَةٍ طَعَامٍ) تقدم الكلام فى ذلك ، إلا أن هذا يفيد أنها لا تقام الصلاة فى موضع حضر فيه الطعام وهو عام للنفل والفرس وللجائع وغيره والذى تقدم أخص من هذا (ولا) أى لا صلاة (وهو) أى المصلى (يُدَافِعُهُ الْأَخْبِثَانِ) البول والغائط ، ويلجق بهما مدافعة الريح فهذا مع المدافعة . وأما إذا كان يحد فى نفسه ثقل ذلك وليس هناك مدافعة فلا نهى عن الصلاة معه ومع المدافعة فهى مكروهة ، قيل تنزيها لنقصان الخشوع ، فلو خشى خروج الوقت إن قدم التبرز وإخراج الأخبثين قدم الصلاة وهى صحيحة مكروهة كذا قال النووي ، ويستحب لإعادتها ، وعن الظاهرية أنها باطلة .

١٢ (وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : التَّائِبُ مِنَ الشَّيْطَانِ) لأنه يصدر عن الامتلاء والكسل وهما مما يحبه الشيطان فكان التائب منه (فإذا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيُكْظِمِ) أى يمتنع ويمسكه (ما استطاع . رواه مسلم والترمذى ، وزاد) أى الترمذى (فى الصلاة) ففقد الأمر بالكظم بكونه فى الصلاة ، ولا يتأفى النهى عن تلك الحالة مطلقا لموافقة المقيد والمطلق فى الحكم ، وهذه الزيادة هى فى البخارى أيضا وفيه بعدها « ولا يقل : ها ، فانما ذلك من الشيطان يضحك منه » وكل هذا مما يتأفى الخشوع ، وينبغى أن يضع يده على فيه لحديث « إذا تناوب أحدكم فليضع يده على فيه فإن الشيطان يدخل مع التائب » وأخرجه أحمد والشيخان وغيرهم .

باب المساجد

المساجد : جمع مسجد بفتح الجيم وكسرها ، فإن أريد به المكان المخصوص فهو بكسر الجيم لا غير ، وإن أريد به موضع السجود وهو موضع وقوع الجبهة فى الأرض فانه بالفتح لا غير . وفى فضائل المساجد أحاديث واسعة وأنها أحب البقاع إلى الله ، وأن « من بنى لله مسجدا من مال حلال بنى الله له بيتا فى الجنة » وأحاديثها فى مجمع الزوائد وغيره .

١ - (عن عائشة رضى الله عنها قالت : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد فى الدُّوْرِ) يحتمل أن المراد بها البيوت ، ويحتمل أن المراد المآل الذى تبنى فيها

الدور (وَأَنْ تَنْظِفَ) عن الأقدار (وَتُطَيِّبَ . رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه إرساله)
والتطيب بالبخور ونحوه . والأمر بالبناء للتدب لقوله « أينما أدرتلك الصلاة فصل » أخرجه
مسلم ونحوه عند غيره . قيل وعلى لإرادة المعنى الأول في الدور ففي الحديث دليل على أن
المساجد شرطها قصد التسييل ، إذ لو كان يتم مسجدا بالتسمية لخرجت تلك الأماكن التي
اتخذت في المساكن عن ملك أهلها . وفي شرح السنة أن المراد المحال التي فيها الدور . ومنه
« سأريكم دار الفاسقين » لأنهم كانوا يسمون المحال التي اجتمعت فيها القبيلة دارا . قال سفيان :
بناء المساجد في الدور يعني القبائل .

٢ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قاتل
الله اليهود) أي نحن كما جاء في رواية ، وقيل معناه قتلهم وأهلكهم (اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ
مَسَاجِدَ . متفق عليه) وفي مسلم عن عائشة « قالت : إن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا لرسول
الله صلى الله عليه وسلم كنيسة رأتاها بالحبشة فيها تصاوير ، فقال : إن أولئك إذا كان فيهم
الرجل الصالح فبات بنوا على قبره مسجدا وصوروا تلك التصاوير ، أولئك شرار الخلق عند
الله يوم القيامة » واتخاذ القبور مساجد أعم من أن يكون بمعنى الصلاة إليها أو بمعنى الصلاة
عليها . وفي مسلم « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها ولا عليها » قال البيضاوي : لما
كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور أنبيائهم تعظيما لشأنهم ويجعلونها قبلة يتوجهون
في الصلاة نحوها اتخذوها أوثانا لهم ، ومنع المسلمين من ذلك ، قال وأما من اتخذ مسجدا
في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا لتعظيم له ولا لتوجه نحوه فلا يدخل في ذلك
الوعيد . قلت قوله لا لتعظيم له يقال اتخذ المساجد بقربه وقصد التبرك به تعظيم له . ثم أحاديث
النهي مطلقة ولا دليل على التعليل بما ذكر ، وظاهر أن العلة سد الذريعة والبعد عن التشبه
بعبد الأوثان الذين يعظمون الجمادات التي لا تسمع ولا تنفع ولا تضر ، ولما في إنفاق
المال في ذلك من العبث والتبذير الخالي عن النفع بالكلية ، ولأنه سبب لإيقاد السرج عليها
الملعون فاعله . ومفاسد ما يبني على القبور من المشاهد والقباب لا تحصر . وقد أخرج أبو داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس قال « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زائرات
القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » (وزاد مسلم : والنصارى) زاد في حديث أبي هريرة
هذا بعد قوله اليهود . وقد استشكل ذلك لأن النصارى ليس لهم نبي إلا عيسى عليه السلام
إذ لا نبي بينه وبين محمد صلى الله عليه وسلم وهو حي في السماء . وأجيب بأنه كان فيهم أنبياء
غير مرسلين كالحواريين ومرم في قول ، وأن المراد من قوله أنبيائهم المجموع من اليهود والنصارى
أو المراد الأنبياء وكبار أتباعهم واكتفى بذكر الأنبياء ، ويؤيد ذلك قوله في رواية مسلم « كانوا
يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد » ولهذا لما أفرد النصارى كما في :

٣ - (ولما) أي النصارى ومسلم (من حديث عائشة كانوا إذا مات فيهم) أي
النصارى قال (الرَّجُلُ الصَّالِحُ) ولما أفرد اليهود كما في حديث أبي هريرة قال « أنبيائهم »
وأحسن من هذا أن يقال : أنبياء اليهود أنبياء النصارى ، لأن النصارى مأمورون بالإيمان

بكل رسول ، فرسل بنى إسرائيل يسمون أنبياء في حق القريقين (بَنَوْا عَلَى فَبِرِهِ مَسْجِدًا وفيه : أولئك شِرَارُ الْخَلْقِ) اسم الإشارة عائد إلى القريقين وكفى به ذمًا . والمراد من الانخاذ أعم من أن يكون ابتداعا أو اتباعا ، فاليهود ابتدعت والنصارى اتبعت .

٤ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم خيلاً فجاءت برجلٍ فربطوهُ بِساريةٍ من سَوَارِي الْمَسْجِدِ . الحديث متفق عليه) الرجل هو ثمامة بن أثال صرح بذلك في الصحيحين وغيرهما ، وليس فيه أن الربط عن أمره صلى الله عليه وسلم . ولكنه صلى الله عليه وسلم قرر ذلك لأن في القصة أنه كان يمر به ثلاثة أيام ويقول « ما عندك يا ثمامة . الحديث » وفيه دليل على جواز ربط الأسير بالمسجد وإن كان كافراً ، وأن هذا تخصيص لقوله صلى الله عليه وسلم « إن المسجد لذكر الله والطاعة » وقد أنزل صلى الله عليه وسلم وفد ثقيف في المسجد . قال الخطابي : فيه جواز دخول المشرك المسجد إذا كان له فيه حاجة مثل أن يكون له غريم في المسجد لا يخرج إليه ، ومثل أن يحاكم إلى قاض هو في المسجد . وقد كان الكفار يدخلون مسجده صلى الله عليه وسلم ويطلبون فيه الجلوس . وقد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة « أن اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد » وأما قوله تعالى - فلا يقربوا المسجد الحرام - فالمراد به لا يمكنون من حج ولا عمرة كما ورد في القصة التي بعث لأجلها صلى الله عليه وسلم بآيات براءة إلى مكة ، وقوله « فلا يجعن بعد هذا العام مشرك » وكذلك قوله تعالى - ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين - لايم بها دليل على تحريم المساجد على المشركين لأنها نزلت في حق من استولى عليها وكانت له الحكمة والمنعة كما وقع في - بب نزول الآية الكريمة ، فانها نزلت في شأن النصارى واستيلائهم على بيت المقدس وإلقاء الأذى فيه والأزبال ، أو أنها نزلت في شأن قريش ومنعهم له صلى الله عليه وسلم عام الحديبية عن العمرة . وأما دخوله من غير استيلاء ومنع وتخريب فلم تنفذه الآية الكريمة ، وكان المصنف ساقه لبيان جواز دخول المشرك المسجد وهو مذهب إمامه فيما عدا المسجد الحرام .

٥ - (وعنه) أي أبي هريرة (أن عمر رضى الله عنه مرَّ بحسان) بالحاء المهملة مفتوحة فسقن مهملة مقصورة . هو ابن ثابت شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يكنى أبا عبد الرحمن ، أطال ابن عبد البر في ترجمته في الاستيعاب قال : وتوفى حسان قبل الأربعين في خلافة علي عليه السلام ، وقيل بل مات ستة وخمسين وهو ابن مائة وعشرين سنة (ينشد) بضم حرف المضارعة وسكون النون وكسر الشين المعجمة (في المسجد فلحظ إليه) أي نظر إليه ، وكان حسان فهم منه نظر الإنكار (فقال : قد كُنْتُ أَنْشُدُ فِيهِ ، وفيه) أي المسجد (مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ) يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم (متفق عليه) وقد أشار البخاري في باب بدء الخلق في هذه القصة أن حسان أنشد في المسجد ما أجاب به المشركين عنه صلى الله عليه وسلم ، ففي الحديث دلالة على جواز إنشاد الشعر في المسجد .

وقد عارضه أحاديث . أخرج ابن خزيمة وصححه الترمذى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تناشد الأشعار في المسجد ، وله شواهد ، وجمع بينها وبين حديث الباب بأن النهى محمول على تناشد أشعار الجاهلية وأهل البطالة وما لم يكن فيه غرض صحيح ، والمأذون فيه ما سلم من ذلك ، وقيل المأذون فيه مشروط بأن لا يكون ذلك مما يشغل من في المسجد .

٦ - (وعنه) أى أبى هريرة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَتَشَدُّ) بفتح المثناة التحتية وسكون النون وضم الشين المعجمة من نشد الدابة إذا طلبها (ضالّةً في المسجد فليقل لاردها الله عليك) عقوبة له لارتكابه في المسجد ما لا يجوز ، وظاهره أنه يقوله جهرا وأنه واجب (فإن المساجد لم تُسَبِّحْ لهذا . رواه مسلم) أى بل بنيت لتذكر الله والصلاة والعلم والمذاكرة في الخير ونحوه . والحديث دليل على تحريم السؤال عن ضالة الحيوان في المسجد ، وهل يلحق به السؤال عن غيرها من المتاع ولو ذهب في المسجد ، قيل يلحق للعلة ، وهى قوله : فإن المساجد لم تبين لهذا ، وأن من ذهب له متاع فيه أو في غيره قعد في باب المسجد بسأل الخارجين والداخلين إليه . واختلف أيضا في تعليم الصبيان القرآن في المسجد وكان المانع يمنع لما فيه من رفع الأصوات النهى عنه في حديث وائلة « جنبوا مساجدكم مجانينكم وصبيانكم ورفع أصواتكم » أخرجه عبد الرزاق والطبراني في الكبير وابن ماجه .

٧ - (وعنه) أى أبى هريرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع) يشتري (في المسجد فقولوا له لا أربح الله تجارتك . رواه الترمذى والنسائى وحسنه) فيه دلالة على تحريم البيع والشراء في المساجد ، وأنه يجب على من رأى ذلك فيه أن يقول لكل من البائع والمشتري لا أربح الله تجارتك جهرا زجرا للفاعل لذلك يقول والعلة هى قوله فيها سلف « فإن المساجد لم تبين لذلك » وهل ينعقد البيع ؟ قال الماوردى إنه ينعقد اتفاقا

٨ - (وعن حكيم بن حزام) بالخاء المهملة مكسورة والزاي . وحكيم صحابى كان من أشرف قريش في الجاهلية والإسلام ، أسلم عام الفتح ، عاش مائة وعشرين سنة ، متين في الجاهلية وستين في الإسلام . وتوفى بالمدينة سنة أربع وخمسين وله أربعة أولاد صحابيون كلهم عبد الله وخالد ويحيى وهشام (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقام الحدود في المساجد ولا يستنقذ فيها) أى يقام القود فيها (رواه أحمد وأبو داود بسند ضعيف) ورواه الحاكم وابن السكن وأحمد بن حنبل والدارقطنى والبيهقى . وقال المصنف في التلخيص : لا بأس بامتداده . والحديث دليل على تحريم إقامة الحدود في المساجد ، وعلى تحريم الاستنقاذ فيها .

٩ - (وعن عائشة رضى الله عنها قالت : أصيب سعد) هو ابن معاذ بضم المع

فعين مهملة بعد الالف ذال معجمة ، هو أبو عمرو سعد بن معاذ الأوسى ، اسلم ببندبة
يعن العقبة الأولى والثانية ، وأسلم باسلامه بنو عبد الأشهل ، وسماه رسول الله صلى الله عليه
وسلم سيد الأنصار ، وكان مقداما مطاعا شريفا في قومه من كبار الصحابة شهد بدرا وأحدا
وأصيب يوم الخندق في أكحله فلم يرقأ دمه حتى مات بعد شهر . توفي في شهر ذى القعدة
سنة خمس من الهجرة (يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَضْرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
أى نصب عليه (خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ لِيَعُودَهُ مِنْ قَرِيبٍ) أى ليكون مكانه قريبا منه
صلى الله عليه وسلم فيعوده (متفق عليه) فيه دلالة على لجواز النوم في المسجد وبقاء المريض
فيه وإن كان جريحا وضرب الخيمة وإن منعت من الصلاة .

١٠ - (وعنها) أى عن عائشة (قالت : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستترنى
وأنا أنظرُ إلى الحبشة يلعبون في المسجد . الحديث . متفق عليه) قد بين في رواية
للبخارى أن لعبهم كان بالدرق والحراب . وفي رواية لمسلم « يلعبون في المسجد بالحراب »
وفي رواية للبخارى « وكان يوم عيد » فهذا يدل على جواز مثل ذلك في المسجد في يوم مسرة
وقيل إنه منسوخ بالقرآن والسنة . أما القرآن فقوله تعالى - في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر
فيها اسمه - . وأما السنة فيحديث « جنبوا مساجدكم صبيانكم » الحديث . وتعقب بأنه حديث
ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ولا عرف التاريخ فيتم النسخ . وقد حكى
أن لعبهم كان خارج المسجد وعائشة كانت في المسجد ، وهذا مردود بما ثبت في بعض طرق
هذا الحديث ، أن عمر أنكر عليهم لعبهم في المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « دعهم »
وفي بعض ألفاظه أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمر « لتعلم اليهود أن في ديننا فسحة وأن
بعثت بخفية صمحة » وكان عمر بنى على الأصل في تنزيه المساجد فينبى له صلى الله عليه وسلم
أن التعمق والتشدد بنائى قاعدة شريعته صلى الله عليه وسلم من التسهيل والتيسير ، وهذا يدفع
قول الطبرى : إنه يغتفر للحبش ما لا يغتفر لغيرهم فيقر حيث ورد ، ويدفع قول من قال إنه
اللعب بالحراب ليس لعبا مجردا بل فيه تدريب الشجعان على مواضع الحروب والاستعداد للعدو
فى ذلك من المصلحة التى تجمع عامة المسلمين ويحتاج إليها فى إقامة الدين فأجيز فعلها
فى المسجد . هذا . وأما نظر عائشة إليهم وهم يلعبون وهى أجنبية ففبه دلالة على جواز نظر
المرأة إلى جملة الناس من دون تفصيل لأفرادهم كما تنظرهم إذا خرجت للصلاة فى المسجد
وعند الملاقاة فى الطرقات ، ويأتى تحقيق هذه المسألة فى محلها .

١١ - (وعنها) أى عائشة (أن وليدة الأمة (سوداء كان لها خباء))
بكسر الخاء المعجمة وموحدة فهزة ممدودة الخيمة من وبر أو غيره ، وقيل لا تكون إلا من
شعر (فى المسجد فكانت تأتيني فتحدث عني . الحديث متفق عليه) والحديث
برمته فى البخارى عن عائشة « أن وليدة سوداء كانت لحى من العرب فأعتقوها فكانت معهم
فخرجت صبية لهم عليها وشاح أحمر من سبور ، قال فوضعته أووقع منها ، فرت حديدة وهو

ملئ فحشيتة لحما فخطفته ، قالت فالتسوه فلم يجعلوه ، فاتهموني به فجعلوا يفتشوني حتى قتشوا قبلها ، قالت والله إني لقائمة معهم إذ مررت الحديداء فألقته ، قالت فوقع بينهم ، فقلت هذا الذي أتهموني به زعمتم وأنا بريئة منه وها هوذا ، قالت فجاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت . قالت عائشة : فكان لها خباء في المسجد أو حفش فكانت تأتيني فتحدث عندي ، قالت فلا تجلس إلا قالت :

ويوم الوشاح من تعاجيب ربنا ألا إنه من دارة الكفر نجاني
قالت عائشة : قلت لها ما شأنك لاتقعدين إلا قلت هذا ؟ فحدثني بهذا الحديث ، فهذا الذي أشار إليه المصنف بقوله « الحديث » وفي الحديث دلالة على إباحة الميت والمقبيل في المسجد لمن ليس له مسكن من المسلمين رجلا كان أو امرأة عند أمن الفتنة وجواز ضرب الخيمة له ونحوها .

١٢ — (وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : البُصاقُ) في القاموس : البصاق كغراب والبساق والبزاق : ماء القم إذا خرج منه وما دام فيه فهو ريق . وفي لفظ للبخاري البزاق ، ولمسلم التفل (في المسجد خطيئةٌ وكفارتها دفنُها . متفق عليه) الحديث دليل على أن البصاق في المسجد خطيئة والدفن يكفرها ، وقد عارضه ما تقدم من حديث « فليصق عن يساره أو تحت قدمه » فإن ظاهره سواء كان في المسجد أو غيره . قال النووي : هما عمومان ، لكن الثاني مخصوص بما إذا لم يكن في المسجد ، ويبني عموم الخطيئة إذا كان في المسجد من دون تخصيص . وقال القاضي عياض : إنما يكون البصاق في المسجد خطيئة إذا لم يدفنه ، وأما إذا أراد دفنه فلا . وذهب إلى هذا أئمة من أهل الحديث ويدل له حديث أحمد والطبراني باسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعاً « من تنخع في المسجد فلم يدفنه فسنيئة » ، فإن دفنه فحسنة ، فلم يجعله سنيئة إلا بقيد عدم الدفن ، ونحوه حديث أبي ذر عند مسلم مرفوعاً « وجدت في مساوي أمتي النخاعة تكون في المسجد لاتدفن » وهكذا فهم السلف . ففي سنن سعيد بن منصور عن أبي عبيدة بن الجراح « أنه تنخع في المسجد ليلة فنتسى أن يدفنها حتى رجع إلى منزله فأخذ شعلة من نار ثم جاء فطلبها حتى دفنها ، وقال الحمد لله حيث لم تكتب على خطيئة الليلة » ، فدل على أنه فهم أن الخطيئة مختصة بمن تركها ، وقدمنا وجهها من الجمع وهو أن الخطيئة حيث كان التفل عن اليمين أو إلى جهة القبلة لا إذا كان عن الشمال وتحت القدم . فالحديث هذا مخصوص بذلك ومقيد به . قال الجمهور : والمراد : أي من دفنها دفنها في تراب المسجد ورملة وحصاه . وقول من قال : المراد من دفنها إخراجها من المسجد بعيد .

١٣ — (وعنه) أي أنس (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لاتقوم الساعةُ حتى يتبأهني) يتأخر (النَّاسُ في المساجد) بأن يقول واحد مسجدي أحسن من مسجديك علواً وزينةً وغير ذلك (أخرجه الحمسة إلا الترمذي وصححه ابن خزيمة) الحديث من أعلام

النبوة ، وقوله « لا تقوم الساعة » قد يؤخذ منه أنه من أشراطها ، والتباهى إما بالقول كما عرفت أو بالفعل كأن يبالي كل واحد في تزيين مسجده ورفع بنائه وغير ذلك . وفيه دلالة مفهومة بكراهة ذلك وأنه من أشراط الساعة ، وأن الله لا يحب تشييد المساجد ولا عمارتها إلا بالطاعة .

١٤ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أُمِرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ . أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان) وتام الحديث قال ابن عباس « لزخرفها كما زخرفها اليهود والنصارى » وهذا مدرج من كلام ابن عباس كأنه فهمه من الأخبار النبوية من أن هذه الأمة تحنو حنو بنى إسرائيل . والتشييد : رفع البناء وتزيينه بالشيد وهو الجص كذا في الشرح . والذي في القاموس : شاد الحائط يشيده طلاه بالشيد ، وهو ما يطلى به الحائط من جص ونحوه انتهى . فلم يجعل رفع البناء من مسماه . والحديث ظاهر في الكراهة أو التحريم لقول ابن عباس : كما زخرفت اليهود والنصارى ، فإن التشبه بهم محرّم ، وذلك أنه ليس المقصود من بناء المساجد إلا أن تكن للناس من الحر والبرد وتربيتها يشغل القلوب عن الخشوع الذى هو روح جسم العبادة . والقول بأنه يجوز تزيين المهراب باطل . قال المهدي في البحر : إن تزيين الحرمين لم يكن برأى ذى حل وعقد ولا سكوت رضا : أى من العلماء ، وإنما فعله أهل الدول الجبابة من غير مؤاذة لأحد من أهل الفضل ، وسكت المسلمون والعلماء من غير رضا وهو كلام حسن . وفي قوله صلى الله عليه وسلم « ما أمرت » إشعار بأنه لا يحسن ذلك ، فانه لو كان حسنا لأمره الله به صلى الله عليه وسلم وأخرج البخارى من حديث ابن عمر « أن مسجده صلى الله عليه وسلم كان على عهد صلى الله عليه وسلم مبنيًا بالابن وسقفه الجريد وعمده خشب النخل ، فلم يزد فيه أبو بكر شيئا ، وزاد فيه عمر وبناه على بنائه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالابن والجريد وأعاد عمده خشبا ، ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة وبنى جدرانها بالأحجار المنقوشة والجص ، وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفه بالساج . قال ابن بطال : وهذا يدل على أن السنة في بنية المساجد القصد وترك الغلو في تحسينها ، فقد كان عمر مع كثرة الفتوحات في أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه ، وإنما احتاج إلى تجديده لأن جريد النخل كان قد نخر في أيامه ، ثم قال عند عمارته « أكن الناس من المطر وإياك أن تحمى أو تصفر فتفتن الناس » ثم كان عثمان والمال في زمنه أكثر فحسنته بما لا يقتضى الزخرفة ، ومع ذلك أنكروا بعض الصحابة عليه . وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك وذلك في أواخر عصر الصحابة ، وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفا من الفتنة

١٥ - (وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عُرِضَتْ عَلَى أَجُورٍ أَمْسَى حَتَّى الْقَدَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ . رواه أبو داود والترمذى واستغفربه وصححه ابن خزيمة) القداة بزنة حصاة : هى مستعملة فى كل شىء يقع فى البيت غيره إذا كان يسيرا ، وهذا إخبار بأن ما يخرج الرجل من المسجد وإن قلّ وحقر مأجور

فيه ، لأن فيه تنظيف بيت الله وإزالة ما يؤذى المؤمنين ويفيد بمفهومه أن من الأوزار لإدخال القنادة إلى المسجد .

١٦ - (وعن أبي قتادة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ . متفق عليه) الحديث نهى عن جلوس الداخل إلى المسجد إلا بعد صلاته ركعتين وهما تحية المسجد ، وظاهره وجوب ذلك . وذهب الجمهور إلى أنه ندب ، واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم للذي رآه يتخطى « اجلس فقد آذيت » ولم يأمره بصلاتهما ، وبأنه قال صلى الله عليه وسلم لمن علمه الأركان الخمسة ، فقال لا أزيد عليها « أفلح إن صدق » الأول مردود بأنه لا دليل على أنه لم يصلهما ، فانه يجوز أنه صلاهما في طرف المسجد ثم جاء يتخطى الرقاب . والثاني بأنه قد وجب غير ما ذكر كصلاة الجنائز ونحوها ، ولا مانع من أنه وجب بعد قوله « لا أزيد » واجبات وأعلمه صلى الله عليه وسلم بها . ثم ظاهر الحديث أنه يصلهما في أى وقت شاء ولو وقت الكراهة وفيه خلاف ، وقررناه في حواشى شرح العمدة أنه لا يصلهما من دخل المسجد في أوقات الكراهة ، وقررنا أيضا أن وجوبهما هو الظاهر لكثرة الأوامر الواردة به ، وظاهره أنه إذا جلس ولم يصلهما لا يشرع له أن يقوم فيصلهما . وقال جماعة : يشرع له التدارك لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين ؟ قال لا ، قال قم فاركعهما » وترجم عليه ابن حبان : تحية المسجد لانقوت بالجلوس ، وكذلك ما يأتى من قصة سليك الغطفاني ، وقوله « ركعتين » لا مفهوم له في جانب الزيادة بل في جانب القلة ، فلا تنأى سنة التحية بركعة واحدة . قال في الشرح : وقد أخرج من عموم المسجد المسجد الحرام ، فتحيته الطواف ، وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ فيه بالطواف . قلت هكذا ذكره ابن القيم في الهدى ، وقد يقال إنه لم يجلس فلا تحية للمسجد الحرام ، إذ التحية إنما تشرع لمن جلس والداخل المسجد الحرام يبدأ بالطواف ثم يصلى صلاة المقام ، فلا يجلس إلا وقد صلى ، نعم لو دخل المسجد الحرام وأراد القعود قبل الطواف فانه يشرع له صلاة التحية كغيره من المساجد ، وكذلك قد استثنوا صلاة العيد لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها . ويجاب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم ما جلس حتى يتحقق في حقه أنه ترك التحية بل وصل إلى الجبابة أو إلى المسجد ، فانه صلى العيد في مسجده مرة واحدة ولم يقعد بل وصل إلى المسجد ودخل في صلاة العيد ، وأما الجبابة فلا تحية لها إذ ليست بمسجد إذن ، وأما إذا اشتغل الداخل بالصلاة كأن يدخل وقد أقيمت القرىضة فيدخل فيها فأنها تجزئه عن ركعتي التحية ، بل هو منهي عنها بحديث « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » .

باب صفة الصلاة

١ - (عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال) مخاطبا للمنىء في صلاته وهو خلاد بن رافع (إذا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الوُضُوءَ) تقدم أن إسباغ

الوضوء إتمامه (ثم استقبل القبلة فكبر) تكبيرة الإحرام (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) فيه أنه لا يجب دعاء الاستفتاح إذ لو وجب لأمره به ، وظاهره أنه يجوز من القرآن غير الفاتحة ويأتي تحقيقه (ثم اركع حتى تطمئن راکعاً) فيه لإيجاب الركوع والاطمئنان فيه (ثم ارفع) من الركوع (حتى تعتدل قائماً) من الركوع (ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً) فيه أيضاً وجوب السجود ووجوب الاطمئنان فيه (ثم ارفع) من السجود (حتى تطمئن جالساً) بعد السجدة الأولى (ثم اسجد) الثانية (حتى تطمئن ساجداً) كالأولى ، فهذه صفة ركعة من ركعات الصلاة قياماً وتلاوة وركوعاً واعتدالاً منه وسجوداً وطمأنينة وجلساً بين السجدين ثم سجدة باطمئنان كالأولى ، فهذه صفة ركعة كاملة (ثم افعل ذلك) أى جميع ما ذكر من الأقوال والأفعال إلا تكبيرة الإحرام فإنها مخصوصة بالركعة الأولى لما علم شرعاً من عدم تكرارها (في صلاتك) في ركعات صلاتك (كلها) أخرجه السبعة (بألفاظ متقاربة) (و) هذا (اللفظ) الذى ساقه هنا (للبخارى) وحده (ولابن ماجه) أى من حديث أبى هريرة (بإسناد مسلم) أى بإسناد رجاله رجال مسلم (حتى تطمئن قائماً) عوضاً عن قوله فى لفظ البخارى حتى تعتدل ، فدل على إيجاب الاطمئنان عند الاعتدال من الركوع (ومثله) أى مثل ما أخرجه ابن ماجه ما فى قوله :

٢ - (فى حديث رفاعه) بكسر الراء هو ابن رافع صحابى أنصارى شهد بدراً وأحدًا وسائر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهد مع على عليه السلام الجمل وصفين وتوفى أول إمارة معاوية (عند أحمد وابن حبان) فانه عندهما بلفظ (حتى تطمئن قائماً ، وفى لفظ لأحمد : فأقم صلبك حتى ترجع العظام) أى التى انخفضت حال الركوع ترجع إلى ما كانت عليه حال القيام للقراءة وذلك بكمال الاعتدال (ولانسائى وأبى داود من حديث رفاعه بن رافع) أى مرفوعاً (لأنها لا تنتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله تعالى) فى آية المائدة (ثم يكبر الله) تكبيرة الإحرام (ويحمده) بقراءة الفاتحة ، إلا أن قوله (فإن كان معك قرآن) يشعر بأن المراد بقوله يحمد غير القراءة وهو دعاء الافتتاح ، فيؤخذ منه وجوب مطلق الحمد والثناء بعد تكبيرة الإحرام ويأتى الكلام فى ذلك (ويشئى عليه) بها (وفىها) أى فى رواية النسائى وأبى داود عن رفاعه (فإن كان معك قرآن فاقراً وإلا) أى وإن لم يكن معك قرآن (فاحمد الله) أى ألفاظ الحمد، والأظهر أن يقول الحمد لله (وكبره) بلفظ الله أكبر (وهلله) بقول لا إله إلا الله : فدل على أن هذه عوض القراءة لمن ليس له قرآن يحفظه (ولابن داود) أى من رواية رفاعه (ثم اقرأ بأم الكتاب وبما شاء الله ، ولابن حبان : ثم بما شئت) هذا حديث جليل يعرف بحديث المسند صلاته ، وقد اشتمل على تعليم ما يجب فى الصلاة وما لا تنتم إلا به ، فدل على وجوب الوضوء لكل قائم إلى الصلاة ، وهو كما دلت عليه الآية - إذا قدم إلى الصلاة -

والمراد لمن كان محدثا كما عرف من غيره ، وقد فصل ما أجملته رواية البخارى رواية النسائي بلفظ « حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين » وهذا التفصيل دل على عدم وجوب المضمضة والاستنشاق ، ويكون هذا قربنة على حل الأمر بهما حيث ورد على الندب ودل على إيجاب استقبال القبلة قبل تكبيرة الإحرام وقد تقدم وجوبه وبيان عفو الاستقبال للمتفل الراسب ، ودل على وجوب تكبيرة الإحرام وعلى تعيين ألفاظها رواية الطبراني لجديث رفاعه بلفظ « ثم يقول الله أكبر » ورواية ابن ماجه إلى صححها ابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي حميد من فعله صلى الله عليه وسلم « إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه ثم قال الله أكبر » ومثله أخرجه البزار من حديث على عليه السلام باسناد صحيح على شرط مسلم « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة قال الله أكبر » فهذا يبين أن المراد من تكبيرة الإحرام هذا اللفظ ، ودل على وجوب قراءة القرآن في الصلاة سواء كان الفاتحة أو غيرها لقوله « ما تيسر معك من القرآن » وقوله « فان كان معك قرآن » ولكن رواية أبي داود بلفظ « فاقرأ بأمر الكتاب » وعند أحمد وابن حبان « ثم اقرأ بأمر القرآن ثم اقرأ بما شئت » وترجم له ابن حبان « باب فرض المصل الفاتحة الكتاب في كل ركعة » فع تصريح الرواية بأمر القرآن بحمل قوله « ما تيسر معك » على الفاتحة لأنها كانت المتيسرة لحفظ المسلمين لها ، أو بحمل أنه صلى الله عليه وسلم عرف من حال المخاطب أنه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك وهو يحفظ غيرها ، فله أن يقرأه ، أو أنه منسوخ بحديث تعيين الفاتحة ، أو أن المراد ما تيسر فيما زاد على الفاتحة ، ويؤيده رواية أحمد وابن حبان فانها عرفت الفاتحة وجعلت ما تيسر لما عداها ، فيحتمل أن الراوى حيث قال ما تيسر ولم يذكر الفاتحة فحل عنها ، ودل على إيجاب غير الفاتحة معها لقوله بأمر الكتاب وبما شاء الله أو شئت ، ودل على أن من لم يحفظ القرآن يجزئه الحمد والتكبير والتلليل ، وأنه لا يتعين عليه قدر مخصوص ولا لفظ مخصوص وقد ورد تعيين الألفاظ بأن يقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . ودل على وجوب الركوع وجوب الاطمئنان فيه . وفى لفظ لأحمد كيفيته فقال « فاذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك وامدك ظهرك ومكّن ركوعك » وفى رواية « ثم تكبر وتركع حتى تطمئن مفاصلك وتسترخى » ودل على وجوب الرفع من الركوع ، وعلى وجوب الانتصاب قائما ، وعلى وجوب الاطمئنان لقوله « حتى تطمئن قائما » وقد قال المصنف : إنها باسناد مسلم ، وقد أخرجهما السراج أيضا باسناد على شرط البخارى فهى على شرط الشيخين . ودل على وجوب السجود والطمأنينة فيه ، وقد فصلتها رواية النسائي عن إسحق بن أبى طلحة بلفظ « ثم يكبر ويسجد حتى يمكن وجهه وجهته حتى تطمئن مفاصله وتسترخى » ودل على وجوب القعود بين السجدين ، وفى رواية النسائي « ثم يكبر فيرفع رأسه حتى يستوى قاعدا على مقعده ويقيم صلبه » وفى رواية « فاذا رفعت رأسك فاجلس على فخذك اليسرى » فدل على أن هيئة القعود بين السجدين بافتراش اليسرى . ودل على أنه يجب أن يفعل كل ما ذكر فى بقية ركعات صلاته إلا تكبيرة الإحرام ، فانه

معلوم أن وجوبها خاص بالدخول في الصلاة أول ركعة . ودل على إيجاب القراءة في كل ركعة ، وعلى ما عرفت من تفسير ما تيسر بالفاتحة وتجب الفاتحة في كل ركعة وتجب قراءة ماشاء معها في كل ركعة ويأتى الكلام على إيجاب ما عدا الفاتحة في الآخريتين والثالثة من المغرب ، واعلم أن هذا حديث جليل تكرر من العلماء الاستدلال به على وجوب كل ما ذكر فيه وعدم وجوب كل ما لم يذكر فيه . أما الاستدلال على أن كل ما ذكر فيه واجب ، فلائه صاقه صلى الله عليه وسلم بلفظ الأمر بعد قوله « لن تم الصلاة إلا بما ذكر فيه » وأما الاستدلال بأن كل ما لم يذكر فيه لا يجب ، فلأن المقام مقام تعليم الواجبات في الصلاة ، فلو ترك ذكر بعض ما يجب لكان فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز بالإجماع ، فاذا حصرت ألفاظ هذا الحديث الصحيح أخذ منها بالزائد ، ثم إن عارض الوجوب الدال عليه ألفاظ هذا الحديث أو عدم الوجوب دليل أقوى منه عمل به ، وإن جاءت صيغة أمر بشيء لم يذكر في هذا الحديث احتمل أن يكون هذا الحديث قرينة على حمل الصيغة على التنبه واحتمل البقاء على الظاهر فيحتاج إلى مرجح للعمل به . ومن الواجبات المتفق عليها ولم تذكر في هذا الحديث النية . قلت كذا في الشرح . ولقاتل أن يقول قوله إذا قمت إلى الصلاة دال على إيجابها إذ ليس النية إلا القصد إلى فعل الشيء ، وقوله فتوضأ : أى قاصدا له ، ثم قال والعود الأخير : أى من الواجب المتفق عليه ولم يذكره في الحديث ، ثم قال ومن يختلف فيه التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والسلام في آخر الصلاة .

٣ - (وعن أبي حميد) بصيغة التصغير (الساعدي) هو أبو حميد بن عبد الرحمن بن سعد الأنصارى الخزرجى ، الساعدي منسوب إلى ساعدة ، وهو أبو الخزرج المدنى غلب عليه كنيته ، مات آخر ولاية معاوية (قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر) . أى للإحرام (يجعل يديه) أى كفيه (حذو) بفتح الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة (منكبيه) وهذا هو رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام (وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه) تقدم بيانه في رواية أحمد لحديث المسبى صلاته « فاذا ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك وامتد ظهرك ومكن ركوعك » (ثم هصر) بفتح الهاء فصاد مهملة مفتوحة قراء (ظهره) قال الخطابي : أى ثناه في استواء من غير تقويس ، وفي رواية للبخارى ثم حتى . بالحاء المهملة والنون وهو بمعناه ، وفي رواية « غير مقنع رأسه ولا مصوبه » وفي رواية « وفرج بين أصابعه » (فاذا رقع رأسه) أى من الركوع (استوى) زاد أبو داود « فقال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ورفع يديه » وفي رواية لعبد الحميد زيادة « حتى يحاذى بهما منكبيه معتدلا » (حتى يعود كل فقار) بفتح الفاء والقاف آخره واء جمع فقارة وهى عظام الظهر ، وفيها رواية بتقديم القاف على الفاء (مكانه) وهى التى عبر عنها في حديث رفاعه بقوله حتى ترجع العظام (فاذا سجد وضع يديه غير مفسر)

أى لهذا . وعند ابن حبان « غير مفترش ذراعيه » (ولا قابضهما) بأن يضمهما إليه (واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة) ويأتى بيانه فى شرح حديث « أمرت أن أعبد على سبعة أعظم » (وإذا جلس فى الركعتين) جلوس التشهد الأوسط (جلس على رجليه اليسرى ونصب اليمنى ، وإذا جلس فى الركعة الأخيرة) للتشهد الأخير (قدم رجليه اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته . أخرجه البخارى) حديث أبى حميد هذا روى عنه قولاً وروى عنه . فعلاً واصفاً فيهما صلاته صلى الله عليه وسلم . وفيه بيان صلاته صلى الله عليه وسلم ، وأنه كان عند تكبيرة الإحرام يرفع يديه حذو منكبيه ، ففيه دليل على أن ذلك من أفعال الصلاة ، وأن رفع اليدين مقارن للتكبير وهو الذى دل عليه حديث وائل بن حجر عند أبى داود ، وقد ورد تقديم الرفع على التكبير وعكسه ، فورد بلفظ : رفع يديه ثم كبر ولفظ : كبر ثم رفع يديه . وللعلماء قولان : الأول مقارنة الرفع للتكبير . والثانى تقديم الرفع على التكبير ، ولم يقل أحد بتقديم التكبير على الرفع فهذه صفة . وفى المنهاج وشرحه النجم الوهاج : الأول رفعه وهو الأصح مع ابتدائه لما رواه الشيخان عن ابن عمر « أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذر منكبيه حين يكبر ، فيكون ابتداءه مع ابتدائه ولا استصحاب فى انتهائه ، فان فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس أتم الآخر فان فرغ منهما حط يديه ولم يستدم الرفع . والثانى يرفع غير مكبر ثم يكبر ويداه قارتان ، فاذا فرغ أرسلهما لأن أبا داود رواه كذلك بإسناد حسن وصحح هذا البغوى ، واختاره الشيخ ودليله فى مسلم من رواية ابن عمر . والثالث يرفع مع ابتداء التكبير ويكون انتهاءه مع انتهائه ، ويحطهما بعد فراغ التكبير لا قبل فراغه ، لأن الرفع للتكبير فكان معه وصححه المصنف ونسبه إلى الجمهور انتهى بلفظه وفيه تحقيق الأقوال وأدلتها ، ودلت الأدلة أنه من العمل المحير فيه فلا يتعين شيء بحكمه . وأما حكمه فقال داود والأوزاعى والحميدى شيخ البخارى وجماعة : إنه واجب اثبوتاً من فعله صلى الله عليه وسلم فانه قال المصنف إنه روى رفع اليدين فى أول الصلاة خمسون صحابياً منهم العشرة المشهود لهم بالجنة . وروى البيهقى عن الحاكم قال : لا تعلم سنة اتفق على روايتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلفاء الأربعة ثم العشرة المشهود لهم بالجنة فمن بعدهم من الصحابة مع تفرقهم فى البلاد الشاسعة غير هذه السنة . قال البيهقى : هو كما قال أستاذنا أبو عبد الله . قال الموجبون : قد ثبت الرفع عند تكبيرة الإحرام هذا الثبوت ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتمونى أصلى » فلذا قلنا بالوجوب . وقال غيرهم : إنه سنة من سنن الصلاة وعليه الجمهور وزيد بن على والقاسم والناصر والإمام يحيى ، وبه قالت الأئمة الأربعة من أهل المذاهب ولم يخالف فيه ويقول إنه ليس سنة إلا الهادى . وبهذا تعرف أن من روى عن الزيدية أنهم لا يقولون به فقد عمم النقل بلا علم . هذا ، وأما إلى أى محل يكون الرفع فرواية أبى حميد هذه تفيد أنه إلى مقابل المنكبين ، والمنكب مجمع رأس عظم الكتف والعنق وبه أخذت الشافعية . وقيل إنه يرفع حتى يجاذى بهما فروع أذنيه

لحديث وائل بن حجر بلفظ « حتى حاذى أذنيه » وجمع بين الحديثين بأن المراد أنه يحاذى يظهر كفيه المنكين وبأطراف أنامله الأذنين كما تدل له رواية لوائل عند أبي داود بلفظ « حتى كانت حبال منكبيه ويحاذى بإبهاميه أذنيه » وقوله « أمكن يديه من ركبتيه » قد فسر هذا الإمكان رواية أبي داود « كأنه قابض عليهما » وقوله « هصر ظهره » تقدم قول الخطابي فيه ، وتقدم في رواية « ثم حتى » بالحاء المهملة والنون وهو بمعناه ، وفي رواية « غير مقنع رأسه ولا مصوبه » وفي رواية « وفرج بين أصابعه » وقد سبق . وقوله « حتى يعود كل فقار » المراد منه كمال الاعتدال ، وتفسره رواية « ثم يمكث قائما حتى يقع كل عضو موضعه » وفي ذكره كيفية الجلوسين الجلوس الأوسط والأخير دليل على تغيرهما ، وأنه في الجلسة الأخيرة يتورك : أى يفضى بوركه إلى الأرض وينصب رجلاه اليمنى . وفيه خلاف بين العلماء سيأتي ، وبهذا الحديث عمل الشافعى ومن تابعه .

٤ - (وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال : وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) أى قصدت بعبادتي (إلى قوله من المسلمين) وفيه روايتان : أن يقول : وأنا أول المسلمين بلفظ الآية ورواية وأنا من المسلمين وإليها أشار المصنف (اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ إِلَى آخِرِهِ . رواه مسلم) تمامه « ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت ، لييك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك ، أنا بك وإليك تباركت وتعاليت : أستغفرك وأتوب إليك » وقوله « فطر السموات والأرض - أى ابتداء خلقهما من غير مثال سبق . وقوله - حنيفا - أى مائلا إلى الدين الحق وهو الإسلام ، وزيادة - وما أنا من المشركين - بيان للحنيف وأيضا لمعناه ، والتسك العبادة وكل ما يتقرب به إلى الله ، وعطفه على الصلاة من عطف العام على الخاص ، وقوله - ومحيي ومماتي - أى حيائي وموتي لله : أى هو المالك لهما واختص بهما ، وقوله - رب العالمين - الرب الملك ، والعالمين جمع عالم مشتق من العلم وهو اسم لجميع المخلوقات كذا قيل . وفي القاموس : العالم : الخلق كله أو ما حواه بطن الفلك ، ولا يجمع فاعل بالواو والنون غيره وغير ياسي ^١ ، وقوله - لاشريك له - تأكيد لقوله - رب العالمين - المفهوم منه الاختصاص ، وقوله « اللهم أنت الملك » أى المالك لجميع المخلوقات ، وقوله « ظلمت نفسي » اعتراف بظلم نفسه قدمه على سؤال المغفرة ، ومعنى « لييك » أقيم على طاعتك وامثال أمرك إقامة متكررة « وسعديك » أى أسعد أمرك وأتبعه إسعادا متكررا ، ومعنى « الخير كله في يديك » الإقرار بأن كل خير وأصل إلى العباد ومرجوه وصوله فهو في يديه تعالى ، ومعنى « والشر ليس إليك » أى ليس مما يتقرب إليك به : أى يضاف إليك ، فلا يقال يارب الشر ، أو لا يصعد إليك ، فانه إنما يصعد إليه الكلم الطيب ، ومعنى « أنا بك وإليك » أى التجاني وانتهائي إليك ، وتوفيتي بك ، ومعنى « تباركت »

استحقت الثناء أو ثبت الخير عندك ، فهذا ما يقال في الاستفتاح مطلقا (وفي رواية له)
أى لمسلم (أن ذلك) كان يقوله صلى الله عليه وسلم (في صلاة الليل) ونقل المصنف
في التلخيص عن الشافعى وابن خزيمة أنه يقال في المكتوبة ، وأن حديث على عليه السلام
ورد فيها ، فعلى كلامه هنا يحتمل أنه مخصص بها هذا الذكر ، ويحتمل أنه عام ، وأنه يخير
العبد بين قوله عقيب الكبير أو قول ما أفاده .

٥ - (وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
كَبَّرَ في الصَّلَاةِ) أى تكبيرة الإحرام (سَكَتَ هُنْسِيَّةً) بضم الهاء فنون فشناء تحية فهاء
مفتوحة فنون : أى ساعة لطيفة (قبل أن يَقْرَأَ فُسَلَّتْهُ) أى عن سكوته ما يقول فيه (فقال :
أَقُولُ اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ) المبالغة المراد بها محو ما حصل منها أو العصمة
عما يأتى منها (كما بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) فكما لا يجتمع المشرق والمغرب لا يجتمع
هو وخطاياها (اللَّهُمَّ نَفْسِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يَنْتَقِي الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ)
يفتح الدال المهملة والنون فسين مهملة . في القاموس أنه الوسخ . والمراد أزل عني الخطايا
بهذه الإنالة (اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالمَاءِ وَالتَّلَجِّ وَالبَرْدِ) بالتحريك جمع برودة
قال الخطابي : ذكر الثلج والبرد تأكيد أو لأنهما ماءان لم تستعملهما الأيدي . وقال ابن
دقيق العيد : عبر بذلك عن غاية المحو ، فإن الثوب للذي تكرر عليه ثلاثة أشياء منقية يكون
في غاية النقاء ، وفيه أقوال أخر (متفق عليه) وفي الحديث دليل على أنه يقول هذا الذكر بين
التكبيرة والقراءة سرا ، وأنه يخير العبد بين هذا الدعاء والدعاء الذى في حديث على عليه
السلام ، أو يجمع بينهما .

٦ - (وعن عمر رضى الله عنه أنه كان يقول) أى بعد تكبيرة الإحرام (سُبْحَانَكَ
اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ) أى أحمده حال كونى متلبسا بحمدك (تَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا
إِلَهَ غَيْرُكَ : رواه مسلم بسند منقطع) قال الحاكم : قد صح عن عمر . وقال في الهدى
النبوى : إنه قد صح عن عمر أنه كان يستفتح به في مقام النبى صلى الله عليه وسلم ويجهر
به ويعلمه الناس وهو بهذا الوجه في حكم المرفوع ، ولذا قال الإمام أحمد : أما أنا فأذهب
إلى ما روى عن عمر ، ولو أن رجلا استفتح ببعض ما روى لكان حسنا ، وقد ورد
في التوجه ألفاظ كثيرة ، والقول بأنه يخير العبد بينها قول حسن . وأما الجمع بين هذا وبين
وجهه وجهى الذى تقدم فقد ورد في حديث ابن عمر رواه الطبرانى في الكبير وفي رواه
ضعف (والدارقطنى) عطف على مسلم : أى ورواه الدارقطنى (موصولا وموقوفا) على عمر ،
وأخرجه أبو داود والحاكم من حديث عائشة مرفوعا « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
استفتح الصلاة قال سبحانك » الحديث . ورجال إسناده ثقات وفيه انقطاع ، وأعله أبو داود .
قال الدارقطنى : ليس بالقوى .

٧ - (ونحوه) أى نحو حديث عمر (عن أبى سعيد مرفوعا عند الخمسة ، وفيه : وكان

يقول بعد التكبير : اعوذ بالله السميع (لأقوالهم) العليم (بأقوالهم وأفعالهم وخصائهم) من الشيطان الرجيم (المرجوم) من همزه (المراد به الجنون) ونقشه (بالنون فالقاء فالخاء المعجمة والمراد به الكبير) ونقشه (بالنون والقاء المثلثة المراد به الشعر وكأنه أراد به الهجاء . والحديث دليل على الاستعاذة وأنها بعد التكبيرة ، والظاهر أنها أيضا بعد التوجه بالأدعية لأنها تعود القراءة وهو قبلها .

٨ - (وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح أى يفتح (الصلاة بالتكبير) أى يقول الله أكبر كما ورد بهذا اللفظ في الحلية لأبي نعيم ، والمراد تكبيرة الإحرام ويقال لها تكبيرة الافتتاح (والقراءة) منصوب عطف على الصلاة : أى ويستفتح القراءة (بالحمد) بضم الدال على الحكاية (لله رب العالمين ، وكان إذا ركع لم بشخص) بضم المثناة التحتية فشين فحاء معجمتان فصاد هملة (رأسه) أى لم يرفعه (ولم يصوبه) بضمها أيضا وفتح الصاد المهملة وكسر الواو المشددة (أى لم يخفضه خفضا بليغا بل بين الخفض والرفع) وهو التسوية ، كما دل له قوله (ولكن بين ذلك) أى بين المذكور من الخفض والرفع (وكان إذا رفع) أى رأسه (من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائما) تقدم في حديث أبي هريرة في أول الباب « ثم ارفع حتى تعتدل قائما » (وكان إذا رفع رأسه من السجود) : أى الأول (لم يسجد) الثانية (حتى يستوي) بينهما (جالسا) وتقدم « ثم ارفع حتى تطمئن جالسا » (وكان يقول في كل ركعتين) أى بعدهما (التحية) أى يتشهد بالتحيات لله كما يأتي . في الثلاثين والرابعة المراد به الأوسط وفي الثمانية الأخير (وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى) ظاهره أن هذا جلوسه في جميع الجلسات بين السجودين وحال التشهدين . وتقدم في حديث أبي حميد « وإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى » (وكان ينهى عن عقبة الشيطان) بضم العين المهملة وسكون القاف فوحدة ويأتي تفسيرها (وينهى أن يفرش الرجل ذراعيه افتراش السبع) بأن يبسطهما في سجوده ، وفسر السبع بالكلب ، وورد في رواية بلفظه (وكان يختم الصلاة بالتسليم . أخرجه مسلم وله علة) وهى أنه أخرجه مسلم من رواية أبي الجوزاء بالجيم والزاى عن عائشة . قال ابن عبد البر : هو مرسل ، أبو الجوزاء لم يسمع من عائشة . وأعل أيضا بأنه أخرجه مسلم من طريق الأوزاعي مكتوبة . والحديث فيه دلالة على تعيين التكبير عند الدخول في الصلاة ، وتقدم الكلام فيه في حديث أبي هريرة أول الباب . واستدل بقولها « والقراءة بالحمد » على أن البسملة ليست من الفاتحة وهو قول أنس وأبي من الصحابة ، وقال به مالك وأبو حنيفة وآخرون وحجتهم هذا الحديث . وقد أجيب عنه بأن مرادها بالحمد لله رب العالمين السورة نفسها لا هذا اللفظ ، فان الفاتحة تسمى بالحمد لله رب العالمين كما ثبت ذلك في صحيح البخارى فلا حجة فيه ، على أن البسملة ليست من الفاتحة ، ويأتى الكلام عليه مستوفى في حديث أنس قريبا . وتقدم

الكلام على أنه في ركوعه لا يرفع رأسه ولا يخفضه كما تقدم على قوله « وكان إذا رفع رأسه »
إلى قوله « وكان يقول التحية » والمراد بها الشاء المعروف بالتحيات لله الآتى لفظه في حديث
ابن مسعود إن شاء الله تعالى ، ففيه شرعية التشهد الأوسط والأخير . ولا يدل على الوجوب
لأنه فعل إلا أن يقال إنه بيان لإجمال الصلاة في القرآن المأمور بها وجوبا ، والأفعال لبيان
الواجب واجبة ، أو يقال بإيجاب أفعال الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما
رأيتموني أصلي » وقد اختلف في التشهدين . فقيل واجبان ، وقيل سكتان ، وقيل الأول سنة
والأخير واجب ، ويأتى الكلام في حديث ابن مسعود إن شاء الله تعالى على التشهد الأخير .
وأما الأوسط فانه استدل من قال بالوجوب بهذا الحديث كما قررناه ، وبقوله صلى الله عليه
وسلم « إذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله » الحديث . ومن قال بأنها سنة استدل بأنه صلى
الله عليه وسلم لما سها عنه لم يعد لأدائه وجبره بسجود السهو ، ولو وجب لم يجبره بسجود السهو
كالركوع وغيره من الأركان ، وقد رد هذا الاستدلال بأنه يجوز أن يكون الوجوب مع
الذكر ، فان نسي حتى دخل في فرض آخر جبره بسجود السهم ، وفي قولها « وكان يفرش
رجله اليسرى وينصب اليمنى » ما يدل أنه كان جلوسه صلى الله عليه وسلم بين السجدةين
وحال التشهد وقد ذهب إليه الهادوية والحنفية ، ولكن حديث أبي حميد الذى تقدم فرق بين
الجلوسين فجعل هذا صفة الجلوس بعد الركعتين ، وجعل صفة الجلوس الأخير تقديم رجله اليسرى
ونصب الأخرى والقعود على مقعدته . وللعلماء خلاف في ذلك ، والظاهر أنه من الأفعال المحيرة
فيها ، وفي قولها « نهى عن عقبة الشيطان » أى في القعود ، وفسرت بتفسيرين : أحدهما
أنه يفرش قدميه ويجلس بأليته على عقبيه ، ولكن هذه القعدة اختارها العبادة في القعود
في غير الأخير وهذه تسمى إقعاء ، أو جعلوا المنهى عنه هو الهيئة الثانية وتسمى أيضا إقعاء
وهى أن يلمس الرجل أليته في الأرض وينصب ساقيه وفخذه ويضع يديه على الأرض كما
يقع الكلب ، وافرأش الذراعين تقدم أنه بسطهما على الأرض حال السجود ، وقد نهى
صلى الله عليه وسلم عن التشبه بالحيوانات . نهى عن برك كبروك البعير ، والتفات كالتفات
الثعلب ، وافرأش كافرأش السبع ، وإقعاء كإقعاء الكلب ، ونقر كنقر الغراب ، ورفع
الأيدي وقت السلام كأذنا ب خيل شمس ، وفي قولها « وكان يحتم الصلاة بالتسليم » دلالة
على شرعية التسليم . وأما إيجابه فيستدل له بما قدمناه سابقا .

٩ - (وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو) بفتح
الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة : أى مقابل (متكبيه إذا افتتح الصلاة) تقدم
في حديث أبي حميد الساعدي (وإذا كبر للركوع) رفعهما (وإذا رفع رأسه) أى أراد
أن يرفعه (من الركوع) متفق عليه) فيه شرعية رفع اليدين في هذه الثلاثة المواضع . أما
عند تكبيرة الإحرام فتقدم فيه الكلام . وأما عند الركوع والرفع منه فهذا الحديث دل على
مشروعية ذلك . قال محمد بن نصر المروزي : أجمع علماء الأمصار على ذلك إلا أهل الكوفة

قلت والخلاف فيه للهادوية مطلقا في المواضع الثلاثة . واستدل للهادى في البحر بقوله صلى الله عليه وسلم « مالى أراكم . الحديث » قلت وهو إشارة إلى حديث جابر بن سمرة أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ، ولفظه عنه قال « كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا بأيدينا السلام عليكم ورحمة الله وأشار بيديه إلى الجانبيين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : علام تومنون بأيديكم ، مالى أرى أيديكم كأذناب خيل شمس اسكنوا في الصلاة ، وإنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه عن يمينه وشماله » انتهى بلفظه ، وهو حديث صريح في أنه كان ذلك في إيمانهم بأيديهم عند السلام والخروج من الصلاة وسببه صريح في ذلك . وأما قوله « اسكنوا في الصلاة » فهو عائد إلى ما أنكره عليهم من الإيماء إلى كل حركة في الصلاة ، فانه معلوم أن الصلاة مركبة من حركات وسكون وذكر الله . قاله المقبل في المنار على كلام الإمام المهدي : إن كان هذا غفلة من الإمام إلى هذا الحد فقد أبعد ، وإن كان مع معرفته حقيقة الأمر فهو أورع وأرفع من ذلك . والإكثار في هذا بلحاج مجرد ، وأمر الرفع أوضح من أن تورد له الأحاديث المفردات ، وقد كثرت كثرة لا توازي وصحة صحة لا تمنع ، ولذا لم يقع الخلاف الحقيقي فيه إلا للهادى فقط ، فهى من النوادر التى تقع لأفراد العلماء مثل مالك والشافعى وغيرهما ، ما أحد منهم إلا له نادرة ينبغي أن تغمر في جنب فضله وتجنب انتهى . وخالفت الحنفية فيما عدا الرفع عند تكبيرة الإحرام واحتجوا برواية مجاهد « أنه صلى خلف ابن عمر فلم يره يفعل ذلك » وبما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود « بأنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود » وأجيب بأن الأول فيه أبو بكر بن عباس وقد ساء حفظه ولأنه معارض برواية نافع وسالم ابني ابن عمر لذلك وهما مثبتان ومجاهد ناف والمثبت مقدم ، وبأن تركه لذلك إذا ثبت كما رواه مجاهد يكون ميينا لجوازه وأنه لا يراه واجبا ، وبأن الثانى وهو حديث ابن مسعود لم يثبت كما قال الشافعى ، ولو ثبت لكانت رواية ابن عمر مقدمة عليها لأنها إثبات وذلك نفي والإثبات مقدم . وقد نقل البخارى عن الحسن وحيد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك . قال البخارى : ولم يستثن الحسن أحدا ، ونقل عن شيخه على بن المدينى أنه قال : حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر ، هذا وزاد البخارى في موضع آخر بعد كلام ابن المدينى : وكان على أعلم أهل زمانه ، قال ومن زعم أنه مدعة فقد طعن في الصحابة ، ويدل له قوله :

١٠ - (وفي حديث أبي حميد عند أبي داود : يرفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه ثم يكسبر) تقدم حديث أبي حميد من رواية البخارى لكن ليس فيه ذكر الرفع إلا عند تكبيرة الإحرام بخلاف حديثه عند أبي داود ففيه إثبات الرفع في الثلاثة المواضع كما أفاده حديث ابن عمر ولفظه عند أبي داود « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه ، فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه ، الحديث ، تمامه : « ثم قال الله أكبر وركع ثم اعتدل فلم يصوب رأسه

ولم يفتح ووضع يديه على ركبتيه ثم قال سمع الله لمن حمده ، ورفع يديه واعتدل حتى رجع كل عظم إلى موضعه معتدلاً . الحديث ، وأفاد رفعه صلى الله عليه وسلم وآله وسلم يديه في الثلاثة المواضع ، وكان على المصنف أن يقول بعد قوله ثم يكبر . الحديث ، ليفيد أن الاستدلال به جميعه ، فانه قد يتوهم أن حديث أبي حميد ليس فيه إلا الرفع عند تكبيرة الإحرام كما أن قوله : ١١ - (وسلم عن مالك بن الحويرث نحو حديث ابن عمر) أى فى الرفع فى الثلاثة المواضع (لكن قال حتى يُحاذى بهما) أى اليدين (فَرُوعَ أَذْنَيْهِ) أطرافهما ، فخالف رواية ابن عمر وأبي حميد فى هذا اللفظ ، ذهب البعض إلى ترجيح رواية ابن عمر لكونها متفقاً عليها ، وجمع آخرون بينهما فقالوا : يحاذى بظهر منكبيه الكفين وبأطراف أنامله الأذنين ، وأيدوا ذلك برواية أبى داود عن وائل بلفظ « جئى كانت حيال منكبيه وحاذى بابهاميه أذنيه » وهذا جمع حسن .

١٢ - (وعن وائل) بفتح الواو وألف فهجزة هو أبو هنيذ بضم المء وفُتَحَ النون (ابن حجر) بن ربيعة الحضرمى ، كان أبوه من ملوك حضرموت ، وقد وائل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأسلم ، ويقال إنه صلى الله عليه وآله وسلم بشر أصحابه قبل قدمه فقال « يقدم عليكم وائل بن حجر من أرض بعيدة طائعا راغبا فى الله عز وجل وفى رسوله ، وهو بقية أبناء الملوك فلما دخل عليه صلى الله عليه وآله وسلم رحب به وأدناه من نفسه وبسط له رداءه فأجلسه عليه وقال : اللهم بارك على وائل وولده ، واستعمله على الأقبال من حضرموت » روى له الجماعة إلا البخارى وعاش إلى زمن معاوية وباع له . (قال صَلَّىتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ : صلى الله عليه وآله وسلم فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ . أخرجه ابن خزيمة) وأخرج أبو داود والنسائى بلفظ « ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد » الرسغ بضم الرء وسكون السين المهملة بعدها معجمة هو المفصل بين الساعد والكف . والحديث دليل على مشروعية الوضع المذكور فى الصلاة ومحلّه على الصدر كما أفاد هذا الحديث . وقال النووى فى المهاج : ويجعل يديه تحت صدره . قال فى شرح النجم الوهاج عبارة الأصحاب « تحت صدره » يريد . والحديث بلفظ « على صدره » قال وكأنهم جعلوا التفاوت بينهما يسيرا ، وقد ذهب إلى مشروعيته زيد بن على وأحمد بن عيسى . وروى أحمد بن عيسى حديث وائل هذا فى كتابه الأملى وإليه ذهب الشافعية والحنفية وذهبت الهادوية إلى عدم مشروعيته وأنه يبطل الصلاة لكونه فعلا كثيرا . قال ابن عبد البر : لم يأت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه خلاف وهو قول جمهور الصحابة والتابعين . قال وهو الذى ذكره مالك فى الموطأ ، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره . وروى عن مالك الإرسال وصار إليه أكثر أصحابه .

١٣ - (وعن عبادة) بضم العين المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف دال مهملة وهو أبو الوليد عبادة (بن الصامت) بن قيس الخزرجى الأنصارى السالمى ، كان من نقباء الأنصار وشهد العقبة الأولى والثانية والثالثة ، وشهد بدرًا والمشاهد كلها ، وجهه عمر إلى

الشام قاضيا ومعلما ، فأقام بجمص ثم انتقل إلى فلسطين ومات بها في الرملة ، وقيل في بيت المقدس سنة أربع وثلاثين وهو ابن اثنتين وسبعين سنة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن . متفق عليه) هو دليل على نفي الصلاة الشرعية إذا لم يقرأ فيها المصلى بالفاتحة ، لأن الصلاة مركبة من أقوال وأفعال ، والمركب يفتنى بانتفاء جميع أجزائه وبانتفاء البعض ، ولا حاجة إلى تقدير نفي الكمال ، لأن التقدير إنما يكون عند تعذر صدق نفي الذات ، إلا أن الحديث الذي أفاده قوله (وفي رواية لابن حبان والدارقطني : لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب) فيه دلالة على أن النفي متوجه إلى الإجزاء وهو كالنفي للذات في المال ، لأن ما لا يجزئ فليس بصلاة شرعية . والحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة ولا يدل على إيجابها في كل ركعة بل في الصلاة جملة ، وفيه احتمال أنه في كل ركعة لأن الركعة تسمى صلاة ، وحديث المسيء صلته قد دل على أن كل ركعة تسمى صلاة لقوله صلى الله عليه وسلم بعد أن علمه ما يفعله في ركعة « وافعل ذلك في صلاتك كلها » فدل على إيجابها في كل ركعة لأنه أمر أن يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وإلى وجوبها في كل ركعة ذهبت الشافعية وغيرهم ، وعند الهاذوية وآخرين أنها لا تجب قراءتها في كل ركعة بل في جملة الصلاة والدليل ظاهر مع أهل القول الأول . وبيانه من وجهين : الأول أن في بعض ألفاظه بعد تعليمه صلى الله عليه وسلم وآله له ما ذكره من القراءة والركوع والسجود والاطمئنان إلى آخره أنه قال الراوى : فوصف : أى رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله الصلاة هكذا أربع ركعات حتى فرغ ثم قال « لانتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك » ومعلوم أن المراد من قوله يفعل ذلك : أى كل ما ذكره من القراءة بأم الكتاب وغيرها في كل ركعة لقوله : فوصف الصلاة هكذا أربع ركعات . والثانى أن ما ذكره صلى الله عليه وسلم وآله مع القراءة من صفات الركوع والسجود والاعتدال ونحوه مأموره في كل ركعة كما يفيد هذا الحديث . والمخالف في قراءة الفاتحة في كل ركعة لا يقول إنه يكفي الركوع والسجود والاطمئنان في ركعة واحدة من صلاته أو يفرقها في ركعاتها ، فكيف يقول إن القراءة بالفاتحة تنفرد من بين هذه الأمور بأنها لا تجب إلا في ركعة واحدة أو يفرق بين الركعات ، وهذا تفريق بين أجزاء الدليل بلا دليل ، فتعين حينئذ أن المراد من قوله « ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » في ركعاتها ، ثم رأيت بعد كنهه أنه أخرج والبيهقي وابن حبان بسند صحيح أنه صلى الله عليه وسلم وآله قال لخلاص بن رافع وهو المسيء صلته « ثم اصنع ذلك في كل ركعة » ولأنه صلى الله عليه وسلم وآله كان يقرأ بها في كل ركعة كما رواه مسلم وقال « صلوا كما رأيتموني أصلى » ثم ظاهر الحديث وجوب قراءتها في سرية وجهرية للمنفرد والمؤتم . أما المنفرد فظاهر ، وأما المؤتم فدخله في ذلك واضح وزاده إيضاحا في قوله (وفي أخرى) من رواية عبادة (لأحمد وأبي داود والترمذي وابن حبان : لعلمكم تقرمون خلف إمامكم ؟ قلنا نعم ، قال : لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب ، فإنه

لا صلاة لمن لم يقرأ بها) فانه دليل على إيجاب قراءة الفاتحة خلف الإمام تخصيصا كما دل اللفظ الذى عند الشيخين لعمومه وهو أيضا ظاهر فى عموم الصلاة الجهرية والسرية ، وفى كل ركعة أيضا ، وإلى هذا ذهب الشافعية . وذهب المادوية إلى أنه لا يقرؤها المؤتم خلف إمامه فى الجهرية إذا كان يسمع قراءته ويقرأها فى السرية وحيث لا يسمع فى الجهرية . وقالت الخنفية : لا يقرؤها المأموم فى سرية ولا جهرية ، وحديث عبادة حجة على الجميع واستدلوا بحديث « من صلى خلف الإمام فقراءة الإمام قراءة له » مع كونه ضعيفا قال المصنف فى التلخيص بأنه مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها معلومة انتهى . وفى المنهى رواه الدارقطنى من طرق كلها ضعاف ، والصحيح أنه مرسل لا يتم به الاستدلال لأنه عام ، لأن لفظ قراءة الإمام اسم جنس مضاف يعم كل ما يقرؤه الإمام ، وكذلك قوله تعالى - وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا - وحديث « إذا قرأ فأنصتوا » فان هذه عمومات فى الفاتحة وغيرها ، وحديث عبادة خاص بالفاتحة فيخص به العامة . ثم اختلف القائلون بوجوب قراءتها خلف الإمام ، فقليل فى محل سكنته بين الآيات ، وقيل فى سكوته بعد تمام قراءة الفاتحة ولا دليل على هذين القولين فى الحديث ، بل حديث عبادة دال أنها تقرأ عند قراءة الإمام الفاتحة ، ويزيده أيضا ما أخرجه أبو داود من حديث عبادة « أنه صلى خلف أبى نعيم ، وأبو نعيم يجهر بالقراءة ، فجعل عبادة يقرأ بأمر القرآن ، فلما انصرفوا من الصلاة قال لعبادة بعض من سمعه يقرأ : سمعتك تقرأ بأمر القرآن وأبو نعيم يجهر ، قال أجل صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الصلوات التى يجهر فيها بالقراءة ، قال فالتبست عليه القراءة ، فلما فرغ أقبل علينا بوجهه فقال : هل تقرأون إذا جهرت بالقراءة ، فقال بعضنا نعم إنا نصنع ذلك ، قال فلا ، وأنا أقول : ما يلزنا عن القرآن فلا تقرأوا بشيء إذا جهرت إلا بأمر القرآن » فهذا عبادة راوى الحديث قرأ بها جهرا خلف الإمام ، لأنه فهم من كلامه صلى الله عليه وسلم أنه يقرأ بها خلف الإمام جهرا وإن نازعه . وأما أبو هريرة فانه أخرج عنه أبو داود أنه لما حدث بقوله صلى الله عليه وسلم « من صلى صلاة لا يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج فهي خداج غير تمام » قال له الراوى عنه وهو أبو السائب مولى هشام ابن زهرة : يا أبا هريرة إني أكون أحيانا وراء الإمام ، فغمز ذراعه وقال اقرأ بها يا فارسى فى نفسك . الحديث . وأخرج عن مكحول أنه كان يقول اقرأ فى المغرب والعشاء والصبح بفاتحة الكتاب فى كل ركعة سرا ، ثم قال مكحول : اقرأ بها فيما جهر به الإمام إذا قرأ بفاتحة الكتاب وسكت سرا فان لم يسكت قراءتها قبله ومعه وبعده لا تتركها على حال . وقد أخرج أبو داود من حديث أبى هريرة « أنه أمره صلى الله عليه وسلم أن ينادى فى المدينة أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد » وفى لفظ « إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فما زاد » إلا أنه يحمل على المنفرد جمعا بينه وبين حديث عبادة الدال على أنه لا يقرأ خلف الإمام إلا بفاتحة الكتاب .

كَاتِبُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (أى القراءة فى الصلاة بهذا اللفظ) (متفق عليه) ولا يتم هنا أن يقال ما قلناه فى حديث عائشة إن المراد بالحمد لله رب العالمين السورة فلا يدل على حذف البسملة بل يكون دليلا عليها إذ هى من مسمى السورة لقوله (زاد مسلم : لا يذْكُرِينَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فى أولِ قِرَاءَةٍ وَلَا فى آخِرِهَا) زيادة فى المبالغة فى النفس وإلا فانه ليس فى آخرها بسملة ، ويحتمل أن يريد بآخرها السورة الثانية التى تقرأ بعد الفاتحة . والحديث دليل أن الثلاثة كانوا لا يسمعون من خلفهم لفظ البسملة عند قراءة الفاتحة جهرا مع احتمال أنهم يقرعون البسملة سرا ولا يقرعونها أصلا ، إلا أن قوله (وفى رواية) أى عن أنس (لأحمد والنسائي وابن خزيمة : لَا يَجْهَرُونَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) يدل بمفهومه أنهم يقرعونها سرا ، ودل قوله (وفى أخرى) أى رواية أخرى عن أنس (لابن خزيمة : كانوا يُسْرُونَ) فنطوقه أنهم كانوا يقرعون بها سرا ، ولذا قال المصنف (وعلى هذا) أى على قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر البسملة سرا (يحمل النثى فى رواية مسلم) حيث قال لا يذكرون : أى لا يذكرونها جهرا (خلافا لمن أعلها) أى أبدى علة لما زاده مسلم ، والعلة هى أن الأوزاعى روى هذه الزيادة عن قتادة مكاتبه ، وقد ردت هذه العلة بأن الأوزاعى لم ينفرد بها بل قد رواها غيره رواية صحيحة . والحديث قد استدل به من يقول إن البسملة لا يجهر بها فى الفاتحة ولا فى غيرها بناء على أن قوله ولا فى آخرها مراد به أول السورة الثانية . ومن أنبتها قال المراد أنه لم يجهر بها الثلاثة حال جهرهم بالفاتحة بل يقرعونها سرا كما قرره المصنف . وقد أطال العلماء فى هذه المسئلة الكلام وألف فيها بعض الأعلام وبين أن حديث أنس مضطرب . قال ابن عبد البر فى الاستذكار : بعد سرده روايات حديث أنس هذه ما لفظه : هذا الاضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء الذين يقرعون بسم الله الرحمن الرحيم والذين لا يقرعونها . وقد سئل عن ذلك أنس فقال : كبرت سننى ونسيت انتهى ، فلا حجة فيه . والأصل أن البسملة من القرآن . وأطال الجدل بين العلماء من الطوائف لاختلاف المذاهب ، والأقرب أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بها تارة جهرا وتارة يخفيها ، وقد استوفينا البحث فى حواشى شرح العمدة بما لازية عليه . واختار جماعة من المحققين أنها مثل سائر آيات القرآن يجهر بها فيما يجهر فيه ويسر بها فيما يسر فيه . وأما الاستدلال بكونه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بها فى الفاتحة ولا فى غيرها فى صلاته على أنها ليست بآية والقراءة بها تدل على أنها آية فلا ينهض ، لأن ترك القراءة بها فى الصلاة لو ثبت لا يدل على نفي قرآنيها فانه ليس الدليل على للقرآنية الجهر بالقراءة بالآية فى الصلاة ، بل الدليل أعم من ذلك ، وإذا انتفى الدليل الخاص لم ينفذ الدليل العام .

١٥ - (وعن نعيم) بضم النون وفتح العين المهملة مصغر (الحجر) بضم الميم وسكون الجيم وكسر الميم وبالأراء ويقال وتشديد الميم الثانية ، ذكره الحلبي فى شرح العمدة ، هو أبو عبد الله مولى عمر بن الخطاب سمع من أبى هريرة وغيره ، وسمى مجمرأ لأنه أمر أن يجمر مسجد المدينة كل جمعة حين ينتصف النهار (قال : صليت وراء أبى هريرة ققرأ بسم الله

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، ثُمَّ قَرَأَ بِأَمْرِ الْقُرْآنِ حَتَّى إِذَا بَلَغَ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ آمِينَ ، وَيَقُولُ كُلَّمَا سَجَدَ وَإِذَا قَامَ مِنَ الْجُلُوسِ) أَيْ التَّشَهُّدَ الْأَوْسَطَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ (اللَّهُ أَكْبَرُ) وَهُوَ تَكْبِيرُ النُّقْلِ (ثُمَّ يَقُولُ) أَيْ أَبُو هُرَيْرَةَ (إِذَا سَلَّمَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) أَيْ رُوْحِي فِي تَصَرُّفِهِ (إِنِّي لِأَشْبِهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ) وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا وَأَخْرَجَهُ السَّرَاجُ وَابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُمْ وَبُوبَ عَلَيْهِ النَّسَائِيُّ فِي الْجُمُحَرِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَهُوَ أَصَحُّ حَدِيثٍ وَرَدَ فِي ذَلِكَ فَهُوَ مُؤَيَّدٌ لِلْأَصْلِ وَهُوَ كَوْنُ الْبِسْمَلَةِ حَكْمًا حَكْمُ الْفَاتِحَةِ فِي الْقِرَاءَةِ جَهْرًا وَإِسْرَارًا إِذْ هُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ بِالْبِسْمَلَةِ لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ (إِنِّي لِأَشْبِهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَإِنْ كَانَ مُحْتَمَلًا أَنَّهُ يَرِيدُ فِي أَكْثَرِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ وَأَقْوَالِهَا إِلَّا أَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ ، وَيَبْعَدُ مِنَ الصَّحَابِيِّ أَنْ يَتَّبِعَ فِي صَلَاتِهِ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا ثُمَّ يَقُولُ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لِأَشْبِهُكُمْ . وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَةِ التَّأْمِينِ لِلْإِمَامِ ، وَقَدْ أَخْرَجَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حَجْرَةَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَالَ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ آمِينَ بِمَدِّهَا صَوْتُهُ ، وَقَالَ إِنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَدَلِيلٌ عَلَى تَكْبِيرِ النُّقْلِ ، وَيَأْتِي مَا فِيهِ مُسْتَوْنِي فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ .

١٦ - (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا قَرَأْتُمُ الْفَاتِحَةَ فَاقْرَءُوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَأَتَتْهَا لِاحْدَى آيَاتِهَا . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَصَوَّبَ وَقَفَهُ) لَا يَدُلُّ الْحَدِيثُ هَذَا عَلَى الْجُمُحَرِ بِهَا وَلَا الْإِسْرَارَ بَلْ يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ بِمَطْلَاقِ قِرَاءَتِهَا ، وَقَدْ سَأَلَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي السَّنَنِ لَهُ أَحَادِيثٌ فِي الْجُمُحَرِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي الصَّلَاةِ وَاسِعَةً مَرْفُوعَةً عَنْ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَنْ عِمَارٍ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَعَنْ جَابِرٍ وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ سَرْدِ أَحَادِيثِ هَؤُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ مَا لَفْظُهُ : وَرَوَى الْجُمُحَرِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَصْحَابِهِ وَمِنْ أَزْوَاجِهِ غَيْرَ مِنْ سَمِينَا كَتَبْنَا أَحَادِيثَهُمْ بِذَلِكَ فِي كِتَابِ الْجُمُحَرِ بِهَا مُفْرَدًا وَاقْتَصَرْنَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا هُنَا طَلَبًا لِلِاخْتِصَارِ وَالتَّخْفِيفِ أَنْتَهَى لَفْظُهُ . وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى قِرَاءَةِ الْبِسْمَلَةِ وَأَنَّهَا لِاحْدَى آيَاتِ الْفَاتِحَةِ وَتَقْدَمُ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ .

١٧ - (وَعَنْهُ) أَيْ أَبِي هُرَيْرَةَ (قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا قَرَعَ مِنْ قِرَاءَةِ أُمِّ الْقُرْآنِ رَفَعَ صَوْتَهُ وَقَالَ آمِينَ . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَحَسَنَهُ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ) قَالَ الْحَاكِمُ : لِإِسْنَادِهِ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا . وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ : خَيْرٌ مِنْ صَحِيحٍ . وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَشْرَعُ لِلْإِمَامِ التَّأْمِينَ بَعْدَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ جَهْرًا وَظَاهِرًا فِي الْجُمُحَرِ وَفِي السَّرِيَّةِ ، وَبِشَرْعِيَّتِهِ قَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ . وَذَهَبَتِ الْمَادُودِيَّةُ إِلَى عَدَمِ شَرْعِيَّتِهِ لِمَا يَأْتِي . وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ : يَسْرُ بِهَا فِي الْجُمُحَرِ . وَلِمَالِكٍ قَوْلَانِ : الْأَوَّلُ كَالْحَنْفِيَّةِ . وَالثَّانِي أَنَّهُ لَا يَقُولُهَا . وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ بَيْنَهُ لِلشَّافِعِيَّةِ . وَبَلِيسٌ فِي الْحَدِيثِ تَعَرُّضٌ لِتَأْمِينِ الْمَأْمُومِ وَالْمُفْرَدِ . وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي شَرْعِيَّةِ تَأْمِينِ الْمَأْمُومِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِذَا أَمِنَ

الإمام فأمسوا، فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » وأخرج أيضا من حديثه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين الحديث . » وأخرج أيضا من حديث مرفوعا « إذا قال أحدكم آمين ، وقالت الملائكة في السماء آمين فوافق أحدهما الآخر غفر الله له ما تقدم من ذنبه » فدللت الأحاديث على شرعيته للمأموم ، والأخير يعم المنفرد ، وقد حمله الجمهور من القائلين به على الندب ، وعن بعض أهل الظاهر أنه للوجوب عملا بظاهر الأمر فأوجبوه على كل مصل . واستدللت الهادوية على أنه بدعة مفسدة للصلاة بحديث « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » الحديث ، ولا يتم به الاستدلال ، لأن هذا قام الدليل على أنه من أذكار الصلاة كالتسبيح ونحوه ، وكلام الناس المراد به مكالمتهم ومخاطبتهم كما عرفت .

١٨ - (ولأبي داود والترمذي من حديث واثل بن حجر نحوه) أى نحو حديث أبي هريرة ولفظه في السنن « إذا قرأ الإمام ولا الضالين قال آمين ورفع بها صوته » وفي لفظ له عنه « أنه صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجهر بآمين » وآمين بالمد والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء وحكى فيها لغات ، ومعناها اللهم استجب ، وقيل غير ذلك .

١٩ - (وعن عبد الله بن أبي أوفى) هو أبو إبراهيم أو محمد أو معاوية ، واسم أبي أوفى علقمة بن قيس بن الحرث الأسلمي شهد الحديبية وخير وما بعدها ، ولم يزل في المدينة حتى قبض صلى الله عليه وسلم فتحول إلى الكوفة ومات بها ، وهو آخر من بالكوفة من الصحابة (قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني لأستطيع أن آخذ من القرآن شيئا فعلمتى ما يميزنى منه ، فقال : قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . الحديث) بالنصب : أى أتم الحديث . وتماه في سنن أبي داود « قال : أى الرجل يا رسول الله هذا الله فسا لى ؟ قال : قل اللهم ارحنى وارزقنى وعافنى واهدنى ، فلما قام قال هكذا بيديه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما هذا فقد ملأ يديه من الخير » انتهى . إلا أنه ليس في سنن أبي داود العلي العظيم (رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم) الحديث دليل على أن هذه الأذكار قائمة مقام القراءة للفاتحة وغيرها لمن لا يحسن ذلك ، وظاهره أنه لا يجب عليه تعلم القرآن ليقرأ به في الصلاة ، فان معنى لا أستطيع لأحفظ الآن منه شيئا فلم يأمره بحفظ وأمره بهذه الألفاظ مع أنه يمكنه حفظ الفاتحة كما يحفظ هذه . وقد تقدم في حديث المسىء صلاته ،

٢٠ - (وعن أبي قتادة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله يُصَلُّونَ بِنَا فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ) بياين تنذية أولى (بفاتحة الكتاب) أى في كل ركعة منهما (وسورتين) أى يقرؤهما في كل ركعة سورة (وَيُسَمِّعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا) وكأنه من هنا علموا مقدار قراءته (وَيَطْوِلُ الرَّكَعَةَ الْأُولَى) يجعل السورة فيها أطول من التي في الثانية (وَيَقْرَأُ فِي الْآخِرَتَيْنِ) تنذية أخرى (بفاتحة الكتاب) من غير زيادة عليها (متفق عليه) فيه دليل على شرعية قراءة الفاتحة في الأربع الركعات

في كل وحدة ، وقراءة سورة معها في كل ركعة من الأولين ، وأن هذا كان عادته عليه السلام كما يدل له كان يصلي إذ هي عبارة تفيد الاستمرار غالباً . وإسماعهم الآية أحياناً دليل على أنه لا يجب الإسراع في السرية وأن ذلك لا يقتضي سجود السهو ، وفي قوله « أحياناً » ما يدل على أنه تكرر ذلك منه صلى الله عليه وسلم . وقد أخرج النسائي من حديث البراء قال « كنا نصلي خلف النبي صلى الله عليه وسلم الظهر ونسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات » وأخرج ابن خزيمة من حديث أنس نحوه ، ولكن قال « سبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية » وفي الحديث دليل على تطويل الركعة الأولى ، ووجهه ما أخرجه عبد الرزاق في آخر حديث أبي قتادة هذا « وظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى ، وأخرج أبو داود من حديث عبد الرزاق عن عطاء « إني لأحب أن يطول الإمام الركعة الأولى » وقد ادعى ابن حبان أن التطويل إنما هو بترتيل القراءة فيها مع استواء المقروء . وقد روى مسلم من حديث حفصة « كان يزل السورة حتى تكون أطول من أطول منها » وقيل إنما طالت الأولى بدعاء الافتتاح والتعوذ ، وأما القراءة فيها فهما سواء . وفي حديث أبي سعيد الآتي ما يرشد إلى ذلك . وقال البيهقي : يطول في الأولى إن كان ينتظر أحداً وإلا فيسوى بين الأولين ، وفيه دليل على أنه لا يزداد في الآخرين على الفائتة وكذلك الثالثة في المغرب ، وإن كان مالك قد أخرج في الموطأ من طريق الصنابحي « أنه سمع أبا بكر يقرأ فيها - ربنا لاترغ قلوبنا بعد إذ هدبتنا - الآية » وللشافعي قولان في استحباب قراءة السورة في الآخرين . وفيه دليل على جواز أن يخبر الإنسان بالظن وإلا فعرفة القراءة بالسورة لا طريق فيه إلى اليقين ، وإسماع الآية أحياناً لا يدل على قراءة كل السورة ، وحديث أبي سعيد الآتي يدل على الإخبار عن ذلك بالظن ، وكذا حديث خباب حين سئل « بم كنتم تعرفون قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر ؟ قال باضطراب لحيته » ولو كانوا يعلمون قراءته فيهما بخبر عنه صلى الله عليه وسلم لذكروه .

٢١ - (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كُنَّا نَحْزُرُ) بفتح النون وسكون الحاء المهمله وضم الزاي نخرص ونقدر ، وفي قوله « كنا نحزر » ما يدل على أن المقدرين لذلك جماعة . وقد أخرج ابن ماجه رواية أن الحازرين ثلاثون رجلاً من الصحابة (قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فحزرتنا قيامه في الركعتين الأوليتين في الظهر قدر الم تنزيل السجدة) أي في كل ركعة بعد قراءة الفائتة (وفي الآخرين قدر النصف من ذلك) فيه دلالة على قراءة غير الفائتة معها في الآخرين ، ويزيده دلالة على ذلك قوله (وفي الأوليتين من العصر على قدر الآخرين من الظهر) ومعلوم أنه كان يقرأ في الأوليين من العصر سورة غير الفائتة (والآخرتين) أي من العصر (على النصف من ذلك) أي من الأوليين منه (زواه مسلم) الأحاديث في هذا قد اختلفت فقد ورد أنها « كانت صلاة الظهر تقام فيذهب الذاهب إلى البقيع فيقضى حاجته ثم يأتي إلى أهله فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى نما يطيلها » أخرجه مسلم

والنسائي عن أبي سعيد . وأخرج أحمد ومسلم من حديث أبي سعيد أيضا « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية ، وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك ، وفي العصر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية ، وفي الآخرين قدر نصف ذلك » هذا لفظ مسلم . وفيه دليل على أنه لا يقرأ في الآخرين من العصر إلا الفاتحة ، وأنه يقرأ في الآخرين من الظهر غيرها معها ، وتقدم حديث أني قتادة « أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الآخرين من الظهر بأم الكتاب ويسمعنا الآية أحيانا » وظاهره أنه لا يزيد على أم الكتاب فيهما ، ولعله أرجح من حديث أبي سعيد من حيث الرواية لأنه اتفق عليه الشيخان من حيث الرواية ومن حيث الدراية ، لأنه لإخبار مجزوم به ، وخبر أبي سعيد انفرد به مسلم ولأنه خبر عن حزر وتقدير وتظن ، ويحتمل أن يجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وسلم كان يصنع هذا تارة ، فيقرأ في الآخرين غير الفاتحة معها ويقتصر فيهما أحيانا ، فتكون الزيادة عليها فيهما سنة تفعل أحيانا وتترك أحيانا .

٢٢ - (وعن سليمان بن يسار) هو أبو أيوب سليمان بن يسار بفتح المثناة التحتية وتخفيف السين المهملة ، وهو مولى ميمونة أم المؤمنين ، وأخو عطاء بن يسار من أهل المدينة وكبار التابعين ، كان فقيها فاضلا ثقة عابدا ورعا حجة ، وهو أحد الفقهاء السبعة (قال : كان فلان) في شرح السنة للبخاري أن فلانا يريد به أميرا كان على المدينة ، قيل اسمه عمرو ابن سلمة وليس هو عمر بن عبد العزيز كما قيل ، لأن ولادة عمر بن عبد العزيز كانت بعد وفاة أبي هريرة ، والحديث مصرح بأن أبا هريرة صلى خلف فلان هذا (يطيل الأوليسين في الظهر ويخفف العصر ويقرأ في المغرب بقصار المفصل) اختلف في أول المفصل فقيل إنها من الصافات أو الجاثية أو القتال أو الفتح أو الحجرات أو الصف أو تبارك أو سبح أو الضحى واتفق أن منتهاه آخر القرآن (وفي العشاء بوسطه وفي الصبح بطوله) فقال أبو هريرة : ما صليت وراء أحد أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا . أخرجه النسائي بإسناد صحيح (قال العلماء : السنة أن يقرأ في الصبح والظهر بطول المفصل ، ويكون الصبح أطول ، وفي العشاء والعصر بأوسطه ، وفي المغرب بقصاره . قالوا والحكمة في تطويل الصبح والظهر أنهما وقتا غفلة بالنوم في آخر الليل والقائلة ، فطولهما ليدركهما المتأخرون لغفلة أو نوم ونحوهما ، وفي العصر ليست كذلك بل هي في وقت الأعمال فخفضت لذلك ، وفي المغرب لضيق الوقت فاحتيج إلى زيادة تخفيفها ولحاجة الناس إلى عشاء صائمهم وضيئهم ، وفي العشاء لغلبة النوم ، ولكن وقتها واسع فأشبهت العصر هكذا قالوه . وسترعف اختلاف أحوال صلاته صلى الله عليه وسلم مما يأتي قريبا بما لا يتم به هذا التفصيل

٢٣ - (وعن جبير بن مطعم رضى الله عنه) تقديم ضبطهما وبيان حال جبير (قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور : متفق عليه) قد بين في فتح الباري أن سماعه لذلك كان قبل إسلامه ، وهو دليل على أن المغرب لا يختص بقصار المفصل

وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالمصّ ، وأنه قرأ فيها بالصفات ، وأنه قرأ فيها بحمّ الدخان ، وأنه قرأ فيها سبح اسم ربك الأعلى ، وأنه قرأ فيها بالتين والزيتون ، وأنه قرأ فيها بالمعوذتين ، وأنه قرأ فيها بالمرسلات ، وأنه كان يقرأ فيها بقصار المفصل ، وكلها أحاديث صحيحة . وأما المداومة في المغرب على قصار المفصل فإنما هو فعل مروان بن الحكم ، وقد أنكر عليه زيد بن ثابت وقال له « ما لك تقرأ بقصار المفصل ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بطول الطولين ، تنثية طولى ، والمراد بهما الأعراف والأنعام ، والأعراف أطول من الأنعام ، إلى هنا أخرجه البخارى وهى الأعراف . وقد أخرج النسائى « أنه صلى الله عليه وسلم فرق الأعراف في ركعتي المغرب . وقد قرأ في العشاء بالتين والزيتون ، ووقت لمعاذ فيها بالشمس وضحاها ، والليل إذا يغشى ، وسبح اسم ربك الأعلى ونحوه ، والجمع بين هذه الروايات أنه وقع ذلك منه صلى الله عليه وسلم باختلاف الحالات والأوقات والأشغال عدما ووجودا .

٢٤ - (وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة الم تتريل السجدة) أى فى الركعة الأولى (وهى التى على الإنسان) أى فى الثانية (متفق عليه) فيه دليل على أن ذلك كان دأبه صلى الله عليه وسلم فى تلك الصلاة ، وزاد استمراره على ذلك بيانا قوله :

٢٥ - (وللطبرانى من حديث ابن مسعود : يديم ذلك) أى يجعله عادة دائمة له . قال شيخ الإسلام ابن تيمية : السر فى قراءتهما فى صلاة فجر يوم الجمعة أنهما تضممتا ما كان وما يكون فى يومهما ، فأنهما اشتملتا على خلق آدم وعلى ذكر المعاد وجسر العباد وذلك يكون يوم الجمعة ، فى قراءتهما تذكير للعباد بما كان فيه ويكون . قلت ليعتبروا بذكر ما كان ويستعدوا لما يكون .

٢٦ - (وعن حذيفة رضى الله عنه قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فتأمرت به آية رحمة إلا وقف عندها يسأل) أى يطلب من الله رحمته (ولا آية عذاب إلا تتعوذ منها) مما ذكر فيها (أخرجه الخمسة وحسنه الترمذى) فى الحديث دليل على أنه ينبغى للقارئ فى الصلاة تدبر ما يقرأه ، وسؤال رحمته والاستعاذة من عذابه ، ولعل هذا كان فى صلاة الليل ، وإنما قلنا ذلك لأن حديث حذيفة مطاق وورد تقيده بحديث عبد الرحمن بن أبى لى عن أبيه قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فى صلاة ليست بفريضة ، فذكر الجنة والنار فقال : أعوذ بالله من النار ويل لأهل النار ، رواه أحمد وابن ماجه بمعناه . وأخرج أحمد عن عائشة « قمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة التمام فكان يقرأ بالبقرة والنساء وآل عمران ، ولا يمر بآية فيها تخويف إلا دعا الله عز وجل واستعاذ ، ولا يمر بآية فيها استبشار إلا دعا الله عز وجل ورغب إليه ، وأخرج النسائى وأبو داود من حديث عوف بن مالك « قمت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدأ فاستاك وتوضأ ثم قام فصلى فاستفتح البقرة لا يمر بآية رحمة إلا وقف فسأل ، ولا يمر بآية عذاب إلا

وقف وتعود ، الحديث ، وليس لأبي داود ذكر السواك والوضوء ، فهذا كله في النافلة كما هو صريح الأول ، وفي قيام الليل كما يفيد الحديثان الآخران ، فإنه لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم في رواية قط أنه أمّ الناس بالبقرة وآل عمران في فريضة أصلا . ولفظ قمت يشعر أنه في الليل فتم ما ترجينا بقولنا : ولعل هذا في صلاة الليل باعتبار ما ورد ، فلو فعله أحد في الفريضة ، فعله لا بأس فيه ولا يخلّ بصلاته سيما إذا كان منفردا لئلا يشق على غيره إذا كان إماما ، وقولها « ليلة التمام » في القاموس : ليلة التمام ككتاب وليل تمام أطول ليالي الشتاء أو هي ثلاث لا يستبان نقصانها ، أو هي إذا بلغت اثنتي عشرة ساعة فصاعدا انتهى .

٢٧ - (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا وإنّي سميتُ أنْ أقرأ القرآنَ ركعاً أو ساجداً) فكانه قيل فإذا تقول فيهما ؟ فقال (فأما الركوعُ فعظموا فيه الربَّ) قد بين كيفية هذا التعظيم حديث مسلم عن حذيفة « فجعل يقول : أي رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان ربّي العظيم » (وأما السجودُ فاجتهدوا في الدعاءِ فقمن) بفتح القاف وكسر الميم ومعناه حقيق (أنْ يُستجابَ لكم) . رواه مسلم) الحديث دليل على تحريم قراءة القرآن حال الركوع والسجود ، لأن الأصل في النهي التحريم ، وظاهره وجوب تسبيح الركوع ووجوب الدعاء في السجود للأمر بهما . وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل وطائفة من المحدثين . وقال الجمهور إنه مستحب لحديث المسني صلّاته ، فإنه لم يعلمه صلى الله عليه وسلم ذلك ، ولو كان واجبا لأمره به ، ثم ظاهر قوله « فعظموا فيه الرب » أنها تجزئ المرة الواحدة ويكون بها ممثلا ما أمر به . وقد أخرج أبو داود من حديث ابن مسعود « إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات : سبحان ربّي العظيم وذلك أدناه » ورواه الترمذي وابن ماجه ، إلا أنه قال أبو داود فيه إرسال ، وكذا قال البخاري والترمذي ، وفي قوله « ذلك أدناه » ما يدل على أنها لا تجزئ المرة الواحدة . والحديث دليل على مشروعية الدعاء حال السجود بأي دعاء كان من طلب خيرى الدنيا والآخرة والاستعاذة من شرهما وأنه محل الإجابة . وقد بين بعض الأدعية ما أفاده قوله :

٢٨ - (وعن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ) الواو للعطف والمعطوف عليه ما يفيد ما قبله والمعطوف يتعلق بحمدك ، والمعنى : أنزهك وأطيس بحمدك ، ويحتمل أن تكون للحال ، والمراد : أسبحك وأنا متلبس بحمدك : أى حال كونى متلبسا به (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي . متفق عليه) الحديث ورد بالفاظ منها أنها قالت عائشة « ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أنزلت عليه - إذا جاء نصر الله والفتح - إلا يقول سبحانك ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي » والحديث دليل على أن هذا من أذكار الركوع والسجود ، ولا يتأفیه حديث « أما الركوع فعظموا فيه الرب » لأن هذا الذكر زيادة على ذلك التعظيم الذى كان يقوله صلى الله عليه وسلم فيجمع بينه وبين هذا ، وقوله « اللهم اغفر لي » امثال أقواله تعالى - فسبح محمد ربك واستغفره - وفيه مسارعة صلى الله عليه وسلم إلى امتثال ما أمره الله به قياما بحق

العبودية وتعظيمها لشأن الربوبية زاده الله شرفا وفضلا . وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخره .
 ٢٩ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة) أى إذا قام فيها (يُكَبِّرُ) أى تكبيرة الإحرام (حينَ يَقُومُ) فيه دليل على أنه لا يتوجه ولا يصنع قبل التكبيرة شيئا (ثُمَّ يُكَبِّرُ حينَ يَرْكَعُ) تكبيرة النقل (ثُمَّ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) أى أجاب الله من حمده ، فان من حمد الله تعالى متعرضا الثوابه استجاب الله له وأعطاه ما تعرض له ، فناسب بعده أن يقول ربنا ولك الحمد (حينَ يَرْفَعُ صَلَاتَهُ مِنَ الرُّكُوعِ) فهذا فى حال أخذه فى رفع صلبه من هويه للقيام (ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) باثبات الواو للعطف على مقدر : أى ربنا أطعناك وحمدناك أو للحال ، أو زائدة ، وورد فى رواية بحذفها وهى نسخة فى بلوغ المرام (ثُمَّ يُكَبِّرُ حينَ يَهْوِي ساجداً) تكبير النقل (ثُمَّ يُكَبِّرُ حينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ) أى من السجود الأول (ثُمَّ يُكَبِّرُ حينَ يَسْجُدُ) أى السجدة الثانية (ثُمَّ يُكَبِّرُ حينَ يَرْفَعُ) أى من السجدة الثانية هذا كله تكبير النقل (ثُمَّ يَقَعْلُ ذَلِكَ) أى ما ذكر ما عدا التكبيرة الأولى التى للإحرام (فى الصَّلَاةِ أى ركعاتها) كلها ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس (للتَّشَهُدِ) الأَوْسَطِ (متفق عليه) الحديث دليل على شرعية ما ذكر فيه من الأذكار . فأما أول التكبير فهى تكبيرة الإحرام ، وقد تقدم الدليل على وجوبها من غير هذا الحديث . وأما ما عداها من التكبير الذى وصفه فقد كان وقع من بعض أمراء بنى أمية تركه تساهلا ، ولكنه استقر العمل من الأمة على فعله فى كل خفض ورفع فى كل ركعة خمس تكبيرات كما عرفت من لفظ هذا الحديث ، ويزيد فى الرباعية والثلاثية تكبير النهوض من التشهد الأوسط فيحصل فى المكتوبات الخمس بتكبيرة الإحرام أربع وتسعون تكبيرة ، ومن دونها تسع وثمانون تكبيرة . واختلف العلماء فى حكم تكبير النقل ، فقيل إنه واجب ، وروى قولاً لأحمد ابن حنبل ، وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم داوم عليه وقد قال « صلوا كما رأيتمونى أصلى » وذهب الجمهور إلى ندبه لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسىء صلاته ، وإنما علمه تكبيرة الإحرام وهو موضع البيان للواجب ، ولا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة . وأجيب عنه بأنه قد أخرج تكبيرة النقل فى حديث المسىء أبو داود من حديث رفاعة بن رافع فانه ساقه ، وفيه « ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ ثُمَّ يَرْكَعُ » وذكر فيه قوله سمع الله لمن حمده وبقية تكبيرات النقل . وأخرجها الترمذى والنسائى ، ولذا ذهب أحمد وداود إلى وجوب تكبير النقل ، وظاهر قوله يكبر حين كذا وحين كذا أن التكبير يقارن هذه الحركات فيشرع فى التكبير عند ابتدائه للركن . وأما القول بأنه يمد التكبير حتى يمد الحركة كما فى الشرح وغيره فلا وجه له بل يأتى باللفظ من غير زيادة على أدائه ولا نقصان منه ، وظاهر قوله « ثُمَّ يَقُولُ » سمع الله لمن حمده وينا لك الحمد ، أنه يشرع ذلك لكل مصل من إمام ومأموم ، إذ هو حكاية لمطلق صلاته صلى الله عليه وسلم وإن كان يحتمل أنه حكاية لصلاته صلى الله عليه وسلم وإماما ، إذ المتبادر

من الصلاة عند إطلاقتها الواجبة ، وكانت صلاته صلى الله عليه وسلم الواجبة جماعة وهو الإمام فيها ، إلا أنه لو فرض هذا فإن قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » أمر لكل مصل أن يصلي كصلاته صلى الله عليه وسلم من إمام ومنفرد . وذهبت الشافعية والهادوية وغيرهم إلى أن التسميع مطلقا لمتنفل أو مفترض للإمام والمنفرد والحمد للمؤتم لحديث « إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد » أخرجه أبو داود . وأجيب بأن قوله « إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد » لا يبنى قول المؤتم سمع الله لمن حمده ، وإنما يدل على أنه يقول المؤتم ربنا لك الحمد عقب قول الإمام سمع الله لمن حمده ، والواقع هو ذلك لأن الإمام يقول سمع الله لمن حمده في حال انتقاله والمأموم يقول التحميد في حال اعتداله . واستفيد الجمع بينهما من الحديث الأول . قلت لكن أخرج أبو داود عن الشعبي « لا يقول المؤتم خلف الإمام سمع الله لمن حمده ولكن يقول ربنا لك الحمد » ولكنه موقوف على الشعبي فلا تقوم به حجة ، وقد ادعى الطحاوي وابن عبد البر الإجماع على كون المنفرد يجمع بينهما وذهب آخرون إلى أنه يجمع بينهما الإمام والمنفرد ويحمد المؤتم . قالوا : والحجة جمع الإمام بينهما لاتحاد حكم الإمام والمنفرد .

٣٠ - (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرُّكُوعِ قال : اللَّهُمَّ) لم أجد لفظ اللهم في مسلم في رواية أبي سعيد ووجدتها في رواية ابن عباس (رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلءَ) بنصب الهمة على المصدرية ، ويجوز رفعه خبر مبتدأ محذوف (السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) وفي سنن أبي داود وغيره « ومِلءَ الْأَرْضِ » وهي في رواية ابن عباس عند مسلم ، فهذه الرواية كلها ليست لفظ أبي سعيد لعدم وجود اللهم في أوله ولا لفظ ابن عباس لوجود ملء الأرض فيها (ومِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ) بضم الدال على البناء للقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه (أَهْلَ) بنصبه على النداء أو رفعه : أَي أَنْتَ أَهْلَ (الثَّنَاءِ وَالتَّجْدِيدِ أَحَقُّ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف وما مصدرية تقديره هذا : أَي قوله اللهم لك الحمد أحق قول العبد ، وإنما لم يجعل « لا مانع لما أعطيت » خبرا وأحق مبتدأ لأنه محذوف في بعض الروايات فجعلناه جملة استثنائية إذا حذف تم الكلام من دون ذكره . وفي الشرح جعل أحق مبتدأ وخبره لا مانع لما أعطيت . وفي شرح المذهب نقلا عن ابن الصلاح معناه : أحق ما قال العبد قوله لا مانع لما أعطيت إلى آخره ، وقوله « وكلنا لك عبد » اعتراض بين المبتدأ والخبر . قال : أو يكون قوله أحق ما قال العبد خبرا لما قبله : أَي قوله ربنا لك الحمد إلى آخره أحق ما قال العبد ، قال والأول أولى . قال النووي : لما فيه من كمال التفويض إلى الله تعالى والاعتراف بكمال قدرته وعظمته وقهره وسلطانه وانفراده بالوحدانية وتدبير مخلوقاته انتهى (ما قال العبدُ وَكَلَّنَا لَكَ عَبْدٌ) ثم استأنف فقال (اللَّهُمَّ لا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ وَلا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ ، وَلا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ . رواه مسلم) الحديث دليل على مشروعية هذا الذكر في هذا الركن لكل مصل ، وقد جعل الحمد كالأجسام وجعله سادا لما ذكره

من الظروف مبالغة في كثرة الحمد ، وزاد مبالغة بذكر ما يشاؤه تعالى مما لا يعلمه العبد . والثناء الوصف بالجميل والمدح والمجد والعظمة ونهاية الشرف . والجحد بفتح الجيم معناه الحظ : أى لا ينفع ذا الحظ من عقوبتك حظه بل ينفعه العمل الصالح ، وروى بالكسر للجيم : أى لا ينفعه جده واجتهاده ، وقد ضعفت رواية الكسر .

٣١ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ عَلَى الْجِبَةِ وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ وَالْيَدَيْنِ وَالرَّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ** . متفق عليه) وفي رواية « أمرنا » أى أيها الأمة ، وفي رواية « أمر النبي صلى الله عليه وسلم » والثلاث الروايات للبخارى ، وقوله « وأشار بيده إلى أنفه » فسرته رواية النسائي . قال ابن طاوس « وضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال هذا واحدا » قال القرطبي : هذا يدل على أن الجبهة الأصل في السجود والأنف تبع لها . قال ابن دقيق العيد : معناه أنه جعلهما كأنهما عضو واحد ، وإلا لكانت لأعضاء ثمانية . والمراد من اليدين الكفان ، وقد وقع بلفظهما في رواية ، والمراد من قوله « وأطراف القدمين » أن يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما وعقباه مرتفعتان ، فيستقبل بظهور قدميه القبلة ، وقد ورد هذا في حديث أبي حميد في صفة السجود ، وقيل يندب ضم أصابع اليدين لأنها لو انفرجت انحرفت رءوس بعضها عن القبلة . وأما أصابع الرجلين فقد تقدم في حديث أبي حميد الساعدي في باب صفة الصلاة بلفظ « واستقبل بأصابع رجله القبلة » هذا . والحديث دليل على وجوب السجود على ما ذكر لأنه ذكره صلى الله عليه وسلم بلفظ الإخبار عن أمر الله له ولأمرته ، والأمر لا يرد إلا بنحو صيغة افعل وهى تفيد الوجوب . وقد اختلف في ذلك ، فالهادوية وأحد قولى الشافعى أنه للوجوب لهذا الحديث ، وذهب أبو حنيفة إلى أنه يجرى السجود على الأنف فقط مستدلا بقوله « وأشار بيده إلى أنفه » قال المصنف في فتح البارى : وقد احتج لأبي حنيفة بهذا في السجود على الأنف . قال ابن دقيق العيد : والحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بالجبهة وإن أمكن أن يعتقد أنهما كعضو واحد فذلك في التسمية والعبارة لافى الحكم الذى دل عليه انتهى .

واعلم أنه وقع هنا في الشرح أنه ذهب أبو حنيفة وأحد قولى الشافعى وأكثر الفقهاء إلى أن الواجب الجبهة فقط لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المسىء صلاته « ومكن جبهتك » فكان قرينة على حمل الأمر هنا على غير الوجوب . وأجيب عنه بأن هذا لا يتم إلا بعد معرفة تقدم هذا على حديث المسىء صلاته ليكون قرينة على حمل الأمر على الندب ، وأما لو فرض تأخره لكان في هذا زيادة شرع ، ويمكن أن تتأخر شرعيته ومع جهل التاريخ يرجح العمل بالموجب لزيادة الاحتياط كذا قاله الشارح ، وجعل السجود على الجبهة والأنف مذهباً للعترة ، فحولنا عبارته إلى الهادوية مع أنه ليس مذهبهم إلا السجود على الجبهة فقط كما في البحر وغيره ولفظ الشرح هنا . والحديث فيه دلالة على وجوب السجود على ما ذكر فيه ، وقد ذهب إلى هذا العترة وأحد قولى الشافعى انتهى . وعرفت أنه وهم في قوله إن

أبا حنيفة يوجهه على الجبهة فانه يجيزه عليها أو على الأنف وأنه مخير في ذلك . ثم ظاهره وجوب السجود على العضو جميعه ولا يكتفى ببعض ذلك ، والجبهة يضع منها على الأرض ما أمكنه بدليل « وتمكن جبهتك » وظاهره أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء ، لأن مسمى السجود عليها يصدق بوضعها من دون كشفها ، ولا خلاف أن كشف الركبتين غير واجب لما يخاف من كشف العورة . واختلف في الجبهة فقليل يجب كشفها لما أخرجه أبو داود في المراسيل « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يسجد على جنبه وقد اعتم على جبهته فحسر عن جبهته » إلا أنه قد علق البخاري عن الحسن « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجدون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على عمامته » ووصله البيهقي وقال : هذا أصح ما في السجود موقوفاً على الصحابة ، وقد وردت أحاديث « أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يسجد على كور عمامته » من حديث ابن عباس أخرجه أبو نعيم في الحلية وفي إسناده ضعف ، ومن حديث ابن أبي أوفى أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه ضعف ، ومن حديث جابر عند ابن عدى وفيه متروكان ، ومن حديث أنس عند ابن أبي حاتم في العلل وفيه ضعف ، وذكر هذه الأحاديث وغيرها البيهقي ثم قال أحاديث « كان يسجد على كور عمامته » لا يثبت فيها شيء : يعنى مرفوعاً ، والأحاديث من الجانبين غير ناهضة على الإيجاب ، وقوله « سجد على جبهته » يصدق على الأمرين وإن كان مع علم الحائل أظهر ، فالأصل جواز الأمرين . وأما حديث خباب « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر الرضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا (١) » الحديث . فلا دلالة فيه على كشف هذه الأعضاء ولا عدمه ، وفي حديث أنس عند مسلم « أنه كان أحدهم يسط ثوبه من شدة الحر ثم يسجد عليه » ولعل هذا مما لا خلاف فيه والخلاف في السجود على محموله فهو محل النزاع وحديث أنس محتمل .

٣٢ - (وعن ابن بجة) هو عبد الله بن مالك بن بجة بضم الباء الموحدة وفتح الحاء المهملة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون ، وهو اسم لأم عبد الله واسم أبيه مالك بن القشب بكسر القاف وسكون الشين المعجمة فوحدة الأزدي . مات عبد الله في ولاية معاوية بين سنة أربع وخمسين وثمان وخمسين (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى وسجد فرج) يفتح الفاء وتشديد الراء آخره جيم (يَبِينُ يَدَيْهِ) أى باعد بينهما : أى نحى كل يد عن الجنب الذى يليها (حتى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِنْطِئَةِ) متفق عليه (الحديث دليل على فعل هذه الهيئة في الصلاة . قيل والحكمة في ذلك أن يظهر كل عضو بنفسه ويتميز حتى يكون الإنسان الواحد في سجوده كأنه عدد . ومقتضى هذا أن يستقل كل عضو بنفسه ، ولا يعتمد بعض الأعضاء على بعض . وقد ورد هذا المعنى مصرحاً به فيما أخرجه الطبراني وغيره من حديث ابن عمر باسناد ضعيف أنه قال « لا تنفرش اقتراس السبع واعتمد على راحتك وأبد ضعيفك ، فإذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك » وعند مسلم من حديث ميمونة « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أشكيت الرجل : أزلت شكواه .

عليه وسلم يحافى يديه ، فلو أن بهيمة أرادت أن تمر مرت ، وظاهر الحديث الأول وهذا مع قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » يقتضى الوجوب ، ولكنه قد أخرج أبو داود من حديث أبي هريرة ما يدل على أن ذلك غير واجب بلفظ « شكوا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مشقة السجود عليهم إذا تفرجوا فقال استعينوا بالركب » وترجم له (الرخصة في ترك التفريج) قال ابن عجلان أحد رواة : وذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا أطال السجود ، وقوله « حتى يرى بياض إبطيه » ليس فيه كما قيل دلالة على أنه لم يكن صلى الله عليه وسلم لابسا القميص ، لأنه وإن كان لابسا فانه قد يبدو منه أطراف إبطيه لأنها كانت أكام قمصان أهل ذلك العصر غير طويلة فيمكن أن يرى الإبط من كها ، ولا دلالة فيه على أنه لم يكن على إبطيه شعر كما قيل ، لأنه يمكن أن المراد يرى أطراف إبطيه لباطنهما حيث الشعر فانه لا يرى إلا بتكلف ، وإن صح ما قيل إن من خواصه أنه ليس على إبطيه شعر فلا إشكال .

٣٣ - (وعن البراء) يفتح الموحدة فراء ، وقيل بالقصر ثم همزة مفعولة هو أبو عمارة في الأشهر ، وهو (ابن عازب) بعين مهملة فزاي بعد الألف مكسورة فوحدة ابن الحرث الأوسى الأنصارى الحارثى ، أول مشهد شهده الخندق نزل الكوفة وافتتح الرى سنة أربع وعشرين في قول ، وشهد مع أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام الحمل وصفين والنهروان . مات بالكوفة أيام مصعب بن الزبير (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا سجدت فضع كفة يمينك وارفع مرفقك . رواه مسلم) الحديث دليل على وجوب هذه الهيئة للأمر بها ، وحله العلماء على الاستحباب . قالوا والحكمة فيه أنه أشبه بالتواضع وألم في تمكين الجبهة والأنف من الأرض وأبعد من هيئة الكسالى ، فان المنبسط يشبه الكلب ويشعر حاله بالهوان بالصلاة وقلة الاعتناء بها والإقبال عليها وهذا في حق الرجل لا المرأة فانها تخالفه في ذلك لما أخرجه أبو داود في مراسيله عن زيد بن أبى حبيب « أن النبي صلى الله عليه وسلم مرّ على امرأتين بصليان ، فقال : إذا سجدتما فضع بعض اللحم إلى الأرض ، فان المرأة في ذلك ليست كالرجل » قال البيهقى : وهذا المرسل أحسن من موصولين فيه : يعنى من حديثين موصولين ذكرهما البيهقى في سننه وضعفهما ، ومن السنة تفريج الأصابع في الركوع لما رواه أبو داود من حديث أبى حميد الساعدى « أنه كان صلى الله عليه وسلم يمسك يديه على ركبتيه كالمقابض عليهما ويفرج بين أصابعه » ومن السنة في الركوع أن يوتر يديه فيجافى عن حنبيه كما في حديث أبى حميد عند أبى داود بهذا اللفظ ، ورواه ابن خزيمة بلفظ « ونحى يديه عن جنبيه » وتقدم قريبا ، وذكر المصنف حديث ابن بجملة هذا الذى ذكره في بلوغ المرام في التلخيص مرتين أولا في وصف ركوعه ، وثانيا في وصف سجوده دليلا على التفريج في الركوع وهو صحيح فانه قال « إذا صلى فرج بين يديه حتى يلبسوا بياض إبطيه » فانه يصدق على حالة الركوع والسجود .

٣٤ - (وعن وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع فرج بين

أصابعه) أى أصابع يديه (وإذا سجدَ ضمَّ أصابعه . رواه الحاكم) قال العلماء الحكمة فى ضمه أصابعه عند سجوده لتكون متوجهة إلى سمت القبلة .

٣٥ - (وعن عائشة قالت : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي مُسْتَرَبِّعًا . رواه النسائي وصححه ابن خزيمة) وروى البيهقي من حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو هكذا ووضع يديه على ركبتيه وهو متربع جالس » ورواه البيهقي عن حميد « رأيت أنسا يصلى متربعا على فراشه » وعلقه البخارى . قال العلماء : وصفة التربع أن يجعل باطن قدمه اليمنى تحت الفخذ اليسرى وباطن اليمنى تحت اليمنى مطمئنا وكفيه على ركبتيه مفرقا أنامله كالراكم . والحديث دليل على كيفية قعود العليل إذا صلى من قعود ، إذ الحديث وارد فى ذلك وهو فى صفة صلاته صلى الله عليه وسلم لما سقط عن فرسه فانفكت قدمه فصلى متربعا ، وهذه القعدة اختارها الهادوية فى قعود المريض لصلاته . ولغيرهم اختيار آخر ، والدليل مع الهادوية وهو هذا الحديث :

٣٦ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدة : اللهم اغفر لى وارحمى وأهدنى وعافنى وارزقنى . رواه الأربعة إلا النسائي واللفظ لأبى داود وصححه الحاكم) ولفظ الترمذى « واجبرنى » بدل وارحمى ولم يقل وعافنى . وجمع ابن ماجه فى لفظ روايته بين ارحمى واجبرنى ولم يقل اهدنى ولا عافنى ، وجمع الحاكم بينهما إلا أنه لم يقل وعافنى . والحديث دليل على شرعية الدعاء فى القعود بين السجدين وظاهره أنه كان صلى الله عليه وسلم يقوله جهرا .

٣٧ - (وعن مالك بن الحويرث رضى الله عنه أنه رأى النبى صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي فإذا كان فى وترٍ من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعداً . رواه البخارى) وفى لفظ له « فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض ثم قام » . وأخرج أبو داود من حديث أبى حميد فى صفة صلاته صلى الله عليه وسلم ، فيه « ثم أهوى ساجدا ثم ثنى رجله وقعد حتى رجع كل عضو فى موضعه ثم نهض » وقد ذكرت هذه القعدة فى بعض ألفاظ رواية حديث المسبىء صلاته . وفى الحديث دليل على شرعية هذه القعدة بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى والركعة الثالثة ثم ينهض لأداء الركعة الثانية أو الرابعة وتسمى جلسة الاستراحة . وقد ذهب إلى القول بشرعيتها الشافعى فى أحد قوليه وهو غير المشهور عنه ، المشهور عنه وهو رأى الهادوية والحنفية ومالك وأحمد وإسحاق أنه لا يشرع القعود مستدلين بحديث وائل ابن حجر فى صفة صلاته صلى الله عليه وسلم بلفظ « فكان إذا رفع رأسه من السجدين استوى قائما » أخرجه البزار فى مسنده إلا أنه ضعفه النووى ، وبما رواه ابن المنذر من حديث النعمان ابن أبى عياش « أدركت غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا رفع رأسه من السجدة فى أول ركعة وفى الثالثة قام كما هو ولم يجلس » ويجب عن الكل بأنه لا منافاة لإد من فعلها فلأنها سنة ، ومن تركها فكذلك ، وإن كان ذكرها فى حديث المسبىء يشعر بوجوبها لكن لم يقل به أحد فيما أعلم .

٣٨ - (وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنَ الْعَرَبِ) وورد تعيينهم أنهم رعل وعصية وبنو لحيان (ثم تركه . متفق عليه) لفظه في البخاري مطولا عن عاصم الأحول قال « سألت أنس ابن مالك عن القنوت فقال : قد كان القنوت ، قلت قبل الركوع أو بعده . قال قبله ، قلت فإن فلانا أخبرني عنك أنك قلت بعد الركوع ، قال كذب ، إنما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهرا أراه كان بعث قوما يقال لهم القراء زهاء سبعين رجلا إلى قوم من المشركين فغدروا وقتلوا القراء دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد ، فقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو عليهم » (ولأحمد والدارقطني نحوه) أي من حديث أنس (من وجه آخر ، وزاد : فأما في الصباح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا) فقوله في الحديث الأول « ثم تركه » أي فيما عدا الفجر ، ويدل أنه أراد قوله « فلم يزل يقنت في كل صلاته » . هذا ، والأحاديث عن أنس في القنوت قد اضطربت وتعارضت في صلاة الغداة ، وقد جمع بينها في الهدى النبوي فقال : أحاديث أنس كلها صحاح يصلق بعضها بعضا ولا تناقض فيها ، والقنوت الذي ذكره قبل الركوع غير الذي ذكره بعده ، والذي وقته غير الذي أطلقه ؛ فالذي ذكره قبل الركوع هو إطالة القيام للقراءة الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم « أفضل الصلاة طول القيام » والذي ذكره بعد هو إطالة القيام للدعاء ففعله شهرا يدعو على قوم ويدعولقوم ، ثم استمر تطويل هذا الركن للدعاء والثناء إلى أن فارق الدنيا كما دل له الحديث « أن أنسا كان إذا رفع رأسه من الركوع انتصب قائما حتى يقول القائل قد نسي ، وأخبرهم أن هذه صفة صلاته صلى الله عليه وسلم » أخرجه عنه في الصحيحين ، فهذا هو القنوت قال فيه أنس « إنه مازال صلى الله عليه وسلم عليه حتى فارق الدنيا » والذي تركه هو اندعاء على أقوام من العرب وكان بعد الركوع ، فراد أنس بالقنوت قبل الركوع وبعده الذي أخبر أنه مازال عليه : هو إطالة القيام في هذين الحليين بقراءة القرآن وبالنداء هذا مضمون كلامه . ولا يخفى أنه لا يوافق قوله « فأما في الصباح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا » وأنه دل أن ذلك خاص بالفجر ، وإطالة القيام بعد الركوع عام للصلوات جميعها . وأما حديث أبي هريرة الذي أخرجه الحاكم وصححه « بأنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع من صلاة الصباح في الركعة الثانية يرفع يديه فيدعو بهذا الدعاء : اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ إِلَى آخِرِهِ » ففيه عبدالله بن سعيد القبري ولا تقوم به حجة . وقد ذهب إلى أن الدعاء عقب آخر ركوع من الفجر سنة جماعة من السلف ، ومن الخلف الهادي والقاسم وزيد بن علي والشافعي وإن اختلفوا في ألفاظه ؛ فعند الهادي بدعاء من القرآن ، وعند الشافعي بحديث « اللهم اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ إِلَى آخِرِهِ » .

٣٩ - (وعنه) أي أنس (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لَا يَقْنُتُ إِلَّا إِذَا دَعَا) (١) قال الذهبي عن ابن معين : ليس بشيء . وقال مرة : ليس بثقة . وقال الدارقطني

لِقَوْمٍ أَوْ دَعَا عَلَى قَوْمٍ . صححه ابن خزيمة) أما دعاؤه لقوم فكما ثبت أنه كان يدعو للمستضعفين من أهل مكة . وأما دعاؤه على قوم فكما عرفته قريبا . ومن هنا قال بعض العلماء : يسن القنوت في النوازل فيدعو بما يناسب الحادثة . وإذا عرفت هذا فالقول بأنه يسن في النوازل قول حسن تأسيا بما فعله صلى الله عليه وسلم في دعائه على أولئك الأحياء من العرب ، إلا أنه قد يقال قد نزل به صلى الله عليه وسلم حوادث كحصار الخندق وغيره ، ولم يرو أنه قنت فيه ، ولعله يقال الترك لبيان الجواز . وقد ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه منهي عن القنوت في الفجر ، وكأنهم استدلوا بقوله :

٤٠ - (وعن سعيد) كذا في نسخ البلوغ سعيد وهو سعد بغير مثناة تحته (ابن طارق الأشجعي قال : قلت لأبي) وهو طارق بن أشيم بفتح الهيمزة فشين معجمة فثناة تحته مفتوحة بزنة أحر . قال ابن عبد البر : يعد في الكوفيين . روى عنه ابنه أبو مالك سعد ابن طارق (يَا أَبَتِ إِنَّكَ صَدَّقْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَى بِكَ كَرِهُتَ وَعَمَّرَ وَعَمَّانَ وَعَلَى أَفْكَانَا يُقْسِنُونَ فِي الْقَجْرِ ؟) قَالَ : أَيْ بُنَى مُحَدَّثٌ . رواه الخمسة إلا أبا داود) وقد روى خلافة عن ذكر ، والجمع بينهما أنه وقع القنوت لم تارة وتركوه أخرى . وأما أبو حنيفة ومن ذكر معه فأنهم جعلوه منهيًا عنه لهذا الحديث لأنه إذا كان محدثا فهو بدعة والبدعة منهي عنها .

٤١ - (وعن الحسن بن علي عليهما السلام) هو أبو محمد الحسن بن علي سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولد في النصف من شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة . قال ابن عبد البر : إنه أصبح ما قبل في ذلك . وقال أيضا : كان الحسن حلما ورعا فاضلا ، ودعاه ورعه وقصده إلى أنه ترك الدنيا والملك رغبة فيما عند الله ، يابغوه بعد أبيه عليه السلام ، فبقي نحو من سبعة أشهر خليفة بالعراق وما وراءها من خراسان ، وفضائله لا تحصى ، وقد ذكرنا منها شطرا صالحا في الروضة الندية . وفاته سنة إحدى وخمسين بالمدينة النبوية ودفن في البقيع وقد أطال ابن عبد البر في الاستيعاب في حقه لفضائله (قال : علمتني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولن في قنوت الوتر) أي في دعائه وليس فيه بيان لمحلة (اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ وَقِهِ شَرَّ مَا قَضَيْتَ فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يَنْصِي حَلْبُكَ وَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ . رواه الخمسة . وزاد العارفي والبيهقي) بعد قوله ولا يدل من واليت (ولا يعز من عاديت . زاد النسائي من وجه آخر في آخره : وصلى الله على النبي الخ) إلا أنه قال المصنف في تخريج أحاديث الأذكار أنه هذه الزيادة غريبة لا تثبت لأن فيها عبد الله بن علي لا يعرف ، وعلى القول بأنه عبد الله بن علي بن الحسن ابن علي ، فالسند منقطع فإنه لم يسمع من عمه الحسين ، ثم قال : فبين أن هذا الحديث ليس من شرط الحسن لانقطاعه أو جهالة رواه انتهى : فكان عليه أن يقول : ولا تثبت

هذه الزيادة . والحديث دليل على مشروعية القنوت في صلاة الوتر ، وهو مجمع عليه في النصف الأخير من رمضان . وذهب الهادوية وغيرهم إلى أنه يشرع أيضا في غيره ، إلا أن الهادوية لا يجيزونه بالدعاء من غير القرآن . والشافعية يقولون : إنه يقنت بهذا الدعاء في صلاة الفجر ، ومستندهم في ذلك قوله :

٤٢ - (والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعَلِّمُنَا دُعَاءَ تَدْعُو بِهِ فِي الْقُنُوتِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ) قلت أجملة هنا وذكره في تخريج الأذكار من رواية البيهقي وقال اللهم اهْدِنِي . الحديث ، إلى آخره ، رواه البيهقي من طرق أحدها عن يزيد بن الموحدة والراء تصغير برد وهو ثقة بن أبي مريم سمعت ابن الحنفية وابن عباس يقولان « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح ووتر الليل بهؤلاء الكلمات » وفي إسناده مجهول ، وروى من طريق أخرى وهي التي ساق المصنف لفظها عن ابن جريج بلفظ « يعلمنا دعاء ندعوه في القنوت وصلاة الصبح » وفيه عبد الرحمن ابن هرمز ضعيف ، ولذا قال المصنف (وفي سنده ضعف) .

٤٣ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه . أخرجه الثلاثة) هذا الحديث أخرجه أهل السنن وعلمه البخاري والترمذي والدارقطني . قال البخاري : محمد بن عبد الله بن الحسن لا يتابع عليه . وقال : لا أدري سمع من أبي الزناد أم لا . وقال الترمذي : غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد . وقد أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة أيضا عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يذكر فيه « وليضع يديه قبل ركبتيه » وقد أخرج ابن أبي داود من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد بدأ بيديه قبل ركبتيه » ومثله أخرج الدراوردي من حديث ابن عمر وهو الشاهد الذي يشير المصنف إليه . وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال « كنا نضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا بوضع الركبتين قبل اليدين » والحديث دليل على أنه يقدم المصلي يديه قبل ركبتيه عند الإنحطاط إلى السجود ، وظاهر الحديث الوجوب لقوله : لا يبركن وهو هي ، وللأمر بقوله « وليضع » قبل ولم يقل أحد بوجوبه فتعين أنه مندوب . وقد اختلف العلماء في ذلك : فذهب الهادوية ورواية عن مالك والأوزاعي إلى العمل بهذا الحديث حتى قال الأوزاعي أدر كنا الناس يضعون أيديهم قبل ركبتهم . وقال ابن أبي داود : وهو قول أصحاب الحديث ، وذهبت الشافعية والحنفية ورواية عن مالك إلى العمل بحديث وائل وهو قوله (وهو) أي حديث أبي هريرة هذا (أقوى) في سنده (من حديث وائل بن حجر) وهو أنه قال : ٤٤ - (رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه . أخرجه الأربعة ، فإن الأول) أي حديث أبي هريرة (شاهدا من حديث ابن عمر صحيحين خزيمة) تقدم ذكر الشاهد هذا قريبا (وذكره) أي الشاهد (البخاري معلقا موقوفا) قال : قال نافع : كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبتيه وحديث وائل أخرجه أصحاب السنن

الأربعة وابن خزيمة وابن السكن في صحيحهما من طريق شريك عن عاصم بن كليب عن أبيه . قال البخاري والترمذي وأبو داود والبيهقي : تفرد به شريك ولكن له شاهد عن عاصم الأحول عن أنس قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم انحط بالتكبير حتى سبقت ركبته يديه » أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي . وقال الحاكم : هو على شرطهما . وقال البيهقي : تفرد به العلاء بن العطار والعلاء مجهول . وهذا حديث واثل هو دليل الحنفية والشافعية وهو مروي عن عمر أخرجه عبد الرزاق وعن ابن مسعود أخرجه الطحاوي ، وقال به أحمد وإسحق وجماعة من العلماء . وظاهر كلام المصنف ترجيح حديث أبي هريرة وهو خلاف مذهب إمامه الشافعي . وقال النووي : لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر ، ولكن أهل هذا المذهب رجحوا حديث واثل ، وقالوا في أبي هريرة إنه مضطرب إذ قد روى عنه الأمران ، وحقق ابن القيم المسئلة وأطال فيها وقال : إن في حديث أبي هريرة قلبا من الراوى حيث قال وليضع يديه قبل ركبتيه ، وأن أصله : وليضع ركبتيه قبل يديه . قال : ويدل عليه أول الحديث وهو قوله « فلا يرك كما يرك البعير » فإن المعروف من بروك البعير هو تقديم اليدين على الرجلين ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الأمر بمخالفة سائر الحيوانات في هيئات الصلاة ، فهى عن التفات كالتفات الثعلب ، وعن افتراش كافتراش السبع ، وإقعاء كإقعاء الكلب ، ونقر كنقر الغراب ، ورفع الأيدي كأذنان خيل شمس : أى حال السلام وقد تقدم ويجمعها قولنا :

إذا نحن قمنا في الصلاة فأننا نهينا عن الإتيان فيها بستة

بروك بعير والتفات كثعلب ونقر غراب في سجود الفريضة

وإقعاء كلب أو كبسط ذراعه وأذنان خيل عند فعل التحية

وزدنا على ما ذكره في الشرح قولنا :

وزدنا كتدبيح الحمار بمسده لعنق وتصويب لرأس بركة

هذا السابع وهو بالدال بعدها موحدة ومثناة تحتية وحاء مهملة وروى بالذال المعجمة .

قيل وهو تصحيف . قال في النهاية : هو أن يطأ المصلى رأسه حتى يكون أخفض من ظهره انتهى . إلا أنه قال النووي : حديث التدبيح ضعيف ، وقيل كان وضع اليدين قبل الركبتين ، ثم أمروا بوضع الركبتين قبل اليدين ، وحديث ابن خزيمة الذى أخرجه عن سعد ابن أبي وقاص وقدمناه قريبا يشعر بذلك . وقول المصنف : إن لحديث أبي هريرة شاهدا بقوى به معارض بأن لحديث واثل أيضا شاهدا قد قدمناه . وقال الحاكم : إنه على شرطهما وغايته وإن لم يتم كلام الحاكم فهو مثل شاهد أبي هريرة الذى تفرد به شريك ، فقد اتفق حديث واثل وحديث أبي هريرة في القوة وعلى تحتيته ابن القيم ، فحديث أبي هريرة عائد إلى حديث واثل وإنما وقع فيه قلب ولا ينكر ذلك فقد وقع القلب في ألفاظ الحديث .

٤٥ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا نَعَدَ لَتَشْهَدَ وَنَحَى يَدَهُ الْبُسْرَى عَلَى رُكْبَتَيْهِ الْيُسْرَى وَالْيُسْرَى عَلَى الْبُسْرَى وَعَقَدَ

ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ وَأَشَارَ بِأَصْبُعِهِ السَّبَّابَةِ) قال العلماء : خصت السبابة بالإشارة لاتصالها بنياط القلب فتحريكها سبب لحضوره (رواه مسلم . وفي رواية له : وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا وَأَشَارَ بِالتَّى تَلَى الْإِبْهَامَ) ووضع اليدين على الركبتين مجمع على استحبابه . وقوله « وعقد ثلاثا وخمسين » قال المصنف في التلخيص : صورتها أن يجعل الإبهام مفتوحة تحت المسبحة ، وقوله « وقبض أصابعه كلها » أى أصابع يده اليمنى قبضها على الراحة وأشار بالسبابة . وفي رواية واثل بن حجر « خلق بين الإبهام والوسطى » أخرجه ابن ماجه ، فهذه ثلاث هيئات جعل الإبهام تحت المسبحة مفتوحة ، وسكت في هذه عن بقية الأصابع هل تضم إلى الراحة أو تبقى منشورة على الركبة ؟ . الثانية ضم الأصابع كلها على الراحة والإشارة بالمسبحة . الثالثة التحليق بين الإبهام والوسطى ثم الإشارة بالسبابة ، وورد بلفظ الإشارة كما هنا وكما في حديث ابن الزبير « أنه صلى الله عليه وسلم كان يشير بالسبابة ولا يحركها » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه وعند ابن خزيمة والبيهقي من حديث واثل « أنه صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه فرأته يحركها يدعو بها » قال البيهقي : يحتمل أن يكون مراده بالتحريك الإشارة لانتكريب تحريكها حتى لا يعارض حديث ابن الزبير ، وموضع الإشارة عند قوله لا إله إلا الله لما رواه البيهقي من فعل النبي صلى الله عليه وسلم . وينوى بالإشارة التوحيد والإخلاص فيه فيكون جامعا في التوحيد بين الفعل والقول والاعتقاد ، ولذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الإشارة بالأصبعين وقال « أحد أحد » لمن رآه يشير بأصبعيه ، ثم الظاهر أنه يخبر بين هذه الهيئات . ووجه الحكمة شغل كل عضو بعبادة ، وورد في اليد اليسرى عند الدارقطني من حديث ابن عمر « أنه صلى الله عليه وسلم ألقم كفه اليسرى ركبته » وفسر الإلقام بعطف الأصابع على الركبة ، وذهب إلى هذا بعضهم عملا بهذه الرواية ، قال : وكان الحكمة فيه منع اليد عن العبث .

واعلم أن قوله في حديث ابن عمر « وعقد ثلاثا وخمسين » إشارة إلى طريقة معروفة تواطأت عليها العرب في عقود الحساب ، وهى أنواع من الآحاد والعشرات والمئين والألوف . أما الآحاد فللواحد عقد الخنصر إلى أقرب ما يليه من باطن الكف . وللاثنتين عقد البنصر معها كذلك . وللثلاثة عقد الوسطى معها كذلك : وللأربعة حل الخنصر . وللخمسة حل البنصر معها دون الوسطى . وللسبعة عقد البنصر وحل جميع الأنامل . وللسبعة بسط البنصر إلى أصل الإبهام مما يلي الكف . وللثمانية بسط البنصر فوقها كذلك . وللتسعة بسط الوسطى فوقها كذلك . وأما العشرات فلها الإبهام والسبابة . فللعشرة الأولى عقد رأس الإبهام على طرف السبابة . وللعشرين إدخال الإبهام بين السبابة والوسطى . وللثلاثين عقد رأس السبابة على رأس الإبهام عكس العشرة . وللأربعين تركيب الإبهام على العقد الأوسط من السبابة وعطف الإبهام إلى أصلها . وللخمسين عطف الإبهام إلى أصلها . وللستين تركيب السبابة على ظهر الإبهام عكس الأربعين . وللسبعين إلقاء رأس الإبهام على العقد الأوسط من السبابة ورد طرف السبابة إلى الإبهام . وللثمانين رد طرف السبابة إلى أصلها وبسط الإبهام على جنب

السبابة من ناحية الإبهام . وللتسعين عطف السبابة إلى أصل الإبهام وضمها بالإبهام . وأما المثني فكالآحاد إلى تسعمائة في اليد اليسرى ، والألوف كالعشرات في اليسرى .

٤٦ - (وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : التَفَتَ إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ التَّحِيَّاتُ) جمع تحية ، ومعناها : البقاء والدوام أو العظمة أو السلامة من الآفات أو كل أنواع التعظيم (لله والصلوات) قيل الخمس أو ما هو أعم من الفرض والنفل أو العبادات كلها أو الدعوات أو الرحمة . وقيل التحيات : العبادات القولية ، والصلوات العبادات الفعلية (والطَّيِّبَاتُ) أى ما طاب من الكلام وحسن أن يثنى به على الله أو ذكر الله أو الأقوال الصالحة أو الأعمال الصالحة أو ما هو أعم من ذلك وطيبها كونها كاملة خالصة عن الشوائب والتحيات مبتدأ خبرها الله ، والصلوات والطيبات عطف عليه وخبرهما محذوف وفيه تقادير أخر (السَّلَامُ) أى السلام الذى يعرف كل أحد (عَلَيْكَ أَيَا النَّبِيِّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ) خصوه صلى الله عليه وسلم أولا بالسلام عليه لعظم حقه عليهم وقدموه على التسليم على أنفسهم لذلك ثم أتبعوه بالسلام عليهم فى قولهم (السَّلَامُ عَلَيْنا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ) وقد ورد أنه يحمل كل عبد صالح فى السماء والأرض ، وفسر الصالح بأنه القائم بحقوق الله وحقوق عباده ودرجاتهم متفاوتة (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) لا مستحق للعبادة بحق غيره فهو قصر لإفراد لأن المشركين كانوا يعبدونه ويشركون معه غيره (وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) هكذا هو بلفظ عبده ورسوله فى جميع روايات الأمهات الست ، وهم ابن الأثير فى جامع الأصول فساق حديث ابن مسعود بلفظ « وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ » ونسبه إلى الشيخين وغيرهما وتبعه على وهمه صاحب تيسير الوصول ، وتبعهما على الوهم الجلال فى ضوء النهار وزاد أنه لفظ البخارى ، ولفظ البخارى كما قاله المصنف فتنبه (ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو . متفق عليه واللفظ للبخارى) قال البزار : أصح حديث عندى فى التشهد حديث ابن مسعود يروى عنه من نيف وعشرين طريقا ، ولا نعلم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى التشهد أثبت منه ولا أصح إسنادا ولا أثبت رجالا ولا أشد تظافرا بكثرة الأسانيد والطرق . وقال مسلم : إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضا وغيره قد اختلف عنه أصحابه . وقال محمد بن يحيى الذهلى : هو أصح ما روى فى التشهد . وقد روى حديث التشهد أربعة وعشرون صحابيا بألفاظ مختلفة اختار الجماهير منها حديث ابن مسعود . والحديث فيه دلالة على وجوب التشهد لقوله « فليقل » ، وقد ذهب إلى وجوبه أئمة الآل وغيرهم من العلماء . وقالت طائفة : إنه غير واجب لعدم تعليمه المسىء صلاته . ثم اختلفوا فى الألفاظ التى تجب عند من أوجه أو عند من قال إنه سنة ، وقد سمعت أرجحية حديث ابن مسعود ، وقد اختاره الأكثر فهو الأرجح . وقد رجح جماعة غيره من ألفاظ التشهر الواردة عن الصحابة . وزاد ابن أبى شيبة قول « وحده لاشريك له » فى حديث ابن مسعود

من رواية أبي عبيدة عن أبيه وسنده ضعيف ، لكن ثبتت هذه الزيادة من حديث أبي موسى عند مسلم ، وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ ، وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني ، إلا أنه بسند ضعيف ، وفي سنن أبي داود « قال ابن عمر : ردت فيه وحده لاشريك له » وظهر أنه موقوف على ابن عمر ، وقوله « ثم ليتخير من الدعاء أعجبه » زاد أبو داود « فيدعو به » ونحوه للنسائي من وجه آخر بلفظ « فليدع » . وظهره الوجوب أيضا للأمر به ، وأنه يدعو بما شاء من خير الدنيا والآخرة . وقد ذهب إلى وجوب الاستعاذة الآتية طاوس فإنه أمر ابنه بالإعادة للصلاة لما لم يتعوذ من الأربع الآتي ذكرها ، وبه قال بعض الظاهرية . وقال ابن حزم : ويجب أيضا في التشهد الأول والظاهر مع القائل بالوجوب . وذهب الحنفية والنخعي وطاوس إلى أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في القرآن . وقال بعضهم : لا يدعو إلا بما كان مأثورا ، ويرد القولين قوله صلى الله عليه وسلم « ثم ليتخير من الدعاء أعجبه » وفي لفظ « ما أحب » وفي لفظ للبخاري « من الثناء ما شاء » فهو إطلاق للداعي أن يدعو بما أراد . وقال ابن سيرين : لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الآخرة . وقد أخرج سعيد ابن منصور من حديث ابن مسعود فعلنا التشهد في الصلاة : أي النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول : إذا فرغ أحدكم من التشهد فليقل : اللهم إني أسألك من الخير ما علمت منه وما لم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم ، اللهم إني أسألك من خير ما سألك منه عبادك الصالحون ، وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه عبادك الصالحون . وهذا آتيا في الدنيا حسنة ، الآية . ومن أدلة وجوب التشهد ما أفاده قوله (وللنساء) أي من حديث ابن مسعود (كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد) حذف المصنف تمامه وهو « السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقولوا هذا ولكن قولوا اتحيات . إلى آخره » ففي قوله يفرض عليه دليل الإيجاب ، إلا أنه أخرج النسائي هذا الحديث من طريق ابن عيينة . قال ابن عبد البر في الاستدكار : تفرد ابن عيينة بذلك ، وأخرج مثله الدارقطني والبيهقي وصحاحه (ولأحمد) أي من حديث ابن مسعود وهو من أدلة الوجوب أيضا (أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه التشهد وأمره أن يعلمه الناس) أخرجه أحمد عن ابن عبيدة عن عبد الله قال « علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد وأمره أن يعلمه الناس : التحيات وذكره الخ » .

٤٧ - (ولمسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد : التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله الخ) تمامه « والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله » هذا لفظ مسلم وأبي داود ، ورواه الترمذي وصححه كذلك ، لكنه ذكر السلام منكرا ، ورواه ابن ماجه كسلم لكنه قال « وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » ورواه الشافعي وأحمد بتنكير السلام أيضا وقالاه « وأن محمدا » ولم يذكر أشهد ، وفيه زيادة المباركات وحذف الواو من الصلوات ومن الطيبات . وقد اختار الشافعي تشهد

ابن عباس هذا . قال المصنف : إنه قال الشافعي لما قيل له كيف صرت إلى حديث ابن عباس في التشهد ؟ قال لما رأيته واسعا وسمعته عن ابن عباس صحيحا كان عندي أجمع وأكثر لفظا من غيره فأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صحح .

٤٨ - (وعن فضالة) بفتح الفاء بزنة سجاية ، هو أبو محمد فضالة (بن عبيد) بصيغة التصغير لعبد أنصاري أوسى . أول مشاهده أحد ، ثم شهد ما بعدها وبأبع تحت الشجرة ثم انتقل إلى الشام ، وسكن دمشق وتولى القضاء بها ومات بها ، وقيل غير ذلك (قال : سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يدعو في صلاته ولم يحمد الله ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : عَجَلٌ هَذَا) أى بدعائه قبل تقديم الأمرين (ثم دَعَاهُ فقال : إِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ) هو عطف تفسيري ، ويحتل أن يراد بالتحميد نفسه ، وبالثناء ما هو أعم : أى عبارة ، فيكون من عطف العام على الخاص (ثم يُصَلِّي) هو خبر محذوف : أى ثم هو يصلى عطف جملة على جملة ، فلذا لم تجزم (على النبي صلى الله عليه وسلم) ثم يَدْعُو بما شاء (من خير الدنيا والآخرة) رواه أحمد والثلاثة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم (الحديث دليل على وجوب ما ذكر من التحميد والثناء والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء بما شاء وهو موافق في المعنى لحديث ابن مسعود وغيره ، فإن أحاديث التشهد تتضمن ما ذكر من الحمد والثناء ، وهى مبنية لما أجمله هذا . ويأتى الكلام فى الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ، وهذا إذا ثبت أن هذا الدعاء الذى سمعه النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك الرجل كان فى قاعدة التشهد ، وإلا فليس فى هذا الحديث دليل على أنه كان ذلك حال قاعدة التشهد ، إلا أن ذكر المصنف له هنا يدل على أنه كان فى قعود التشهد وكأنه عرف ذلك من سياقه . وفيه دليل على تقديم الرسائل بين يدى المسائل وهى نظير - إياك نعبد وإياك نستعين - حيث قدم الوسيلة وهى العبادة على طلب الاستعانة .

٤٩ - (وعن أنى مسعود) الأنصارى . أبو مسعود اسمه عقبة بن عامر بن ثعلبة الأنصارى الخزرجى البدرى ، شهد العقبة الثانية وهو صغير ولم يشهد بدرا ، وإنما نزل به فنسب إليه . سكن الكوفة ومات بها فى خلافة أمير المؤمنين على عليه السلام (قال : قال بشير بن سعد) هو أبو النعمان بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصارى الخزرجى والد النعمان بن بشير ، شهد لعقبة وما بعدها (يَارَسُولَ اللَّهِ أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ) يريد فى قوله تعالى - صلوا عليه وسلموا تسليما - (فَكَيْفَ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ ؟ فَسَكَتَ) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعند أحمد ومسلم زيادة « حَتَّى تَمْنِينَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلِ » (ثم قال : قولوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ) الحميد صيغة مبالغة فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث : أى أنك محمود بمحامدك اللاتمة بعظمة شأنك وهو تعليل لطلب الصلاة : أى لأنك محمود ، ومن محامدك إفاضتك أنواع العنايات وزيادة

البركات على نبيك الذي تقرب إليك بامثال ما أهله له من أداء الرسالة . ويحتمل أن
 حميدا بمعنى حامد : أى أنك حامد من يستحق أن يحمد ، ومحمد من أحق عبادك بحمدك
 وقبول دعاء من يدعو له ولآله ، وهذا أنسب بالمقام « مجيد » مبالغة ماجد ، والمجد : الشرف
 « والسلام كما علمتم » ، البناء للمجهول وتشديد اللام ، وفيه رواية للبناء بالمعلوم وتخفيف
 اللام (رواه مسلم . وزاد ابن خزيمة : فكيف نصلّي عليك إذا نحن صلينا عليك
 في صلاتنا) وهذه الزيادة رواها أيضا ابن حبان والدارقطني والحاكم ، وأخرجها أبو حاتم
 وابن خزيمة في صحيحيهما . وحديث الصلاة أخرجه الشيخان عن كعب بن عجرة عن
 أبي حميد الساعدي ، وأخرجه البخاري عن أبي سعيد والنسائي عن طلحة والطبراني عن سهل
 ابن سعد وأحمد والنسائي عن زيد بن خارجة . والحديث دليل على وجوب الصلاة عليه صلى
 الله عليه وسلم في الصلاة لظاهر الأمر « أعني قولوا » وإلى هذا ذهب جماعة من السلف والأئمة
 والشافعي وإسحق ، ودليلهم الحديث مع زيادته الثابتة ، ويقتضى أيضا وجوب الصلاة على
 الآل وهو قول الهادي والقاسم وأحمد بن حنبل ، ولا عذر لمن قال بوجوب الصلاة عليه
 صلى الله عليه وسلم مستدلا بهذا الحديث من القول بوجوبها على الآل إذ المأمور به واحد
 ودعوى التووى وغيره الإجماع على أن الصلاة على الآل مندوبة غير مسلمة ، بل نقول
 الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لأنتم ويكون العبد ممثلا بها حتى يأتي بهذا اللفظ النبوي الذي
 فيه ذكر الآل ، لأنه قال السائل « كيف نصلّي عليك » فأجابه بالكيفية أنها الصلاة عليه وعلى
 آله ، فمن لم يأت بالآل فما صلى عليه بالكيفية التي أمر بها فلا يكون ممثلا للأمر فلا يكون
 مصليا عليه صلى الله عليه وسلم . وكذلك بقية الحديث من قوله « كما صليت إلى آخره »
 يجب إذ هو من الكيفية المأمور بها ، ومن فرق بين ألفاظ هذه الكيفية بإيجاب بعضها
 ونذب بعضها فلا دليل له على ذلك . وأما استدلال المهدي في البحر على أن الصلاة على الآل
 سنة بالقياس على الأذان فانهم لم يذكروا معه صلى الله عليه وسلم فيه فكلام باطل ، فانه
 كما قيل لا قياس مع النص ، لأنه لا يذكر الآل في تشهد الأذان لاندبا ولا وجوبا ، ولأنه
 لبس في الأذان دعاء له صلى الله عليه وسلم بل شهادة بأنه رسول الله والآل لم يأت تعبد
 بالشهادة بأنهم آله . ومن هنا تعلم أن حذف لفظ الآل من الصلاة كما يقع في كتب الحديث
 ليس على ما ينبغي . وكنت سألت عنه قديما ، فأجبت أنه قد صح عند أهل الحديث
 بلا ريب كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهم رواها ، وكأنهم حذفوها خطأ تقية
 لما كان في الدولة الأموية من يكره ذكرهم ، ثم استمر عليه عمل الناس متابعة من الآخر
 للأول فلا وجه له ، وبسطت هذا الجواب في حواشي شرح العمدة بسطا شافيا . وأما من
 هم الآل ففي ذلك أقوال : الأصح أنهم من حرمت عليهم الزكاة ، فانه بذلك فسرهم زيد
 ابن أرقم الصحابي أعرف بمراده صلى الله عليه وسلم ، فتفسيره قرينة على تعيين المراد من
 اللفظ المشترك ، وقد فسرهم بآل علي وآل جعفر وآل عقيل وآله العباس . فإن قيل يحتمل
 أن يراد بقوله « إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا » أى إذا نحن دعوتك في دعائنا ، فلا يدل

على إيجاب الصلاة عليه في الصلاة . قلت : الجواب من وجهين : الأول المتبادر في لسان الصحابة من الصلاة في قوله صلاتنا الشرعية لا اللغوية ، والحقيقة العرفية مقدمة إذا ترددت بين المعنيين . الثاني أنه قد ثبت وجوب الدعاء في آخر التشهد كما عرفت من الأمر به والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم قبل الدعاء واجبة لما عرفت من حديث فضالة ، وبهذا يتم إيجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بعد التشهد قبل الدعاء الدال على وجوبه .

٥٠ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ) مطلق في التشهد الأوسط والآخر (فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ) بينها بقوله (يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ) متفق عليه . وفي رواية لمسلم : إذا قَرَعَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشْهِدِ الْآخِرِ) هذه الرواية قيدت إطلاق الأولى وأبانت أن الاستعاذة المأمور بها بعد التشهد الأخير . وبدل التعقيب بالقراءة أنها تكون قبل الدعاء الأخير فيه بما شاء . والحديث دليل على وجوب الاستعاذة بما ذكر وهو مذهب الظاهرية . وقال ابن حزم منهم : ويجب أيضا في التشهد الأول عملا منه باطلاق اللفظ المتفق عليه وأمر طائوس ابنه باعادة الصلاة لما لم يستعذ فيها فانه يقول بالوجوب وبطلان الصلاة من تركها ، والجمهور حملوه على الندب . وفيه دلالة على ثبوت عذاب القبر . والمراد من فتنه الحيا ما يعرض للإنسان مدة حياته من الافتتان بالدنيا والشهوات والجهالات ، وأعظمها والعباد بالله أمر الخاتمة عند الموت . وقيل هي الابتلاء مع عدم الصبر . وفتنة الممات ، قيل المراد بها الفتنة عند الموت أضيفت إليه لقربها منه ، ويجوز أن يراد بها فتنة القبر ، وقيل أراد بها السؤال مع الحيرة ، وقد أخرج البخاري « إنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريبا من فتنة الدجال » ولا يكون هذا تكريرا لعذاب القبر لأن عذاب القبر متفرع على ذلك ، وقوله « فتنة المسيح الدجال » قال العلماء أهل اللغة : الفتنة : الامتحان والاختبار ، وقد يطلق على القتل والإحراق والهمة وغير ذلك ، والمسيح بفتح الميم وتخفيف السين المهملة وآخره حاء مهملة وفيه ضبط آخر ، وهذا الأصح ويطلق على الدجال وعلى عيسى ، ولكن إذا أريد به الدجال قيد باسمه ، سمي المسيح لمسحه الأرض ، وقيل لأنه ممسوح العين . وأما عيسى فقليل له المسيح لأنه خرج من بطن أمه ممسوحا بالدهن ، وقيل لأن زكريا مسح ، وقيل لأنه كان لا يسمح ذا عاهة إلا برى . وذكر صاحب القاموس أنه جمع في وجه تسميته بذلك خمسين قولاً .

٥١ - (وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : هل مني دعاء أدعوه في صلاتي ، قال : قل : اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا) يروى بالثلثة وبالموحدة فيخير الداعي بين اللفظين ولا يجمع بينهما لأنه لم يرد إلا أسددهم (وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ) إقرار بالوحدانية (فَاغْفِرْ لِي) استجلاب للمغفرة (مَغْفِرَةً) نكرها للتعظيم : أي مغفرة عظيمة وزادها تعظيما بوصفها بقوله (مِنْ عِنْدِكَ)

لأن ما يكون من عنده تعالى لا تحيط بوصفه عبارة (وارحمي إنك أنت الغفور الرحيم)
توصل إلى نيل مغفرة الله ورحمته بصفتي غفرانه ورحمته (متفق عليه) الحديث دليل على شرعية
الدعاء في الصلاة على الإطلاق من غير تعيين محل له ، ومن محلاته بعد التشهد والصلاة عليه
صلى الله عليه وسلم والاستعاذة لقوله : فليتخير من الدعاء ما شاء ، والإقرار بظلم نفسه اعتراف
بأنه لا يخلو أحد من البشر عن ظلم نفسه بارتكابه ما نهى عنه أو تقصيره عن أداء ما أمر به .
وفيه التوصل إلى الله تعالى بأسمائه عند طلب الحاجات واستدفاع المكروهات ، وأنه يأتي من
صفاته في كل مقام ما يناسبه كلفظ الغفور الرحيم عند طلب المغفرة ، ونحو - وارزقنا وأنت
خير الرازقين - عند طلب الرزق . والقرآن والأدعية النبوية مملوءة بذلك . وفي الحديث دليل
على طلب التعليم من العالم سيما في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم .

واعلم أنه قد ورد في الدعاء بعد التشهد ألفاظ غير ما ذكر . أخرج الترمذي عن جابر : أنه
صلى الله عليه وسلم كان يقول في صلاته بعد التشهد : أحسن الكلام كلام الله ، وأحسن
الحديث حديث محمد ، وأخرج أبو داود عن ابن مسعود : أنه صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم
من الدعاء بعد التشهد : اللهم أَلِّفْ على الخير بين قلوبنا وأصلح ذات بيننا واهدنا سبل السلام
ونجنا من الظلمات إلى النور وجنبنا الفواحش والفتن ما ظهر منها وما بطن ، وبارك لنا
في أسماعنا وأبصارنا وقلوبنا وأزواجنا وذرياتنا ، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم ، واجعلنا
شاكرين لنعمتك مشنين بها قابليها وأتمها علينا ، أخرجه أبو داود . وأخرج أبو داود أيضا عن
بعض الصحابة أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل : كيف تقول في الصلاة ؟ قال أتشهد
ثم أقول : اللهم إني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار ، أما إني لأحسن دندنتك ولا دندنة
معاذ ، فقال صلى الله عليه وسلم : حول ذلك ندندن أنا ومعاذ ، فقيه أنه يدعو الإنسان بأى
لفظ شاء من مأثور وغيره .

٥٢ - (وعن وائل بن حجر قال : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ
يُسَلِّمُ عَنْ بَيْنِهِ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، وعن شيبان السَّامِ
عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ . رواه أبو داود بإسناد صحيح) هذا الحديث أخرجه أبو داود
من حديث علقمة بن وائل عن أبيه ، ونسبه المصنف في التلخيص إلى عبد الجبار بن وائل
وقال : لم يسمع من أبيه فأعله بالانقطاع وهنا قال صحيح ، وراجعنا سنن أبي داود فراجعناه
رواه عن علقمة بن وائل عن أبيه ، وقد صح سماع علقمة عن أبيه ، فالحديث سالم عن
الانقطاع ، فتصحيحه هنا هو الأولى وإن خالف ما في التلخيص . وحديث التسليمين
رواه خمسة عشر من الصحابة بأحاديث مختلفة ، ففيها صحيح وحسن وضعيف ومزكوك وكلها
بلون زيادة وبركاته إلا في رواية وائل هذه ورواية عن ابن مسعود . وعند ابن ماجه وعند
ابن حبان ومع صحة إسناد حديث وائل كما قال المصنف هنا يتميز قبول زيادته إذ هي زيادة
عدل ، وعدم ذكرها في رواية غيره ليست رواية لعدمها . قال الشرح : إنه لم ير من قال
وجوب زيادة وبركاته إلا أنه قال : قال الإمام يحيى : إذا زاد وبركاته ورضوانه وكرامته

أجراً إذ هو زيادة فضيلة ، وقد عرفت أن الوارد زيادة وبركاته ، وقد صحت ولا عذر عن القول بها وقال به السرخسي والإمام والرويانى في الحلية ، وقول ابن الصلاح إنها لم تثبت قد تعجب منه المصنف وقال : هي ثابتة عند ابن حبان في صحيحه وعند أبي داود وعند ابن ماجه قال المصنف : إلا أنه قال ابن رسلان في شرح السنن : لم نجد لها في ابن ماجه . قلت راجعنا سنن ابن ماجه من نسخة صحيحة مقروءة فوجدنا فيه ما لفظه : « باب التسليم » حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا عمر بن عبيد عن ابن إسحاق عن الأحمس (١) عن عبد الله « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى بياض خده السلام عليكم ورحمة الله وبركاته » انتهى بلفظه . وفي تلقيح الأفكار تخريج الأذكار للحافظ ابن حجر لما ذكر النووى أن زيادة وبركاته زيادة فردة ساق الحافظ طرعا عدة لزيادة وبركاته ، ثم قال : فهذه عدة طرق ثبتت بها وبركاته بخلاف ما يوجهه كلام الشيخ أنها رواية فردة انتهى كلامه . وحيث ثبت أن التسليمتين من فعله صلى الله عليه وسلم في الصلاة وقد ثبت قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » وثبت حديث « تحريمها التكبير وتحليلها السلام » أخرجه أصحاب السنن بإسناد صحيح فيجب التسليم لذلك . وقد ذهب إلى القول بوجوبه المهادية والشافعية . وقال النووى : إنه قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . وذهب الحنفية وآخرون إلى أنه سنة مستدلين على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر « إذا رفع الإمام رأسه من السجدة وقعد ثم أحدث قبل التسليم فقد تمت صلاته » فدل على أن التسليم ليس بركن واجب وإلا لوجب الإعادة ، ولحديث المسىء صلاته فانه صلى الله عليه وسلم لم يأمره بالسلام . وأجيب عنه بأن حديث ابن عمر ضعيف باتفاق الحفاظ فانه أخرجه الترمذى ، وقال : هذا حديث لإسناده ليس بذاك القوى وقد اضطربوا في إسناده . وحديث المسىء صلاته لا ينافى الوجوب فان هذه زيادة وهي مقبولة ، والاستدلال بقوله تعالى - اركعوا واسجدوا - على عدم وجوب السلام استدلال غير تام ، لأن الآية مجملة بين المطلوب منها فعله صلى الله عليه وسلم ولو عمل بها وحدها لما وجبت القراءة ولا غيرها ، ودل الحديث على وجوب التسليم على اليمين واليسار وإليه ذهب المهادية وجماعة . وذهب الشافعى إلى أن الواجب تسليمية واحدة والثانية مسنونة . قال النووى : أجمع العلماء الذين يعتد بهم أنه لا يجب إلا تسليمية واحدة ، فان اقتصر عليها استحجبه له أن يسلم تلقاء وجهه ، فان سلم تسليمتين جعل الأولى عن يمينه والثانية عن يساره ، ولعل حجة الشافعى حديث عائشة « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أوتر بتسع ركعات لم يقعد إلا في الثامنة فيحمد الله ويذكره ويدعو ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلى التاسعة فيجلس ويذكر الله ويدعو ثم يسلم تسليمية » أخرجه ابن حبان وإسناده على شرط مسلم . وأجيب عنه بأنه لا يعارض حديث الزيادة كما عرفت من قبول الزيادة إذا كانت من عدل . وعند مالك أن المستون تسليمية واحدة . وقد بين ابن عبد البر ضعف أدلة هذا القول من الأحاديث . واستدل المالكية على كفاية

التسليم الواحدة بعمل أهل المدينة وهو عمل توارثوه كابرا عن كابر . وأجيب عنه بأنه قد تقرر في الأصول أن عملهم ليس بحجة ، وقوله « عن يمينه وعن شماله » أى منحرفا إلى الجهتين بحيث يرى بياض خده كما ورد في رواية سعد « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم عن يمينه وعن شماله حتى كأني أنظر إلى صفحة خده » وفي لفظ « حتى أرى بياض خده » أخرجه مسلم والنسائي .

٥٣ - (وعن المغيرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر) قال في القاموس : الدبر بضم الدال وبضمين : نقيض القبل من كل شيء ، عقبه ومؤخره ، وقال في الدبر محركة الدال والباء بالفتح الصلاة في آخر وقتها وتسكن الباء ولا يقال بضمين فإنه من لحن المحدثين (كل صلاة مكتوبة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت) ووقع عند عبد بن حميد بعده « ولا راد لما قضيت » (ولا يتنفع ذا الجند منك الجند متفق عليه) زاد الطبراني من طريق أخرى عن المغيرة بعد قوله « له الملك وله الحمد بحسبي وبميت وهو حي لا يموت بيده الخير » ورواه مؤثقون ، وثبت مثله عند البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند صحيح لكنه في القول إذا أصبح وإذا أمسى ومعنى « لا مانع لما أعطيت » أن من قضيت له بقضاء من رزق أو غيره لا يمنعه أحد عنه ، ومعنى « لا معطي لما منعت » أنه من قضيت له بحرمان لا معطي له . والجند بفتح الجيم كما سلف . قال البخاري : معناه الغنى ، والمراد لا ينفعه ولا ينجيه حظه في الدنيا بالمال والولد والعظمة والسلطان وإنما ينجيه فضلك ورحمتك . والحديث دليل على استحباب هذا الدعاء عقب الصلوات لما اشتمل على توحيد الله ونسبة الأمر كله إليه والمنع والإعطاء ونعمام القدرة .

٥٤ - (وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذُ بهم دبر كل صلاة اللهم إني أعوذُ بك) أى ألتجئ إليك (من البخل) بضم الموحدة وسكون الحاء المعجمة . وفيه لغات (وأعوذُ بك من الجبن) بزنة البخل (وأعوذُ بك من أن أُرَدَّ إلى أرذل العمر ، وأعوذُ بك من فِتْنَةِ الدنيا ، وأعوذُ بك من عَذَابِ القَبْرِ . رواه البخاري) قوله دبر الصلاة هنا ، وفي الأول يحتمل أنه قبل الخروج لأن دبر الحيوان منه وعليه بعض أئمة الحديث ، ويحتمل أنه بعدها وهو أقرب . والمراد بالصلاة عند الإطلاق المفروضة . والتعوذ من البخل قد كثر في الأحاديث ، قبل والمقصود منه منع ما يجب بذله من المال شرعا أو عادة . والجبن : هو المهابة للأشياء والتأخر عن فعلها يقال منه جبان كسحاب لمن قام به ، والتعوذ منه هو التأخر عن الإقدام بالنفس إلى الجهاد الواجب والتأخر عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك . والمراد من الرد إلى أرذل العمر هو بلوغ الهرم والخرف حتى يعود كهنيته الأولى في أوان الطفولية ضعيف البنية ضيف العقل قبل الفهم . وأما فتنة الدنيا فهي الافتتان بشهواتها وزخارفها حتى تلهيه

عن القيام بالواجبات التي خلق لها العبد وهي عبادة بارئة وخالفة، وهو المراد من قوله تعالى - إنما أموالكم وأولادكم فتنة - وتقدم الكلام على عذاب القبر .

٥٥ - (وعن ثوبان رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته) أى سلم منها (استغفر الله ثلاثا) بلفظ استغفر الله . وفي الأذكار للنووي : قيل للأوزاعي وهو أحد رواة هذا الحديث كيف الاستغفار؟ قال : تقول أستغفر الله أستغفر الله (وقال : اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام . رواه مسلم) والاستغفار إشارة إلى أن العبد لا يقوم بحق عبادة مولاه لما يعرض له من الوسوس والخواطر فشرع له الاستغفار تداركا لذلك ، وشرع له أن يصف ربه بالسلام كما وصف به نفسه ، والمراد ذو السلامة من كل نقص وآفة مصدر وصف به للمبالغة « ومنك السلام » أى منك نطلب السلامة من ضرور الدنيا والآخرة ، والمراد بقوله يا ذا الجلال والإكرام : يا ذا الغنى المطلق والفضل التام ، وقيل الذى عنده الجلال والإكرام لعباده المخلصين وهو من عظام صفاته تعالى ولذا قال صلى الله عليه وسلم وألظوا (١) يا ذا الجلال والإكرام ، ومر برجل يصلى وهو يقول يا ذا الجلال والإكرام ، فقال « قد استجيب لك » .

٥٦ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ صَبَحَ اللَّهَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) يقول سبحانه الله (وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) يقول الحمد لله (وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) يقول الله أكبر (فَتِلْكَ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ) عدد أسماء الله الحسنى (وقال : تمامُ المائة لآله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ) هو ما يعلو عليه عند اضطرابه (رواه مسلم . وفي رواية أخرى) لمسلم عن أبي هريرة (أَنَّ التَّكْبِيرَ أَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ) وبه تم المائة ، فينبغي العمل بهذا تارة وبالتهليل أخرى ليكون قد عمل بالروایتين . وأما الجمع بينهما كما قال الشارح وسبقه غيره فليس بوجه لأنه لم يرد الجمع بينهما ، ولأنه يخرج العدد عن المائة ، هذا وللحديث سبب ، وهو « أن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا : يا رسول الله قد ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم ، فقال وما ذلك ؟ قالوا يصلون كما نصلى وبصومون كما نصوم ويتصدقون ولا نتصدق ويعتقون ولا نعتق ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفلا أعلمكم شيئا تدركون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم ؟ قالوا بلى ، قال سبحانه الله . الحديث » وكيفية التسبيح وأخويه كما ذكرناه ، وقيل يقول : سبحانه الله والحمد لله والله أكبر ثلاثا وثلاثين . وقد ورد في البخاري من حديث أبي هريرة أيضا « يسبحون عشرا ويحمدون عشرا ويكبرون عشرا » وفي صفة أخرى « يسبحون خمسا وعشرين تسبيحة ومثلها تحميدا ومثلها تكبيرا ومثلها لآله إلا الله وحده » (١) قال في النهاية : يقال اللفظ بالشئ يلاحظ إلظاظا : إذا لزمه وثابر عليه اه .

لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، فتم مائة ، وأخرج أبو داود من حديث زيد بن أرقم « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول دبر كل صلاة : اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد إنك أنت الرب وحدك لا شريك لك ؛ اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن محمدا صلى الله عليه وسلم عبدك ورسولك ؛ اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم إخوة ؛ اللهم ربنا ورب كل شيء اجعلني مخلصا لك وأهلي في كل ساعة من الدنيا والآخرة يا ذا الجلال والإكرام استمع واستجب الله أكبر الله أكبر إلا أكبر الله نور السموات والأرض الله أكبر الأكبر حسبي الله ونعم الوكيل الله أكبر الأكبر ، وأخرج أبو داود من حديث علي عليه السلام « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم من الصلاة قال : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لإله إلا أنت » وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عقبة بن عامر « أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة » وأخرج مسلم من حديث البراء أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول بعد الصلاة « رب قني عذابك يوم تبعث عبادك » وورد بعد صلاة المغرب وبعد صلاة الفجر بخصوصهما « قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات » أخرجه أحمد وهو زيادة على ما ذكر في غيرهما . وأخرج الترمذي عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثمان رجلية قبل أن يتكلم : لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات ومحا عنه عشرين سيئة ورفع له عشر درجات ، وكان يومه ذلك في حوز من كل مكروه وحرز من الشيطان ، ولم ينبغ لذنب أن يدركه في ذلك اليوم إلا الشرك بالله عز وجل » قال الترمذي : غريب حسن صحيح . وأخرجه النسائي من حديث معاذ ، وزاد فيه « بيده الخير » وزاد فيه أيضا « وكان له بكل واحدة قالها عتق رقبة » وأخرج الترمذي والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات على أثر المغرب بعث الله له ملائكة يحفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح وكتب له بها عشر حسنات ومحا عنه عشر سيئات موبقات وكانت له بعدل عشر رقبات مؤمنات » قال الترمذي : حسن لا يعرفه إلا من حديث ليث بن سعد ، ولا تعرف لعمارة سمعا من النبي صلى الله عليه وسلم . وأما قراءة الفاتحة بنية كذا وبنية كذا كما يفعل الآن فلم يرد بها دليل بل هي بدعة . وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد تمام التسبيح وأخويه من الثناء فالدعاء بعد الذكر سنة والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم أمام الدعاء كذلك سنة إنما الاعتناء لذلك وجعله في حكم السنن الراتبية ، ودعاء الإمام مستقبل القبلة مستندرا للمؤمنين فلم يأت به سنة ، بل الذي ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يستقبل المؤمنين إذا سلم . قال البخاري « باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم » وورد حديث سمرة بن جندب ، وحديث زيد بن خالد « كان إذا صلى أقبل علينا بوجهه ، وظاهره المداومة على ذلك »

٥٧ - (وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : **أَوْصِيكَ يَا مَعَاذُ لَا تَدْعَنَّ**) هو نهى من ودعه إلا أنه هجر ماضيه في الأكثر استغناء عنه بترك ، وقد ورد قليلا وقرئ - ما ودعك ربك - (**دُبِّرَ كُلُّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ :** **اللَّهُمَّ أَعِزِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ** . رواه أحمد وأبو داود والنسائي بسند قوى) النهى أصله التحريم ، فيدل على إيجاب هذه الكلمات دبر الصلاة ، وقيل إنه نهى لإرشاد ولا بد من قرينة على ذلك . وقيل يحتمل أنها في حق معاذ نهى تحريم وفيه بعد وهذه الكلمات عامة لخير الدنيا والآخرة .

٥٨ - (وعن أبي أمامة) هو إياس على الأصح ، كما قاله ابن عبد البر . ابن ثعلبة الحارثي الأنصاري الخزرجي لم يشهد بدرًا إلا أنه عذره صلى الله عليه وسلم عن الخروج لعلته بمرض والدته . وأبو أمامة الباهلي تقدم في أول الكتاب ، فاذا أطلق فللمراد به هذا ، وإذا أريد الباهلي قيد به (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبِّرَ كُلُّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ**) أى مفروضة (لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت) . رواه النسائي وصححه ابن حبان ، وزاد فيه الطبراني : **وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**) وقد ورد نحوه من حديث على عليه السلام بزيادة « من قرأها حين يأخذ مضجعه آمنه الله على داره ودار جاره وأهل دويرات حوله » رواه البيهقي في شعب الإيمان وضعف إسناده ، وقوله « لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت » هو على حذف مضاف : أى لا يمنعه إلا عدم موته حذف لدلالة المعنى عليه . واختصت آية الكرسي بذلك لما اشتملت عليه من أصول الأسماء والصفات الإلهية والوحدانية والحياة والقيومية والعلم والملك والقدرة والإرادة . **وقل هو الله أحد متحصنة** لذكر صفات الرب تعالى .

٥٩ - (وعن مالك بن الحويرث رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي** . رواه البخاري) هذا الحديث أصل عظيم في دلالاته على أن أفعاله صلى الله عليه وسلم في الصلاة وأقواله بيان لما أبجل من الأمر بالصلاة في القرآن وفي الأحاديث ، وفيه دلالة على وجوب التأسي به صلى الله عليه وسلم فيما فعله في الصلاة فكل ما حافظ عليه من أفعاله وأقوالها وجب على الأمة إلا للدليل يخصص شيئا من ذلك ، وقد أطال العلماء الكلام في الحديث ، واستوفاه ابن دقيق العيد في شرح العمدة ، وزدناه تحقيقا في حواشينا .

٦٠ - (وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ**) أى الصلاة قائما (**فَقَاعِدًا** ، فإن لم تستطع) أى وإن لم تستطع الصلاة قاعدا (**فَعَلَى جَنْبٍ** ، وإلا) أى وإن لم تستطع الصلاة على جنب (**فَأَوْمٍ**) لم نجده في نسخ بلوغ المرام منسوباً ، وقد أخرجه البخاري دون قوله « وإلا فأوم » والنسائي وزاد « فإن لم تستطع فستلق - لا يكلف الله نفسا إلا وسعها - » وقد رواه الدارقطني

من حديث على عليه السلام بلفظ « فإن لم تستطع أن تسجد أوم واجعل سجودك أخفى من ركوعك » ، فإن لم يستطع أن يصلى قاعدا صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة ، فإن لم يستطع أن يصلى على جنبه الأيمن صلى مستلقيا رجلاه مما يلي القبلة ، وفي إسناده ضعف وفيه متروك . وقال المصنف : لم يقع في الحديث ذكر الإيماء وإنما أوردته الرافعي . قال ولكنه ورد في حديث جابر « إن استطعت وإلا فأوم إيماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك » أخرجه البزار والبيهقي في المعرفة . قال البزار : وقد سئل عنه أبو حاتم ، فقال الصواب عن جابر موقوفا ورفع خطأ . وقد روى أيضا من حديث ابن عمر وابن عباس وفي إسنادهما ضعف . والحديث دليل على أنه لا يصلى الفريضة قاعدا إلا لعذر وهو عدم الاستطاعة ، ويلحق به ما إذا خشي ضررا لقوله تعالى - وما جعل عليكم في الدين من حرج - وكذا قوله « فإن لم تستطع فعلى جنب » وفي قوله في حديث الطبراني « فإن نالته مشقة فجالسا » ، فإن نالته مشقة فثامنا ، أى مضطجعا وفيه حجة على من قال إن العاجز عن القعود تسقط عنه الصلاة ، وهو يدل على أن من نالته مشقة ولو بالتألم يباح له الصلاة من فعود ، وفيه خلاف . والحديث مع من قال إن التألم يبيح ذلك . ومن المشقة : صلاة من يخاف دوران رأسه إن صلى قائما في السفينة أو يخاف الفرق أبيح له القعود ، هذا ولم يبين الحديث هيئة القعود على أى صفة ومقتضى إطلاقه محته على أى هيئة شاءها المصل ، وإليه ذهب جماعة من العلماء . وقال الهادي وغيره : إنه بتريع واضعا يده على ركبتيه ومثله عند الحنفية . وذهب زيد بن علي وجماعة إلى أنه مثل قعود التشهد قيل والخلاف في الأفضل . قال المصنف في فتح الباري : اختلف في الأفضل ، فعند الأئمة الثلاثة التريع ، وقيل مفترشا ، وقيل متوركا ، وفي كل منها أحاديث ، وقوله في الحديث « على جنب » الكلام في الاستطاعة هنا كما مر وهو هنا مطلق ، وقيدته في حديث على عليه السلام عند الدارقطني على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه وهو حجة الجمهور ، وأنه يكون على هذه الصفة كتوجه الميت في القبر . ويؤخذ من الحديث أنه لا يجب شيء بعد تعلم الإيماء على الجنب . وعن الشافعي والمؤيد يجب الإيماء بالعينين والحاجبين . وعن زفر الإيماء بالقلب . وقيل يجب إمرار القرآن والذكر على اللسان ثم على القلب ، إلا أن هذه الكلمة لم تأت في الأحاديث ، وفي الآية - فاذكروا الله قياما وقعودا وعلى جنوبكم - وإن كان عدم الذكر لا يبنى الوجوب بدليل آخر ، وقد وجبت الصلاة على الإطلاق وثبت « إذا أمرتم بأمر فاتوا منه ما استطعتم » فإذا استطاع شيئا مما يفعل في الصلاة وجب عليه لأنه مستطيع له

٦١ - (وعن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمريض صلى على وسادة فرمى بها وقال « صل على الأرض إن استطعت وإلا فأوم إيماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك » . رواه البيهقي بسند قوى ، ولكن صحح أبو حاتم وقفه) الحديث أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق سفيان الثوري ، وفي الحديث « فرمى بها وأخذ سودا ليصلى عليه فآخذه ورمى به » وذكر الحديث . وقال البزار : لا يعرف أحد رواه عن الثوري غير أبي بكر الحنفي ، وقد سئل عنه أبو حاتم فقال : الصواب عن جابر موقوفا ورفع خطأ . وقد

روى الطبراني من حديث طارق بن شهاب عن ابن عمر قال : « عاد رسول الله صلى الله عليه وسلم مريضاً فذكره » وفي إسناده ضعف . والحديث دليل على أنه لا يتخذ المريض ما يسجد عليه حيث تعذر سجوده على الأرض ، وقد أُرشد إلى أنه يفصل بين ركوعه وسجوده ، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه ، فإن تعذر عليه القيام والركوع فإنه يويئ من قعودهما جاعلاً الأيما بالسجود أخفض من الركوع أو لم يتعذر عليه القيام فإنه يويئ للركوع من قيام ثم يقعد ويويئ للسجود من قعود ، وقيل في هذه الصورة يويئهما من قيام ويقعد للتشهد ، وقيل يويئهما كليهما من التعود ويقوم للقراءة ، وقيل يسقط عنه القيام ويصلي قاعداً ، فإن صلى قائماً جاز ، وإن تعذر عليه القعود أو ما لهما من قيام .

باب سجود السهو وغيره

من سجود التلاوة والشكر

١ - (عن عبد الله بن بجنة رضى الله عنه) تقدم ضبطه وترجمته وتكرر على الشارح ترجمته فأعادها هنا (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر فقام في الركعتين الأوليين) بالثنتين التحيتين (ولم يجلس) هو تأكيد لقام من باب : أقول له ارحل لاتقيمن عندنا . (فقام الناس معه حتى إذا قصي الصلاة وانتظر الناس تسليمه كبر وهو جالس) ويجد بعدتين قبل أن يسلم ثم سلم . أخرجه السبعة وهذا لفظ البخاري) الحديث دليل على أن ترك التشهد الأول سهواً يجبره بسجود السهو ، وقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » يدل على وجوب التشهد الأول وجبرانه هنا عند تركه دل على أنه وإن كان واجبا فإنه يجبر بسجود السهو ، والاستدلال على عدم وجوبه بأنه لو كان واجبا لماجبره السجود إذ حق الواجب أن يفعل بنفسه لايم ، إذ يمكن أنه كما قال أحمد بن حنبل واجب ، ولكنه إن ترك سهواً جبره بسجود السهو . وحاصله أنه لايم الاستدلال على عدم وجوبه حتى يقوم الدليل أن كل واجب لايجزئ عنه سجود السهو إن ترك سهواً ، وقوله « كبر » دليل على شرعية تكبيرة الإحرام لسجود السهو وأنها غير مختصة بالدخول في الصلاة وأنه يكبرها وإن كان لم يخرج من صلاته بالسلام منها . وأما تكبيرة النقل فلم تذكر هنا ولكنها ذكرت في قوله (وفي رواية لمسلم) أي عن عبد الله بن بجنة (يكبر في كل سجدة وهو جالس) ويسجد ويسجد معه الناس) فيه دليل على شرعية تكبير النقل كما سلف في الصلاة ، وقوله (مكان ما نسي من الجلوس) كأنه عرف الصحابي ذلك من قرينة الحال ، فهذا لفظ مدرج من كلام الراوى ليس حكاية لفعله صلى الله عليه وسلم الذي شاهده ، ولا لقوله صلى الله عليه وسلم ، ثم فيه دليل على أن سجود السهو قبل السلام وبأنى ما يخالفه والكلام عليه . وفي رواية مسلم دلالة على وجوب متابعة الإمام . وفي الحديث دلالة أيضا على وجوب متابعتة وإن ترك ما هذا حاله ، فإنه صلى الله عليه وسلم أفرم على

متابعته مع تركهم للشهد عمدا ، وفيه تأمل لاحتمال أنه ما ذكر أنه ترك وتركوا إلا بعد تلبسه وتلبسهم بواجب آخر .

٢ - (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي) هو بفتح العين المهملة وكسر الشين المعجمة وتشديد المثناة التحتية . قال الأزهرى : هو ما بين زوال الشمس وغروبها ، وقد عينا أبو هريرة في رواية لمسلم أنها الظهر وفي أخرى أنها العصر ، ويأتى وقد جمع بينهما بأنها تعددت القصة (ركعتين ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد فوضع يده عليها وفي القوم) المصلين (أبو بكر وعمر فهابا أن يكلماه) أى بأنه سلم على ركعتين (وخرج) من المسجد (مرعان الناس) بفتح السين المهملة وفتح الراء هو المشهوراً ويروى باسكان الراء هم المسرعون إلى الخروج ، قيل وبضمها وسكون الراء على أنه جمع سريع كنفيز وقفزان (فقالوا أقصرت) بضم القاف وكسر الصاد (الصلاة) وروى بفتح القاف وضم الصاد وكلاهما صحيح والأول أشهر (ورجل يدعوه) أى يسميه (النبي صلى الله عليه وسلم ذا الدين) وفي رواية « رجل يقال له الخرباق بن عمرو » بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء فباء موحدة آخره قاف لقب ذى الدين لطول كان في يديه ، وفي الصحابة رجل آخر يقال له ذو الشمالين هو غير ذى الدين ، وهم الزهري فجعل ذا الدين وذا الشمالين واحدا وقد بين العلماء وهم (فقال يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ؟) أى شرع الله قصر الرباعية إلى اثنتين (فقال : لم أنس ولم تقصر) أى فى ظنى (فقال بلى قد نسيت ، فصلى ركعتين ثم سلم ، ثم كبر ثم سجد مثل مجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه فكبر ، ثم وضع رأسه فكبر فسجد مثل مجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر . متفق عليه واللفظ للبخارى) هذا الحديث قد أطال العلماء الكلام عليه وتعرضوا لمباحث أصولية وغيرها ، وأكثرهم استيفاء لذلك القاضي عياض ، ثم المحقق ابن دقيق العيد فى شرح العمدة ، وقد وفينا المقام حقه فى حواشينا ، والمهم هنا الحكم الفرعى المأخوذ منه ، وهو أن الحديث دليل على أن نية الخروج من الصلاة وقطعها إذا كانت بناء على ظن التمام لا يوجب بطلانها ولو سلم التسليمتين ، وأن كلام التامى لا يبطل الصلاة وكذا كلام من ظن التمام ، وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف ، وهو قول ابن عباس وابن الزبير وأخيه عروة وعطاء والحسن وغيرهم ، وقال به الشافعى وأحمد وجميع أئمة الحديث . وقال به الناصر من أئمة الآل ، وقالت الهاذوية والخنفية التكلم فى الصلاة ناسيا أو جاهلا يبطلها مستدلين بحديث ابن مسعود وحديث زيد بن أرقم فى النهى عن التكلم فى الصلاة وقالوا هما ناسخان لهذا الحديث . وأجيب بأن حديث ابن مسعود كان بمكة متقدما على حديث الباب بأعوام ، والمتقدم لا ينسخ المتأخر ، وبأن حديث زيد بن أرقم وحديث ابن مسعود أيضا عمروان ، وهذا الحديث خاص بمن تكلم ظانا لتمام صلاته فيخص به الحديثان المذكوران فتجتمع الأدلة من غير إبطال لشيء منها . ويدل الحديث أيضا أن الكلام عمدا لإصلاح الصلاة لا يبطلها كما فى كلام ذى الدين ، وقوله « فقاؤا » يريد الصحابة « نعم » كما فى رواية تاتى فانه كلام عمدا لإصلاح الصلاة . وقد روى عن مالك أن

الإمام إذا تكلم بما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم من الاستفسار والسؤال عند الشك وإجابة المأموم أن الصلاة لا تنفسد . وقد أجيب بأنه صلى الله عليه وسلم تكلم معتقداً للتمام . وتكلم الصحابة معتقدين للنسخ وظنوا حينئذ التمام . قلت : ولا يخفى أن الجزم باعتقادهم التمام محل نظر بل فيهم متردد بين القصر والنسيان وهو ذو اليمين ، نعم سرعان الناس اعتقلوا القصر ولا يلزم اعتقاد الجميع ، ولا يخفى أنه لا علم عن العمل بالحديث لمن يتفق له مثل ذلك ، وما أحسن كلام صاحب المنار فانه ذكر كلام الهدي ودعواه نسخه كما ذكرناه ثم رده بما رددناه ، ثم قال وأنا أقول أرجو الله للعبد إذا لقي الله عاملاً لذلك أن يثبت في الجواب بقوله صح لي ذلك عن رسولك ولم أجد ما يمنعه وأن ينجو بذلك ويثاب على العمل به ، وأخاف على المتكلمين وعلى المخبرين على الخروج من الصلاة للاستئناف فانه ليس بأحوط كما ترى لأن الخروج بغير دليل ممنوع وإبطال للعمل . وفي الحديث دليل على أن الأفعال الكثيرة التي ليست من جنس الصلاة إذا وقعت سهواً أو مع ظن التمام لا تنفسد بها الصلاة ، فان في رواية « أنه صلى الله عليه وسلم خرج إلى منزله ، وفي أخرى « يجر رداءه مغضبا » وكذلك خروج سرعان الناس ، فانها أفعال كثيرة قطعاً ، وقد ذهب إلى هذا الشافعي . وفيه دليل على صحة البناء على الصلاة بعد السلام وإن طال زمن الفصل بينهما ، وقد روى هذا عن ربيعة ونسب إلى مالك وليس بمشهور عنه . ومن العلماء من قال : يختص جواز البناء إذا كان الفصل بزمن قريب ، وقيل بمقدار ركعة ، وقيل بمقدار الصلاة . ويدل أيضاً أنه يجبر ذلك بمجود السهو وجوبا لحديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » ويدل أيضاً على أن مجود السهو لا يتعدد بتعدد أسباب السهو ، ويدل على أن مجود السهو بعد السلام خلاف الحديث الأول ويأتي فيه الكلام . وأما تعيين الصلاة التي انفتحت فيها القصة فيدل له قوله (وفي رواية لمسلم) « أي من حديث أبي هريرة (صلاة العصر) عوضاً عن قوله في الرواية الأولى « إحدى صلاتي العشي » (ولأبي داود) أي من حديثه أيضاً (فقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (أمصدق ذو اليمين فأومئوا : أي نعم ، وهي في الصحيحين لكن بلفظ فقالوا) قلت وهي في رواية لأبي داود بلفظ « فقال الناس نعم » وقال أبو داود : إنه لم يذكر فأومئوا إلا حماد بن زيد (وفي رواية له) « أي لأبي داود من حديث أبي هريرة (ولم يسجد حتى يقته الله ذلك) ولفظ أبي داود « ولم يسجد بحديثي السهو حتى يقته الله ذلك » أي صبر تسليمه على اثنين يقينا عنده إما بوحى أو تذكر حصل له اليقين به والله أعلم ماستند أبي هريرة في هذا . ٣ - (وعن عمران بن الحصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم فسبحا فسجد سجدةً سجدةً ثم تشهد ثم سلم . رواه أبو داود والترمذي وحسنه الحاكم ومصححه) في سياق حديث السنن أن هذا السهو سهو صلى الله عليه وسلم الذي في خبر ذي اليمين ، فان فيه بعد أن ساق حديث أبي هريرة مثل ما سلف من سياق الصحيحين إلى قوله ثم رفع وكبر ما لفظه « قيل لحمد : أي ابن سيرين الراوى سلم في السهو ؟ فقال لم أحفظه من أبي هريرة ولكن نبت أن عمران بن الحصين قال ثم سلم » وفي السنن أيضاً من حديث

عمران بن الحصين قال : سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاث ركعات من المعصرم دخل قمام إليه رجل يقال له الخرباق كان طويل الدين . إلى قوله : فقال أصدق ؟ فقالوا نعم ، فصل تلك الركعة ثم سجد سجديها ثم سلم . انتهى . ويحتمل أنها تعددت القصة . وفي الحديث دليل أنه يستحب عقيب الصلاة كما تدل له الفاء وفيه تصريح بالتشهد ، قيل ولم يقل أحد بوجوبه ، ولفظ تشهد يدل أنه أتى بالشهادتين وبه قال بعض العلماء ، وقيل يكفى التشهد الأوسط ، واللفظ في الأول أظهر ، وفيه دليل على شرعية التسليم كما تدل له رواية عمران بن الحصين التي ذكرناها لا الرواية التي أتى بها المصنف ، فإنها ليست بصريحة أن التسليم كان لسجدة السهو ، فإنها تحتمل أنه لم يكن سلم للصلاة وأنه سجد لها قبل السلام ثم سلم تسلم الصلاة .

٤ - (وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كان صلى خمسا في رباعية (شققن) أى السجدتان (له) صلاته صيرها شفعاً لأن السجدتين قامتا مقام ركعة وكان المطلوب من الرباعية الشفع وإن زادت على الأربع (وإن كان صلى تماماً كانتا ترغياً للشيطان) أى للصاقاً لأنفه بالرغام ، والرغام : بزة غراب التراب ، والصاق الأنف به في قولهم رغم أنفه كناية عن إذلاله وإهانته ، والمراد إهانة الشيطان حيث لبس عليه صلاته (رواه مسلم) الحديث فيه دلالة على أن الشاك في صلاته يجب عليه البناء على اليقين عنده ويجب عليه أن يسجد سجدتين ، وإلى هذا ذهب جماهير العلماء ومالك والشافعي وأحمد . وذهب المادوية وجماعة من التابعين إلى وجوب الإعادة عليه حتى يستيقن ، وقال بعضهم : يعيد ثلاث مرات ، فإذا شك في الرابعة فلا إعادة عليه . والحديث مع الأولين ، والحديث ظاهر في أن هذا حكم الشاك مطلقاً مبتدأ كان أو مبتلى . وفرق المادوية بينهم فقالوا في الأول يجب عليه الإعادة ، وفي الثاني يتحرى بالنظر في الأمارات فإن حصل له ظن التمام أو النقص حمل به ، وإن كان النظر في الأمازات لا يحصل له بحسب العادة شيئاً فإنه يبني على الأقل كما في هذا الحديث ، وإن كان عادته أن يفيد النظر ، ولكنه لم يفده في هذه الحالة وجب عليه أيضاً الإعادة ، وهذا التفصيل يرد عليه هذا الحديث الصحيح ويرد عليه أيضاً حديث عبد الرحمن ابن عوف عند أحمد قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر واحدة صلى أو اثنتين فليجعلها واحدة ، وإذا لم يدر ثنتين صلى أو ثلاثاً فليجعلها ثنتين ، وإذا لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً فليجعلها ثلاثاً ، ثم يسجد إذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم سجدتين .

٥ - (وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى إحدى الرباعيات خمسا ، وفي رواية أنه قال إبراهيم النخعي : زاد أو نقص ، (فلما سلم قيل له

يا رسول الله أُحَدِّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ ؟ قَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالُوا صَلَّيْتُ كَذَا وَكَذَا ، فَفَنِي رَجُلِيهِ
وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ فَقَالَ : إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ
فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَنْبَأْتُكُمْ بِهِ وَلَكِنْ لَمْ أَنْبَأْ أَنَا بِشَرِّ مِثْلِكُمْ) فِي الْبُشْرَةِ ، وَبَيْنَ وَجْهِ
الْمَثَلِيَةِ بِقَوْلِهِ (أَنْتَسَى كَمَا تَنْسُونَ ، فَأَذَا نَسِيتُ فَذَكَّرُونِي ، وَإِذَا شَكَّ أَحَدٌ فِي صَلَاتِهِ)
هَلْ زَادَ أَوْ نَقَصَ (فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ) بَأَن يَعْمَلَ بِظَنِّهِ مِنْ غَيْرِ تَفَرُّقٍ بَيْنَ الشَّكِّ فِي رَكْعَةٍ
أَوْ رُكْنٍ ، وَقَدْ فَسَّرَهُ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الَّذِي قَدِمْنَاهُ (فَلْيُسَيِّمَ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيَسْجُدْ
سَجْدَتَيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُمْ تَابَعُوهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الزِّيَادَةِ ، فَقَبِيهِ
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مُتَابَعَةَ الْمُؤْتَمِّ لِلْإِمَامِ فِيهَا ظَنٌّ وَاجِبٌ لَا يَفْسُدُ صَلَاتُهُ ، فَانَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَمْ يَأْمُرْهُمُ بِالْإِعَادَةِ وَهَذَا فِي حَقِّ أَصْحَابِهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ لِتَجْوِيزِهِمُ التَّغْيِيرَ فِي عَصْرِ النُّبُوَّةِ ،
فَأَمَّا لَوْ اتَّفَقَ الْآنَ قِيَامُ الْإِمَامِ إِلَى الْخَامِسَةِ سَبِيحَ لَهُ مِنْ خَلْفِهِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَقْعُدْ أَنْتَظِرُوهُ قَعُودًا حَتَّى
يَتَشَهَّدُوا بِتَشْهَدِهِ وَيَسْلَمُوا بِتَسْلِيمِهِ فَانَّهُ لَمْ يَفْسُدْ عَلَيْهِ حَتَّى يَقَالَ يَعْزِلُونَ بَلْ فَعَلَ مَا هُوَ وَاجِبٌ
فِي حَقِّهِ . وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَحَلَّ سَجُودِ السُّهُوِ بَعْدَ السَّلَامِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ بَقِيَ ، إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ مَا عَرَفَ سُهُوَهُ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ مِنْهَا فَلَا يَكُونُ دَلِيلًا

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَتْ الْأَحَادِيثُ فِي مَحَلِّ سَجُودِ السُّهُوِ ، وَاخْتَلَفَتْ بِسَبَبِ ذَلِكَ أَقْوَالُ الْأُئِمَّةِ .
قَالَ بَعْضُ أُئِمَّةِ الْحَدِيثِ : أَحَادِيثُ بَابِ سَجُودِ السُّهُوِ قَدْ تَعَدَّدَتْ : مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيمَنْ
شَكَّ فَلَمْ يَدْرِكْهُ صَلَاتُهُ ؟ . وَفِيهِ الْأَمْرُ أَنْ يَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ وَلَمْ يَذْكُرْ مَوْضِعَهُمَا وَهُوَ حَدِيثٌ
أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ مَحَلَّ السَّجْدَتَيْنِ هَلْ هُوَ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ . نَعَمْ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ
وَابْنِ مَاجَةَ فِيهِ زِيَادَةٌ « قَبْلَ أَنْ يَسْلُمَ » . وَمِنْهَا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ مِنْ شَكٍّ ، وَفِيهِ « أَنَّهُ يَسْجُدُ
سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ » . وَمِنْهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَفِيهِ « الْقِيَامُ إِلَى الْخُشْبَةِ وَأَنَّهُ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ »
وَمِنْهَا حَدِيثُ ابْنِ بَجَّةٍ ، وَفِيهِ السَّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ ، وَلَمَّا وَرَدَتْ هَكَذَا اخْتَلَفَتْ آرَاءُ الْعُلَمَاءِ
فِي الْأَخْذِ بِهَا ، فَقَالَ دَاوُدُ : تَسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِهَا عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ ، وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهَا ، وَمِثْلُهُ
قَالَ أَحْمَدُ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ خَاصَّةً وَخَالَفَ فِيهَا سِوَاهَا ، فَقَالَ يَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ لِكُلِّ سُهُوٍ .
وَقَالَ آخَرُونَ : هُوَ غَيْرُ فِي كُلِّ سُهُوٍ إِنْ شَاءَ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ وَإِنْ شَاءَ قَبْلَ السَّلَامِ فِي الزِّيَادَةِ
وَالنَّقْصِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَ السَّجُودُ لَزِيَادَةِ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ ، وَإِنْ كَانَ لِنَقْصَانِ سَجَدَ قَبْلَهُ .
وَقَالَتِ الْمَاجِدِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ : الْأَصْلُ فِي سَجُودِ السُّهُوِ بَعْدَ السَّلَامِ ، وَتَأَوَّلُوا الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ
فِي السَّجُودِ قَبْلَهُ وَسَتَأْتِي أَدْلَتُهُمْ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : الْأَصْلُ السَّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ ، وَرَدَّ مَا خَالَفَهُ مِنْ
الْأَحَادِيثِ بِإِدْعَائِهِ نَسْخَ السَّجُودِ بَعْدَ السَّلَامِ . وَرَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
سَجْدَتَيْنِ السُّهُوِ قَبْلَ السَّلَامِ وَبَعْدَهُ وَآخِرُ الْأَمْرَيْنِ قَبْلَ السَّلَامِ ، وَأَيْدُهُ بِرَوَايَةِ مُعَاوِيَةَ « أَنَّهُ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ » وَصَحْبَتُهُ مُتَأَخِّرَةٌ . وَذَهَبَ إِلَى مِثْلِ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ أَبُو هُرَيْرَةَ
وَمُكْحَوْلُ الزُّهْرِيِّ وَغَيْرُهُمْ . قَالَ فِي الشَّرْحِ : وَطَرِيقُ الْإِنْصَافِ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ
قَوْلًا وَفِعْلًا فِيهَا نَوْعٌ تَعَارَضَ وَتَقَدَّمَ بَعْضُهَا وَتَأَخَّرَ الْبَعْضُ غَيْرُ ثَابِتٍ بِرَوَايَةِ مُحَبِّبَةِ مَوْصُولَةٍ
حَتَّى يَسْتَقِيمَ الْقَوْلُ بِاللَّسْخِ ، فَلَا أَوَّلَ الْحَمْلِ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ ، وَمِنْ أَدْلَةِ الْمَاجِدِيَّةِ

والخفية رواية البخارى التى أفادها قوله (وفى رواية للبخارى) أى من حديث ابن مسعود (فليتم ثم يسلم ثم يسجد) ما يدل على أنه بعد السلام . وكذلك رواية مسلم التى أفادها قوله (ولمسلم) أى من حديث ابن مسعود (أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد سجدتين السهو بعد السلام) من الصلاة (والكلام) أى الذى خوطب به وأجاب عنه بما أفاده اللفظ الأول ويدل له أيضا : ٦ - (ولأحمد وأبى داود والنسائى من حديث عبد الله بن جعفر مرفوعا : مَنْ شَكَّ فى صلاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بعدما يُسَلِّمَ . وصححه ابن خزيمة) فهذه أدلة من يقول إنه يسجد بعد السلام مطلقا ، ولكنه قد عارضها ما عرفت ، فالقول بالتخير أقرب الطرق إلى الجمع بين الأحاديث كما عرفت . قال الحافظ أبو بكر البيهقى : رويانا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد للسهو قبل السلام وأنه أمر بذلك ، ورويانا أنه سجد بعد السلام وأنه أمر به وكلاهما صحيح ولهما شواهد يطول بذكرها الكلام ، ثم قال : الأشبه بالصواب جواز الأمرين جميعا : قال وهذا مذهب كثير من أصحابنا .

٧ - (وعن الميزة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا شك أحدكم فقام فى الركعتين فاستتم قائما فليتمسك ولا يعود للتشهد الأول (وليسجد سجدتين) لم يذكر عليهما (فإن لم يستتم قائما فليجلس) لياق بالتشهد الأول (ولا سهو عليه) رواه أبو داود وابن ماجه والدارقطنى واللفظ له بسند ضعيف) وذلك أن مداوه فى جميع طرقه على جابر الجعفى وهو ضعيف . وقد قال أبو داود : ليس فى كتابى عن جابر الجعفى غير هذا الحديث . وفى الحديث دلالة على أنه لا يسجد للسهو إلا لفوات التشهد الأول لافعل القيام لقوله « ولا سهو عليه » وقد ذهب إلى هذا جماعة ، وذهبت المادوية وابن حنبل إلى أنه يسجد للسهو لما أخرجه البيهقى من حديث أنس « أنه تحرك للقيام من الركعتين الآخرين من العصر على جهة السهو فسبحوا فقام ثم سجد للسهو » وأخرجه الدارقطنى والكل من فعل أنس موقوف عليه : إلا أن فى بعض طرقه أنه قال « هذه السنة » وقد رجح حديث المغيرة عليه لكونه مرفوعا ولأنه يؤيده حديث ابن عمر مرفوعا « لاسهو إلا فى قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام » أخرجه الدارقطنى وألحاكم والبيهقى وفيه ضعف ، ولكن يؤيد ذلك أنها قد وردت أحاديث كثيرة فى الفعل القليل وأفعال صدرت منه صلى الله عليه وسلم ومن غيره مع علمه بذلك ولم يأمر فيها بسجود السهو ولا سجد لما صدر عنه منها . قلت : وأخرج النسائى من حديث ابن بختينة « أنه صلى الله عليه وسلم صلى قيام فى الركعتين فسبحوا به فضى علما فرغ من صلاته سجد سجدتين ثم سلم » وأخرج أحمد والترمذى وصححه من حديث زياد بن علاقة قال « صلى بنا المغيرة بن شعبة فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسبح له من خلفه فأشار إليهم أن قوموا » فلما فرغ من صلاته سلم ثم سجد سجدتين وسلم ، ثم قال هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » إلا أن هذه فيمن مضى بعد أن يسبحوا له ، فيحتمل أنه سجد لتلك التشهد وهو الطاهر .

٨ - (وعن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس على مَنْ خَلَفَ الإمامَ سهوٌ ، فإن سها الإمام فعلت به وعلى مَنْ خَلَفَهُ . رواه الترمذى والبيهقى)

سند ضعيف) وأخرجه الدارقطني في السنن بلفظ آخر وفيه زيادة « وإن سها من خلف الإمام فليس عليه سهو والإمام كافيه » والكل من الروايات فيها خارقة بن مصعب ضعيف . وفي الباب عن ابن عباس إلا أن فيه متروكا . والحديث دليل على أنه لا يجب على الموفم سجود السهو إذا سها في صلاته ، وإنما يجب عليه إذا سها الإمام فقط ، وإلى هذا ذهب زيد بن علي والناصر والحنفية والشافعية ، وذهب الهادي إلى أنه يسجد للسهو لعموم أدلة سجود السهو للإمام والمنفرد والموفم . والجواب : أنه لو ثبت هذا الحديث لكان مخصوصا لعمومات أدلة سجود السهو ومع عدم ثبوته فالقول قول الهادي .

٩ - (وعن ثوبان رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لكلٌ سهوٌ سجدةٌ تانٍ بعدما يُسَلِّمُ . رواه أبو داود وابن ماجه بسند ضعيف) قالوا لأن في إسناده إسماعيل بن عياش وفيه مقال وخلاف . قال البخاري : إذا حدث عن أهل بلده : يعني الشاميين فصحيح ، وهذا الحديث من روايته عن الشاميين ، فتضعيف الحديث به فيه نظر . والحديث دليل لمسئتين : الأولى أنه إذا تعدد المقتضى لسجود السهو تعدد لكل سهو سجدة تانٍ . وقد حكى عن ابن أبي ليلى . وذهب الجمهور إلى أنه لا يتعدد السجود وإن تعدد موجه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ذي اليمين سلم وتكلم ومشى ناسيا ولم يسجد إلا بسجدة تانٍ ولئن قيل إن القول أولى بالعمل به من الفعل ، فالجواب أنه لا دلالة له على تعدد السجود لتعدد مقتضيه بل هو للعموم لكل ساه ، فيفيد الحديث أن كل من سها في صلاته بأي سهو كان يشرع له سجدة تانٍ ولا يختصان بالمواضع التي سها النبي صلى الله عليه وسلم ولا بالأنواع التي سها بها ، والحمل على هذا المعنى أولى من حمله على المعنى الأول وإن كان هو الظاهر فيه جمعا بينه وبين حديث ذي اليمين ، على أن لك أن تقول إن حديث ذي اليمين لم يقع فيه السهو المذكور حال الصلاة فانه محل النزاع فلا يعارض حديث الكتاب . والمسئلة الثانية يحتاج به من يرى سجود السهو بعد السلام وتقدم فيه تحقيق الكلام .

١٠ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سجدة تانٍ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في - إذا السماء انشقت - و - اقرأ باسم ربك الذي خلق - رواه مسلم) هذا من أحاديث سجود التلاوة وهو داخل في ترجمة المصنف الماضية كما عرفت حيث قال : باب سجود السهو وغيره . والحديث دليل على مشروعية سجود التلاوة ، وقد أجمع على ذلك العلماء ، وإنما اختلفوا في الوجوب وفي مواضع السجود ، فالجمهور أنه سنة . وقال أبو حنيفة : واجب غير فرض ، ثم هو سنة في حق التالى والمستمع إن سجد التالى ، وقيل وإن لم يسجد . فأما مواضع السجود فقال الشافعي : يسجد فيما عدا المفصل فيكون أحد عشر موضعا . وقالت الهاذوية والحنفية : في أربعة عشر محلا ، إلا أن الحنفية لا يبعدون في الحج إلا بسجدة واعتبروا بسجدة سورة ص - والهاذوية عكسوا ذلك كما ذكر ذلك المهدي في البحر . وقال أحمد وجماعة يسجد في خمسة عشر موضعا عدا سجدتي الحج وسجدة ص . واختلفوا أيضا هل يشترط فيها ما يشترط في الصلاة من الطهارة وغيرها ؟ فاشترط ذلك جماعة ، وقال قوم : لا يشترط . وقال البخاري : كان ابن عمر يسجد على غير وضوء . وفي مسند ابن أبي شيبه كان ابن عمر ينزل عن راحلته

فيهربق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ » ووافقه الشعبي على ذلك . وروى
عن ابن عمر أنه لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر وجمع بين قوله وفعله على الطهارة من الحدث
الأكبر . قلت : والأصل أنه لا يشترط الطهارة إلا بدليل : وأدلة وجوب الطهارة وردت
للصلاة ، والسجدة لانتمى صلاة فالدليل على من شرط ذلك ، وكذلك أوقات الكراهه ورد
النبى عن الصلاة فيها ، فلا تشمل السجدة الفردة . وهذا الحديث دل على السجود للتلاوة
فى المفصل ويأتى الخلاف فى ذلك ، ثم رأيت لابن حزم كلاما فى شرح المحلى لفظه : السجود
فى قراءة القرآن ليس ركعة أو ركعتين فليس صلاة » وإذا كان ليس صلاة فهو جائز بلا
وضوء وللجنب والحائض وإلى غير القبلة كسائر الذكر ، ولا فرق إذ لا يلزم الوضوء إلا
للصلاة ، ولم يأت بإيجابه لغير الصلاة قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس . فان قيل السجود
من الصلاة وبعض الصلاة صلاة . قلنا : والتكبير بعض الصلاة والحلوس والتيام والسلام
بعض الصلاة فهل يلزمون أن لا يفعل أحد شيئا من هذه الأفعال والأقوال إلا وهو على وضوء
هذا لا يقولونه ولا يقوله أحد انتهى .

١١ - (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : ص - ليست من عزائم السجود ،
وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها . رواه البخارى) أى ليست مما ورد
فى السجود فيها أمر ولا تحريض ولا تخصيص ولا حث ، وإنما ورد بصيغة الإخبار عن داود
عليه السلام بأنه فعلها وسجد نبينا صلى الله عليه وسلم فيها اقتداء به لقوله تعالى - فهداهم اقتده -
وفيه دلالة على أن المسنونات قد يكون بعضها آكد من بعض ، وقد ورد أنه قال صلى الله
عليه وسلم « سجدها داود توبة وسجدناها شكرا » وروى ابن المنذر وغيره باسناد حسن عن على
ابن أبى طالب عليه السلام « إن العزائم حم والنجم واقرا ولم تنزل » وكذا ثبت عن ابن عباس
فى الثلاثة الأخر ، وقيل فى الأعراف وسبحان وحم ولم أخرجه ابن أبى شيبة .

١٢ - (وعنه) أى ابن عباس (أن النبى صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم . رواه البخارى)
هو دليل على السجود فى المفصل كما أن الحديث الأول دليل على ذلك ، وقد خالف فيه
مالك وقال : لا سجود لتلاوة فى المفصل ، وقد قدمنا لك الخلاف فى أول الفصل محتجا بما
روى عن ابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم لم يسجد فى شيء من المفصل منذ تحول إلى
المدينة » أخرجه أبو داود وهو ضعيف الإسناد ، فيه أبو قدامة واسمه الحارث بن عبد الله ، إياذى
بصرى ، ولا يحتاج بحديثه كما قال الحافظ المنذرى فى مختصر السنن ومحتجا أيضا بقوله :

١٣ - (وعن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم
النجم فلم يسجد فيها . متفق عليه) وزيد بن ثابت من أهل المدينة ، وقراءته بها كانت
فى المدينة . قال مالك : فأيد حديث ابن عباس . وأجيب عنه بأن ترك السجود تارة وفعله
تارة دليل السنية أو لمانع عارض ذلك ، ومع ثبوت حديث زيد فهو نافى وحديث غيره
وهو ابن عباس مثبت والمثبت مقدم .

١٤ - (وعن خالد بن معدان رضى الله عنه) بفتح الميم وسكون العين المهملة وتخفيف
الدال . وخالد هو أبو عبد الله بن معدان الشامى الكلاعى بفتح الكاف تابعى من أهل حمص

قال : لقيت سبعين رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكان من ثقات الشاميين ، مات سنة أربع ومائة ، وقيل سنة ثلاث (قال : فضلت سورة الحج بسجديتين . رواه أبو داود في المراسيل) كذا نسبه المصنف إلى مراسيل أبي داود وهو موجود في سننه مرفوعا من حديث عقبة بن عامر بلفظ « قلت يا رسول الله في سورة الحج سجدتان ، قال نعم ، ومن لم يسجدهما فلا يقرأها » فالعجب كيف نسبه المصنف إلى المراسيل مع وجوده في سننه مرفوعا ، ولكنه قد وصل في :

١٥ - (رواه أحمد والترمذي موصولا من حديث عقبة بن عامر ، وزاد) أى الترمذي في روايته (فمن لم يسجدهما فلا يقرأها) بضمير مفرد : أى السورة أو آية السجدة ويراد الجنس (وسنده ضعيف) لأن فيه ابن لهيعة ، قيل إنه تفرد به ، وأيده الحاكم بأن الرواية محت فيه من قول عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وأبي موسى وعمار ، وساقها موقوفة عليهم ، وأكدته البيهقي بما رواه في المعرفة من طريق خالد بن معدان . وفي الحديث رد على أبي حنيفة وغيره ممن قال إنه ليس بواجب كما قال إنه ليس في سورة الحج إلا سجدة واحدة في الأخيرة منها ، وفي قوله « فمن لم يسجدهما فلا يقرأها » تأكيد لشرعية السجود فيها ، ومن قال بإيجابه فهو من أدلته ، ومن قال ليس بواجب قال لما ترك السنة وهو سجد التلاوة بفعل المندوب وهو القرآن كان الأليق الاعتناء بالمسنون وأن لا يتركه ، فإذا تركه فالأحسن له أن لا يقرأ السورة .

١٦ - (وعن عمر رضي الله عنه قال : يا أيها الناس إنا نمر بالسجود) أى بآيته (فمن سجد فقد أصاب) أى السنة (ومن لم يسجد فلا إثم عليه . رواه البخاري . وفيه) أى البخاري عن عمر (أن الله لم يفرض السجود) أى لم يجعله فرضا (إلا أن نشاء ، وهو في الموطأ) فيه دلالة على أن عمر كان لا يرى وجوب سجود التلاوة واستدل بقوله « إلا أن نشاء » أن من شرع في السجود وجب عليه إتمامه لأنه مخرج من بعض حالات عدم فرضية السجود . وأجيب بأنه استثناء منتقطع ، والمراد ولكن ذلك موكول إلى مشيئتنا .

١٧ (وعن ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن ، فإذا مر بالسجدة كبر وسجد وسجدنا معه . رواه أبو داود بسند فيه لين) لأنه من رواية عبد الله المكبر العمري وهو ضعيف ، وأخرجه الحاكم من رواية عبيد الله المصغر وهو ثقة . وفي الحديث دلالة على التكبير وأنه مشروع ، وكان الثوري يعجبه هذا الحديث . قال أبو داود : يعجبه لأنه كبر ، وهى هو تكبير الافتتاح أو النقل ؟ الأول أقرب ، ولكنه يجزئ بها عن تكبيرة النقل لعدم ذكر تكبيرة أخرى ، وقيل يكبر له وعدم الذكر ليس دليلا . قال بعضهم : ويتشهد ويسلم قياسا للتحليل على التحريم . وأجيب بأنه لا يجزئ هذا القياس فلا دليل على ذلك . وفي الحديث دليل على مشروعية سجود التلاوة للسامع لقوله وسجدنا . وظاهره سواء كانا مصلين معا أو أحدهما في الصلاة . وقالت الهادوية : إذا كانت الصلاة فرضا أخرها حتى يسلم . قالوا لأنها زيادة عن الصلاة فتفسدها ، ولما رواه نافع عن ابن عمر أنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة في غير الصلاة فيسجد ونسجد معه ، أخرجه أبو داود ،

قالوا : ويشرع له أن يسجد إذا كانت الصلاة نافلة لأن النافلة مخففة فيها . وأجيب من الحديث بأنه استدلال بالمفهوم ، وقد ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم أنه قرأ سورة الانشقاق في الصلاة وسجد وسجد من خلفه ، وكذلك سورة تنزيل السجدة قرأ بها وسجد فيها . وقد أخرج أبو داود والحاكم والطحاوي من حديث ابن عمر « أنه صلى الله عليه وسلم سجد في الظهر فرأى أصحابه أنه قرأ آية سجدة فسجدوها » .

واعلم أنه قد ورد الذكر في سجود التلاوة بأن يقول « سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته » أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهقي ، وصححه ابن السكن ، وزاد في آخره « ثلاثا » وزاد الحاكم في آخره « فتبارك الله أحسن الخالقين » وفي حديث ابن عباس « أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجود التلاوة : اللهم لا تكتب لي بها عندك أجرا ، واجعلها لي عندك ذخرا ، وضع عني بها وزرا ، وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود » .

١٨ - (وعن أبي بكره رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جاءه أمر يسره خسر ساجدا لله . رواه الخمسة إلا النسائي) هذا مما شملته الترجمة بقوله وغيره ، وهو دليل على شرعية سجود الشكر ، وذهب إلى شرعيته الهادوية والشافعية وأحمد خلافا لمالك ، ورواية لأبي حنيفة بأنه لا كراهة فيه ولا ندب . والحديث دليل للأولين ، وقد سجد صلى الله عليه وسلم في آية ص ٣ ، وقال « هي لنا شكر » .

واعلم أنه قد اختلف هل يشترط لها الطهارة أم لا ؟ ف قيل يشترط قياسا على الصلاة ، وقيل لا يشترط لأنها ليست بصلاة وهو الأقرب كما قدمناه . وقال المهدي : إنه يكبر لسجود الشكر . وقال أبو طالب : ويستقبل القبلة . وقال الإمام يحيى : ولا يسجد للشكر في الصلاة قولا واحدا ، إذ ليس من توابعها . قيل ومقتضى شرعيته حدوث نعمة أو اندفاع مكروه ، فيفعل ذلك في الصلاة ويكون كسجود التلاوة .

١٩ - (وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال : سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأطال السجود ، ثم رفع رأسه فقال : إن جبريل أتاني فبشّرني) وجاء تفسير البشري بأنه تعالى قال « من صلى عليه صلى الله عليه وسلم صلاة صلى الله عليه بها عشرا » رواه أحمد في المسند من طرق (فسجدت لله شكرا . رواه أحمد وصححه الحاكم) أخرجه البزار وابن أبي عاصم في فضل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم . قال البيهقي : وفي الباب عن جابر وابن عمر وأنس وجابر وأبي جحيفة .

٢٠ - (وعن البراء بن عازب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عليا إلى اليمن فذكر الحديث ، قال فكتب عليّ بسلامهم ، فلما قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب خسر ساجدا شكرا لله تعالى على ذلك . رواه البيهقي وأصله في البخاري) وفي معناه سجود كعب بن مالك لما أنزل الله توبته ، فانه يدل على أنه شرعية ذلك كانت متفرقة عندهم .

(تم الجزء الأول من « سبل السلام شرح بلوغ المرام »)

وبليه الجزء الثاني . وأوله : باب صلاة التطوع)

فهرست الجزء الاول من سبل السلام

شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام

صحيفة

- ٢١ اغتسال النبي صلى الله عليه وسلم
بفضل ميمونة
- ٢٢ تطهير الإناء إذا ولغ فيه الكلب
- ٢٣ الاختلاف في عدد غسلات الإناء
الذي ولغ فيه الكلب
- ٢٤ بيان أن المرأة ليست بنجسة
مبحة أن الأرض الترابية إذا تنجست
طهرت بصب الماء عليها
- ٢٥ حل الكبد والطحال وميتة السمك
والجراد
- ٢٦ حديث إذا وقع الذباب في شراب
أحدكم الخ
- ٢٨ ما قطع من حي فهو كميته
- ٢٩ باب الآنية
- النهى عن استعمال أواني الذهب
والفضة
- ٣٠ أيما إهاب دبح فقد طهر
الخلايف في الإهاب الذي يطهر
بالدباغ
- ٣٣ النهى عن الأكل في آنية أهل الكتاب
توضؤ النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه من مزادة مشركة
- ٣٤ باب إزالة النجاسة وبيانها ومطهراتها
- ٣٤ النهى عن اتخاذ الخمر خلا
- ٣٥ النهى عن أكل لحوم الحمر الأهلية
- ٣٦ طهارة لعاب ما يؤكل لحمه وطهارة
المني

صحيفة

- ٣ التعريف ببلوغ المرام وشرحه سبل
السلام للخولي
- ٥ ترجمة الحافظ ابن حجر مؤلف بلوغ
المرام
- ٦ ترجمة محمد بن إسماعيل الصنعاني
صاحب سبل السلام
- ٧ خطبة الكتاب
- مبحث ذكر النعم الظاهرة والباطنة
- ٩ مبحث بيان النبي والرسول
- مبحث تعريف الصحابي
- مبحث العلماء ورثة الأنبياء
- ١٠ الباعث على تأليف هذا الكتاب
- بيان مخرجي الحديث
- ١٤ كتاب الطهارة
- باب المياه
- ١٥ طهارة ماء البحر وحل ميته
- أقوال العلماء في حديث « هو الطهور
ماؤه »
- ١٧ الجمع بين أحاديث المياه ومخالطة
النجاسة للماء
- ١٨ مبحث إن الماء لا ينجسه شيء إلا
ما غلب على ريحه وطعمه ولونه
- ١٩ ذكر حديث إذا كان الماء قلتين
لم يحمل الخبث
- النهى عن الغسل من الجنابة في الماء
الراكد

صحيفة

٣٧ الخلاف في طهارة المني

٣٨ غسل ما أصابه بول الجارية الخ

٣٩ حت ما أصابه دم الحيض ثم غسله

بالماء

يطهر ما أصابه دم الحيض بالغسل

وإن لم يذهب أثره

٤٠ باب الوضوء وفضائله

٤١ ندب السواك عند كل وضوء ،

وبيان فضائله

٤٢ كيفية الوضوء وسننه وواجباته

٤٤ كيفية مسح الرأس في الوضوء

٤٦ كيفية مسح الأذنين في الوضوء ،

والأمر بالاستنثار إذا استيقظ من النوم

٤٧ النهي عن غمس اليد في الإناء قبل

غسلها

كيفية تخليل الأصابع والحية في الوضوء

٥٠ إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء

كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب

التيامن في شأنه كله

٥٢ ابدءوا بما بدأ الله به

٥٢ لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه

٥٤ الجمع بين المضمضة والاستنشاق

والفصل بينهما

٥٤ أمره صلى الله عليه وسلم من لم يحسن

الوضوء باعاده

٥٠ الدعاء عقب الوضوء

٥١ باب المسح على الخفين

٥٠ بيان محل المسح على الخفين

٥٠ بيان المدة التي يجوز المسح فيها

بيان مدة المسح على الخفين للمسافر

والمقيم

٦ باب نواقض الوضوء

صحيفة

٦٢ من نواقض الوضوء النوم ، وأقوال

العلماء فيه

٦٣ نهى المستحاضة من ترك الصلاة

وأمر الحائض بتركها

٦٥ الوضوء واجب على من أمذى دون

الغسل

٦٦ بيان الخلاف في أن لمس المرأة وتقبيلها

ينقضان الوضوء أم لا ؟

٦٧ الخلاف في نقض مس الذكر الوضوء

٦٨ حديث من أصابه في أو رعا ف أو

قلس أو مذى فليتنصرف فليتوضأ

٦٩ ندب الغسل لمن غسل الميت والوضوء

لمن يحمله

٧٠ لا يمس القرآن إلا طاهر

٧١ ذكر الله تعالى على كل حال

٧٢ إنما الوضوء على من نام مضطجعا الخ

٧٣ باب آداب قضاء الحاجة

٧٤ الاستنجاء بالماء

٧٥ النهي عن التخلي في طريق الناس

وفي ظلهم وتحت الشجرة المثمرة الخ

٧٦ الأمر بستر العورة عند قضاء الحاجة

والنهي عن التحدث عنده

٧٧ النهي عن استقبال القبلة أو استدبارها

ببول أو غائط

٨٠ ما يقوله قاضي الحاجة عند مفارقتها محل

قضائها

٨١ الاستنجاء بالأحجار

٨٢ النهي عن الاستنجاء بعظم أو روث

الأمر بالنزه من البول

٨٤ الثناء على من أتبع الأحجار الماء

في الاستنجاء

صحيفة	صحيفة
١٠٥ الحائض ترك الصلاة والصوم زمن حيضها	٨٤ باب الغسل وحكم الجنب
١٠٦ كتاب الصلاة باب المواقيت	٨٦ إذا رأت المرأة في منامها ما يراه الرجل وجب عليها الغسل
بيان مواقيت الصلاة	٨٧ الأمر بالغسل بعد الإسلام ، والحث على الغسل يوم الجمعة
١٠٩ الأمر بتأخير الظهر عن أول وقتها إذا اشتد الحر	٨٨ جواز قراءة القرآن في كل حالة إلا في حالة الجنابة
١١٠ من أدرك ركعة من الصلاة في وقتها فقد أدرك الصلاة	٨٩ كيفية غسل الجنابة بدءا وانتهاء
١١١ بيان الأوقات التي يكره فيها النفل المطلق	٩١ لانتقاص المرأة شعرها في غسل الجنابة
١١٢ بيان الأوقات التي لا يصلي فيها نفل مطلق ولا يذفن فيها الموقى	٩٢ لا يجوز للجنب والحائض المكث في المسجد ، والأمر بغسل الشعر في الغسل الواجب
١١٤ الطواف بالبيت جاز في كل وقت وكذا النفل المطلق إذا فعل في الحرم	٩٣ باب التيمم
١١٥ بيان أن الفجر فجران وما يترتب على كل منهما	٩٤ بيان بعض خصائصه صلى الله عليه وسلم
١١٦ أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها	٩٦ التيمم ضربتان : ضربة للوجه وضربة لليدين
١١٧ تحريم النفل المطلق بعد طلوع الفجر قبل صلاة الصبح إلا سنته	بيان أن التراب الطاهر يغنى عن الماء عند فقده
١١٨ باب الأذان	٩٧ التيمم في السفر والقول في الإعادة وعدمها
١٢٠ التثويب في أذان الصبح	٩٩ المسح على الخبيرة
تعليم النبي صلى الله عليه وسلم الأذان لأبي مخذورة رضى الله عنه	١٠٠ ما يباح من الصلاة بالتيمم
١٢١ أمر النبي صلى الله عليه وسلم بلالا أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة وآداب المؤذن	باب الحيض
١٢٣ لا يشرع لصلاة العيدين أذان ولا إقامة	١٠٢ أمر المستحاضة بأن تجعل حيضها ستة أيام أو سبعة من الشهر وباقيه استحاضة
١٢٤ جواز الأكل والشرب إلى طلوع الفجر لمن يريد الصوم	١٠٣ إرجاع المستحاضة إلى عاداتها أو إلى صفة الدم أو إعادة النساء
١٢٦ يقول سامع المؤذن مثل ما يقول إلا في الحيعلتين	١٠٤ يجوز أن يفعل الرجل مع امرأته الحائض كل شيء إلا الوطء

صحيفة

- ١٢٧ يجوز طلب الإمامة في الخير
١٢٨ الحث على الأذان وطلب ترتيله ،
والحذر في الإقامة .
١٢٩ من أذن فهو يقيم . والمؤذن أملك بالأذان
١٣٠ الإمام أملك بالإقامة
لا يرد الدعاء بين الأذان والإقامة
١٣١ باب شروط الصلاة
الحدث في الصلاة مبطل لها
١٣٢ لا تصح صلاة المرأة إلا سترت عورتها
١٣٣ الصلاة لغير القبلة بعد الاجتهاد فيها
صحيفة
١٣٤ ما بين المشرق والمغرب قبله
١٣٥ جواز النقل في السفر على الراحلة
١٣٦ تصح الصلاة في الأرض كلها ما عدا
سبعة مواضع مبينة في الحديث
١٣٧ النهي عن الصلاة إلى القبور والجلوس عليها
١٣٨ الصلاة لا يصلح فيها شيء من
كلام الناس
١٣٩ الرجل إذا نابه شيء وهو يصلي
سبح والمرأة تصفق
١٤٠ يرد المصلي على من سلم عليه بالإشارة
برأسه أو يديه أو بأصبعه
١٤٢ الأمر بقتل الحية والعقرب ولو
في الصلاة
باب ستر المصلي
تحريم المرور بين يدي المصلي وأمر
المصلي بأخذ ستره
١٤٣ يقطع صلاة المصلي مرور الحمار
والكلب الأسود والمرأة الحائض بين
يديه

صحيفة

- ١٤٥ للمصلي إذا اتخذ ستره أن يدفع المار
بين يديه بالأخف فالأخف
١٤٧ باب الحث على الخشوع في الصلاة
النهي عن الاختصار في الصلاة
وأنه من فعل اليهود
١٤٩ نهى المصلي عن مسح الحصى ،
وكراهة الالتفات في الصلاة
١٥٠ نهى المصلي عن البصاق بين يديه
وعن يمينه
١٥١ إزالة ما يشوش على المصلي في صلاته
١٥٢ باب المساجد والنهي عن اتخاذ القبور
مساجد
١٥٤ يجوز ربط الأسير في المسجد ولو
كان كافرا
١٥٥ تحريم السؤال عن ضالة الحيوان
في المسجد
تحريم البيع والشراء فيه
١٥٦ إباحة المبيت والمقيل في المسجد لمن
ليس له مسكن
١٥٧ من أشرط الساعة زخرفة المساجد
١٥٨ عرض أعمال الأمة على النبي صلى
الله عليه وسلم
١٥٩ نهى الداخل المسجد عن الجلوس
قبل أن يصلي ركعتين
باب صفة الصلاة ، وحديث
المسيء صلاته
١٦٠ بيانه صلى الله عليه وسلم للمسيء
صلاته ما لا تصح الصلاة إلا به
١٦٢ بيان صفة صلاته صلى الله عليه وسلم
١٦٤ بيان ما يأتي به المصلي بعد تكبيرة
الإحرام وهو اتوجه

صحيفة

صحيفة

- ١٨٨ صفة جلوسه صلى الله عليه وسلم
للتشهد
- ١٩٠ بيان تشمده صلى الله عليه وسلم
- ١٩٢ ما يقوله المصلى بعد فراغه من التشهد
كيفية الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم في الصلاة
- ١٩٤ الأمر بالاستعاذة من أربع بعد
الفراغ من التشهد الأخير
- بيان الأدعية الواردة بعد فراغ المصلى
من التشهد والاستعاذة
- ١٩٥ بيان كيفية السلام الذى به تنتهى
الصلاة
- ١٩٧ ما يقوله المصلى بعد فراغه من الصلاة
- ١٩٨ ما جاء فى فضل الاستغفار والتسبيح
والتحميد والتهايل عقب الصلاة
- ٢٠٠ الحث على ما يقرأ دبر الصلاة
الترخيص فى فعل الصلاة قاعدا أو
على جنب لمن لا يستطيع القيام
- ٢٠٢ باب سجود السهو وغيره من سجود
التلاوة والشكر
- ٢٠٥ من شك فلم يدر كم صلى فليبن على
الأقل
- ٢٠٦ سجود السهو بعد السلام والخلاف
فى ذلك
- ٢٠٧ تحمل الإمام سهو المأموم
- ٢٠٨ ما جاء فى سجود التلاوة وعدد سجودات
القرآن
- ٢١٠ التنصيص على أن سجود التلاوة سنة
فلا إمام على تاركه
- ٢١١ سبب سجود الشكر حدوث نعمة أو
اندفاع نقمة

- ١٦٥ ما جاء من صيغ التوجه
- ١٦٦ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يستفتح صلاته بالتكبير
- ١٦٨ رفع المصلى يديه حذو منكبيه عند
تكبيرة الإحرام
- ١٦٩ وضع المصلى يده اليمنى على يده اليسرى
- ١٧٠ لأصلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن ،
والخلاف فيه
- ١٧٢ الأمر بقراءة البسملة مع قراءة الفاتحة
وبیان الخلاف فى أنها آية منها أم لا
- ١٧٣ يشرع للإمام التأمين بعد قراءة
الفاتحة والأقوال الواردة فيه
- ١٧٤ يستحب للإمام تطويل الركعة الأولى
- ١٧٥ إطالة المصلى الأوليين من الظهر
وتخفيفهما من العصر الخ
- ١٧٨ هى المصلى عن قراءة القرآن
فى الركوع والسجود
- ما يقوله المصلى فى ركوعه وسجوده
- ١٧٩ ما يقوله المصلى بعد الرفع من الركوع
- ١٨١ الأمر بالسجود على سبعة أعظم
- ١٨٢ المصلى إذ سجد فرج بين يديه حتى
يبدا بياض إبطيه
- ١٨٤ ما يقوله المصلى فى الجلوس بين
السجدتين
- ١٨٥ قنوته صلى الله عليه وسلم فى الصبح
حتى فارق الدنيا
- ١٨٦ تعليمه صلى الله عليه وسلم لأصحابه
قنوت الوتر وقنوت الصبح
- ١٨٧ يقدم المصلى يديه قبل ركبته عند
الهوى إلى السجود والخلاف فيه